اليمن

في الصحافة العربية

في

القرن العشرين

١٩٩٢

٨


بسم الله الرحمن الرحيم

(٨٤)

اليمن

فى الصحافة العربية

فى القرن العشرين

١٩٩٢

المجلد الثامن

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣

فهرس/ قصاصات الصحف

الموضوع : اليمن 1992

العنوان / المؤلف	الدولة	المصدر	تاريخ النشر	رقم الصفحة
اليمن لن تنسى مساعدات ومواقف السعودية والكويت اسامة عجاج *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثامن) 1992	اليمن	الحوادث	92-10-23	1
اليمن : شكوك حول موعد الانتخابات وديموقراطيتها عبد الوهاب المؤيد *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثامن) 1992	اليمن	الوسط	92-10-25	5
حصلت على مسكنى بحكم وظيفتى كمراقب جوى عبد الله حموده *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثامن) 1992	اليمن	الشرق الاوسط	92-10-25	7
نعم اليمن يعيش فى خطر حقيقى لا أجد ما يجمع بين "الاشتراكى" و"الاصلاح" مجدى الدقاق *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثامن) 1992	اليمن	العالم اليوم	92-10-25	11
احتمال تأجيل الانتخابات اليمنية بنسبة 50% يوسف الشريف *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثامن) 1992	اليمن	العالم اليوم	92-10-26	14
الانتخابات اليمنية فى يناير وجهود حزبية للوفاق الوطنى لطفى شطاره *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثامن) 1992	اليمن	الشرق الاوسط	92-10-26	15
خريطة الاسلام السياسى فى اليمن يوسف الشريف *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثامن) 1992	اليمن	روز اليوسف	92-10-26	16
أحزاب المعارضة اليمنية تهدد بالعصيان المدنى لطفى شطاره *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثامن) 1992	اليمن	الشرق الاوسط	92-10-27	20
البيض : رجل لكل العصور ! *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثامن) 1992	اليمن	المجلة	92-10-27	21
الشرعية تنتهى مع الفترة الانتقالية واتهامات للسلطة بالتوطؤ مع العنف لطفى شطاره *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثامن) 1992	اليمن	الشرق الاوسط	92-10-27	22
اليمن : ماذا يفعل نائب الرئيس فى عدن ؟ حسن ابو طالب *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثامن) 1992	اليمن	المجلة	92-10-27	23

سبيل خروج اليمن من المأزق التحالف العريض				
محمد على الشهاوى	اليمن	الاهالى	92-10-28	29
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992				
على صالح : انتخابات اليمن يجب أن تبتعد عن العنف والارهاب والدجل والمزايدات				
عبد الرحمن الحيدرى	اليمن	الحياة	92-10-28	31
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992				
الانتخابات اليمنية فى فبراير				
حمود منصر	اليمن	الشرق الاوسط	92-10-29	32
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992				
اليمن : "هالكرو" البريطانية توقع اتفاقا مبدئيا لتنفيذ المرحلة الأولى لتحويل عدن إلى منطقة حرة				
	اليمن	الحياة	92-10-29	33
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992				
لجنة الانتخابات اليمنية تستعجل اعمالها				
عبد الرحمن الحيدرى	اليمن	الحياة	92-10-29	34
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992				
اللجنة العليا تقترح 18 شباط موعدا لاجراء الانتخابات اليمنية				
عبد الرحمن الحيدرى	اليمن	الحياة	92-10-30	35
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992				
مسؤولية تأخير يوم الاقتراع تقع على عاتق مختلف مؤسسات الدولة				
حمود منصر	اليمن	الشرق الاوسط	92-10-30	37
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992				
التجمع اليمنى للإصلاح ينتقد الحزبين الحاكمين				
لطفى شطاره	اليمن	الشرق الاوسط	92-10-31	40
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992				
تجمع الإصلاح يستعد لعقد مؤتمره ويدين سوء إدارة الحزبين الحاكمين				
حمود منصر	اليمن	الشرق الاوسط	92-10-31	43
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992				
إضراب شامل فى مرافق التعليم وتهديد بتجديد المواجهة مع الحكومة				
لطفى شطارد	اليمن	الشرق الاوسط	92-11-01	44
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992				
الاصنج : رحيل صالح شرط للعودة				
	اليمن	صوت الكويت	92-11-02	45
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992				
البيض يدعو لبلديات محلية فى المحافظات اليمنية				
لطفى شطاره	اليمن	الشرق الاوسط	92-11-02	46
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992				
مخاوف من عودة كابوس انشقاق 13 يناير				
لطفى شطاره	اليمن	الشرق الاوسط	92-11-02	47
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992				

معركة المستقبل السياسى لليمن				
عبد الوهاب المؤيد	اليمن	الوسط	92-11-02	50
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992				
الاعتكاف لم يكن كله سلبيات				
خير الله خير الله	اليمن	الحياة	92-11-04	58
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992				
صالح عاد والبيض إلى صنعاء وتأجيل الانتخابات يقرر اليوم				
عبد الرحمن الحيدرى	اليمن	الحياة	92-11-04	59
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992				
اجتماع موسع للقادة اليمنيين للبحث فى تأجيل الانتخابات				
عبد الرحمن الحيدرى	اليمن	الحياة	92-11-05	60
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992				
3 أسباب وراء تأخير اعمال لجنة الانتخابات اليمنية				
حسام عبد الحميد	اليمن	المسلمون	92-11-06	62
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992				
أخيرا تم لقاء الرئيس اليمنى مع نائبه				
	اليمن	الشعب	92-11-06	64
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992				
الانتخابات اليمنية والهروب إلى الامام !				
حسام عبد الحميد	اليمن	المسلمون	92-11-06	65
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992				
المصالحة الصعبة بين الرئيس ونائبه !				
	اليمن	الحوادث	92-11-06	66
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992				
انتخابات اليمن فى 27 نيسان				
عبد الرحمن الحيدرى	اليمن	الحياة	92-11-06	68
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992				
تأجيل الانتخابات اليمنية إلى 27 أبريل				
حمود منصر	اليمن	الشرق الاوسط	92-11-06	70
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992				
لقاء الرئيس اليمنى ونائبه فى "الحديدة" هل ينهى خلافات الحزبين الحاكمين ؟				
يوسف الشريف	اليمن	العالم اليوم	92-11-06	71
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992				
أزمة الثقة بين الشركاء ونقاط الخلاف فى مسيرة دولة الوحدة اليمنية				
زكريا نيل	اليمن	الاهرام	92-11-07	72
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992				
احزاب وتنظيمات يمنية تقرر سحب الثقة من لجنة الانتخابات				
عبد الرحمن الحيدرى	اليمن	الحياة	92-11-07	75
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992				

العنوان	الكاتب	الدولة	المصدر	التاريخ	الرقم	الموضوع الفرعي
استقالة محافظ عدن من منصبيه الحكومى والحزبى	لطفى شطاره	اليمن	الشرق الاوسط	92-11-12	102	*الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثامن) 1992
جدول زمنى للانتخابات اليمنية ومحافظ عدن يقدم استقالته	عبد الرحمن الحيدرى	اليمن	الحياة	92-11-12	103	*الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثامن) 1992
مجلس الرئاسة يلتقى أمناء الأحزاب	حمود منصر	اليمن	الشرق الاوسط	92-11-12	105	*الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثامن) 1992
التنازل مع الوحدة خير من الانتصار مع الفتنة	محمد الهاشمى الحامدى	اليمن	الحياة	92-11-13	106	*الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثامن) 1992
بيان سياسى يمنى يحدد أسس تأجيل الانتخابات	حمود منصر	اليمن	الشرق الاوسط	92-11-13	109	*الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثامن) 1992
البرلمان اليمنى : تأجيل الانتخابات استند إلى عرض اللجنة العليا	عبد الرحمن الحيدرى	اليمن	الحياة	92-11-14	110	*الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثامن) 1992
الحزب الاشتراكى يتجه لتحالفات جديدة بعد وقف التنسيق مع المؤتمر الشعبى	حمود منصر	اليمن	الشرق الاوسط	92-11-14	111	*الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثامن) 1992
عدن تتظاهر ضد "القيادات العليا"	ا.ف.ب	اليمن	صوت الكويت	92-11-14	113	*الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثامن) 1992
السلال أعجبته العلامات العسكرية على معطف المشير عامر	عبد الرحمن البيضانى	اليمن	اكتوبر	92-11-15	115	*الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثامن) 1992
اليمن : تمديد الفترة الانتقالية وربطها بانتخابات 27 نيسان	عبد الرحمن الحيدرى	اليمن	الحياة	92-11-15	121	*الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثامن) 1992
ضوابط لعمل المؤسسات اليمنية قبل الانتخابات المعارضة	حمود منصر	اليمن	الشرق الاوسط	92-11-15	123	*الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثامن) 1992
مجلس الرئاسة اليمنى يرفض مطالب المعارضة	ا.ف.ب	اليمن	صوت الكويت	92-11-15	126	*الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثامن) 1992
نص مشروع البيان السياسى بالإعلان الدستورى		اليمن	الشرق الاوسط	92-11-15	127	*الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثامن) 1992

احزاب المعارضة تدعو إلى الاضراب العام				
رويتر	اليمن	العالم اليوم	92-11-16	128
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992				
الانتخابات البرلمانية فى اليمن 27 ابريل القادم				
وكالات الانباء	اليمن	الاهرام	92-11-16	129
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992				
الحكيمى يحذر من التفاف انقلابى على النظام الديمقراطى فى اليمن				
حمود منصر	اليمن	الشرق الاوسط	92-11-16	130
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992				
القصة الحقيقية لعودة البيض إلى صنعاء وقرار تأجيل الانتخابات إلى ربيع 1993				
	اليمن	الوسط	92-11-16	132
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992				
جدول جديد للانتخابات اليمنية				
حمود منصر	اليمن	الشرق الاوسط	92-11-16	137
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992				
صنعاء : هل يتم توسيع حكومة العطاس ؟				
عفاف زين	اليمن	الوسط	92-11-16	138
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992				
المعارضة تنتقد قرار الرئيس اليمنى بمد ولاية الحكومة لحين اجراء الانتخابات				
رويتر	اليمن	الوفد	92-11-17	140
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992				
النفط الموعود سبب الود المفقود				
	اليمن	المجلة	92-11-17	141
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992				
حزب رابطة ابناء اليمن يسحب ممثله من لجنة الانتخابات				
عبد الرحمن الحيدرى	اليمن	الحياة	92-11-17	147
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992				
قيادات المحافظات فى الحزب الاشتراكى تحتج وحزب التجمع يدعو لإقالة لجنة الانتخابات				
حمود منصر	اليمن	الشرق الاوسط	92-11-17	148
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992				
إضراب ومسيرة اليوم لموظفى الخارجية اليمنية				
حمود منصر	اليمن	الشرق الاوسط	92-11-18	150
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992				
موظفو المصارف اليمنية ينضمون إلى إضراب البنك المركزى				
حمود منصر	اليمن	الشرق الاوسط	92-11-19	151
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992				
عبد الله الأحمر يتهم الاشتراكى اليمنى بالتهرب من الانتخابات				
حمود منصر	اليمن	الشرق الاوسط	92-11-27	152
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992				

مؤتمر تعز يبدأ غدا بألف مندوب وممثلى الاحزاب
حمود منصر | اليمن | الشرق الاوسط | 92-11-27 | 154
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992

محافظة ابين اليمنية تحتج على وجود اللاجئين الصوماليين
اقبال على عبد الله | اليمن | الحياة | 92-11-27 | 155
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992

الحديدى : الذين استشهدت بهم ماتوا
صلاح الحديدى | اليمن | اكتوبر | 92-11-29 | 157
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992

القيادة اليمنية ومأزق الفراغ الدستورى
اليمن | الاهرام المسائى | 92-11-29 | 162
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992

.عوة لانتخاب المحافظين والسلطات المحلية وتوسيع نطاق التنسيق مع الأحزاب الأخرى
لطفى شطاره | اليمن | الشرق الاوسط | 92-11-29 | 163
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992

رد الدكتور عبد الرحمن البيضانى
عبد الرحمن البيضانى | اليمن | اكتوبر | 92-11-29 | 164
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992

صنعاء : عبد الله الاحمر يؤكد رفض "الاصلاح" تأجيل الانتخابات
اليمن | الحياة | 92-11-29 | 168
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992

اليمن : تمرد فى لواء المظليين بعد مشادة بين الجنود وقائدهم
عبد الرحمن الحيدرى | اليمن | الحياة | 92-11-30 | 169
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992

تمرد عسكرى فى اليمن
وكالات الانباء | اليمن | الاخبار | 92-11-30 | 171
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992

وحدات عسكرية بلا مرتبات
لطفى شطاره | اليمن | الشرق الاوسط | 92-11-30 | 172
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992

---

4 محاولات لاغتيال قيادات حزب الحق اليمنى
حمود منصر | اليمن | الشرق الاوسط | 92-12-01 | 173
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992

الدولة تشجع اصدار الكثير من الصحف للتنفيس وتمييع الديموقراطية
اليمن | المجلة | 92-12-01 | 174
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992

انتهاء تمرد قوات المظلات فى اليمن
وكالات الانباء | اليمن | الوفد | 92-12-01 | 179
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992

العنوان	الكاتب	البلد	الصحيفة	التاريخ	الصفحة	الموضوع الفرعي
جهود تطوق التمرد فى مأرب واشتباك مع الجيش فى الجوف	عبد الرحمن الحيدرى	اليمن	الحياة	92-12-01	180	اليمن (المجلد الثامن) 1992
مخاوف فى عدن من انتشار الملاريا فى المحافظات الشمالية	اقبال على عبد الله	اليمن	الحياة	92-12-01	182	اليمن (المجلد الثامن) 1992
دعوة يمنية للتلاحم الوطنى والشرعية وتأكيد لأهمية دور السلطات المحلية	حمود منصر	اليمن	الشرق الاوسط	92-12-02	183	اليمن (المجلد الثامن) 1992
على صالح يؤكد متابعة العمل لدمج القوات المسلحة اليمنية	عبد الرحمن الحيدرى	اليمن	الحياة	92-12-02	186	اليمن (المجلد الثامن) 1992
لجنة وزارية فى اليمن لاحتواء إضرابات الصحافيين والمعلمين	لطفى شطاره	اليمن	الشرق الاوسط	92-12-02	187	اليمن (المجلد الثامن) 1992
مسيرة فى ذمار تندد بالحزب الاشتراكى	لطفى شطاره	اليمن	الشرق الاوسط	92-12-03	188	اليمن (المجلد الثامن) 1992
اليمن : تظاهرة فى محافظة ذمار تندد بمحاولة لتشكيل ميليشيات	عبد الرحمن الحيدرى	اليمن	الحياة	92-12-04	189	اليمن (المجلد الثامن) 1992
تبرئة الزندانى من مقتل لينا		اليمن	الشرق الاوسط	92-12-04	191	اليمن (المجلد الثامن) 1992
اليمن : اكتشاف 52 اصابة بالايدز	اقبال على عبد الله	اليمن	الحياة	92-12-05	192	اليمن (المجلد الثامن) 1992
الرواتب وراء تمرد لواء "مأرب"	يوسف الشريف	اليمن	العالم اليوم	92-12-07	193	اليمن (المجلد الثامن) 1992
الرئيس ميتران يستقبل امير البحرين	ا.ف.ب	اليمن	الحياة	92-12-08	195	اليمن (المجلد الثامن) 1992
هوج يبحث فى صنعا قضية الطرود المعادة		اليمن	الشرق الاوسط	92-12-08	196	اليمن (المجلد الثامن) 1992
فيديو دبى .. لرصد المخالفات	شهر زاد جويلى	اليمن	العالم اليوم	92-12-09	197	اليمن (المجلد الثامن) 1992

198	92-12-10	الحياة	اليمن :قتلى وحرق مؤسسات فى تعز فى اعمال شغب تلت اضرابا وتظاهرة عبد الرحمن الحيدرى اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثامن) 1992
199	92-12-10	الاهرام	مصادمات دامية باليمن لتدهور الاوضاع الاقتصادية اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثامن) 1992
200	92-12-11	الشرق الاوسط	111 ضحية فى اليوم الثانى بتعز وقطع الطريق بينها وبين صنعاء اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثامن) 1992

نائب رئيس وزراء اليمن محمد سعيد العطار لـ «الحوادث»:

اليمن لن تنسى مساعدات ومواقف السعودية والكويت

زار القاهرة مؤخرا الدكتور محمد سعيد العطار، نائب رئيس الوزراء اليمني، وزير الصناعة، ورئيس الهيئة العامة للاستثمار وعضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام. ورغم ان الزيارة كانت خاصة بالمشاركين في الاحتفال بمرور مائة عام على اصدار «الهلال» الا ان «الحوادث» حاورته حول العديد من القضايا والتحديات التي تواجه اليمن، منها «الفلتان الامني»، والاعتداءات التي وصلت الى كبار المسؤولين في الدولة وكذلك الخلاف بين قيادة الحزبين الحاكمين، حزب المؤتمر والحزب الاشتراكي، وكذلك ما يشكله التيار الديني من خطورة. خصوصا انه يطرح نفسه كبديل للنظام القائم. وكذلك الاعداد للانتخابات المقبلة والاوضاع السياسية والاقتصادية في اليمن بعد ازمة الخليج، وموقف صنعاء من الغزو العراقي للكويت.

ودار معه الحوار التالي:

«الحوادث» في البداية نتساءل عن سر ظاهرة الفلتان الامني في اليمن، التي لم ينج منها احد من كبار المسؤولين حتى وصلت الى منازل رئيس الوزراء، ورئيس مجلس النواب.

الدكتور محمد سعيد العطار: اعتقد ان هناك مبالغة واضحة في النظر الى قضية الامن في اليمن، والحوادث التي جرت مؤخرا عادية يحدث مثلها في دول عربية وغير عربية وفي اليمن اراد بعض الجهات تسليط الاضواء على قضية الامن، كما لو لم يكن هناك امن، والواقع غير ذلك تماما.

نحن لا ننكر ان هناك حوادث قد وقعت في اليمن، ولكنها تبدو طبيعية، اذا تم وضعها في اطارها الصحيح، وفي ظل الظروف الحالية التي نعيشها، اولا هناك انتخابات قريبة، وما يتم جزء من حملة الذين لا يريدون لهذه الانتخابات ان تتم، فيصيدون في الماء العكر، وهناك ثانيا عوامل خارجية. وقد لا تكون كل العوامل خارجية ربما الاتجاه والتشجيع خارجي لكن الامور في النهاية تتم في الداخل، وهناك ثالثا من ينزعج من الوحدة القائمة بين المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي، والتي اصبحت احد ثوابت اليمن، فيحاولون خلق نوع من الفتنة بين الحزبين، هذه العوامل الثلاثة قد تفسر ما يحدث، واذا قارنا بين ما يحدث في اليمن وبين ما يجري في دول عديدة لوجدنا ان الامر ليس بهذا الحجم، الذي جعل بعض الصحف ولا اريد ان اذكرها واحددها، تخلق من هذه الاحداث نقطة اساسية، كما لو كان الامر كما اطلقت عليه فلتاناً امنياً، وكان اليمن مهدد، او ان هناك خطر، واذا كان هذا صحيحاً فكيف نفسر الحركة والنشاط من الشركات الاجنبية، فالذين يعيشون في اليمن من غير اليمنيين ليس لديهم هذا الانطباع، الموجود لدى جهات عديدة في الخارج التي تعطي الانطباع السيء عن الاوضاع في اليمن، وكانه لا استقرار ولا امن.

«الحوادث»: تحدثت عن الوحدة بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي وكأنه احد الاسباب للاحداث الاخيرة، وهناك من يعتقد غير ذلك، ويشير الى ان هذه الوحدة مهددة في ظل التباين الواضح في كثير من القضايا؟

محمد سعيد العطار: في كثير من الاحوال، عندما يتحالف حزب من الطبيعي وجود وجهات نظر مختلفة، ولكنها ليست في قضايا اساسية، واعتقد ان ما حققته اليمن بهذه الوحدة هو امل وعمل سياسي ووطني، تم تحقيقه بواسطة الحزبين معا، الاشتراكي والمؤتمر الشعبي، وهما يريدان الابقاء على هذا التحالف، وان كان هذا لم يمنع من وجود اختلاف في بعض القضايا منها، هل تتم الانتخابات، رغم قصر فترة المرحلة الانتقالية كما



المصدر : الحوادث اللبنانية

التاريخ : ٢٣ أكتوبر ١٩٩٢

يقول الحزب الاشتراكي الذي يرى مدّ الفترة، ومنها ايضا هل يكون هناك تحالف بين الحزبين في جميع الدوائر ام لا. ولاننا نؤمن جميعا بالتعددية الحزبية فهناك مخاوف من ان مثل هذا التحالف التام قد يتناقض مع التعدّدية ويمنعها. هذه هي نقاط الخلاف، ولكنه ليس بهذا الحجم او الشكل الذي يروج له البعض.

«الحوادث»: ولكن التناقض وصل الى غياب علي سالم البيض عن الصورة تماما واعتكافه في الجنوب؟

محمد سعيد العطار: علي سالم البيض موجود في عدن، لديه بعض المشاكل العائلية ولديه، بعض المهمات في حضرموت. وهو سيعود، فالمفاوضات تتم الآن مباشرة معه، ومن ناحية اخرى المسالة لنيست علي عبدالله صالح او علي سالم البيض، انه اتفاق بين الحزب والمؤتمر بين هياكل ومؤسسات كاملة بين هذه الهياكل واذا كانت هناك مشاكل فهي بالضرورة وبالتاكيد ليست بهذه الصورة المكبرة.

«الحوادث»: نتساءل عما يمثله التيار الديني في اليمن من خطورة؟

محمد سعيد العطار: نحن نتساءل هل التيار الديني موجود في اليمن فقط ام انه موجود في دولة عربية مثل مصر وتونس والجزائر والتيار الديني في اليمن مثله في هذه الدول، يريد ان تصبح الدولة وتسير حسب الانظمة الدينية، كما تدعو جماعة الاصلاح في اليمن، ونحن نتساءل هل نحن بحاجة الى ذلك، نحن كلنا مسلمون وليس هناك اقليات او اديان اخرى. الشعب اليمني متدين ويعتنق الدين الاسلامي الحنيف، لسنا بحاجة الى من يعلمنا الاسلام، مع ذلك هناك تيار ديني، وهناك من يمثله في اليمن، ولكن قوته وفعاليته ستظهر من خلال الانتخابات التي ستكشف قوة التيارات السياسية والدينية. ويومها سيعرف كل تيار حجمه الحقيقي. الانتخابات هي المحك وهو ليس بالقوة التي يشيعها عن نفسه.

«الحوادث»: ولكنهم يطرحون انفسهم كبديل شرعي ووحيد للنظام القائم ويعوّلون على انهم اصحاب الاغلبية في الانتخابات المقبلة؟

محمد سعيد العطار، نعم يطرحون انفسهم هكذا، ولقد عشنا تجارب مماثلة في العالم العربي، عموماً الاصلاح او التيار الديني ليس فصيلاً واحدا ولا هو اول من تحدث عن انه البديل، لقد طرحت الاحزاب اليسارية نفسها كحل وحيد وبديل للانظمة القائمة في العالم، وكذلك فعلت الاحزاب اليمنية، وارى شخصياً ان ذلك لم يكن صحيحاً ويجب علينا ان نركز على قضايا التنمية والتطور، وكيفية مواجهة الانسان العربي للقرن الواحد والعشرين من مشاكل عديدة اقتصادية ومشكلة الديون والحصول على التكنولوجيا الحديثة.

«الحوادث»: هل تعتقد ان الانتخابات ستتم في موعدها؟

محمد سعيد العطار: انا واثق من ذلك فهناك، اتفاق تم على ذلك، فالامر يتعلق بمصداقية اليمن امام العالم، امام الديمقراطية في العالم، واعتقد ان الجميع عند هذا الراي سواء الحزب الاشتراكي او المؤتمر الشعبي ام الاصلاح وغيرها. فكما تعلمون هناك ٤٦ حزباً. و ١٠٩ صحيفة ومجلة وجميع الاحزاب تصر على اجراء الانتخابات، وفي المؤتمر الوطني، او الحوار الوطني او المائدة المستديرة، فلم يتفقوا على الاسم، الا ان النقطة الاساسية المتفق عليها هي الديمقراطية اولا، وثانيا وحدة اليمن ودعمها وتقويتها، وثالثا تحديد موعد الانتخابات فلا احد في اليمن مع فكرة تاجيل الانتخابات او يعارض اجراءها.

«الحوادث»: حتى بدون عقد اتفاق الحزبين الحاكمين الاشتراكي والمؤتمر على التنسيق في الانتخابات؟

محمد سعيد العطار: حتى بدون اتفاق ولكنهما لا بد من ان يتفقا، فليس من حل او بديل آخر، وليس هناك صراع حول مبدأ الانتخابات وانهاء المرحلة الانتقالية

«الحوادث»: ولكن لماذا تحفظنا معا على المشاركة في المائدة المستديرة او المؤتمر الوطني؟

محمد سعيد العطار. في البداية شاركنا في العمل التمهيدي لهذا الحوار. ثم اختلفنا في التسمية. في تاريخ



اليمن عدة مؤتمرات وطنية، ومنها مؤتمر خمير الوطني، في ١٩٦٥ و«مؤتمر الجند» بالاضافة الى مؤتمرات اخرى، لقد كانت هذه الاحزاب مختلفة مع الحكومة وتريد برنامجاً بديلا، الحكومة تقول انا في الحكم، فهي لاتشارك في حوار وطني قراراته تصبح ملزمة للسلطة والحكومة، فهذا غير مقبول، فهناك برنامج للحكومة برنامج البناء والاصلاح الذي تقدم به رئيس الوزراء، واذا كانت ثمة وجهات نظر لتعديل بنود او تغيير بعضها، فلا مانع لدينا فلتتم مناقشة ذلك، اما البحث عن سياسات جديدة في هذا المجال، فهذا غير معقول، نحن مستعدون للتنسيق مع جميع الجهات، تمهيدا لهذه الانتخابات ولسنا مستعدين لتغيير مجمل سياسات الحكومة.

«الحوادث»: هل تعتقد إن اليمن قد تجاوز الاثار السلبية لازمة الخليج؟

محمد سعيد العطار: لقد كنت من الذين ذهبوا لتسليم رسائل لبعض رؤساء قادة دول الخليج وموقفنا واضح. نحن لم نكن مع الاحتلال بالقوة العسكرية ولم نكن مع فرض نظام سياسي على دولة اخرى، كان موقفنا منذ بداية مؤتمر (اغسطس) آب في القاهرة، على ان يكون الحل في الاطار العربي ولكننا لم نكن قطعا نشجع العراق، او معها في الاحتلال، لقد كان موقف اليمن واضحا وصريحا، ولقد أراد البعض ان يظهر اننا ضد الكويت، وما حصل كان قصدا وليس عن سوء فهم، ارادوا ان يحملوا اليمن هذه المسؤولية ولم يكن هذا هو موقف اليمن، وبعد كل ما جرى، جهات عديدة بدات تشعر بان اليمن ظلم في هذه القضية، مثل دول السوق الاوروبية المشتركة، وزار اليمن رئيس جمهورية المانيا، وفرنسا تفهمت موقف اليمن منذ البداية، واليمن ابدا لم يشارك لا من بعيد او من قريب في موقف ضد دولة عربية ونحن في اليمن لن ننسى ما قامت به المملكة العربية السعودية وما قدمته من مساعدات لعبت دورا مهما في التنمية اليمنية، ولن ننسى ما قامت به المملكة العربية السعودية وما قدمته من مساعدات ومشاريع، كل ما بيننا هو اخوة وجوار وتفهم، ولسنا ضد الكويت او المملكة، والايام المقبلة ستتحسن ولقد شرحنا موقفنا لكثير من الجهات لقد كان الرئيس المصري حسني مبارك والسوري حافظ الاسد يعرفان حقيقة الموقف اليمني، لقد عانينا من حجب المساعدات، وتوقف مساهمات الكويت والسعودية في الصناديق العربية، وهم اصحاب الجزء الاكبر من ميزانيتها وحتى مساعدات الدول الاوروبية انخفضت ولكنها عادت من جديد ونرجو ان تعود مساهمات ومساعدات الدول الشقيقة.

«الحوادث»: هل تعتقد ان البحث في قضية الحدود مع المملكة العربية السعودية خطوة مهمة في تجاوز الازمة؟

محمد سعيد العطار: لقد تم اجتماع في جنيف، وفي جدة، والمهم ان تكون هناك اجتماعات اخرى، والا ينقطع الحوار بل يعم المزيد منه خصوصا مع المملكة العربية السعودية فنحن دول جوار ولدينا حدود طويلة، وبيننا علاقات اخوة ودين واحد، وعلاقات تاريخية قديمة، وكان الاتفاق مع عُمان والذي تم توقيعه احد النتائج المثمرة لمثل هذا الحوار لقد اصبح خط الحدود مستقيماً، بعد ان كان متعرجاً فيما عدا منطقة على بعد ٢٥ كيلومترا، اتفق على ان تترك بحرية امام الرعي فهناك زراعات نخيل، ولقد فتحت وكأنهما في بلد واحد.

«الحوادث»: كمسؤول عن الاوضاع الاقتصادية في اليمن، كيف تمت معالجة الوضع الاقتصادي المتدهور بعد ازمة الخليج؟

محمد سعيد العطار: كما تعرفون كان دخل اليمن من العملات الصعبة من تحويلات اليمنيين في الخارج، يصل الى ١،٢ مليار دولار وقد وصل احيانا الى ١،٥ مليار، توقفت هذه التحويلات بعد عودة اليمنيين العاملين في السعودية ودول الخليج، وبالاضافة الى ان هذه العودة والتي قدرت بـ مليون يمني شكلت في حد ذاتها مشكلة، لان الحكومة اصبحت مسؤولة عن توفير الماكل والمسكن وزاد على ذلك ما قالته سابقا عن تخفيض المساعدات والقروض العربية والغربية وكان علينا ان نواجه هذا التحدي الكبير، والحمدالله استطعنا ذلك، فلم يكن لدينا مجاعة مثلما حدث في دول مجاورة. ولم تحدث تظاهرات، وتعاونت الجماهير مع الحكومة لتجاوز الازمة، التي



المصدر : الحوادث اللبنانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٣ أكتوبر ١٩٩٢

جاءت بعد شهر من قيام الوحدة وتوحيد ادارتيهما المختلفتين، فكان هذا انجازا حقيقياً.

«الحوادث» وماذا عن الاكتشافات البترولية الاخيرة في اليمن؟

محمد سعيد العطار: لقد بدأت الاكتشافات البترولية في عام ١٩٨٦ في منطقة مارب ونحن نصدر يوميا كميات محدودة تصل في المتوسط الى ٢٢٠ الف برميل من حوض «مارب الجوف» وعندنا ٢٢ شركة تعمل من اميركا وفرنسا وبريطانيا، واليابان، وكوريا وبعضها وقع عقودا معنا اثناء حرب الخليج، لان لديهم معلومات بالاقمار الصناعية تؤكد ان اليمن لديه كميات معقولة من البترول بالاضافة الى اهمية البحر الاحمر كمنفذ للتصدير، بعيدا عن التوتر المستمر في الخليج، وهو يمثل خطا سريعا ومباشرا و آمنا لتصدير البترول، بالاضافة الى الاستقرار في اليمن، ونحن متفائلون ولكننا لا نبالغ مثلما تفعل بعض الصحف اليمنية، ولا نعتقد ان البترول «عصا سحرية» لحل المشاكل الاقتصادية فالامر يعود الى تنمية شاملة، واليمن حقق معدل تنمية وصل الى ٧٠ بالمائة في العام رغم الامكانيات المحدودة وهي نسبة عالية لم تتحقق الا في اليمن، وهو من انقى الانواع ولكن هناك كميات ضخمة من الغاز بعد قطر، وهناك مفاوضات عديدة للاستغلال، وطلبات لتصديره، ولكننا نفضل في هذه المرحلة الاستغلال المحلي.

«الحوادث». وماذا عن اجراءات اعلان عدن منطقة حرة؟

محمد سعيد العطار: لقد انتهينا من اعداد القانون الخاص به وهو معروض على مجلس الوزراء لاقراره قبل عرضه للمناقشة امام مجلس النواب وقد كلفنا شركة استشارية لوضع دراسات تفصيلية عن هذا المشروع. والاهمّ من ذلك هو اقرار قانون الاستثمار في اذار «مارس» الماضي، وبدأنا في تلقي طلبات استثمار في اليمن من رأسمال يمني مغترب، ومن العرب والاجانب وصلت قيمتها ما بين ١٤ و ١٦ مليار ريال يمني. وتصل بالسعر الرسمي الى حوالي مليار دولار.

القاهرة: اسامة عجاج

٤٣٦٦٦٦



المصدر : الوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ ايلول ١٩٩٢

اليمن: شكوك حول موعد الانتخابات وديموقراطيتها



صنعاء - عبدالوهاب المؤيد

كبار المسؤولين اليمنيين يؤكدون، علناً، ان الانتخابات التشريعية العامة في اليمن ستجري قبل نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، اي قبل انتهاء الفترة الانتقالية. لكن عضواً في اللجنة العليا للانتخابات يرى ان الفترة المتبقية غير كافية وانه اذا جرت الانتخابات قبل نهاية الشهر المقبل فان ذلك سيكون على حساب حقوق الناخبين وديموقراطية الانتخابات. وانحى السيد عبدالله سلام الحكيمي عضو اللجنة العليا للانتخابات، باللائمة على اللجنة العليا لاهدارها الوقت في المناقشات الهامشية، على حد تعبيره. وقال في حديث نشرته صحيفة «الايام» التي تصدر في عدن: «ان مدة شهر ونصف الشهر مضت منذ ان بدات اللجنة اعمالها، وهي حتى الآن لم تبدأ بعد، الخطوات الميدانية، وربما يعود ذلك الى اسلوب عمل وادارة اعمال اللجنة، وفي رأيي انه كان بالامكان ان ننجز اكثر مما انجزناه لو توفرت الجدية والحماس». وهذا هو اول حديث من نوعه لعضو من اعضاء اللجنة العليا للانتخابات منذ تشكيلها في اواخر آب (اغسطس) الماضي، حيث التزمت الصمت حيال كل ما يجري في داخلها من اعمال تفصيلية بصفة خاصة.

واوضح الحكيمي ضيق الفترة المتبقية لاستيعاب اعمال الاعداد للانتخابات، وقال: «ان مواد الاحكام الانتقالية (في قانون الانتخابات)، قد اجازت للجنة العليا تخفيض المدد المحددة في القانون بغرض اجراء الانتخابات في موعدها. الا ان تخفيض المدد الى النصف على سبيل المثال، لن يسعفنا لاجراء الانتخابات في موعدها». وحذر من آثار تخفيض المدد، لما له من انعكاسات سلبية، «اذ لن يكون بمقدور العدد المناسب من الناخبين تسجيل اسمائهم وممارسة حقهم الانتخابي... ونحن اقسمنا اليمين على ادائها بنزاهة وحيدة، وهو ما لا يمكن تحققه في ما تبقى من الفترة الزمنية».

ويرى عضو اللجنة العليا (عن اتحاد القوى الشعبية) ان تاخر اعمال اللجنة لا يعود الى العامل الزمني فقط، «لكن ما حدث خلال فترة الشهر والنصف المنقضية، ان الوقت اهدر اهداراً مريباً في مناقشة قضايا هامشية، بل وبدا في بعض الاحيان ان هناك تعمداً لتعطيل اللجنة ومطمطة اعمالها، ونحن مستعدون للمساءلة امام الشعب ليعرف اين مكان الخلل ومن المسؤول عنه!». وعن رأيه في تمديد فترة الاعداد للانتخابات، يقول الحكيمي، ان هذا الامر مرتبط بقرار سياسي وان مهمة اللجنة فنية بحتة، وان اللجنة لن تتحمل وحدها مسؤولية التاخير، واضاف: «اذا كانت عملية اجراء انتخابات حرة ونظيفة (... تتطلب تمديد الفترة شهرين او ثلاثة شريطة ان يتم الاعلان عن موعد الانتخابات في اطارها، فاعتقد ان ذلك سيكون لصالح العملية الديموقراطية». واشترط في هذه الحال «ان تكون اجتماعات اللجنة العليا علنية ومذاعة للراي العام». وحول ما اذا تمت الانتخابات في هذا الوقت «الضيق جداً»، هل يتوقع لها ان تكون عادلة ومنظمة؟ اجاب بقوله: «بكل تأكيد، لن تكون عادلة ولا نزيهة ولا ديموقراطية، لانها ببساطة، لن تتيح الوقت الكافي امام اكبر قطاع من الناخبين، تقييد وتسجيل اسمائهم وممارسة حقوقهم السياسية والانتخابية...». ويعلل التاخير باعتقاده «ان هناك تدبيراً سياسياً او حزبياً لاستبعاد نسبة كبيرة من الناخبين من العملية الانتخابية».

من جهة ثانية، حددت اللجنة العليا للانتخابات توزيع الدوائر الانتخابية (٣٠١ دائرة)، على المحافظات الثماني عشرة في الجمهورية اليمنية، كالآتي:

– امانة العاصمة ١٨. عدن ١١. تعز ٤٣. إب ٣٨. صنعاء ٣٦. الحديدة ٣٤. حجة ٢٢. دمار ٢١. حضرموت ١٧. لحج ١٢. البيضاء ١٠. صعدة ٩. المحويق ٨. ابين ٨. شبوة ٦. مارب ٣. المهرة ٢. الجوف ٢. وياتي التوزيع على اساس الكثافة السكانية بما يقرب من ٤٧ الف نسمة للدائرة الواحدة. بناء على مجموع عدد السكان الذي سبق ان حددته اللجنة العليا بقرار منها، في ٢٨ ايلول (سبتمبر) الماضي، من نتائج التعدادين السكانيين في اليمن لعامي ١٩٨٦ في الشمال و١٩٨٨ في الجنوب، اضافة الى نسبة النمو المئوية سنوياً. فكان المجموع: ٧٢٣ ٢٦٠ ١٤ نسمة ■



المصدر: الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ: ٢٥ [illegible] ١٩٩٢

وزير الإسكان اليمني في حوار ساخن مع الشرق الاوسط

حصلت على مسكني بحكم وظيفتي كمراقب جوي فضل محسن على حق في تاجير منزله في عدن

● مشروع الإصلاح الاقتصادي يتضمن تعويضات للملاك بشكل عادل

● نريد أن يجتمع الملاك والمنتفعون والدولة تتعهد بتأييد ما يتفقون عليه

اجرى الحوار:
عبد الله حموده

هناك ثلاثة اسباب تجعل من محمد سلمان - وزير الاسكان اليمني - شخصية يختلف حولها الكثيرون، فهو - من ناحية - وزير للاسكان، التي تشتد ازمته في مختلف المحافظات اليمنية، وتحتدم بصورة اكبر في المحافظات الجنوبية والشرقية، بسبب مشكلات العلاقة بين اصحاب المساكن المؤممة والمنتفعين بها، التي تعتبر من تبعات عهد النظام الاشتراكي بالشطر الجنوبي السابق.

ومن ناحية ثانية فإنه وزير جنوبي الأصل، وعضو بارز في قيادة الحزب الاشتراكي اليمني، كما انه احد المستفيدين من «عقارات الدولة»، ومن ثم فإنه يتحمل مسؤولية مباشرة في قضايا الاسكان المطروحة، ويعتبر طرفاً شخصياً، الى جانب كونه طرفا رسمياً فيها.

أما الناحية الثالثة فتتعلق بشخصيته التي لا تهاب المواجهة او تتراجع عنها، خاصة بعد ان اصبح هو شخصياً طرفاً فيها، في ظل ظروف ضعف الادارة وتفسخها، وانفلات الأمن، والهجمة الارهابية التي تتعرض لها قيادات الحزب الاشتراكي.

بدأ لقاؤنا - حول هذه القضايا جميعا - باستقبال ودي من جانبه وفي ختامه كانت درجة حرارة النقاش قد ارتفعت، فعلق على ذلك بقوله «كانت الاسئلة استفزازية، ولكنك تدرس الموضوع جيدا، ولم يكن هناك بد من الاجابة». وودعني على ان يكون لقاؤنا الاول بداية للقاءات متعددة، فوعدته بذلك، لأن الحديث دائماً له بقية.

- كان من الطبيعي ان يبدأ الحوار بعرض لخلفية مشكلة الاسكان في جنوب اليمن وأبعادها السياسية، وتضمنت اجابته على سؤال حول قانون الاسكان رقم ٣٢ لعام ١٩٧٢ نسيجاً من الاعتبارات الاقتصادية والسياسية في صورة متكاملة فقال ان «القانون صدر في ظل الظروف التي كانت سائدة آنذاك، فقد اغلق ميناء عدن نتيجة لإغلاق قناة السويس بعد حرب ٥ يونيو (حزيران) عام ١٩٦٧، وانقطع عائد خدمات السفن في الميناء. كما تراجعت بريطانيا عن وعدها بتقديم معونة قيمتها ٦٠ مليون جنيه استرليني بعد الاستقلال، كما ان اليمن الجنوبي - في ذلك الوقت - كان محسوباً على الكتلة الشرقية، فتعرض لضغوط عربية تمثلت في وقف المعونات الاقتصادية».

واضاف ان «الحالة الاقتصادية كانت متدنية سواء من حيث دخل الدولة او دخل الفرد»، اضافة الى تدفق هجرة المواطنين من المحافظات الداخلية على عدن، التي اصبحت عاصمة للدولة الجديدة، «فكان هناك اقبال على السكن، بينما كان عدد المساكن قليلا، فرفع تجار المساكن ايجاراتها، ولم يكن هناك من خيار امام الدولة سوى تخفيض رواتب العاملين وتخفيض الايجارات، وتحسين اوضاع الفلاحين بتمكينهم من الارض، فصدر القانون، وكان مبرراً في تلك الظروف، حيث لم يكن امام النظام سوى ان يعالج اوضاعه الداخلية بوسائل داخلية بحتة». لأن القوات المسلحة - رغم التسليح السوفياتي المجاني - كانت تستهلك جزءاً كبيراً من ميزانية الدولة.

واوضح ان حركة العمران توقفت تقريبا بعد هذا القانون، فيما عدا



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ مايو ١٩٩٢

المساكن التي انشأتها الدولة، اعتماداً على تحويلات المغتربين، والمساعدات المحدودة التي كانت تصل من البلدان الاشتراكية

وذكر انه كانت هناك محاولات لمعالجة وضع قانون الاسكان في جنوب اليمن قبل الوحدة، في اطار «برنامج الاصلاح الاقتصادي» وطرحت افكار تميز بين الاراضي البيضاء القابلة للتوزيع او للإعادة الى الملاك، وتمكين الفلاحين من اراض جديدة تستصلحها الدولة، وبين السكن الشخصي الذي يعتبر شيئاً مختلفاً، لأنه يعني الاستقرار النفسي والأسري، بسبب الارتباطات الاجتماعية المترتبة على البقاء في السكن لفترة تصل الى ٢٠ عاماً.

وأكد ان حوالي ٩٠ في المائة من المساكن المؤممة كانت مؤجرة يوم صدور القانون، وهي التي ينطبق عليها هذا القانون، بعد استبعاد السكن الشخصي وأعيد طرح الموضوع مرة أخرى بعد الوحدة، لكي تتم معالجته على اساس ٣ مبادئ اساسية.

● اعادة الاراضي المؤممة للملاك، وتوزيع الاراضي التي استصلحتها الدولة على الفلاحين، وتعويض الملاك عن اراضيهم الموزعة، او اعادتها الى الملاك وتعويض الفلاحين بأراض مملوكة للدولة.

● اعادة المساكن التجارية او المنشآت الحكومية التابعة للدولة الى اصحابها الاصليين.

● تعويض المالك عن المساكن التي تقيم فيها اسر على اساس مبدأ التراضي؛ بمعنى انه يجوز للمستأجر ان يحصل على التعويض مقابل اخلاء السكن وتسليمه الى المالك. وقد طلب كثير من السكان ذلك

وأوضح ان التعويض يتضمن تقديم قطعتين من الارض: احداهما للبناء عليها، والأخرى تباع بمبلغ كبير لتغطية تكاليف البناء. وأضاف انه «تم الانتهاء من جميع القضايا تقريبا في محافظات شبوة وحضرموت وأبين ولحج والمهرة، في ما عدا نسبة ضئيلة لا تتعدى ٢ في المائة. وفي عدن قطعنا شوطا طويلاً في ما يتعلق بوضع المحلات التجارية، ولم تتبق الا قضايا التعويض للمحلات السكنية، التي تم الاتفاق مع الأخ الرئيس والأخ رئيس الوزراء على اخلاء بعض المعسكرات داخل مدينة عدن، لتكون مواقع للتعويض، ونأمل ان تتم الاجراءات سريعاً فيها لتنفيذ هذا المشروع».

بعد ان اكمل **الوزير اليمني** تقديم هذا العرض العام لوضع قضية الاسكان في جنوب اليمن، بدأ الجزء الحقيقي من الحوار، وكان على النحو التالي:

● ولكن الملاك الذين اممت املاكهم - ويضمهم اتحاد الملاك - غير راضين عن هذا التعويض، لأنهم يعتبرون ان تعويضهم بأراض يؤدي الى نقلهم من مواقع متميزة داخل المدينة الى مواقع اقل اهمية خارجها، واذا اخذ هذا التعويض صورة سندات، فإنهم يشكون في مصداقية دفع هذه السندات، وبوجه عام فإنهم غير مقتنعين بعدالة التعويض؟

- هناك بعض الملاك الذين كانوا مهاجرين خارج الاراضي اليمنية (خارج اليمن الديمقراطية سابقا، وبعضهم خارج اليمن بشكل كامل) يريدون ان تتم معالجة القضايا من خلال تصفية حسابات مع النظام السابق، وليس عبر معالجة موضوعية، ولكن بقية الملاك - الذين ظلوا في عدن او داخل المحافظات الشمالية - هؤلاء تجاوبوا كثيرا معنا وبعضهم قدم مذكرات بشأن الاراضي التي يطلبونها، وموافقتهم على مبدأ التعويض

ولكنني اقول ان المسألة تأخذ انطباعاً آخر. اذا كان البعض يريد ان يصفي حساباته مع النظام السابق، فهذه مسألة سياسية، ولا نستطيع ان نرغمهم على القبول بمبادئ سياسية هم يريدون تصفيتها في اذهانهم اما اذا كان السبب موضوعياً، فانا اتمنى ان يتم لقاء بين المنتفعين والملاك، ليس عبر الدولة بل بينهم كمنتفعين وملاك، ويناقشوا القضايا، والحلول التي يرون انها انسب فإن الدولة ستدعمها.

● هل تقول انها تصفية حسابات لأن بعض الملاك يشيرون بأصابع الاتهام الى بعض المسؤولين، ويقولون انهم تحايلوا للحصول على مبان وعقارات من تلك المؤممة - او كانت مملوكة للدولة - لحسابهم الخاص؟

- موضوع المباني والمساكن كانت تابعة للدولة وتحولت الى مساكن لبعض المسؤولين هذا لا يمس التجار من قريب او من بعيد، لأن هذه الممتلكات كانت تابعة للدولة، وبالتالي ملكت لبعض العناصر القيادية وبعض المواطنين بشكل عادي، فكل من كان يسكن في منزله ولديه عقد انتفاع تملك منزله بغض النظر عما اذا كان مسؤولاً او غير مسؤول، بل ان بعض هذه العناصر كانت من الناس الذين ظلوا على عداء كامل مع الدولة السابقة من الخارج، ولكن اسرهم في الداخل منتفعة بهذه المنازل.

فعملية الربط بين منازل حكومية وعداء هؤلاء الناس ليست واردة، نحن نتكلم عن ملكية هؤلاء الملاك. واعادتها لهم، فبعض ملكيات هؤلاء الملاك الذين يرتفع صوتهم ضد النظام والاجراءات - كما تقول الوثائق التي عندنا - يسكن ابناؤهم في مساكن ملكتها لهم الدولة، عندما كانت تابعة لها.

فإذا افترضنا ان لديه ٣ اولاد، وانهم حصلوا على ٣ منازل، ولكنه ظل يطالب بمنزل واحد كان يؤجره وأممته الدولة، فهل تقوم الدولة بإخراج ابنائه من المنازل الثلاثة، لكي تعوضه عن المنزل الواحد الذي يطالب به؟ على العكس.. نحن تعاملنا مع ابنائه كمواطنين يمنيين، يحق لهم ولغيرهم الحصول على السكن.

اما المالك الذي يظن ان هناك تحايلاً على مساكن الدولة لتمليك مسؤولين، فهذه مساكن دولة، يستطيع النظام الحالي ممثلاً في حكومته ان يناقش هذا الموضوع ليرى ما اذا كان هناك تحايل، وما اذا كان كل مواطن يسكن المنزل الذي كان لديه عقد انتفاع للسكنى فيه قبل الوحدة.

● أريد ان انتقل الى نقطة اكثر تحديداً انطلاقاً من السؤال السابق، يقال ان بعض المسؤولين حصلوا لأنفسهم ولأقاربهم على بعض هذا المساكن بأسعار رمزية؟

- عندما صدر قانون التمليك؟

● لا اعني التمليك هنا، وانما اركز على عبارة «بأسعار رمزية»؟

- عندما نتكلم عن التمليك، نعني بذلك ان كل من يتملك لا بد ان يدفع ثمن هذا المنزل. في عام ١٩٨٢ اصدرت الدولة قراراً بأن كل المنازل التي كان ايجارها ديناراً واحداً او اقل يتم تمليكها للمواطن مجاناً، ولم يكن هناك في ذلك الوقت شيء اسمه وحدة او اعادة املاك أو اي شيء من هذا القبيل.

وفي عام ١٩٨٠ اتخذ قرار بتمليك المساكن على اساس نماذج محددة: نموذج: أ، ب، جـ. بمعنى ان تؤخذ في الاعتبار الفترة الزمنية الافتراضية للمسكن، والفترة التي يتوقع ان يستمر المسكن خلالها، وقيمتها، وقيمة الايجار لها في ذلك الوقت، وضوعف الايجار بطول فترة العمر الافتراضي للبناية، فإذا كان العمر الافتراضي ٥٠ سنة، وتم استعمال المنزل ٣٠ سنة، يكون التعويض على اساس القيمة الايجارية خلال الـ ٢٠ سنة المتبقية، مضروباً في ٢.٥ لحساب قيمة الارتفاع في الاسعار ايضاً.

ولكن التجار والمواطنين الذين يتهمون النظام، يعترضون على ذلك لأنهم يريدون تسعير المنزل حسب قيمته في السوق الآن، وليس بالسعر



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ [illegible] ١٩٩٢

الافتراضي للبناية، فأنت تعرف عندما تكون هناك ندرة في المنازل يختلف سعر المنزل (اي يرتفع) بعكس الظروف التي تتوافر فيها المنازل، ففي بريطانيا يختلف سعر العقار عن سعره قبل سنتين؛ نتيجة لانهيار اسعار العقارات في البلد، ولكن اذا حدثت نهضة اقتصادية سيتعقد الحال، وربما يصبح سعر المنزل عشرة اضعاف السعر الذي يعرض به اليوم . اليس هذا صحيحاً؟

فالمواطنون يتهمون النظام في اليمن الديمقراطية بانه باع المنازل بأسعار رخيصة ورمزية، ونحن نقول ان هناك نظاماً دولياً لتحديد الاسعار يأخذ في اعتباره معدل الاستهلاك سواء كان للسيارات او الطائرات او لأي شيء، وعندما يتم تصفية اي عقار او مبنى يحدث هذا عن طريق مؤسسة مصرفية، وفقاً للأسعار والاعمار الافتراضية لها، لكن البيع بالمزاد العلني يختلف، فاذا اردت ان تحول البضائع الى بيع بالمزاد العلني، يتعين عليك ان تقبل خسارتها او مكسبها.

نحن عندما ناقشنا هذا الوضع ناقشناه في اطار النظام الدولي المتعارف عليه، سعر المنزل في العمر في الفترة الزمنية المتبقية، وضربناه في ٥ ٢ حتى نأخذ في اعتبارنا الزيادة في الاجور خلال العشرين سنة الماضية ولكن التاجر يعتبر انك بعته بسعر رمزي رخيص في ظل الأزمة السكنية الخانقة وعودة المغتربين، والاقبال الهائل على المنازل مما ادى الى ارتفاع السعر.

وعكس ذلك كانت اسعار السيارات القديمة داخل عدن مرتفعة لصعوبة الحصول على سيارات جديدة نتيجة لعدم الاستيراد من الخارج. ولكن مع دخول سيارات المغتربين انخفضت اسعار السيارات الى ما هو ادنى بكثير من سعرها الافتراضي في السوق.

● **دعنا ننتقل الى نقطة جديدة، فهناك اتهام موجه لكم شخصيا، ولوزير التموين السيد فضل محسن بأنكم حصلتم على مبان سكنية حكومية بأسعار منخفضة لأنفسكم وأقاربكم وأنصاركم، ويضرب مثلاً في هذا الشأن بأن وزير التموين حصل على فيلتين كانتا مملوكتين لأنطوان ويس - التاجر الفرنسي - بثمن قدره ٥ آلاف دولار، وانه يؤجرهما حالياً لإحدى الشركات النفطية العاملة في اليمن حاليا مقابل ٥ آلاف دولار شهرياً. فكيف تردون على هذا السؤال؟**

- كما سبق وشرحت لك فإن نظام التمليك يتم على قاعدة ان الاشخاص الذين يقيمون في منازل معينة لفترة طويلة، ولديهم عقد ايجار لفترة طويلة يحق لهم ان يملكوها، وقد شرحت لك ايضا القواعد التي تم على اساسها تحديد ثمن المنزل.

فضل محسن كان يسكن في الموقع الذي يشيرون اليه في كريتر منذ ما قبل عام ١٩٧٠، يعني انه كان يسكن في هذا الموقع منذ اكثر من ٢٣ سنة، لم يدخل اليه حديثاً، ولم يكن يفكر عندما سكن فيه قبل ٢٣ سنة ان هذا المنزل سيملك له، بل سكنه لانه كان منزلاً فارغاً، وسكن فيه حينها كمواطن.

● **ايعني هذا ان التاجر الفرنسي تركه ولم يطرد منه؟**

- نعم تركه وخرج من البلاد قبل الاستقلال، وبالتالي عندما سكنه فضل محسن سكنه مثل اي مواطن عادي، وكان يمكن ان يسكنه اي شخص آخر، بل ان بعض الافراد اليمنيين الموجودين حاليا في عدن لديهم منازل افضل واكبر من منزل فضل محسن، لانهم سكنوها بعد الاستقلال، في ظروف اتاحت لهم ذلك.. ثم تملكوها، وهذا شيء طبيعي.

وكذلك الحال بالنسبة للمنزل الذي يتحدث عنه البعض، فهو منزل كان تابعاً للدولة، اقام به احد الضباط في سلاح الجو البريطاني، وأنا بحكم عملي في مصلحة الطيران المدني - بعد الاستقلال - كمراقب جوي سكنت بدلا منه، وكنت حينها ولخمس سنوات سابقة اسكن هذا المنزل مجاناً بحكم وظيفتي، بعد ان حللت محل الضابط البريطاني، الذي خرج من موقعه في العمل، وتم التمليك وفقا للقاعدة التي تحدثنا عنها. ولكني لم اؤجر منزلي، واعتبر تأجير المنزل حقاً لأي مواطن، ونحن انتقلنا من عدن الى صنعاء، وانتقلت معنا اسرنا، ونستأجر منازل في صنعاء، تدفع لنا الدولة ايجارها، ولكننا ندفع فواتير المياه والكهرباء والمستلزمات الأخرى، ولا يعقل انني - مهما كانت الامكانيات - اترك منزلي في عدن فارغاً لمجرد الا يقال عني انني اجرت منزلي، وان كنا نستأجر منازل في صنعاء لعدد كبير من المسؤولين.

ومن الطبيعي ان من حق الذي يملك منزلاً ولا يستعمله ان يؤجره، ونتيجة للاقبال الهائل على المنازل من الشركات الاجنبية والمغتربين والتجار، يمكنك ان تؤجر منزلك بالمبالغ المناسبة التي تراها انت، فهناك مكاتب صغيرة لا تتجاوز غرفتين بالشارع الرئيسي في المعلا تؤجر بمبالغ تبدأ من ١٠ آلاف دولار، فما بالك بتأجير منزلي مفروشاً لأي شركة او اي مواطن او تاجر يستأجره مني.. هل اقوم بتأجيره بمبالغ زهيدة حتى لا يقال عني انني اتقاضى ايجاراً؟! هل من المنطق ان اغلق منزلي في عدن، وانتقل الى صنعاء، وأعمل في صنعاء، ولا اسمح لأحد بتأجير منزلي، حتى يقال عني انني لم اؤجر لأحد؟

صاحب هذا المنطق الذي يحاول ان يصفي حسابات سياسية مع النظام، هو نفسه يؤجر لنا منزله في داخل صنعاء، فكيف يحرم عليّ ان اؤجر منزلي في عدن مقابل ان يؤجر منزله في صنعاء لي.

● **اذا كان الخلاف بين وجهتي النظر قد وصل الى هذه الدرجة، فهل هناك حل توفيقي لهذه القضية، ام ان القضية تعتبر منتهية؟**

- الخلاف حول ماذا؟

● **الخلاف حول القيمة السوقية والقيمة التي تم التمليك على اساسها، وهل سيعاد النظر في ذلك؟**

- في رأيك انت اذا ما اعطيت هذا المجال للحوار، هل يحق لأحد ان يقوم ببيع اي ممتلكات لمواطن هو يسكن فيها بالفعل على اساس قاعدة ان السوق الحالي يحقق سعرا اعلى؟

- بإمكانهم الاحتجاج بأنهم لم يكونوا طرفا قبل طوعا بانتقال الملكية الى الدولة في ظل تلك الظروف؟

- هذه مسألة تختلف . السؤال هو .

● **يعني لو انني بعت لكم منزلا في وقت معين بسعر منخفض، ثم ارتفع السعر بعد ذلك، هذا امر عادي، لانني قبلت بالسعر في ذلك الوقت، ولكن في تلك الحالة لم اكن طرفا.**

- السؤال هو ان الدولة هي التي اتخذت القرار، والدولة هي التي باعت العقار، ولكن هذا السعر لا ينعكس على التعويض. فالمواطن الذي تم تأميم منزله وتمليكه لمواطن آخر لا ينعكس ثمن التمليك على التعويض المستحق له، لأن ذلك شيء آخر يختلف عن التمليك

فأنا كمواطن اشتريت منزلا من الدولة بالسعر المقدر حسب العمر الافتراضي لهذا المنزل، والتاجر الذي كان يملكه من قبل لا دخل له بهذه العملية، لأنه يطلب من الدولة تعويضا عن منزله.

وفي التعويض تم احتساب العمر الافتراضي لهذا المنزل بسعر اليوم، والدولة مفوضة على قاعدة سعر اليوم، فالتاجر زيد من الناس، الذي تم تمليك منزله للمواطن عبيد من الناس لا دخل له بثمن التمليك، لأن ذلك بين الدولة (المالكة للمنزل وقت التمليك) والمواطن. ولكن سعر تعويض المالك عن منزله هو سعر اخر اقره قرار مجلس الرئاسة،



المصدر : الشرق الاوسط (لندن)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ [illegible] ١٩٩٢

بأن يكون على اساس العمر الافتراضي المتبقي على قاعدة اسعار اليوم، وليس على قاعدة العمر الافتراضي للمبنى بالاسعار التي تكلفتها وقت البناء.

● انتم الآن تتكلمون من وجهة نظر قانونية ومن وجهة نظركم في عدالة التعويض، وأنا اريد ان انظر الى الموضوع من زاوية أخرى. ففي ظل موقف بهذه الصورة، اذا كان هناك ملاك غير راضين، فإن ذلك سيؤثر على اقدامهم على الاستثمار في اليمن. او اذا كانت لديهم اموال أخرى في الخارج، فإنهم قد لا يعيدونها الى اليمن ومن مصلحة اليمن ان تعاد هذه الاموال اليها لاستثمارها داخل البلاد، وهذا ليس بالضرورة حلاً قانونياً، ولكنه حل سياسي.

- هنا يختلف الموضوع هل المطلوب ان نعود الى فتح ملفات الماضي شمالاً وجنوباً لكل قضايانا، بمعنى هل نعتبر ان الوحدة مناسبة لكي يفتح كل مواطن ملفه ويطالب بحقوق يرى انها له منذ ٢٠ - ٣٠ سنة؟ هل نحن عندما نتحدث عن الوحدة وايجاد الدولة الجديدة بهيكليتها وشرعيتها الجديدة هل بالضرورة نبدأ بفتح كل ملفات الماضي منذ ثورة ٢٦ سبتمبر (ايلول)؟ ومنذ الاستقلال في اليمن الديمقراطية لكل ما جرى وبالتالي يجب تصفية كل هذه الملفات. اي بمعنى ان المواطن الذي هرب من الجنوب الى الشمال، او من الشمال الى الجنوب، وحصلت له احداث، يجب ان تصفى اوراقه اولاً؟ قبل ان نقول اننا نبني دولة جديدة. او ان نتعامل مع شرعية دولية جديدة تتطلب ان تكون هناك خطوات من جانب كل الاطراف للوصول الى نتائج ترسخ بناء مجتمع جديد

اذا كان الهدف هو فتح ملفات، فإن ذلك سيفتح لنا ملفات عديدة جداً شمالاً وجنوباً، سواء كانت الاراضي المصادرة او الاراضي التي اخذت او نهبت ومنازل دكت، او منازل اخذت من الغير، وهذا يعني ان هذه الملفات لن تنتهي على الاطلاق، ويبدأ الانسان يحاسب ذاته من جديد.

وأحد الأمثلة هو ان البناية التي كانت تبنى عام ١٩٥٢ كانت تكلفتها ٣٠٠ الف دينار، حصل المالك على هذا المبلغ كقرض من البنك، وعليه حالياً ديون للبنك، وديون للاراضي، واستمرت هذه الديون حتى تم تأميم البناية عام ١٩٧٢ في صورة ضرائب على الايجار وديون للبنك وللبلديات، تصل في حجمها الى ٢٠٠ - ٢٥٠ الف دينار، بينما هو عمليا بنى العمارة بحدود مبلغ ٣٠٠ الف دينار، فهل احاسبه على مبالغ الضرائب بسعر أنذاك في الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٧٢.

العملية هي كيفية اعادة النظر في عملية وحدة وطنية، وتتدخل الدولة لتغطية كل ما يكون تسبب في إحداث ضرر للغير في فترة معينة، هذا امر واضح وبالتالي يجب ان نعالجه، ولكن اذا كانت المسألة هي فتح الملفات بسبب الصراع وتصفية الحسابات السياسية، فهذه مسألة أخرى.

نحن مستعدون للاحتكام، هل يمكن اذا انجزنا حل مشكلة ٢ - ٣ الاف تاجر مالك يتم ذلك على حساب ٥٠ - ٦٠ الف اسرة متملكة ومنتفعة بالمنازل . هل هذا سيخلق الوحدة الوطنية؟ هذا سؤال مهم، لأنه بعد ذلك ستترتب عليه الانظمة بكل مقاييسها، ما هي أعمالها التي قامت بها؟ وكيف يتم فتح ملف بعد ملف.. الملف السياسي، الملف الاقتصادي.. الملف الاجتماعي.. الملف العسكري.. وغيره، ولكننا نطرح قضية مختلفة، هي ان الوحدة نتاج لنظامين متكاملين كانا في الشمال والجنوب، وان ٢٢ مايو (ايار) جاء ليضع نظاماً جديداً وهيكلية جديدة لهذا المجتمع، تطرح مبادراته وطاقاته على الساحة للعمل . اما العودة لشد حبال تجذبنا الى الماضي لن تسمح لنا بالتحرك خطوة واحدة الى الأمام.

● يمكن ان يفسر الملاك ذلك على انه حماية للمكاسب التي تحققت في الماضي.

- عندما اتكلم عن المكاسب، فإنني اتكلم عن الاستقرار بدليل انني اقول ان كل المحلات التجارية والحكومية التي تملكها الدولة تعاد للتجار الملاك، وهي احد المكاسب اذا افترضنا هذا القول، ولكننا نقول عودة الاراضي وتعويض المنتفعين، لان الارض يسهل التعويض عنها، وهي احد المكاسب.



المصدر : العالم اليوم القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ اكتوبر ١٩٩٢

القيادي اليمني جار الله في حديث ساخن لـ «العالم اليوم»:

نعم اليمن يعيش في خطر حقيقي

لا أجد ما يجمع بين «الاشتراكي» و«الاصلاح»

أجرى الحوار في صنعاء - مجدي الدقاق:

جار الله عمر أحد أبرز الشخصيات السياسية في اليمن الآن وهو عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني الذي يشارك «المؤتمر الشعبي العام» في حكم البلاد ويشغل جار الله عمر عضوية المجلس الاستشاري الذي يتبع مجلس الرئاسة اليمني ويعتبر جار الله عمر - الذي يتمتع بمصداقية لدى كافة الاحزاب اليمنية - أحد المفكرين البارزين داخل الحزب الاشتراكي الذي يشهد تحولات فكرية وسياسية ضخمة، «العالم اليوم» التقت بالقيادي اليمني واجرت معه هذا الحوار الذي تطرق فيه لكافة القضايا السياسية في بلاده.

■ «العالم اليوم»: في البداية ماهي رؤيتك لأحوال البلاد وهي مقبلة على انتهاء الفترة الانتقالية وتستعد لاجراء أول انتخابات تشريعية في تاريخها؟

■ ■ قال: لقد تحقق في اليمن مشروع كبير غير متوقع، لقد اقيمت دولة جديدة في المنطقة، دولة موحدة، وكان السائد في العالم العربي هو التجزئة ومزيد من التجزئة. لقد صار اليمن الذي كان يضرب به المثل في التخلف وطنا واحدا يتمتع بالديمقراطية ويعيش تعددية سياسية حقيقية وبه حرية صحافة وحرية تكوين الأحزاب، أي أصبح لدينا وطن يبشر بمستقبل أفضل لأبنائه ويطمح في أن يكون له مركز سياسي واقتصادي وثقافي مهم في العالم العربي، لهذا نحن نعتبر أننا كسرنا القاعدة وتجاوزنا السائد والمرحلة الانتقالية التي تعيشها البلاد الآن هي محاولة لتثبيت الشرعية الدستورية للانتقال لمرحلة الاستقرار، ونحن في معركة حقيقية ضد الذين يستثمرون كل مخلفات التخلف لاثارة العقبات في وجه مسيرتنا التي تهدف لتثبيت الوحدة والديمقراطية.

■ «العالم اليوم»: من تقصد؟

■ ■ جار الله عمر: يجب ان تعترف بأن المشروع الذي اقمناه ليس مقبولا من كل القوى والتيارات السياسية فهناك قوى ترفض الديمقراطية وتعاديها، واعتقد ان هؤلاء الذين يقومون باعمال العنف هم يعتدون في الأساس على مشروع الوحدة والديمقراطية ويعترضون على الاستقرار والتنمية وهم أيضا الذين يرفضون دولة النظام والقانون ويريدون ابقاء اليمن مجزءا على مستوى الثقافة والقيم.

واعتقد أن مشروع الوحدة يتعرض لخطر كبير ومازال يعيش في خطر ولكن لدي ثقة في أن المشروع في النهاية سينتصر.

■ «العالم اليوم»: هل تشير بوضوح إلى أنه من الممكن حدوث انتكاسة في مشروع الوحدة؟

■ ■ جار الله عمر: الآن استطيع القول ان ميزان القوى الحالي يميل لصالح القوى التي تقف مع المشروع، لكن إذا لم تستيقظ هذه القوى وتوحد صفوفها وتصل لادراك متساو للخطر تبقى امكانية حدوث هذا قائمة.

■ «العالم اليوم»: هل يمكن أن تشهد البلاد حربا أهلية مثلا؟!

■ ■ جار الله عمر: أعتقد أنه لو لم تدرك القوى الوطنية هذا الخطر وان مشروعها يواجه بقوى لديها الامكانيات والخبرة والسلاح فكل شيء ممكن.

■ «العالم اليوم»: اذن لماذا لا يدعو الحزب الاشتراكي لتحالف هذه القوى؟

■ ■ جار الله عمر: لقد دعونا الى ذلك وهناك العديد من القوى الوطنية والقومية واليسارية بامكانها ان تتحد وأن تنقذ هذا



المصدر : العالم اليوم القاهرية

التاريخ : ٢٥ اكتوبر ١٩٩٢

المشروع بل وتسعى لتطويره على المستوى العربى حتى تضمن له البقاء واعتقد أن هذا هو الشرط الآخر للنجاح.

■ «العالم اليوم»: الا ترى أن استمرار التحالف مابين «المؤتمر» والاشتراكى ضمانة أخرى مهمة للنجاح؟

■ ■ نعم نحن نعتبر استمرار التحالف بين الحزبين الكبيرين الحاكمين ضمانة أكيدة للاستقرار ونجاح مشروعنا ولكن هذا التحالف يهاجم بشدة وتريد القوى المناوئة للمشروع تخريب هذا التحالف وانهاء العلاقة بين الحزبين.

■ «العالم اليوم»: هل نجحت فى ذلك؟

■ ■ جار الله عمر: اعتقد أنها حققت قدرا لا بأس به من النجاح، والعلاقات بين الحزب الاشتراكى والمؤتمر يحيطها العديد من المشكلات التى ينبغى حلها.

■ «العالم اليوم»: ماهى أبرز هذه المشكلات؟

■ ■ جار الله عمر: أبرزها أن المؤتمر والحزب لم يصلا بالسرعة المناسبة لاتفاقات محددة حول كيفية التعامل مع الآخرين وكيفية التعامل أيضا مع مشكلات المجتمع، فمثلا الحزب الاشتراكى يعتبر قضية الأمن قضية خطيرة وانها يمكن أن تطيح بكل شيء وقد تصل بنا لأى شيء ولكن الاشقاء فى «المؤتمر» لا يشاطرون «الاشتراكى» هذا الرأى ويعتقدون أن القضية ليست بهذا الحجم وحلها سهل وهى قضية مألوفة.

■ «العالم اليوم»: لماذا يركز حزب «الاصلاح» هجومه على الحزب الاشتراكى.. وحده دون الاحزاب الأخرى؟

■ ■ جار الله عمر: اعتقد أن على الاشقاء فى الاصلاح الاجابة على هذا السؤال ولكن ينبغى التوضيح هنا أنهم يفعلون نفس ما يفعله اترابهم فى الوطن العربى هم يدعون للصدام فى الداخل، والصدام هو منهجهم فى كل مكان من افغانستان مرورا بالجزائر وحتى مصر.

ولو اطلعت على خطاباتهم وبياناتهم وصحفهم سوف تجد كلماتهم النارية التى تطلق وبلغت اقصى مدى ولم يبخلوا علينا بشيء حتى التكفير ودعوة الناس الى التوبة!! وهذه فى رأيى هى الارضية التى تؤدى دائما وتمهد لسفك الدماء.

وبقدر ما انتقد واعبر عن اسفى لهذا السلوك.أكرر دعوتى لهم بالتمسك بالحوار والوصول لقاعدة للتنافس السلمى ولدى أمل فى أن يتدخل العقلاء فى حزب الاصلاح لتوجيه سياسة حزبهم بطريقة سليمة تحافظ على الرأى والرأى الآخر حتى نترك حيزا للاتفاق والاختلاف دون أن نصل بالبلاد لحافة الخطر.

■ «العالم اليوم»: الاصلاح يقول ان خلافه معكم يدور حول الدين والشريعة؟

■ ■ جار الله عمر: هم يقولون ذلك ويحاولون التحدث باسم الدين وهذا الحديث لا اصل له، فخلافاتنا حول قضايا الدنيا وليست حول قضايا الدين.. الدستور واقراره كان موضع خلاف هم اعترضوا على الحريات والمساواة ونحن لم نجد مبررا لاعتراضهم على هذا باسم الاسلام فالاسلام ليس كذلك، ويجب التأكيد ان قطاعا رئيسيا من العلماء يعترضون على سلوكهم وعلى لجوئهم للتكفير والتشهير وعلى استخدامهم للمساجد فى اغراض سياسية.

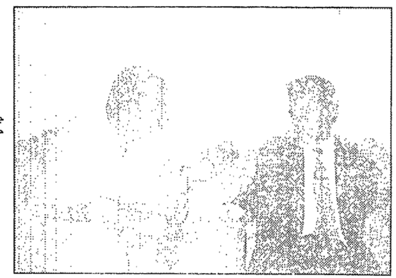
وعلى سبيل المثال كانت قضية التعليم مثارة بشدة وكان رأينا مع بقية الأحزاب وبعضها أحزاب دينية تضم علماء دين بارزين أنه من المهم أن يكون هناك منهج موحد للتعليم وان المعاهد العلمية يجب أن تندمج مع بقية المدارس ولا ينبغى أن تبقى لها ميزانية منفصلة وادارة منفصلة وان تبقى خارج سيطرة وتوجيه الدولة ويتمتع فيها الطالب بامتيازات تفوق زميله فى المدارس



المصدر : العالم اليوم القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ اكتوبر ١٩٩٢



جار الله عمر اثناء حديثه مع مندوب العالم اليوم.

الأخرى، وقلنا ان هذا يتنافى مع العدالة. ثم ان ليس هناك مبرر لاقامة مدارس حزبية ومؤسسات تعليمية يسيطر عليها حزب بمفرده. هذا يعنى تقسيم التعليم فى البلاد وان تطالب الاحزاب الاخرى بنفس الشيء فالقانون الجديد اراد ان يلغى كل المدارس التابعة للأحزاب وتوحيد التعليم ومناهجه فى اطار توجيه الدولة والوزارة المختصة اذن لم تكن هناك قضية خلاف حول الدين فالقانون أكد على أهمية استمرار مدارس تحفيظ القرآن الكريم ودعم اللغة العربية.. والمشكلة كلها كانت سياسية ومالية وادارية وصراعا حزبيا يتعلق برغبة هؤلاء لأن يبقى لهم مؤسسات تعليمية تابعة لهم وتحت سيطرتهم.

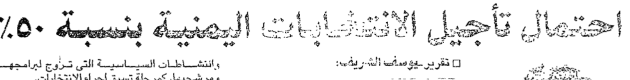
■ «العالم اليوم»: هل يمكن أن يقبل الاشتراكى تحالفا مع «الاصلاح»؟

■ ■ جار الله عمر: التحالف أو التنافس فى الانتخابات له قواعد وحتى اقبل التحالف مع الاصلاح فلابد من وجود برنامج مشترك يجمع بيننا، وحتى الآن لا يجد «الاشتراكى» ما يجمعه مع الاصلاح بل اعتقد ان هناك مشروعان متعارضان لدينا مشروع للتحديث وللنهضة مشروع الدولة الحديثة أى الدولة الديمقراطية النامية العربية المستندة للقانون وللدستور المواطنون فيها متساوون فى كل الحقوق والواجبات وأمام القانون. اما الاصلاح فله مشروع أخر هو مشروع يرمى للابقاء والحفاظ على الوضع الراهن بل والعودة للماضى، ومع هذا لا يعنى أننا نقطع فرص الحوار مع الاصلاح، نحن ندعوهم للحوار لكن هم يريدونه حوارا سريا ونحن اشترطنا ان يكون علنيا ليعلم به الجميع هدفنا تحقيق تعايش سلمى فى البلاد ووضع قواعد للتنافس السلمى والاحتكام لصندوق الاقتراع وتقبل نتائجه وان يقبل الجميع الديمقراطية كمنظومة متكاملة لهم وعليهم.

■ «العالم اليوم»: هل انت متفائل باجراء الانتخابات ونزاهتها؟

■ ■ جار الله عمر: اعتقد أنها لن تؤجل وستجرى فى موعدها وإذا اراد الحزبان الحاكمان اجراءها في نزاهة فسيتم ذلك.

واعتقد أن أى تأجيل للانتخابات سيكون له آثار سلبية وسوف يلحق الضرر بمشروع الوحدة



احتمال تأجيل الانتخابات اليمنية بنسبة ٥٠٪

□ تقرير يوسف الشريف:

أقل من شهر ويبدأ العد التنازلي للفراغ الدستوري الذي حذر منه الرئيس اليمني علي عبد الله صالح إذا لم تجر الانتخابات النيابية في موعدها المحدد يوم ٢١ نوفمبر القادم، لكن توقعات المراقبين أصبحت ترجح الان احتمالات تأجيل الانتخابات بنسبة تتجاوز ٥٠٪!

لماذا؟

الأسباب كثيرة، بعضها فني واقتصادي يرجع إلى تعثر اللجنة العامة للانتخابات برئاسة القاضي عبد الكريم الكرشمي عن إنجاز مهامها كاملة. خاصة مايتعلق بتقييم الدوائر الانتخابية، وإعداد قوائم الناخبين، وتحديد اللجان المختصة بالإشراف على الانتخابات في مختلف ربوع اليمن على مرحلة واحدة وفي يوم واحد، وفتح باب الطعون في صحة أهلية الناخبين والمرشحين، وتأخر وضع الميزانية الخاصة بقيام اللجنة العامة للانتخابات بتأدية مهامها التنفيذية!

وكانت عملية تشكيل لجنة الانتخابات قد تعرضت لانتقادات شديدة من قبل الأحزاب الجديدة، حين رأت أنها تكاد تفتقر على الحزبين الحاكمين «المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي»، الأمر الذي يحقق بالضرورة مصالحها الانتخابية، واستبقاء قبضتها على السلطة بعد إجراء الانتخابات.

مما يعوق مسيرة الديمقراطية والتعددية ومبدأ تداول السلطة سلمياً.. وإزاء تلك الضغوط اتفق على توسيع وعاء المشاركة الحزبية في عضوية اللجنة وفقاً للمعايير الشعبية النسبية لأحزاب الحكم والمعارضة، حيث ضمت اللجنة ١٧ عضواً ومثل الحزبين الكبيرين فيها ستة أعضاء.

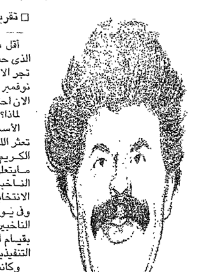
لكن حين بدأت اللجنة مباشرة أعمالها كان الوقت المحدد قد مضى معظمه ولم تغد في موقف يؤهلها من إعلان مسئوليتها واستعدادها للإشراف على إجراء المعركة الانتخابية والسماح ببدء الدعايات الانتخابية والنشاطات السياسية التي تروج لبرامجها ومرشحيها، كمرحلة تسبق إجراء الانتخابات.

وبينما يكمن حرص حزب المؤتمر على إجراء الانتخابات في موعدها إذا لم يتيسر إجراؤها قبل موعدها لاجتياز عنق زجاجة الفترة الانتقالية حسماً للصراعات الحزبية والمزايدات السياسية ودرءاً لمزيد من الثغرات الأمنية والتدخلات الخارجية، وهو ما دعا الرئيس علي عبد الله صالح إلى زيارة لجنة الانتخابات والاطلاع على سير أعمالها وتذليل الصعاب التي تحول دون إنجاز أعمالها قبيل الوقت المحدد لإجراء الانتخابات.

إلا أن الحزب الاشتراكي رفض أن يشارك في مناقشات لجنة الاحزاب والمنظمات الجماهيرية واكتفى أن يكون مجرد مراقب، بينما شرع عدد من قياداته إلى التشكيك في إمكانية إجراء الانتخابات النيابية في موعدها، سواء في ضوء تعثر انجاز لجنة الانتخابات مهامها، أو بدعوى التسيب الأمني وضرورة مضي وقت كاف على وضع الخطة الأمنية التي أقرها مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء ومجلس الشعب موضع الاختبار!

ويبدو أن الحزب الاشتراكي أصبح على قناعة بأن مد الفترة الانتقالية يحقق له المزيد من المكاسب السياسية والشعبية، ويتيح له فرصة التقاط أنفاسه من حدة الضغوط التي يتعرض لها من قبل حزب المؤتمر الذي يلح على اندماج الحزبين، كما يمكن فيه معالجة الانشقاقات وظاهرة الاستقالات التي تعرض لها خلال مؤتمره العام الرابع، ودرء موجة الانتقادات الشعبية لفترة حكمه الشمولية السابقة للشطر الجنوبي من اليمن.

في كل الأحوال لايستطيع أحد من المراقبين أن يتنبأ الآن بتأجيل الانتخابات النيابية في اليمن سوى بنسبة ضئيلة تتجاوز الـ ٥٠٪، لكن من المؤكد أن يتم حسم إجراء الانتخابات في موعدها أو تأجيلها هذا الأسبوع دون إبطاء تحسباً للفراغ الدستوري!



علي عبد الله صالح



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ٢٢ [illegible] ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

استكمالاً للإجراءات وضماناً للنزاهة

الانتخابات اليمنية في يناير وجهود حزبية للوفاق الوطني

عدن: من لطفي شطاره

اكدت مصادر حزبية مطلعة لـ «الشرق الاوسط» ان تأجيل الانتخابات اليمنية لمدة شهرين اصبح مؤكدا، وان من المقرر اجراؤها في شهر يناير (كانون الثاني) المقبل. واضافت ان اللجنة العليا للانتخابات سترفع تقريرا عن نتائج اعمالها الى مجلس الرئاسة خلال الايام القليلة المقبلة، يتضمن الجدول الزمني لاجراء الانتخابات، وتحديد يوم الاقتراع، بعد ان انتهت من تقسيم الدوائر.

واوضحت المصادر ان تأجيل الانتخابات اصبح ضرورة لاستكمال الاجراءات الفنية لنجاح تجربة «اول انتخابات يمنية حرة ونزيهة»، خاصة بعد ان المحت الى انفراج قريب في العلاقات بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، الشريكين في السلطة، بعد توصل اللجنة الرباعية المشكلة من اعضاء في قياديتهما، الى حلول يقبلها الطرفان قبل خوض الانتخابات.

وقالت مصادر قريبة من الحزب الاشتراكي لـ «الشرق الاوسط» ان اللجنة الرباعية ستبحث مطالب علي سالم البيض نائب الرئيس اليمني لتسهيل انهاء اعتكافه، ومن بينها عقد اجتماع بيقه وبين الرئيس علي عبد الله صالح في تعز للتوقيع على اتفاق رسمي بشأنها، وان كان المؤتمر الشعبي يرفض اجتماع تعز، ويصر على اجتماع في صنعاء.

وعلى صعيد آخر التقى الرئيس اليمني مع سكرتارية مؤتمر الاحزاب والمنظمات الجماهيرية، الذي يمثل ٧١ حزبا ومنظمة، واكد على اهمية الوفاق الوطني ووحدة الصف، في ظروف اجراء اول انتخابات حرة وديمقراطية.

وذكر الشيخ محمد ابو لحوم - رئيس سكرتارية المؤتمر - ان الرئيس تسلم وثائق المؤتمر، التي تتضمن ميثاق العمل السياسي، وتحديد ملامح العلاقة بين الحكومة والمعارضة، والاجراءات التنفيذية للانتخابات، وفرض الاجراءات الامنية بتشديد «القبضة الشرعية» للسلطة ووقف الانفلات في هذا الشأن.

واوضح ابو لحوم لـ «الشرق الاوسط» ان السكرتارية ستبدأ على الفور في تطبيق قرارات المؤتمر، الذي عقد في اوائل هذا الشهر، وانها تدرس خيارات لاعادة الوفاق الوطني بين كل القوى والشخصيات السياسية اليمنية، في اطار الاستعداد للانتخابات.



خريطة الاسلام في اليمن

▪ يوسف الشريف

يكتبه من صنعاء :

■ الزنداني للتحريض والاخوان للسيطرة الخفية

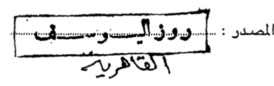
■ استبعاد الشيخ الأحمر من المناصب وراء زعامته لحزب الاصلاح الاسلامي !

■ العائدون من أفغانستان يطلقون الرصاص على قيادات الحزب الاشتراكي



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : روز اليوسف القاهرية



التاريخ : ٢٦ أكتوبر ١٩٩٢

فى لقائى معه .. بادرنى الداعية الإسلامى الشيخ عبد المجيد الزندانى زعيم التيار الاصولى فى اليمن قائلاً : ظلمتنا يا رجل عندما اتهمتنا على صفحات « روزاليوسف » بالعنف والإرهاب ، بينما يمثل فصيلنا التيار الإسلامى العريض المتفتح على مختلف القوى السياسية الجادة والشريفة ، وبيننا حوارات وقواسم مشتركة حتى مع الحزب الاشتراكى - بعد ان تخلى عن نهجه الماركسى - على صعيد ترشيد العملية الانتخابية وانضباطها الأمنى ونزاهتها الديمقراطية فى إطار الوحدة الوطنية . هل تعلم أن بعض التيارات الإسلامية فى اليمن اصبحت تكفرنا وتتهمنا بالمروق عن الدين الصحيح ، فقط لاننا نؤمن بالديمقراطية ، نؤمن بالتعددية ، ونؤمن بتدوال السلطة ، ولاننا لا ندعى وحدنا الحقيقة ولا نصادر على إسلام غيرنا ورايه واجتهاده !؟

قلت له : إن ذلك هو راى خصومكم الذين يتهمونكم بالعنف وتكديس السلاح ودورات التدريب العسكرى التى كانت تنظمها المعاهد العلمية للطلاب والتلاميذ وتصاعد نفوذكم المالى والاقتصادى فى الداخل ، وعلاقتكم بالخارج عبر التنظيم الدولى للإخوان المسلمين او غيرهم من القوى الطامعة فى موضع قدم ونفوذ فى اليمن !

قال : البينة شرعا على من يدعى علينا ، وتلك اساليبهم - سامحهم الله - للدس الانتخابى وتشويه الصحوة الإسلامية من قبل خصومها المحليين والدوليين !

عبثا حاولت أن استبين منه موقف ورؤى التيار الإسلامى او البرنامج الذى يتبناه فى معالجته للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسات الداخلية والخارجية إذا قدر له الوصول إلى الحكم وسلطة القرار لكن دون جدوى

ويسكن الشيخ عبد المجيد الزندانى فى منطقة جديدة نائية بالعاصمة صنعاء ، وبيته اشبه بالقلعة المدججة بانواع السلاح والعامرة بالرواد والمريدين الذين ينتظرون المثول بين يديه والاستماع إليه والتبرك به .

ولا يحرم الشيخ الزندانى فى فتاويه الدينية مضغ القات لا على نفسه او اتباعه باعتبارها عادة اهل اليمن ، كونه منبها لا مغيبا ، رغم مضاره الصحية ، والاجتماعية وضياع الوقت ، واستنزافه للدخل القومى ، وقد شن فضيلته حملة شعواء على قانون التعليم الموحد لدولة الوحدة الذى انهى نفوذ المعاهد العلمية ، التى كان التيار الإسلامى يشرف على إدارتها وتمويلها ، وتوعد اعضاء مجلس النواب بسوء المصير والمنقلب إذا وافقوا على إجازته ، وقال انصاره من فوق منابر المساجد إن الله سوف يعاقب اهل اليمن بشح الامطار التى يعتمدون عليها فى الزراعة واسباب الحياة إذا لم يتكاتفوا على منع كارثة إجازة قانون التعليم .. واجيز القانون بإجماع الاصوات وسقط المطر مدرارا كما لم يحدث منذ سنوات بعيدة !

على أن الزندانى رغم انه يمثل فى حزب التجمع اليمنى للإصلاح التيار القبلى والجماهيرى الغالب ، لكن تظل القيادة التنظيمية والسياسية والفكرية مقصورة على جماعة الإخوان المسلمين التى تشربت بفكر الجماعة فى مصر وزعيمها المرحوم الشيخ حسن البنا .

وتمثل جماعة الإخوان المسلمين رغم محدوديتها النسبية الدينمو العقلانى النشط والفاعل داخل التيار الإسلامى العريض فى حزب الإصلاح ، وينتمى إلى هذا الفصيل مجموعة المثقفين والمتعلمين الذين تلقوا دراستهم فى مصر ،



المصدر : روز اليوسف القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ اكتوبر ١٩٩٣

وبينهم عدد كبير يحتلون مناصب حكومية رفيعة ، ويتقاسم زعامة تيار الإخوان المسلمين الاقرب إلى تيار الترابي الغنوشي عبد الوهاب الآنسي وفارس السقاف وهما من الذكاء والمهارة السياسية الامر الذي يفضلان معه إدارة شئون التيار الإسلامي من وراء الستار ، بهدف توسيع نفوذ الإخوان المسلمين تدريجيا ، واستبقاء الزنداني مجرد داعية جماهيرية اشبه باحمد ديدات ، إضافة إلى قدرات الشيخ الزنداني الفائقة على الإثارة والتحريض وهو ما يحتاج إليه حزب الإصلاح الآن لخوض المعركة الانتخابية وكسب الانصار وتعرية خصومه السياسيين .

إلا ان الداهية السياسية وزعيم ما كان يسمى بالجبهة الوطنية سابقا جار الله عمر استطاع ان ينتزع من الشيخ الزنداني اعترافا قاطعا وصريحا بإسلامية افكار وطروحات الحزب الاشتراكي الذي ينتمي إليه عبر إقناعه بالحوار الثلاثي مع حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس على عبد الله صالح .

وتقول المصادر اليمنية المطلعة ان الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر لم يكن ليفكر في إنشاء وزعامة حزب الإصلاح لو انه لم يستبعد من قسمة المناصب العليا بين الدولة وبين شركاء الوحدة المؤتمر والاشتراكي ، وحين ادرك ان اختياره مجرد عضو في المجلس الاستشاري لا يمثل التقدير المناسب لوزنه الوطني والقبلي عبر دفاعه وقبيلته « حاشد » عن الثورة والنظام الجمهوري وصراعها السابق مع الإمام احمد حميد الدين والذي انتهى بإعدام والده واخيه حميد واستبقائه رهينة في قصر الإمام لمدة ثلاث سنوات ، ومن هنا لجا الشيخ الاحمر إلى اختيار المنصب الذي يرضيه عبر زعامته لحزب الإصلاح ، لكن على ما يبدو ان خبرته السياسية والتنظيمية من جهة ، وانفراد التيار الإسلامي بشئون الحزب من جهة اخرى ، كانت السبب المباشر في انسحاب اهم الزعامات القبلية من الحزب وهو الشيخ عبد العزيز الشايف شيخ مشايخ قبيلة بكيل بدعوى « ان ظنه لم يكن في محله حين انضم إلى حزب الإصلاح باعتباره منقذ البلاد وإصلاح احوالها التي افسدتها الاحزاب في الداخل والخارج خاصة على صعيد معالجة ازمة الخليج ، واعلن عن تفكيره في زعامة حزب جديد في إطار الصيغة القبلية الإسلامية » .

على ان الساحة السياسية في اليمن وخيارها الديمقراطي ليست مقصورة على التيار الإسلامي الذي يتزعمه الشيخ الزنداني فحسب ، فهناك العديد من التيارات الإسلامية المنافسة له بتوجهاتها ومذاهبها وانتماءاتها الخارجية في مقدمتها :

السلفيون : بزعامة الشيخ مقبل بن هادى الوداعي ، وقد دأب هذا التيار إلى تكفير حزب الإصلاح بدعوى اعتناقه لمبدا الراى والرأى الآخر عبر حواراته وتحالفاته مع العلمانيين تحت شعار الديمقراطية الليبرالية .

• جماعة بن لادن ، بزعامة اسامة بن لادن وهو شخصية لم تكن معروفة في الحياة العامة وينتمي إلى منطقة حضرموت ، وهي اقرب في فكرها واساليبها من جماعة التكفير والهجرة في مصر ، التي تتهم المجتمع بالجاهلية الثانية ، وحيث تتواصل روابط جماعة بن لادن مع الثورة الإسلامية في إيران على ارضية المذهب الشيعي ، وتضم رموزاً من غلاة المذهب الزيدي والمعروفين بعدائهم للثورة اليمنية من انصار خلافة ائمة بيت حميد الدين .

حزب الحق : وهو تنظيم شيعي مستقل بزعامة مجد الدين المؤيدي .

حركة التوحيد والعمل الإسلامي : ويتزعمها



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : روز اليوسف القاهرة

التاريخ : ٢٦ أكتوبر ١٩٩٢

إبراهيم بن الوزير احد رموز طبقة السادة والهاشميين المعروفة بولائها لعرش الإمامة السابق .

ويلاحظ أن التيارات والقوى الإسلامية في اليمن على تنوع مناهجها ومذاهبها تتعرض الآن إلى عملية جذب واستقطاب شديدين يتنافس على ممارسها الآن كل من المذهب الشيعي في إيران والمذاهب الأخرى السائدة في المنطقة ، عبر التمويل المالى والمساندة الإعلامية في الخارج . ويبدو لذلك أن الاستقطاب الخارجي ، إضافة إلى بروز قيادات ورموز كانت محسوبة في الماضي على قوة الثورة المضادة .. من هنا ثارت الشبهات والشكوك في البداية تتهم بعض هذه التيارات الإسلامية بارتكاب حوادث التفجيرات والاغتيالات السياسية ، بدعوى إعادة عقارب الثورة والوحدة والديمقراطية إلى عهود الإمامة والطائفية ، أو على الأقل إضعاف فاعلية وجماهيرية الحزب الاشتراكي واتهامه بالماركسية والعمالة .

وفى الأسبوع الماضى توصلت أجهزة الأمن بالفعل إلى القبض على معظم المتهمين ، ولكنها فضلت أن تظل الحقائق في إطار ضيق من السرية بين القيادات العليا في الحزبين الحاكمين إلى حين إعلان التفاصيل كاملة على الجماهير ، وذلك أن بعض المتهمين ينتمون إلى قبائل قوية أو لجأوا في إطار الأعراف السائدة إلى قبائل أخرى طلبا للحماية ، الأمر الذى يحتاج إلى الحكمة والتأنى لإقناع القبائل بتسليم المتهمين إلى سلطات الأمن مع كفالة ضمانات التحقيق مع المتهمين ، خشية تداعى الأعراف القبلية لمناصرتهم ظالمين أو مظلومين بقوة السلاح ، الأمر الذى قد يؤدى إلى تفاقم الاضطراب الأمنى خاصة في ظروف المرحلة الانتقالية العصيبة التى يجتازها اليمن إلى حين إجراء الانتخابات النيابية في شهر نوفمبر القادم .

باختصار شديد مراعاة لسرية التحقيق تستطيع « روزاليوسف » التأكيد على أن المتهمين بمحاولة اغتيال سالم صالح عضو مجلس الرئاسة من قبائل « شبوه » وقد تم القبض عليهم وهم رهن التحقيق الآن .

احد المتهمين باغتيال وزير العدل السابق عبد الواسع سلام ويعمل سائق سيارة مجاهد الكوهالى احد زعامات الأحزاب الناصرية ، وقد لجأ بعد ارتكابه الحادث إلى قبيلة خولان .

معظم المتهمين بحوادث تفجير العبوات الناسفة التى تحدث دويا هائلا دون أن يكون لها آثار مادية أو إنسانية من العاطلين والمرتزقة مقابل عمولة مالية تدفعها جهات خارجية عن كل حادث .

نائب وزير الداخلية كان قد أبلغ الدكتور ياسين نعمان بمعلومات حول احتمال تفجير منزله ، واغتياله ولم يبلغ الوزير المختص إلا بعد وقوع الحادث .

اغتيال ومحاولات اغتيال عناصر الحزب الاشتراكى كانت تصفية لحسابات وصراعات سياسية من قبل مجموعة المعارضين لنظام اليمن الجنوبى سابقا ، وكان قد تم القبض عليهم وإعدام تسعة أشخاص من هذه المجموعة عام ١٩٨٢ بعد اعترافهم بعلاقتهم بالمخابرات الأمريكية ، أما المتهمون بالثأر وتصفية الحسابات فقد ثبت أنهم من اليمنيين العائدين من أفغانستان وإسلام أباد !

المعروف أن اجتماعا هاما كان قد عقد الأسبوع الماضى لإزالة أسباب التوتر والخلاف الراهن بين الحزبين حول الخطة الأمنية ووضعها موضع التنفيذ في ضوء المعلومات التى توافرت عن مرتكبى حوادث مسلسل العنف والاغتيالات السياسية والقوى الخارجية الممولة لهذه الحوادث . وقد ضم هذا الاجتماع الفريق على عبد الله صالح ، وأعضاء مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء ، ووزير الداخلية المسئول عن الأمن الداخلى والخارجى ، وحيث بات من المتوقع قريبا إجراء تعديلات وتعيينات جديدة تشمل الآليات .. والمناصب الأمنية العليا ، ومشاركة القوات المسلحة والشعب في استتباب الأمن وتوفير الضمانات الكافية لإجراء الانتخابات النيابية في موعدها .

السؤال إذن : هل يعود على سالم البيض نائب الرئيس والأمين العام للحزب الاشتراكى إلى صنعاء إيذانا بحل الخلاف الأمنى وعودة الوفاق والانسجام بين شريكى الحكم والوحدة ؟

وروزاليوسف تؤكد أن الأسبوع الثانى من أكتوبر الحالى نهاية اعتكاف البيض في عدن وعودته إلى صنعاء وخوض المؤتمر الاشتراكى ، الانتخابات في إطار الاندماج أو التحالف لأن الخيار البديل يعنى تأجيل الانتخابات عن موعدها و .. الفراغ الدستورى .■



المصدر : الشرق الاوسط (الندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧ اكتوبر ١٩٩٢

مطالبة بإجراء الانتخابات في موعدها

أحزاب المعارضة اليمنية تهدد بالعصيان المدني

عدن: من لطفي شطارة

على الرغم من تواتر أنباء تأجيل موعد الانتخابات اليمنية الى شهر يناير (كانون الثاني) المقبل، فان الاعلان الرسمي بهذا الشأن - في قرار لمجلس الرئاسة - ما زال رهن التقرير الذي سترفعه اللجنة العليا للانتخابات خلال الأيام القليلة المقبلة، وتحدد فيه المدة الاضافية المطلوبة لاستكمال الإجراءات الفنية لتنظيم انتخابات «حرة ونزيهة».

ولكن حزب التجمع الوحدوي اليمني الذي يتزعمه عمر الجاوي، وهو اكثر الأحزاب تشدداً في معارضته للحكومة، أصدر بياناً أمس الأول، قال فيه ان شرعية المجلس الاستشاري الذي انتخب مجلس الرئاسة، وصلاحية مجلس النواب (البرلمان) الذي صادق على تشكيل الحكومة تنتهيان في ٢٢ نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل، طبقاً لاتفاقيات الوحدة الموقعة في ٢٢ مايو (ايار) ١٩٩٠، ولا يعتبر الدستور نافذاً الا بعد انتخاب مجلس نواب جديد، ومن ثم تعتبر الانتخابات ضرورية قبل انتهاء الفترة الانتقالية.

وقد هددت الأحزاب اليمنية المعارضة بالعصيان المدني والاضراب العام، خوفاً من التراجع عن اجراء الانتخابات، وقدمت مذكرة بهذا الشأن إلى الدكتور ياسين سعيد نعمان الذي وعد بنقلها الى هيئة رئاسة المجلس لمناقشتها، في حين دعا الرئيس علي عبد الله صالح الأحزاب الى ضرورة استنهاض الهمم وحشد الطاقات الوطنية في هذه المرحلة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المجلة السعودية

التاريخ : ٢٧ اكتوبر ١٩٩٢

البيض: رجل لكل العصور!

لعلي سالم البيض تاريخ في دهاليز السياسة، واوراقه الشخصية تقول انه لاعب جيد في الساحة الحزبية، ولا يمكن تجاهل نجاحه في النجاة من الصراعات الدموية التي عصفت بما كان يسمى «جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية» قبل بدء اولى خطوات الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠.

شغل البيض منصبي وزير الدفاع ووزير الخارجية في اواخر الستينات عقب استقلال «اليمن الجنوبي» ومنذ تلك الفترة وهو لا يزال «لاعباً فاعلاً» على الساحة السياسية. خاصة بعد الصراع الدموي الذي شهدته عدن في يناير (كانون الثاني) عام ١٩٨٦، فقد انتهت هذه المأساة بتصفية جناحين متصارعين، آنذاك، جناح عبد الفتاح اسماعيل الماركسي وجناح علي ناصر محمد الذي فر خارج البلاد. وخرج علي سالم البيض المنتصر وبادر بالظهور العلني كرجل الحكم الأول.

وبالرغم من ان البيض اعتبر نفسه من جناح عبد الفتاح اسماعيل، الا ان الخبراء في الشأن اليمني يقولون انه لم يكن كذلك، فهو مع الاقوى والمنتصر دائماً بعد ان تتضح الأمور، اما قبل ذلك فلا احد يمكنه ان يلمس له موقفاً واضحاً، وهو قادر على المناورات الذكية وخلط الأوراق بطريقة مثيرة للدهشة!

وعندما روى البيض حكاية نجاته من الموت خلال اجتماع اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي كشف عن مهارته في الاختباء والهروب، حيث اندس بين المقاعد في لحظات اطلاق النار على عبد الفتاح اسماعيل ورجاله، وقفز من النافذة ليجد فيما بعد بلداً بلا زعيم.

وبعد ان احكم قبضته على السلطة واصبح الرجل الأول في «اليمن الجنوبي» تحدث عن الديكتاتورية باعتبارها المسؤول عما جرى لبلاده.

وخلال اجتماع اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي في ابريل (نيسان) ١٩٩٠ رفضت اللجنة مقترحاته باجراء تغييرات في القيادات التنفيذية والحزبية، وقال البعض انه كان يريد ان يحصل على منصب الرئيس، وكان يمثله حيدر ابو بكر العطاس. وعلى اية حال فقد تمكن من تحقيق الحد الأدنى من احلامه بتولي منصب نائب رئيس مجلس الرئاسة، ليتراجع العطاس الى منصب رئيس الوزراء.

وعلى النقيض مما يقال فان البيض يرسم صورته باعتباره من اشد الدعاة للديموقراطية في اليمن، ويعتبر مبدأه الأساسي «الاحتكام الى صناديق الاقتراع»، و«الذهاب الى البرلمان لتقرير مصير البلد»، وهو يؤكد دائماً ان الوحدة قضية ومستقبل اليمن.

اما اعتكاف البيض الذي فاق الشهرين في عدن، بعد ان ترك صنعاء ورفض كل وساطات الرجوع اليها، فيعتبر من اهم مناوراته في تاريخه السياسي. فهو يحرج الرئيس علي عبد الله صالح وحزبه «المؤتمر الشعبي العام» ويلوح بورقة الابتعاد عن السلطة باعتباره زاهداً فيها، كما انه يبرز موقفه باعتباره احتجاجاً على اعمال العنف والتفجير التي استهدفت شخصيات بارزة في الحزب الاشتراكي. وهو يضرب اكثر من عصفور بحجر واحد ويساوم بطريقة واقعية، مخفياً موقفه الحقيقي.

القاهرة. مكتب «المجلة»



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ ـ اكتوبر ـ ١٩٩٢

المعارضة اليمنية تحذر من تأجيل الانتخابات

الشرعية تنتهي مع الفترة الانتقالية واتهامات للسلطة بالتواطؤ مع العنف

عدن: من لطفي شطارة

أعلن حزب التجمع الوحدوي اليمني ـ الذي يتزعمه عمر الجاوي، وهو اكثر الاحزاب اليمنية تشدداً في معارضته للحكومة ـ عن تمسكه بقرارات المؤتمر الوطني، ودعا هيئة «مؤتمر الاحزاب والمنظمات الجماهيرية» ـ الذي عقد بدعم من المؤتمر الشعبي العام اخيراً ـ الى الانضمام للمؤتمر الوطني، و«وضع صيغة موحدة لإنقاذ البلاد من الدكتاتورية وافاقها المقبلة». واكد البيان الذي اصدره التجمع امس الاول، انه بانقضاء يوم ٢٢ نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل، تنتهي شرعية المجلس الاستشاري وصلاحية مجلس النواب الذي صادق على تشكيل الحكومة، وكذلك اتفاقية الوحدة الموقعة في ٢٢ مايو (ايار) ١٩٩٠، ومن ثم لا يعتبر الدستور نافذاً الا بانتخاب مجلس نواب جديد، كما تنتهي صلاحية اللجنة العليا للانتخابات، الملزمة بإنهاء عملها قبل انتهاء الفترة الانتقالية. ولكن محمد سعيد عبد الله (محسن) ـ نائب رئيس اللجنة العليا للانتخابات وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي ـ تقدم بمذكرة الى رئيس واعضاء مجلس الرئاسة يوم ١٨ اكتوبر (تشرين الاول) الجاري، ايد فيها استمرار مباشرة مجلس النواب لسلطاته الدستورية، وقال ان مجلس الرئاسة يملك الحق في ممارسة صلاحيته دستورياً، ولا يتطلب أي تفويض او اعلان. ويذكر ان الرئيس اليمني اشار ـ في لقائه مع ممثلي الاحزاب المشاركة في مؤتمر الاحزاب والمنظمات الجماهيرية امس الاول ـ الى ان مجلس الرئاسة ينتظر النتائج التي سترفعها اليه ـ خلال الأيام القليلة المقبلة ـ اللجنة العليا للانتخابات، حول الجدول الزمني لإجراء الانتخابات، ليتم بموجبه تحديد يوم الاقتراع بما يكفل سلامة ونزاهة الانتخابات، ودعا الاحزاب اليمنية الى ضرورة استنهاض وحشد كل الطاقات الوطنية، في هذه المرحلة التي تتطلب تضافر جهود كل القوى الوطنية، وللمحافظة على الوفاق الوطني والانجاز الديمقراطي.

وعلى صعيد آخر اكد احمد عباد الشريف ـ عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني ـ في تصريح لـ «الشرق الأوسط» ان سيارة الجيب العسكرية التي طاردت سيارته، اثناء توجهها الى منزل صالح منصر السييلي، عضو المكتب السياسي للحزب وزير شؤون المغتربين ـ كانت تستهدفه شخصياً، وان الجنود الذين اوقفوا السيارة اعتقدوا ان الشريف كان يستقلها لأنه اعتاد التردد لزيارة السييلي في المنزل الواقع في منطقة الحصبة في وسط العاصمة صنعاء.

وأوضح الشريف ـ الذي ينتمي الى قبائل خولان ـ ان قبائل بكيل ومدحج وخولان وحاشد ستجتمع لمناقشة ما وصفه بـ «الوقائع التي تتالت في محاولات ضد عدد من الشخصيات، منهم مجاهد القهالي ـ امين عام حزب التصحيح الوحدوي الناصري وعضو مجلس النواب ـ الذي قال انه تعرض لمحاولة اغتيال يوم الاربعاء الماضي وان هذا الاجتماع سيدعو الى تشكيل لجان لتلتقي بالقيادة السياسية، وتسلمها مذكرة بهذا الشأن، مع تحديد فترة زمنية لا تتجاوز الاسبوعين لتقديم كافة المتورطين في حوادث القتل والاغتيالات السياسية الى المحاكمة.

ويعلق المراقبون السياسيون على هذه الحوادث ـ التي لم تشر اليها الصحافة المحلية ـ بأنها تدخل في اطار الترويج الدعائي مع اقتراب موعد الانتخابات، خاصة ان المناقشة ستتركز فيها على الشخصيات وليس على الاحزاب، ويستبعدون ان يجازف اي حزب باللجوء الى استخدام العنف لإضعاف الآخرين، في ظل الرقابة القوية التي بدأت تحكمها الاجهزة الامنية لتهيئة الاجواء المستقرة والآمنة للانتخابات.

غير ان الشريف اكد لـ «الشرق الأوسط» ان مطاردة اجهزة الأمن لسيارته جاءت بعد ثلاثة ايام من المشادة الكلامية التي حدثت بينه وبين وزير الداخلية العقيد غالب مطهر القمش ـ عضو اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام ـ داخل قاعة مجلس النواب، عندما كان القمش يقدم تقريراً عن الحالة الامنية في البلاد الى البرلمان، وصفه الشريف بأنه مخالف للانظمة الأمنية، ولديه قوة عسكرية وحراسات لا داعي لها.



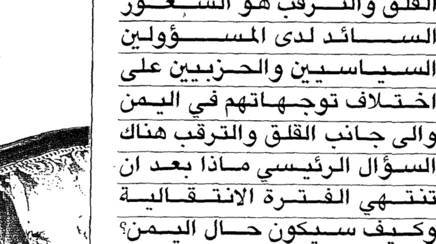
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المجلة السعودية

التاريخ : ٢٧ تموز ١٩٩٢

مجلس الرئاسة مجمد ومجلس الوزراء مشلول نصفياً

اليمن: ماذا يفعل نائب الرئيس في عدن؟



القلق والترقب هو الشعور السائد لدى المسؤولين السياسيين والحزبيين على اختلاف توجهاتهم في اليمن والى جانب القلق والترقب هناك السؤال الرئيسي ماذا بعد ان تنتهي الفترة الانتقالية وكيف سيكون حال اليمن؟

صنعاء: حسن ابو طالب



علي سالم البيض: معتكف في عدن



المصدر : المجلة السعودية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٧ / ٩ / ١٩٩٢

من الصعب الاجابة عن تساؤل كهذا دون معرفة السيناريو أو الوسيلة التي سيتم بها الخروج من مأزق الانتخابات النيابية قبل حلول ٢٢ نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل وهو اليوم الاخير في الفترة الانتقالية، ويعد توقع سيناريو ايا كان بمثابة ضرب من التنجيم لأن القضايا الكبرى مازالت مفتوحة على كل الاحتمالات، وابرز تلك القضايا مستقبل العلاقة بين الحزبين الحاكمين، المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي، صحيح ان هناك من يشير الى وجود اتفاقات بين الحزبين الحاكمين أو على الاقل بداية تفاهمات على بعض مخارج لما بينهما من خلافات، الا ان القضايا المعلقة تبدو أكبر بكثير من الاتفاقات غيرالمحددة المعالم، ويكاد يكون المفتاح الرئيسي هو موضوع بقاء نائب الرئيس علي سالم البيض في عدن أو عودته الى العاصمة صنعاء، فإذا كانت هناك اتفاقات جوهرية فإنها بالطبع ستمس موضوع العودة واعادة احياء دور مجلس الرئاسة بكامل هيئته، اما اذا كانت الأمور تسير على وتيرتها من شد وجذب ومحاولات الضغط والضغط المضاد، فإن موضوع العودة يظل بعيدا بعض الشيء.

عودة نائب الرئيس

قبل الحديث عن عودة نائب الرئيس وأمين عام الحزب الاشتراكي المشارك في السلطة يبدو طبيعيا التساؤل عن الدوافع التي حدت بالنائب الى الاعتكاف في مسقط رأسه المكلا عاصمة حضرموت فترة من الوقت ثم مواصلة الابتعاد عن العاصمة صنعاء لمدة اخرى وصلت الآن الى ثلاثة أشهر، وفي وقت تواجه فيه اليمن كتجربة سياسية في الوحدة وفي التعددية السياسية وكشعب واحزاب سياسية وكسلطة خيارات صعبة للغاية، ومكمن صعوبتها ان تفضيل خيار على آخر يبدو امرا مستحيلا في ظل غياب احد الشريكين الرئيسيين. ولعل هذا الوضع المعقد والمتداخل هو ما دفع الكثير من الاحزاب والتيارات السياسية اليمنية الى ان ترى في غياب نائب الرئيس نوعا من تجميد الموقف السياسي، بل وتمهيد الوضع الى الانفجار غير المعروفة نتائجه، وقد زاد من حدة الأمر انه لا يوجد تفسير رسمي واحد لاعتكاف علي سالم البيض في المكلا ثم في عدن الى الآن، ونقصد بالتفسير الرسمي ذلك النابع من مصادر مسؤولة سواء من الحزبين الحاكمين معا أو اي منهما على حدة، أو من

الرئيس علي عبدالله صالح، أو من اي هيئة أو مؤسسة سيادية اخرى في اليمن. وبالطبع فإن غياب التفسير الرسمي والمقنع فتح الباب امام الكثير من الاجتهادات والتأويلات والاحتمالات، ولم تقتصر تلك التأويلات على صحف الحزبين الحاكمين وحسب بل شاركت فيها كل الاحزاب تقريبا، فضلا عن المقايل التي يجتمع فيها اليمنيون يوميا على اختلاف مواقعهم وشرائحهم الاجتماعية، والتي تعد بدورها مناخا مواتيا للقيل والقال، والصحيح والفاسد من الاخبار والحكايات. اضافة الى ما سبق فقد وضح للقاصي والداني معا ان هذه المرة ليست عابرة كالمرات السابقة، وإلا لماذا فشلت كل محاولات الوساطة اليمنية والعربية معا.

ومعروف ان محاولات للوساطة قام بها وجهاء حزبيون من اليمن سواء من الحزبين الحاكمين أو من امثال مجاهد أبو شوارب الذي أشار عبد الله حسين الاحمر رئيس التجمع اليمني للاصلاح ان وساطته كانت تمثل الى جانب حزب البعث حزب الاصلاح وتمثله شخصيا ايضا وذلك حرصا على الاستقرار في البلاد، ولم تقتصر الوساطات على مسؤولين يمنيين، ولكنها شملت ايضا وساطة لمسؤول عراقي كبير والرئيس الفلسطيني عرفات.

تفسيرات حزبية

في ظل هذا الجو العام تكاثرت الانباء والتعليقات، وهناك ما يشبه الاجماع بين الاحزاب على ان استمرار هذا الوضع له جوانبه وتأثيراته السلبية بعيدة المدى، وأنه نتاج للطريقة التي تمت بها عملية الوحدة قبل عامين ونصف العام، ومن اكثر الاحزاب تأكيدا على هذا المنحى هو حزب رابطة ابناء



المصدر : المجلة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ اكتوبر ١٩٩٢

اليمن والمعروف اختصارا برأي. وقد تضمن البيان الختامي الصادر عن الدورة الثالثة للهيئة المركزية للحزب والتي عقدت حديثا اشارة صريحة الى ان الانهيار في مؤسسات الدولة السياسية هو بسبب الخلاف المستمر على المناصب والتقاسم، وان مجلس الرئاسة شبه مجمد بسبب تغيب نائب الرئيس ومجلس الوزراء اصيب بالشلل النصفي بسبب مقاطعة وزراء احد الشركاء في الحكم. ومن هنا كان تدهور الأمن وغياب السياسة الخارجية التي ترعى المصالح المشروعة للدولة، وفقدان المواطن حقوقه، وسيادة التسيب والاهمال، ورأى البيان الختامي ان من اسباب ووسائل مواجهة هذه الحالة ان يعلن نائب الرئيس عن الاسباب الحقيقية التي دفعته للامتناع عن اداء واجبه الرسمي. لا سيما اذا كانت تلك الاسباب تتعلق بمصالح عامة. لأن نتائج تلك الخلافات لن يتحملها الحزبان الحاكمان وحدهما بل الوطن كله. ومن التصريحات المنسوبة لرئيس حزب الرابطة عبدالرحمن الجفري ان تركيبة الحكم هي السبب وراء مثل هذه الازمات وهذا الجمود العام في البلاد، لأنها تركيبة خلاف وشقاق وليست تركيبة وفاق.

رأي الحزب الاشتراكي

اما بعض المحسوبين على الحزب الاشتراكي فيرون ان هناك خلافات عميقة مع الشريك الاخر، وان تلك الخلافات. وصلت إلى مرحلة شعر فيها نائب الرئيس بأن استمرار وجوده في صنعاء قد يساعد على مزيد من تعقيد الوضع، وأنه وجد المخرج المناسب في الذهاب بعيدا عن العاصمة بغية إتاحة الفرصة لمحاصرة تلك الخلافات. الا ان الشريك الاخر اي المؤتمر الشعبي العام والذي يرأسه الرئيس علي عبدالله صالح نفسه، وجد ان هذا الاسلوب - اي الاعتكاف بعيدا عن العاصمة بما يعنيه من تجميد مؤسسة مجلس الرئاسة عمليا و دون سابق انذار - يمثل وسيلة ضغط وليس فرصة للحل، ومن جانبه وجد ان تجاهله هو الاسلوب الامثل، وبالتالي ممارسة ضغوط مضادة أكثر وأكثر على الحزب الاشتراكي، والذي وجد نفسه محاصرا، وقد أثار هذا الوضع صعوبات اضافية على قيادات الحزب التي انقسمت بدورها ازاء تقييم اعتكاف أمين عام الحزب بعيدا عن العاصمة. ومن خلال حوارات مع عدد من قيادات الاشتراكي هناك اتجاهان احدهما يبرر لعلي سالم البيض استمرار بقائه في عدن لحين الانتهاء من دراسة كل الملفات المفتوحة مع المؤتمر الشعبي العام، ويرى انصار هذا الاتجاه ان وجود علي سالم البيض يمكن توظيفه في عملية مصالحة وتنسيق شاملة حول كل المواضيع كالتنسيق في الانتخابات القادمة والتعديلات المقترحة في الدستور ومعالجة الوضع الأمني وغيرها من القضايا.

سبب الانهيار الأمني والسياسي هو الخلاف على المناصب وكيفية تقسيمها

البيض متهم بتعطيل المؤسسات الشرعية فيما يتهم الآخرين بالاستعلاء

اما التيار الثاني فيرى ان بقاء علي سالم البيض بعيدا عن العاصمة قد احدث خسائر معنوية لأنه اظهر الحزب في موقف رد الفعل وفي صورة عدم القادر على المواجهة المباشرة. ويرى هؤلاء ان من الضروري سرعة حسم مسألة العودة الى صنعاء حتى وان لم تكن هناك اتفاقات كاملة حول كل

الأمور موضع الخلاف. ولكن يبدو من السياق العام للاحداث ان وجهة نظر الفريق الأول هي التي فرضت نفسها ليس فقط بحكم قوة معتنقيها في الهرم الحزبي، ولكن أيضاً بحكم ان علي سالم البيض نفسه اكثر ميلا اليها. ومن هنا اصبح غياب الأمين العام للحزب مسألة حزبية وليست قرارا شخصيا. ويقول أحد رموز الحزب الاشتراكي ان ابتعاد علي سالم البيض عن صنعاء مثل في بعض الأوقات مخرجا مناسبا لحماية الوحدة ذاتها، وانه جنب البلاد الكثير من المتاعب هي في غنى عنها، ـ في اشارة الى عمليات الاغتيال التي استهدفت قيادات شتى من الحزب ـ فلو أصيب علي سالم البيض وهو الأمين العام للحزب ورمزه الأول، لا يدري أحد ماذا وكيف ستكون ردود الفعل العفوية سواء من الناس أو من الحزب ذاته. بعبارة اخرى ان ابتعاد علي سالم البيض عن صنعاء وهي بؤرة الخطر المحتمل فيه الخير للجميع.

ماذا يفعل في عدن؟

هذه التقييمات المختلفة لا تقدم في واقع الأمر صورة كاملة للوضع ولدوافع الابتعاد عن العاصمة طيلة هذه الفترة التي تصل الآن الى ثلاثة أشهر متواصلة، ويبدو التساؤل الطبيعي الذي يفرض نفسه هو ماذا يفعل علي سالم البيض في تلك الآونة في عدن؟ خاصة ان وجوده في عدن ألقى بظله على الاحتفالات الرسمية، فبدل من احتفال واحد يجمع بين الرئيس ونائبه كما تفرض تقاليد الوحدة ـ فإذ باحتفالين احدهما في صنعاء والآخر في عدن، حيث قام النائب علي سالم البيض بالقاء خطاب وبيان رسمي، ورافق بعض الوزراء العدنيين اصلا بزيارة بعض المناطق بصورة رمزية لم تكن تخلو من دلالة، كما اشارت صحيفة حزبية معارضة للشريكين معا الى ان طلبا قدم بإقامة عرض عسكري في عدن في ٢٦ سبتمبر (ايلول) الماضي، الا ان قيادة القوات اليمنية رفضت هذا واعتبرته خطوة تشطيرية. ولم تشر الصحيفة الحزبية الى من الذي تقدم بهذا الطلب ومن هذا الذي رفضه.

هذا الوضع جعل البيانات والخطابات والتعليقات الصحافية للحزبين الحاكمين بمثابة حوار معلن يكشف عن رؤيتين للقضايا والموضوعات المختلفة التي تمس جميعها مستقبل اليمن ووحدته وتجربته على كل الاصعدة.

فيما يتعلق بالخطاب الرسمي، أو مجموعة التفسيرات المعطاة لغياب علي سالم البيض عن العاصمة فهو قد اخذ مرحلتين الأولى، مرحلة التعتيم والتغييب، وكان قوامها تكرار مجموعة من البديهيات، مثل ان وجود خلافات بين الحزبين الحاكمين مسألة طبيعية، وان الحرص على الديمقراطية هو قاسم مشترك بين الجميع فيما عدا اعداء الوحدة، وان اليمن في ظل وحدته يتسع للجميع، وان الحوار والاساليب السلمية لحل الخلافات بين ابناء الاسرة الواحدة امر ضروري، وكان التأكيد على هذه البديهيات يعني في نظر الكثيرين



ان هناك خلافات عميقة، وانها محل شد وجذب، الا ان موضوعاتها وفق الخطاب الرسمي غير محددة وليست قابلة للاعلان على الملأ.

اما المرحلة الثانية فهي مرحلة الاعلان الجزئي المشوش في نفس الوقت مع ترك الصحافة الحزبية للشريكين مسؤولة عن ايضاح المعاني المختلفة واعطاء التفسيرات المناسبة، وحين حاول صحفيون الحصول على اجابة مباشرة من الرئيس علي عبدالله صالح حول تفسيره لغياب نائبه طيلة المدة السابقة، لم يفصح عن شيء محدد واشار الى ان نائبه في مهمة رسمية في المحافظات الجنوبية والشرقية، وهو ما بدا غير مقنع للمتابعين للموقف اليمني، وكان لافتا للمراقبين قول الرئيس اليمني امام رؤساء وممثلي الاحزاب الذين طلبوا الاجتماع اليه لتدارس الأزمة السياسية القائمة في البلاد، والبحث معه في مخارج عملية ومقبولة من الجميع، ذلك القول بأن معالجة القضايا ومواجهة المشكلات لا يتم بالتنصل من المسؤولية والقاء التهم على الاخرين، ولكن بالتصدي لها من قبل الجميع وبتحمل الاجهزة والمؤسسات الدستورية للمسؤوليات.

صحافة المؤتمر الشعبي

القول على النحو السابق اعتبر بمثابة تقييم سلبي لموقف النائب الغائب، وكان بمثابة ضوء اخضر لصحف المؤتمر الشعبي في ازاحة النقاب عن المشكلات مع الحزب الاشتراكي وموقع علي سالم البيض منها، وابرز من عبر عن هذا الموقف صراحة صحيفة المؤتمر الشعبي فرع عدن والمعروفة باسم «٢٢مايو». وقد تناولت هذه الصحيفة مبررات غياب نائب الرئيس من وجهة نظرها على نحو تضمن ان الحزب الاشتراكي هو الذي اخترق الخطة الامنية، وخالف توجيهات الأمن والاستقرار في البلاد، وانه بذل جهودا مضنية ومتواصلة لتمديد الفترة الانتقالية والحصول على ضمانات وعدم تنفيذ اتفاقية الوحدة وتأجيل الانتخابات ما لم تتم عملية التحالف مع المؤتمر أو الاندماج معه أو النزول بقائمة موحدة حتى يضمن بقاءه في السلطة، ومن ضمن ما قالته الصحيفة ايضا انه تم توزيع أسلحة على منظمات الحزب في المحافظات الجنوبية والشرقية، وان الأخ النائب يفتعل الأزمات بين فترة واخرى وانه يلجأ للهروب الى عدن كما فعل في المرة الأولى عندما كان يريد ان يكون لنفسه حرسا جمهوريا خاصا به، وان هدفه هذه المرة هو تعطيل مؤسسات الشرعية الدستورية وتعطيل حركتها وتعطيل تشكيل اللجنة العليا للانتخابات.

وكان من أقسى ما نشرته الصحيفة المذكورة في مجال التعليق على خطاب نائب الرئيس هو ان هناك «من يعتبر الحنق خيارا وطنيا وموقفا مسؤولا، وهو للأسف فلسفة المفلسين الذين يريدون قسرا افهام الناس بأن زمن الرعب وسطوة الحزب الواحد كان افضل من زمن التعددية والديموقراطية»، ومشيرة الى «ان فترة التسامح التي استدعتها الظروف اليمنية استغلت من قبل بعض القوى في الحزب الشريك استغلالا مهينا، وافرطت هذه القوى في الابتزاز السياسي على حساب مصلحة الوطن لدرجة اوصلتها الى القيام بتحالفات مشبوهة كادت تؤدي الى شق الصف الوطني».

رؤية أخرى

الرؤية من الجانب الاخر مختلفة تماما وفي نظر صحافة الحزب الاشتراكي -كالثوري والمستقبل وعدن- فإن خطاب علي سالم البيض الذي القاه في عدن على هامش الاحتفالات بعيد الثورة ردا على الاتهامات المختلفة، قد وضع النقاط على الحروف، وان به الاسباب التي دفعت النائب الى «الحنق» والى البقاء بعيدا عن صنعاء طيلة الاشهر الماضية. وفي ذلك الخطاب استعرض البيض الاوضاع اليمنية، وبدا تركيزه الظاهر على ثلاث نقاط رئيسية أولاها اهمية الحوار بين جميع القوى السياسية، وضرورة توسيع المشاركة السياسية، وثانيتها ضرورة حسم اي تردد فيما يتعلق بالاتفاقات التي تحكم الفترة الانتقالية، وثالثتها مواجهة التردي الامني في البلاد بحسم ومن خلال اجراءات متفق عليها، على ان يوكل تنفيذها الى مسؤولين اكفاء ذوي التزام.



المصدر : المجلة السعودية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧ مايو ١٩٩٢

وللوهلة الأولى قد لا يجد المرء ما يدل على خلافات في الرؤى بين الشريكين الاشتراكي من جهة والمؤتمر الشعبي العام من جهة أخرى، وقد اشارت صحيفة حزبية الى ان التعليق الفوري الذي ادلى به الرئيس علي عبدالله صالح على خطاب نائبه «انه خطاب جيد، فيم اذا الاختلاف؟». الا ان بعض المراقبين يرون ان ظاهر الخطاب غير باطنه، وان ما بين السطور فيه

ايضاحات كافية حول القضية الرئيسية محل الخلاف وهي بناء دولة عصرية ذات مؤسسات مثلما هو متفق عليه في برنامج الاصلاح الاقتصادي والسياسي.

وان ما بين السطور يكشف عن خلافات حول الاشتراك في المؤتمر الوطني الذي عقد بدون مشاركة الحزبين الحاكمين، وان الحزب الاشتراكي كان أقرب الى المشاركة في اعمال هذا المؤتمر لولا مناورات شريكه المؤتمر الشعبي.

ومن الخلافات ايضا حسب رؤية البيض المعلنة، أو لنقل حسب رؤية الاشتراكي ان هناك محاولات لفرض تجربة احد الشطرين على الوطن اليمني كله، وهو ما يتعارض مع اتفاقات الوحدة التي اقرت بمبدأ الأخذ بأفضل ما في التجربتين، ويبدو ان موضوع الانتخابات يمثل تجسيدا لكل التباينات، ومن هنا كان تاكيد البيض على أن الظروف تستدعي عدم التردد في حسم الاشكاليات المختلفة، وانه لا بد من تهيئة ظروف امنية مستقرة نساهم في قبول الديموقراطية وكل ما تفرزه من نتائج، وفي نفس الاطار دعا البيض الى ما اسماه بتشكيل جبهة ضد الارهاب من كل القوى السياسية، واعتبر ان هناك فئة من الناس متضررة من الديمقراطية وان لديها مصالح كبيرة ومطامع وانها وراء التردد في حسم اشكاليات كثيرة، ولم ينس البيض الاشارة الى ضرورة تخلص البعض من «نظرة الاستعلاء لأنها من امراض الماضي سواء كان هذا الاستعلاء بفعل الثقافة المتخلفة أو النزعة العرقية».

وهكذا وجدت صحافة الحزب ما اعتبرته «محاولة جادة لوضع اليد على مكامن الأزمة تمهيدا لاحتوائها على اسس مبدئية وثابتة لتجنيب البلاد مخاطر الانزلاق الى مواجهات لا تخدم الا مصالح اعداء تقدم اليمن ووحدته واستقراره».

الحملات السابقة اوصلت الأمور الى نقطة حرجة، وبدا طبيعيا احد امرين اما محاولة للمة القضية الرئيسية وفروعها تباعا، او الدخول في دوامة لايعلم احد مسارها او نهايتها، ويبدو أن خيار التوفيق له انصاره الكثيرون، وتشير اخر الاخبار الى ان اتفاقا جديدا بين الشريكين قد تم الوصول اليه تضمن خمس نقاط رئيسية من أهمها وقف الحملات الاعلامية في صحف الحزبين الرسمية والموالية لكل منهما، ويبقى المحك في الالتزام بهذا الأمر، ولم تشر اي من النقاط الخمس الأخرى الى مسألة عودة نائب الرئيس والتي يبدو انها ما زالت مؤجلة الى حين استكمال باقي جوانب الترتيبات سواء للانتخابات أو لما بعدها ■



المصدر : الأهـــالي
-- القاهرية --

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٨ اكتوبر ١٩٩٢

سبيل خروج اليمن من المأزق التحالف العريض

ليس هناك مايدل على التشوش والارتباك فى اليمن مثل ذلك المآل الذي انتهت اليه الدعوة الى عقد مؤتمر يضم شتات القوى السياسية والاجتماعية ، ويصوغ لها رؤية وطنية عامة فى شكل ميثاق سياسى ينظم العلاقات فيما بينها ، ويؤكد تمسكها بالنهج الديمقراطي فى العمل الوطني ، ورفضها لكل شكل من أشكال العنف والارهاب ، والتزامها بمبدأ تبادل السلطة سلميا ، وحق مختلف اطرافها فى اقامة التحالفات السياسية الملائمة لها ، واعتبار الانتخابات العامة القادمة نقطة انطلاق جديدة فى حياة اليمن تنتقل بها الى الشرعية الدستورية والحياة الديمقراطية وبناء مقومات المجتمع المدني ، واقامة دولة المؤسسات والقانون الوطنية الحديثة ، واطلاق اليمن فى طريق التنمية الاقتصادية ، والنهوض الوطني ، والعدل الاجتماعي .

فبدلا من عقد مؤتمر اوملتقى لهذا الغرض تحكمت النزعة الحزبية الضيقة ، والطموح الى الزعامة كيفما اتفق والرغبة فى امتطاء صهوة المعارضة بأى ثمن . وكانت النتيجة لذلك هى عقد ماسمى : بـ « المؤتمر الوطني » مابين ١٢ ــ ١٦ سبتمبر ١٩٩٢ ، الذى اقتصر على بعض الأحزاب اليمنية والوسطية والوطنية وبعض المنظمات الجماهيرية وبعض الشخصيات الوطنية ، والذى أقرما ادعي بـ « ميثاق العمل السياسى » و« وثيقة الخطوات التمهيدية للانتخابات » و« القرارات والتوصيات » ، كما شكل ماأسماه « هيئة تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر » .

ولأن التنظيمين الحاكمين : المؤتمر الشعبى العام , والحزب الاشتراكي اليمني , أدركا ـ وخاصة الأول ـ أن الهدف من عقد هذا المؤتمر ليس جمع الصف الوطني ولا البحث عن كلمة سواء بين أطرافه , ولا التفتيش عن مخارج من التعقيدات التى وجدت دولة الوحدة الوليدة نفسها أمامها , فقد بقيا منذ اللحظات الأولى للأعداد لهذا المؤتمر بعيدا عنه , ولو بدرجات متفاوتة .

كان واضحا لهما ان الأمر ليس مجرد إحياء لمؤتمرات المعارضة التقليدية ضد حكم الرئيس السلال وحلفائه المصريين كمؤتمر « عمران » و« خمر » و« الجند » وانما هو فوق ذلك محاولة « تلميع » لقيادة « بديلة » أو حتى « موازية » تشجع على قيامها الجارة القريبة « السعودية » باعتبار ذلك خطا من

د . محمد على الشهارى

خطوط عملها السياسى فى اليمن !

وكان أمرا مفهوما ان يعمل المؤتمر الشعبى العام على التحضير لمؤتمر آخر مضاد . وأن يجمع فيه احزابا يمينية ووسطية ووطنية ، ومنظمات جماهيرية ، وشخصيات وطنية ، وان يترأس جلسات الافتتاح والاختتام له المشير السلال نفسه الذى لا يستطيع أحد ان يشكك فى وطنيته !

ورغم ان الحزب الاشتراكى اليمني كان كشريك فى الحكم أميل إلى هذا التجمع الذى أطلق عليه « مؤتمر الاحزاب والمنظمات الجماهيرية » والذى عقد ما بين ١٠ ــ ١٢ أكتوبر ١٩٩٢ . إلا انه آثر عدم المشاركة الفعلية فيه بسبب الاضطراب القائم فى العلاقة بينه وبين شريكه فى السلطة . واكتفى بارسال مراقب لحضور جلسة الافتتاح .

وشأن المؤتمر الاول فان المؤتمر المضاد اقرما أسمى بـ « ميثاق العمل السياسى » ووثيقة « الخطوات التنفيذية لاجراء انتخابات حرة ونزيهة » اضافة الى اقراره مادعى بـ « الورقة الامنية » و« القرارات والتوصيات » التى كلفت « لجنة حوار ومتابعة » بتنفيذها .

ولان كلا المؤتمرين كرسا انقسام الصف السياسى والنقابي والاجتماعى بينما وثائقهما متشابهة الى حد بعيد ليس فى التسميات فحسب وإنما ايضا فى المضمون ـ فانهما وجدا حاجة للدعوة الى ما أسمياه « الوفاق الوطني » او « الاجماع الوطني » !
ولكن عندما دعا الأمين العام للحزب الاشتراكى اليمني نائب رئيس مجلس الرئاسة الاخ على سالم البيض الى رأب الصدع فى كلمته بمناسبة قيام ثورة ١٤ اكتوبر ١٩٦٣ ، عن طريق اقامة مؤتمر موحد لتحديد القواسم المشتركة بين الفريقين ، فان كلاهما رفض مثل هذه الدعوة .

فحسبما جاء فى تصريح مصدر فى « هيئة المتابعة المنبثقة عن المؤتمر الوطني » ادلى به لجريدة « الشرق الأوسط » فان دعوة البيض هذه مرفوضة بحجة أن « الناس شبعت كلاماً ومؤتمرات » ومن ثم فإنه دعا « جميع الاحزاب الى التوقيع على ميثاق العمل السياسى الذى أقره المؤتمر » . وهو ذات المعنى الذى تضمنه تصريح « رئيس سكرتارية مؤتمر الاحزاب والمنظمات الجماهيرية » الذى قال أن « الوقت لم يعد يسمح بعقد مثل هذه الفعالية ، وانه ليس من الضرورى ان تكون هناك رؤية واحدة لدى جميع الاحزاب » . الشرق الأوسط ١٦/١٠/١٩٩٢ .
وازاء حالة الاستقطاب العقيم التى تتداخل فيها الخطوط السياسية ، وتختلط الأوراق اليمينية والوسطية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالي القاهرية

التاريخ : ٢٨ اكتوبر ١٩٩٢

اليسارية وتستحيل معها عملية التمايز الاجتماعى والسياسى والايديولوجى وازاء صعوبة الوصول الى « مؤتمر موحد » يتحقق به « الوفاق الوطنى » أو « الاجماع الوطنى » فانه لاتبقى الا امكانية واحدة ، الا وهى كسر حالة الاستقطاب هذه عن طريق العمل على احداث عملية فرز جديدة تتصنف بها القوى الاجتماعية والسياسية وفق منطلقاتها ورؤاها الحقيقية : قوى التحديث والديمقراطية والتقدم والاستنارة من جهة ، وقوى التخلف والارستقراطية والتعطيل من جهة اخرى . بكل مايترتب على ذلك من قيام تحالف لهذه وتحالف لتلك ، وتحالف للقوى الواقعة فى منطقة البين بين .

أما حكاية الاندماج حتى ولو بين احزاب أو قوى متقاربة فانه لا يقدم حلا لهذه الاشكالية ، فهو مجرد لغم موقوت لايلبث ان يتفجر فى المندمجين انفسهم ، وهو ما اثبتته التجارب فى اليمن . ونتصور ان تحالف المؤتمر الشعبى العام ، والحزب الاشتراكى اليمنى اللذين قادا عملية توحيد اليمن على اساس الديمقراطية هما المدعوان للشروع فى اقامة نواة لمثل هذا التحالف الوطنى العريض القوى التحديث والديمقراطية والتقدم والاستنارة والدخول به فى الانتخابات العامة القادمة بثقة قوية فى النجاح . وبذلك تتحقق انعطافة هامة فى العمل الوطنى وتترسخ قواعد الوحدة والديمقراطية والتحديث والاستنارة .



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ٢٩ اكتوبر ١٩٩٢

تأخر تقسيم الدوائر في ٥ محافظات

الانتخابات اليمنية في فبراير

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

كشفت مصادر وثيقة الاطلاع في العاصمة اليمنية ان تأخير يوم الانتخاب اصبح أمرا مؤكدا، وان اعضاء اللجنة العليا للانتخابات عبروا عن ذلك في اجتماعهم أمس، وبدأوا بالفعل مناقشة فترة التأجيل المطلوبة، لضمان حسن سير مراحل الاعداد للانتخابات. وأضافت المصادر ـ في تصريحات خاصة لـ «الشرق الأوسط» ـ ان الموعد الجديد المرجح سيكون في منتصف شهر فبراير (شباط) المقبل.

وجدير بالذكر ان اللجنة الفنية للانتخابات انجزت حتى الآن تقسيم الدوائر في ١٢ محافظة فقط من اصل ١٨ محافظة يمنية، اضافة الى انها لم تتمكن من تحقيق أي تقدم في عملها خلال الاسبوع الحالي ـ سوى بعض الاجراءات الادارية والروتينية ـ بسبب عدم استكمال تقسيم الدوائر وفق المعايير الجغرافية والسكانية المحددة.

ومن المتوقع ان يتم تحديد يوم الانتخاب في اجتماع مشترك يضم اللجنة العليا للانتخابات مع مجلس الرئاسة ورئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة ورئيس المحكمة العليا، لصياغة البيان الذي سيعلن تأجيل الانتخابات على الشعب اليمني.

ويعلق بعض الساسة اليمنيين وزعماء الأحزاب على توجهات التأجيل بأنها «تعود بالفائدة على شريكي الحكم، وتدعم بقاءهما في السلطة»، بينما تستمر المشاورات لحل الخلافات بينهما، بعد ان اوقفت اللجنة الرباعية المكلفة بالتنسيق بين الحزبين الحاكمين عملها قبل أيام، بسبب عجزها عن التوصل الى حل لأي من القضايا المطروحة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٢٩ [illegible]

اليمن: «هالكرو» البريطانية توقع اتفاقاً مبدئياً لتنفيذ المرحلة الاولى لتحويل عدن الى منطقة حرة

□ دبي - «الحياة»:

■ قالت الهيئة العامة للمناطق الحرة في اليمن انها بدأت فعلياً محادثات مكثفة مع عدد من الشركات العالمية التي ترغب في المساهمة في مشاريع تحويل عدن الى منطقة حرة طبقا للدراسة التي وضعتها شركة «ريثيون» الاميركية وتكلف ستة بلايين دولار على مدى ٢٥ سنة.

وقال الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للمناطق الحرة في اليمن السيد عبدالقادر باجمال ان المحادثات المكثفة بين الهيئة وعدد من الشركات الانشائية والتمويلية العالمية اسفرت عن توقيع اتفاق مبدئي مع شركة «هالكرو» البريطانية لتنفيذ جزء من المرحلة الاولى من عملية تحويل عدن الى منطقة حرة وعن توقيع اتفاق مع ائتلاف شركات دولية تقوده مجموعة «بترونياغا» الاندونيسية، وآخر مع شركة «دوميز» الفرنسية لتاسيس مصرف «اوفشور» في المنطقة الحرة لتمويل مشاريع محددة.

وابلغ المسؤول اليمني مؤتمراً صحافياً عقد امس في دبي التي يزورها للاطلاع على تجربة المنطقة الحرة في جبل علي ان الاتفاق المبدئي الذي وقعته الهيئة في حضور رئيس الوزراء مع شركة «هالكرو» البريطانية يقضي ببناء ميناء جديد في عدن واعداد البنية الاساسية للمنطقة الصناعية الملحقة بالميناء. وذكر ان تكلفته تبلغ ٤٠٠ مليون دولار وسيقوم على قاعدة التمويل بالتشغيل. وستوفر الشركة البريطانية عملية تمويله من مؤسسات عالمية على ان تسترد مبالغ التمويل والارباح بعد عملية التشغيل على طريقة استهلاك التكاليف.

واوضح ان الاتفاق مع «هالكرو» هو عبارة عن مشروع مشترك بين الهيئة والشركة البريطانية ولا يعتبر امتيازاً كاملا. وقال: «ان الاتفاق النهائي سيوقع بعد ٩٠ يوماً من توقيع الاتفاق المبدئي الذي تم الجمعة الماضي في اليمن».

وكانت الحكومة اليمنية قررت عام ١٩٩١ تاسيس هيئة عامة للمناطق الحرة تابعة لمجلس الوزراء مباشرة ولها شخصية اعتبارية بهدف الاعداد والتحضير لانشاء مناطق حرة وتوجيه الدعوات للشركات الاستثمارية وتحديد اسس الاستثمار في المناطق الحرة واجراء المفاوضات وابرام العقود مع الشركات.

واشار الى ان المشروع الآخر الذي وقعت الهيئة اتفاقه المبدئي مع ائتلاف شركات دولية من اندونيسيا واليابان واستراليا وتقوده مجموعة «بترونياغا» الاندونيسية يكلف ٢٠٠ مليون دولار ويستهدف اقامة مجمع حاويات صغيرة وقاعدة صناعية لمعدات المناولة وتجهيز منطقة للصناعات الخفيفة على مساحة ٣.٦ مليون متر مربع وتوفير قاعدة خدمات النفط والغاز والحوض الجاف. ومن المقرر الانتهاء من اعداد التصاميم النهائية للمشاريع المذكورة الشهر المقبل، اذ منح الائتلاف ٩٠ يوماً لاعداد تصوره النهائي. واوضح ان هذا الاتفاق يقوم ايضا على قاعدة التمويل بالتشغيل.

واعلن باجمال منح الشركة الفرنسية «دوميز» ترخيصا الشهر الماضي لاقامة مؤسسة تمويلية في اليمن. ويقضي الاتفاق بالسماح لها بتشكيل ائتلاف مع مجموعة شركات تمويلية عالمية لاقامة مصرف «اوفشور» لتمويل مشاريع الشركات الانشائية التي تنفذ مشاريع مختلفة في المنطقة الحرة لتحديث الميناء القديم والمدار وبناء مدرج جديد وربط المطار بالمنطقة الحرة وغيرها.

وذكر ان الهيئة تلقت حتى الآن ٣٠٠ طلب من مختلف مناطق العالم بما في ذلك منطقة الخليج. وتوقع انفاق ١.٥ بليون دولار على مشاريع البنية الاساسية حتى السنة ٢٠٠٠. كما توقع ان يكون هناك ١٥٠ مستثمرا في المنطقة الحرة في تلك السنة يصل اجمالي استثماراتهم الى مئات الملايين من الدولارات ويعملون في مجالات مختلفة في التصنيع والتخزين غيره.

وعن الحوافز التي يقدمها اليمن الى المستثمرين الاجانب في المنطقة الحرة قال باجمال ان على راس هذه الحوافز الاستقرار التشريعي المتمثل في قانون المناطق الحرة الرقم اربعة للسنة ١٩٩٣ الذي اقره مجلس الرئاسة اليمني بموجب القرار الجمهوري الرقم ٤٩ لعام ١٩٩١.

ومن الميزات والضمانات عدم خضوع البضائع الواردة للمنطقة الحرة والمصنعة فيها والمصدرة منها لغير السوق المحلية لأي رسوم استيراد وتصدير وانتاج او للاجراءات الجمركية وقيود الاستيراد والتصدير واعفاء المشاريع العاملة في المنطقة الحرة من الضرائب على الارباح وضرائب الدخل لمدة ١٥ سنة يجوز تمديدها لخمس سنوات اضافية وان لا تخضع رواتب واجور مكافآت الموظفين والعاملين لدى المشاريع العاملة في المنطقة الحرة للضرائب وحرية تحويل الاموال والارباح.

كما نصت المادة ١٦ على انه لا يجوز تاميم او مصادرة المشاريع العاملة في المنطقة الحرة ولا يجوز الحجز على اموال هذه المشاريع او تجميدها او فرض الحراسة عليها الا بامر قضائي، اضافة الى السماح بالملكية الاجنبية الخالصة.

مزيد من الاشارات الى احتمال التأجيل

لجنة الانتخابات اليمنية تستعجل اعمالها

□ صنعاء –
من عبدالرحمن الحيدري:

■ اقرت اللجنة العليا للانتخابات اليمنية في جلسة عقدتها امس تكثيف اعمالها بغية انجاز المهمات الموكلة اليها في «اقرب فرصة ممكنة انطلاقاً من المسؤولية التاريخية المتمثلة في تهيئة البلاد تهيئة كاملة لاجراء اول انتخابات ديموقراطية حرة ونزيهة تكفل للمواطن اليمني حقه».

من ناحية أخرى، اشارت صحيفة «الايام» الاسبوعية الصادرة في عدن الى حوار كانت اجرته مع السيد عبدالله سلام الحكيمي، عضو اللجنة العليا للانتخابات نشر في السابع من تشرين الاول (اكتوبر) الجاري قال فيه انه يشك من الناحية الفنية في ان تجرى الانتخابات النيابية في موعدها قبل نهاية الفترة الانتقالية في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل.

وقال الحكيمي في تصريح أدلى به امس «من خلال حديثي معكم قبل ثلاثة اسابيع قلت انه من الناحية الفنية لا يمكن ان تجري الانتخابات النيابية في موعدها... واليوم يتضح جلياً ما قلته سابقاً».

وأضاف: «نحن اليوم نناقش هذا الامر، وتقدمت بمداخلة اوضحت رأيي الذي الخصه في ان المادة ٨٥ من قانون الانتخابات نصت صراحة على ان تجري الانتخابات قبل انتهاء الفترة الانتقالية... وامام هذا الوضع ارى ان تقدم اللجنة العليا استقالتها الى مجلسي الرئاسة والنواب موضحة الاسباب التي لم تمكّنها من انجاز اعمالها وفقاً للمادة ٨٥».

وأوضح انه «بعدها وفي حال تعديل المادة ٨٥ بما يسمح بتمديد الفترة، سيكون في استطاعة مجلسي الرئاسة والنواب تعيين اللجنة الحالية او تغييرها... ومن دون استكمال هذه الاجراءات القانونية والدستورية، أرى استحالة قيام انتخابات تتماشى مع روح الدستور والقانون».



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣٠ اكتوبر ١٩٩٢

حزب الشيخ عبدالله الأحمر يهاجم الحزبين الحاكمين

اللجنة العليا تقترح ١٨ شباط موعداً لاجراء الانتخابات اليمنية

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ اقرت اللجنة العليا للانتخابات اليمنية في رسالة موجهة الى رئيس مجلس الرئاسة اليمنية واعضائه بالصعوبات التي واجهتها اللجنة منها قصر الفترة الزمنية التي اعطيت للجنة قبل انتهاء الفترة الانتقالية لانهاء مهمتها واقترحت اجراء الانتخابات في ١٨ شباط (فبراير) المقبل.

وجاء في بيان وزعه امس السيد عبدالملك عبدالجليل المخلافي، رئيس اللجنة الاعلامية في اللجنة العليا ان القرار بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات لم يصدر الا منذ ثلاثة اشهر واسبوع واحد.

وقال المخلافي «ان مهمة اللجنة تعتبر مهمة تأسيسية لوضع الاسس المستقرة للانتخابات النيابية العامة، وان اللجنة باشرت اعمالها من الصفر، وتضمنت ما انجزته اللجنة حتى الآن المهمات الباقية امامها...

وعلى هذا الاساس تتوقع اللجنة ان تنتهي من اعمال التحضير بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. واقترحت ان تتحدد المهل اللازمة لتنفيذ الاجراءات الانتخابية بـ ٨٣ يوماً تبدأ في ٢٦ تشرين الثاني موزعة على النحو الآتي:

١- شهر واحد لقيد اسماء الناخبين.

٢- ٢٣ يوماً لنشر اسماء الناخبين وتلقي الطعون وبتها ونسخ الجداول النهائية للقيد.

٣- شهر واحد لتقديم طلبات الترشيح والتأكد من الشروط والبيانات وبتها والقيام بالدعاية الانتخابية واجراء الاقتراع.

وعليه يكون يوم الاقتراع هو ١٨ شباط ١٩٩٣.

وذكر المخلافي ان اللجنة اشارت الى ان المهل السابقة وضعت حتى لا تتضرر حقوق الناخبين، كما ان التقيد بها عند التنفيذ يعتمد على عدم نشوء معوقات طارئة امام اللجنة.

وقال ان اللجنة العليا للانتخابات طلبت من رئيس مجلس الرئاسة واعضائه «الاعلان عن موعد الاقتراع قبل نهاية الفترة الانتقالية... وترى ان يتم ذلك اثر اجتماع موسع يضم مجلس الرئاسة واللجنة العليا للانتخابات وهيئة رئاسة مجلس النواب (البرلمان) ورئيس مجلس الوزراء ورئيس المحكمة العليا».

من جهة اخرى عقدت اللجنة التحضيرية العليا لحزب التجمع اليمني للاصلاح سلسلة اجتماعات برئاسة الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر، رئيس الهيئة العليا استمرت خمسة ايام استعرضت خلالها الظروف الراهنة التي تمر فيها البلاد خصوصاً قبل خوض اول انتخابات نيابية في ظل الوحدة والتعددية السياسية.

واقرت اللجنة على الصعيد

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ اكتوبر ١٩٩٢

التنظيمي مشروع النظام الاساسي للتجمع بعد ادخال بعض التعديلات كما اقرت تشكيل لجنة للاعداد للمؤتمر العام الاول للتجمع وتحديد موعد انعقاده ومكانه.

وعلى الصعيد الخاص بالقضايا الداخلية عرضت اللجنة الاوضاع المعيشية الراهنة وحملت مسؤولية ذلك كله الحزبين الحاكمين اللذين «انشغلا بقضاياهما الداخلية والثنائية وخلافاتهما المتكررة بسبب مصالحهما الحزبية والذاتية مما ادى الى توقف التنمية في كل المجالات ووضع العقبات امام النشاط الاستثماري وشلل مؤسسات الدولة ومرافقها... والى الغلاء المتصاعد الذي حول مستوى معيشة متوسطي الدخل الى فقراء، وفتح ابواب الثراء غير المشروع واغلق طرق العيش الكريم امام ابناء الشعب اضافة الى نهب المال العام والتلاعب بموارد الوطن، وهبوط القيمة الشرائية للعملة الوطنية بما عكس نفسه سلباً على كل مجالات الحياة، والتضخم الوظيفي وتسخير الدرجات الوظيفية والرتب العسكرية لكسب الولاءات الضيقة».

وحملت اللجنة التحضيرية العليا لتجمع الاصلاح الحزبين الحاكمين مسؤولية عدم اجراء الانتخابات في موعدها وكامل ما يترتب على ذلك من آثار سلبية.



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣٠ / ١٠ / ١٩٩٢

الشرق الأوسط تنشر رسالة اللجنة

العليا للانتخابات إلى مجلس الرئاسة اليمني

مسؤولية تأخير يوم الاقتراع تقع على عاتق مختلف مؤسسات الدولة

صنعاء: من حمود منصر

القت اللجنة العليا للانتخابات اليمنية مسؤولية تأخير انجاز عملها على مؤسسات الدولة المختلفة، ابتداء من الحكومة ومجلس النواب اللذين تأخرا في إصدار قانون الانتخابات العامة، وانتهاء بمجلس الرئاسة الذي لم يعلن التشكيل النهائي للجنة حتى يوم ١٨ أغسطس (آب) الماضي. اضافة الى العقبات الروتينية والخلافات الداخلية، وعدم توافر البيانات عن الاحصاءات السكانية.

جاء ذلك في الرسالة التي بعثت بها اللجنة الى مجلس الرئاسة بعد ظهر أمس الأول، واقترحت فيها تحديد يوم الاقتراع في ١٧ فبراير (شباط) عام ١٩٩٣ المقبل، وفي ما يلي نص الرسالة:

الأخ رئيس مجلس الرئاسة المحترم

الأخوة اعضاء مجلس الرئاسة المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

وبعد:

فإن اللجنة العليا للانتخابات، تقديراً منها للمهمة التاريخية التي تشرفت بحملها، وهي التحضير والتنفيذ لأول انتخابات نيابية عامة على مستوى الجمهورية اليمنية، وتصوراً منها بالمسؤولية الجسيمة تجاه هذا المشروع الحضاري الهام، وادراكاً منها بأن الانظار السياسية والشعبية متوجهة نحو ما ترقب أعمالها وتنتظر انجازاتها، تتشرف بأن تضع بين أيديكم ما يأتي:

أولاً: لقد صدر القرار الجمهوري الخاص بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات بتاريخ ١٨ ـ ٨ ـ ١٩٩٢م. أي قبل انتهاء الفترة الانتقالية بشهرين وثلاثة وعشرين يوماً، وذلك بموجب القانون الصادر أخيراً برقم (٤٢) بتاريخ ١٢ صفر سنة ١٤١٣ هـ الموافق ١١/ أغسطس/ ١٩٩٢م، وباشرت اللجنة مهامها فور أدائها اليمين القانونية أمام الأخ رئيس مجلس الرئاسة.

وكان المؤمل لدى القيادة السياسية والسلطات الدستورية والتنظيمات الحزبية، والمواطنين، بل ولدى اللجنة العليا للانتخابات ذاتها، ان اللجنة ستتمكن من اجراء الانتخابات النيابية العامة قبل نهاية الفترة الانتقالية.

بيد ان اللجنة العليا للانتخابات وقد مضى أكثر من شهرين منذ ان باشرت مهامها في الاعداد والتحضير، تجد أن المدة الباقية من الفترة الانتقالية غير كافية لاستكمال بقية مهامها في الاعداد والتحضير، ثم تنفيذ أعمال الانتخابات النيابية بمرحلتيها قبل تاريخ ٢١/ نوفمبر/ ١٩٩٢م، وهو موعد انتهاء الفترة الانتقالية.. للأسباب التالية:

١ ـ ان مهمة اللجنة العليا للانتخابات تعتبر مهمة تأسيسية لوضع الأسس المستقرة للانتخابات النيابية العامة، ومن المعلوم بأن اللجنة قد باشرت أعمالها من الصفر، فلا يوجد نظام أساسي لتنفيذ قانون الانتخابات، ولا تقسيم ثابت للدوائر الانتخابية على مستوى الجمهورية، ولا سجلات قيد ثابتة للناخبين على مستوى التقسيمات الجديدة للدوائر، ولا امكانيات مادية، ولا حتى مقر للجنة، وباختصار فإن اللجنة العليا قد بدأت من الصفر..

وإذا كان قانون الانتخابات يلزم

اللجنة العليا للانتخابات في الظروف العادية، ان تبدأ اجراءات الانتخابات في شهر يناير، وان يتم تنفيذ الانتخابات في شهر نوفمبر، وذلك مع توفر الهيكل الانتخابي، والأسس الانتخابية المستقرة، فهذا ما يدلنا على صعوبة مهام أولى لجنة عليا للانتخابات قياساً بالزمن الذي يطلب منها ان تنفذ هذه المهام.

٢ - ان الهدف الأساسي من الفترة الانتقالية التي تحددت بسنتين ونصف من تاريخ قيام الجمهورية اليمنية هو التهيئة للحياة الدستورية العادية عند انتهاء الفترة الانتقالية، والمفروض ان يكون موضوع الانتخابات النيابية العامة من أوليات المهام الأساسية لسلطات الدولة في الفترة الانتقالية، إلا ان ذلك لم يتم بالصورة المناسبة، بسبب:

أ - تأخر صدور قانون الانتخابات العامة كثيراً عن الوقت الذي كان ينبغي ان يصدر فيه، فلم يصدر القانون رقم (٤١) للانتخابات إلا في تاريخ ٨/ يونيو/ سنة ١٩٩٢م، أي بعد انقضاء سنتين من زمن الفترة الانتقالية.

ب - وتأخر تشكيل اللجنة العليا للانتخابات حوالي شهرين عن الموعد الذي حدده قانون الانتخابات العامة في المادة (٨٤) منه.

٣ - ان التشكيل الخاص للجنة العليا للانتخابات - باعتبار اعضائها - يمثلون الأحزاب والتنظيمات السياسية، ويزيد عددهم عن عدد أعضاء اللجان المماثلة في الظروف العادية، قد فرض نفسه على سير عمل اللجنة، وذلك لضمان الثقة والاطمئنان على نزاهة العمليات الانتخابية، وترسيخ القواعد الديمقراطية في العمليات الانتخابية.

٤ - لقد كان موضوع البيانات السكانية للجمهورية اليمنية محل نقاش كبير استغرقت اللجنة بشأنه وقتاً طويلاً، فقد قام الجهاز المركزي للاحصاء بتقديم البيانات السكانية للجمهورية اليمنية الى اللجنة العليا في تاريخ ٢٧/ ٨/ ١٩٩٢م، ورقم (٨٠٤)، بناء على الطلب من رئيس اللجنة العليا للانتخابات بتاريخ ٢٥/ ٨/ ١٩٩٢م ورقم (٨٥٧٧)، وكان قدرها (١٣ ٦٧٧,٩٧٢) ثلاثة عشر مليوناً وستمائة وسبعة وسبعين ألفاً وستمائة واثنين وسبعين.

وعند النقاش في اللجنة العليا للانتخابات عن الأسس والفوارق بشأن البيانات المذكورة المقدمة من الجهاز المركزي للاحصاء، تم عقد اجتماع بين المختصين في الجهاز، وبين رئيس اللجنة العليا للانتخابات ونائبه، ورئيس ونائب ومقرر واعضاء اللجنة الفنية، أوضح المختصون في الجهاز بما يلزم شأن ذلك.. الخ.

ولكنه تعقب اجتماع اللجنة العليا وكان النقاش حول الموضوع، وكان قرار اللجنة العليا للانتخابات بأن يقوم الجهاز المركزي للاحصاء باعداد البيانات لسكان الجمهورية اليمنية على ضوء المادة (٨٩) من قانون الانتخابات رقم (٤١) الصادر بتاريخ ٧ ذي الحجة سنة ١٤١٢هـ الموافق ٨/ يوليو/ سنة ١٩٩٢م، فقدم الجهاز المركزي البيانات السكانية في ضوء ذلك، وبلغ اجماليها (١٤ ٢٥٦ ٧٣٣) أربعة عشر مليوناً ومائتين وستة وخمسين ألفاً وسبعمائة وثلاثة وعشرين.

وقد تم طرح ذلك على اللجنة العليا للانتخابات وأقرت البيانات الأخيرة من الجميع.

وقد قامت اللجنة الفنية من جديد باعداد مشروع تقسيم الدوائر في ضوء ذلك، رغم انها كانت قد عملت فترة في التقسيم للدوائر في ضوء البيانات السابقة التي قدمها الجهاز المركزي للاحصاء، وأن اللجنة الفنية الآن تقوم بتقديم كل ما انجزته من مشروع التقسيم للدوائر في ضوء البيانات الأخيرة الى اللجنة العليا، وسوف تقوم باستكمال مشروع التقسيم لذلك خلال يومين من التاريخ، بحيث يتم مناقشة المشروع في اللجنة العليا في الأيام القادمة، ثم اقراره بصفة نهائية

وهناك صعوبات أخرى تواجه اللجنة العليا وتعمل على حسمها ومنها ما هي في طريقها لاستكمال نقاشها وحسمها بما يطابق القانون

ثانياً: ورغم ما سبق شرحه من الصعوبات التي تواجه اللجنة العليا للانتخابات، فقد انجزت اللجنة من مهامها خلال الفترة الماضية منذ تشكيلها ما يلي:

١ - اقرار الاحصاء السكاني الذي اعتمد كأساس لتقسيم الدوائر الانتخابية..

٢ - اقرار النظام الداخلي لتنفيذ قانون الانتخابات.

٣ - تشكيل اللجان المتفرعة عن اللجنة العليا وهي: اللجنة الفنية، اللجنة الأمنية، اللجنة القانونية، اللجنة الاعلامية، اللجنة المالية، سكرتارية اللجنة العليا.

٤ - اقرار الخطط والتقارير المقدمة من اللجان المتفرعة من اللجنة العليا، ومباشرة اللجان تنفيذ هذه الخطط.

٥ - اقرار فريق العمل المساعد في اللجان المختلفة.

٦ - اقرار عدد الدوائر التي تخص كل محافظة بصفة اجمالية في ضوء البيانات السكانية لكل محافظة بما في ذلك أمانة العاصمة.

٧ - انجاز وثائق المرحلة الأولى من مرحلتي الانتخابات، وهي مرحلة القيد والتسجيل.

ثالثاً: ما يزال لدى اللجنة العليا للانتخابات من مهام التحضير، ما يأتي:

١ - مراجعة مشروع التقسيم للدوائر الانتخابية المقدم من اللجنة الفنية واقراره، بعد دراسته ومناقشته في ضوء المعايير العامة بشأن ذلك.

٢ - مراجعة ومناقشة الدليل الانتخابي المقدم من اللجنة الفنية واللجنة القانونية، واقراره بالصيغة النهائية.

٣ - البت في موضوع تشكيل اللجان الاشرافية واللجان الأساسية والأصلية والفرعية في جميع الدوائر الانتخابية لمرحلتي الانتخابات من الذكور والاناث، وتحديد العدد اللازم لكل مرحلة بما في ذلك الاحتياطي، وطريقة تدريبها وتأهيلها.

٤ - الدراسة والبت عن كيفية توزيع اللجان على كافة مراحل الانتخابات وفتراتها.

٥ - تحديد وترتيب مقار اللجان الاشرافية واللجان الأساسية والأصلية والفرعية في جميع الدوائر الانتخابية



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣٠ اكتوبر ١٩٩٢

لمرحلتي الانتخابات من الذكور والاناث، وتحديد العدد اللازم لكل مرحلة بما في ذلك الاحتياطي، والعمل على تدريبها وتأهيلها وطريقة ذلك.

٦ ـ القيام بالترتيبات الأمنية بالتنسيق مع وزارة الدفاع، ووزارة الداخلية والأمن، والمحافظين ومديري الأمن، ومديري المديريات وكل من يلزم التنسيق معهم.

٧ ـ التأكيد من توريد المطبوعات وجميع الجداول وغيرها من المحتاجات اللازمة للمرحلة الأولى بفترتيها مع تحضير المحتاجات اللازمة للمرحلة الثانية بفترتيها، ومعرفة ما توجد في الصناديق من مرحلتي الانتخابات لمجلسي الشورى، ومجلس الشعب الأعلى، ومرحلة الاستفتاء، واصلاح ما يلزم اصلاحه منها وشراء البقية اللازم منها

٨ ـ تحديد محتاجات لجان الاشراف في المحافظات ولجان الدوائر الانتخابية، وذلك للمرحلة الأولى بفترتيها وتجهيزها وترتيب أجراء نقلها.

٩ ـ ترتيب اجراء النقل لاعضاء اللجان، وتحديد موعد وصولها الى مقارها ومباشرة أعمالها.

١٠ ـ ترتيب وسائل الاتصال بين اللجنة العليا للانتخابات واللجان الاشرافية في المحافظات، ولجان الدوائر في الانتخابات.

١١ ـ البت في الموضوعات المتفرقة المطروحة أمام اللجنة العليا للانتخابات.

رابعاً: في ما يتصل بالمدد اللازمة للانتهاء من التحضير، ولتنفيذ الانتخابات حتى أخر اجراء فيها.. ترى اللجنة العليا للانتخابات ما يأتي:

١ ـ تتوقع اللجنة العليا ان تنتهي من أعمال التحضير بتاريخ ٢٥/ ١١/ ١٩٩٢م.

٢ ـ تتحدد المدد اللازمة لتنفيذ الاجراءات الانتخابية بثلاثة وثمانين يوماً تبدأ من تاريخ ٢٦/ ١١/ ١٩٩٢م.. موزعة على النحو التالي:

أ ـ شهر واحد لعملية قيد وتسجيل الناخبين.

ب ـ ثلاثة وعشرون يوماً لنشر اسماء الناخبين، وتلقي الطعون والبت فيها ونسخ جداولها النهائية الدائمة للقيد.

جـ ـ شهر واحد لتقديم طلبات الترشيح والتأكد من الشروط والبيانات، والبت فيها وتنفيذ الدعاية الانتخابية واجراء الاقتراع.

وبناء على ما تقدم.. يكون يوم ١٨/ ٢/ ١٩٩٣م هو يوم الاقتراع.

ويلاحظ ان المدد السابقة تحددت بما لا يضر بحقوق المواطنين الانتخابية، كما ان التقيد بها عند التنفيذ يعتمد على عدم نشوء معوقات طارئة أمام اللجنة العليا للانتخابات.

خامساً: تطلب اللجنة العليا:

١ ـ ان يتم الاعلان عن موعد الاقتراع قبل نهاية الفترة الانتقالية.

٢ ـ ترى ان يتم ذلك اثر اجتماع موسع يضم مجلس الرئاسة، واللجنة العليا للانتخابات، وهيئة رئاسة مجلس النواب، ورئيس مجلس الوزراء، ورئيس المحكمة العليا.

والله ولي التوفيق
٢٨/ ١٠/ ١٩٩٢م



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٩٢

الإعداد لمؤتمر شعبي موسع في تعز

التجمع اليمني للإصلاح ينتقد الحزبين الحاكمين والقهالي يدين الانفلات الأمني والتحيز السياسي

عدن: من لطفي شطارة
صنعاء: «الشرق الأوسط»

حمّل عبد الوهاب الأنسي ـ الأمين العام للتجمع اليمني للاصلاح ـ الحزبين الحاكمين مسؤولية تأجيل الانتخابات اليمنية، واتهمهما بالتسويف في اتخاذ الاجراءات، وتهيئة الاجواء لتنظيم الانتخابات. وفي تصريحات خاصة لـ «الشرق الأوسط»، حملهما مسؤولية ما قد يترتب على تأجيل الانتخابات، وقال ان المواطنين انتظروا وتحملوا كافة سلبيات الفترة الانتقالية حفاظاً على الوحدة، وأملاً في انتهاء الفترة الانتقالية بتنظيم انتخابات حرة ونزيهة

وكذلك أعلن العقيد مجاهد القهالي ـ الأمين العام لحزب التصحيح الناصري في اليمن وعضو مجلس النواب ـ أن عدداً كبيراً من مشائخ القبائل في محافظات مأرب والجوف وصعدة وصنعاء وحجة والمحويت شكلت لجنتين أساسيتين، احداهما للدفاع عن حقوق الانسان في اليمن، والأخرى للحوار والتنسيق حول الانتخابات العامة المقبلة.

وأوضح القهالي ـ وهو أحد زعماء قبائل بكيل ـ ان اللجنتين تشكلتا عقب لقاء موسع بين مشائخ القبائل يوم السبت الماضي في حديقة الحمدي في صنعاء، تحدث فيه القهالي، والشيخ عبد الله الشائف، وجرى بحث القضايا الأمنية والسياسية والاقتصادية في الساحة اليمنية، وقضايا الاعتداءات التي استهدفت عدداً من رموز قبيلة بكيل، ومن بينها محاولة اغتيال محسن أبو نشطان قبل اسبوعين، والمحاولة التي تعرض لها العقيد القهالي نفسه الأسبوع الماضي في صنعاء.

واستنكر الشيخ عبد الله الشائف ـ في كلمته ـ تلك المحاولات والعنف والأرهاب والممارسات السلبية التي يتعرض لها ابناء بعض المناطق، وسياسة التمييز بين أبناء القبائل ـ من جانب الدولة ـ في شغل الوظائف الرسمية والقيادية، والالتحاق بالجيش والمدارس والكليات العسكرية، وطالب بضرورة المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات.

وبينما تجري محاكمة المتهمين بمحاولة اغتيال عبد الواسع سلام ـ وزير العدل اليمني وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي ـ الذين ينتمون الى قبائل مجاهد القهالي، وجهت قبائل عيال سريح والجبل وسفيان ومسور والاهنوم يوم السبت الماضي رسالة الى رئيس واعضاء مجلس الرئاسة والنواب والحكومة اليمنية، اشاروا فيها الى ان الاغتيالات السياسية لاعضاء الحزب الاشتراكي ـ وسائر القوى الوطنية وأبناء القبائل اليمنية ـ ليست من صنع قوى الوحدة والديمقراطية، وانما من صنع القوى التي تضررت مصالحها بقيام الوحدة، ولا ترغب في بناء دولة النظام والقانون.

وناشدت القبائل مجلسي الرئاسة والنواب والحكومة اطلاق سراح الابرياء من السجون، ومعالجة من اختلت عقولهم من جراء التعذيب الجسدي والنفسي، أو محاكمتهم علناً على شاشات التلفزيون، ليعرف الشعب كل ما يرتكب في حقه، وتقديم العابثين الحقيقيين بالأمن والاستقرار الى العدالة وجاء في الرسالة «لقد صبرنا بما فيه الكفاية حتى على المتلاعبين بالمال العام، والاسعار، مع معرفتنا بأن المال العام يذهب الى الخزائن الخاصة بالمسؤولين، ولا داعي لإطلاعكم على ما نعانيه من جراء أطقم أجهزة الأمن السرية والعلنية، وانعدام الاستقرار في البلاد، ولقد تحملنا الكثير من أجل الوحدة والديمقراطية».

وعبروا عن رفضهم المطلق لكل الاغراءات التي تقدم اليوم من المال العام لشراء الذمم والضمائر، بهدف التحايل على الانتخابات، والوصاية عليهم وعلى الانتخابات، واعتبروا الاعتداء الغاشم على محسن أبو نشطان وأحمد عباد الشريف، ومجاهد القهالي امر لا يمكن السكوت عنه، وطالبوا بسرعة القبض على الجناة وتقديمهم للعدالة، وبالرد على رسالتهم هذه في ضغون اسبوعين.

من جانب آخر أكدت مصادر سياسية وقبلية لـ «الشرق الأوسط» ان لقاء قبلياً موسعاً عقد يوم الأحد الماضي في تعز، ضم عدداً من مشائخ مناطق محافظ تعز، وشخصيات وطنية واجتماعية، تم فيه تحديد المهام الأساسية للتحضير لعقد مؤتمر شعبي لأبناء محافظة تعز خلال الأسابيع المقبلة.

وأوضحت مصادر مشاركة في اللقاء التحضيري أن عقد المؤتمر لأبناء محافظة تعز استدعته تقلبات الأوضاع السياسية والتنموية في البلاد، والظروف التي تمر بها المحافظة.

وأشارت الى انه من أهم أهداف عقد المؤتمر، الذي سيلتئم تحت شعار «بتلاحم الجهود الشعبية لبناء اليمن الحديث تسود العدالة والديمقراطية»:

- ● تعميق الروابط الاجتماعية والأخوية تجسيداً لتعاليم الاسلام.
- ● الدفاع عن حقوق المواطنين وحمايتها من الانتهاكات.
- ● احترام العادات والتقاليد والاعراف القبلية الحميدة
- ● الدفاع عن الثورة وحماية مكتسباتها.
- ● الدفاع عن الوحدة وتجسيد النهج الديمقراطي.
- ● ارساء دعائم دولة النظام والقانون.
- ● العمل على تطوير المحافظة وتنميتها في إطار التنمية الوطنية الشاملة.

ويذكر ان هذه الفعاليات الشعبية تلقى معارضة شديدة من جانب المؤتمر الشعبي العام وانصار الرئيس علي عبد الله صالح، في الوقت الذي تقابل فيه بالحياد والصمت من ناحية الحزب الاشتراكي.

وكان الانسي قد شن هجوماً شديداً على الحزب الاشتراكي اليمني، واتهمه بافتعال أزمة في اطار السلطة بينه وبين المؤتمر، بهدف الحصول على «ضمانات للبقاء في السلطة، والحفاظ على مكاسبه التي حققها في الفترة الانتقالية».

وأكد الأنسي ان «الاشتراكي» يرفض خوض الانتخابات في الدوائر، ويرى ان الحل للبقاء في السلطة هو التحالف مع المؤتمر. غير ان حزب «الاصلاح» يرفض اي تحالف بين الشريكين، ويدعو الى انتخابات حرة ونزيهة، معبراً عن استعداده للتفاهم حول المستقبل السياسي بعد الانتخابات، بما يحقق المصلحة الوطنية، ويطمئن الحزب الاشتراكي، ويتيح الفرصة لكافة القوى الفاعلة في الساحة السياسية للمشاركة مع تحديد مسؤولية كل طرف.

وجدد الأنسي رفض حزبه فكرة قيام جبهة وطنية عريضة، واعتبر ذلك إجهاضاً للتوجه الديمقراطي الذي ما يزال في بداية الطريق.

ووصف انسحاب الشيخ ناجي الشايف ـ نائب رئيس «الاصلاح» ـ من موقعه في التجمع بأنه اختيار لأسلوب المساهمة في العمل الوطني، على أساس مكانته كشخصية اجتماعية (شيخ قبائل بكيل)، بعيداً عن الالتزامات الحزبية. وأكد ان علاقته بالشيخ عبد الله الأحمر رئيس الحزب ما زالت قوية ووثيقة.

وكشف الانسي لـ «الشرق الأوسط» عن أبرز النقاط التي تضمنها البرنامج الانتخابي لحزب «الاصلاح»، الذي سيطرحه أمام الجماهير قريباً، فقال ان البرنامج يتضمن رفع مستوى الوعي السياسي عند المواطنين، والتمسك بمبدأ التكافؤ في الفرص

والمشاركة الفعالة في السلطه، وتوفير مناخ حر وتوزيع عادل للثروة، وتهيئة الظروف الكفيلة للحصول على المعرفة، والالتزام بمعالجة الخلافات والتناقضات بالطرق السلمية، والحوار بالحسنى بعيداً عن الارهاب والعنف والغش والتزوير.

وأكد الأنسي ان الحل العملي لإنهاء أزمة السلطة القائمة بين الشريكين (الاشتراكي والمؤتمر) - التي أدت الى اعتكاف علي سالم البيض - هو توسيع الحوار حول كافة المشاكل بينهما، وانهاء الآلية الثنائية التي استخدماها منذ قيام الوحدة، لأنها أثبتت عدم فاعليتها وجدواها

استعداداً للحملة الانتخابية في اليمن

تجمع الإصلاح يستعد لعقد مؤتمره ويدين سوء إدارة الحزبين الحاكمين

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

أصدرت اللجنة التحضيرية العليا لحزب التجمع اليمني للاصلاح امس الاول بيانا اعلنت فيه اقرار مشروع

النظام السياسي للحزب، وتشكيل لجنة للاعداد لعقد المؤتمر العام الاول، وتحديد موعد ومكان انعقاده، ودعت اللجنة - في البيان الذي حصلت «الشرق الأوسط» على نسخة منه - ابناء الشعب اليمني الى «التعامل مع المرحلة

المقبلة بوعي وادراك، واستشعار كافة المخاطر، والوقوف ضد كل المحاولات التي تهدف الى ادخال البلاد في مرحلة انتقالية جديدة».

وحمل التجمع الحزبين الحاكمين مسؤولية عدم اجراء الانتخابات في موعدها، وكل ما يترتب على ذلك من آثار سلبية، وقال ان ذلك كان يجب ان يكون «المهمة الاولى للحزبين الحاكمين»، ولكنهما تقاعسا عنها كما حملهما مسؤولية «الاختلالات السياسية والادارية والمعيشية»، لانهما «انشغلا بقضاياهما الداخلية والثنائية، وخلافاتهما المتكررة.. على حساب المصلحة الوطنية العليا» مما ادى الى توقف جهود التنمية، ووضع العقبات امام النشاط الاستثماري واصابة كافة المؤسسات بالشلل التام. وأشار البيان الى تصاعد الغلاء، الذي يعاني منه متوسطي الدخل، ونزل بهم الى درك الفقر، رغم انه فتح ابواب الثراء غير المشروع ونهب المال العام في غياب معايير الثواب والعقاب، التي حل محلها مبدأ مكافأة المسيء ومعاقبة المحسن.

وجدير بالذكر ان هناك انباء عن خلاف، في الدوائر السياسية بين جناحي التجمع، اللذين يتزعمهما الشيخ عبد الله الاحمر والشيخ عبد المجيد الزنداني، حيث يصر الشيخ الاحمر على عقد المؤتمر العام الاول للحزب قبل عقد مؤتمر السلام والوحدة الوطنية. بينما يطالب الزنداني بعكس ذلك. ويفسر المراقبون هذا الخلاف برغبة كل زعيم في حشد انصاره لتعزيز موقفه امام الجناح الآخر قبل الانتخابات. ومن ناحية اخرى اكد مصدر حكومي مسؤول لـ «الشرق الاوسط» ان الاجتماع المشترك - الذي عقد امس الاول وضم مجلسي الرئاسة والوزراء - تطرق الى بحث الأوضاع الأمنية في ضوء تكشف معلومات

جديدة عن اسباب العنف والتخريب والتفجيرات خلال الاشهر الماضية، وإلقاء القبض على بعض العناصر المتورطة في مخططات التآمر التي تستهدف الشعب والوحدة والتجربة الديمقراطية في اليمن. ويشير المراقبون الى أن هذا الاجتماع يعتبر الاول من نوعه منذ توقف نشاط السلطة التنفيذية بسبب الخلافات بين الحزبين الحاكمين حول العديد من القضايا.



مجلس النواب اليمني يرفض تأجيل الانتخابات

إضراب شامل في مرافق التعليم وتهديد بتجديد المواجهة مع الحكومة

عدن: من لطفي شطارة
صنعاء: من حمود منصر

تتعطل اليوم جميع المرافق التعليمية في مختلف المحافظات اليمنية، بسبب اضراب جميع المعلمين والعمال والموظفين في قطاعات التعليم العام والتخصصي والعالي. وذكر بيان صادر عن النقابة العامة للمهن التعليمية وفروعها في المحافظات ان المعلمين وجميع العاملين في السلك التربوي يطالبون بمضاعفة اجورهم اعتباراً من شهر سبتمبر (ايلول) الماضي، والاسراع في اعداد هيكل الاجور الخاص بهم، وتطبيقه اعتبارا من يناير (كانون الثاني) المقبل.

وهددت النقابة بالبدء في اضراب «شامل ومفتوح» اعتباراً من يوم ٢٢ نوفمبر (تشرين الثاني) الحالي، اذا لم تستجب الحكومة لمطالب المعلمين في موعد اقصاه ١١ نوفمبر، بعد اضراب آخر يستمر لمدة ٣ ايام اعتباراً من ١٢ نوفمبر.

وعبر عبد الجبار سلام سكرتير عام النقابة عن استيائه لعدم اعداد هيكل الاجور، بعد ان صادق عليه مجلس النواب منذ اكثر من ٣٠ يوماً وطالب بحل المشكلات الاخرى مثل توحيد المناهج التعليمية وتلافي الخلل في البرامج التربوية، ولكن محمد عبد الله الجائفي وزير التربية والتعليم اليمني صرح لـ «الشرق الاوسط» ان «الاضراب لا يحل المشكلات» وأوضح ان «الحكومة بصدد مناقشة قانون المعلم يوم الاربعاء المقبل لتوفير مزايا للعاملين بالتعليم». واشار الى ان الاضراب «سابق لأوانه، لانه ليست هناك معارضة من الدولة لمطالب المعلمين، ولكن الاضراب يضر بمصالح الطلاب».

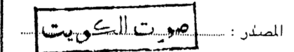
ومن ناحية اخرى شنت الهيئات السياسية والحزبية اليمنية موجة احتجاج بسبب اقتراح تأجيل الانتخابات، الذي تقدمت به اللجنة العليا للانتخابات الى مجلس الرئاسة قبل ٤ ايام.

وذكرت مصادر مسؤولة في اللجنة العليا للانتخابات لـ «الشرق الاوسط» ان اللجنة رفضت طلباً من مجلس النواب لعقد اجتماع مشترك معه، بحجة انها «هيئة مستقلة». في حين عبر اعضاء مجلس النواب في جلسة امس عن رفضهم تأخير موعد الانتخابات، وطلبوا من هيئة رئاسة المجلس رفض اقتراح اللجنة بالمشاركة في اجتماع موسع مع مجلس الرئاسة.

واشارت مصادر مطلعة الى ان الرئيس اليمني التقى اعضاء لجنة الانتخابات امس، وبحث معهم احتمال عقد اللقاء الموسع مع رئاسة مجلس النواب اليوم، الا ان المصادر استبعدت ذلك، لأن مجلس الوزراء لم يوافق على حضور رئيسه المهندس حيدر ابو بكر العطاس وحده، وطالب بحضور جميع اعضاء المجلس، وكذلك طلبت المحكمة العليا الحضور بكامل هيئتها، وعدم تمثيلها برئيسها فقط.



المصدر : صوت الكويت



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٢

معارضون يمنيون في الخارج يشككون في وعود الحكم

الاصنج: رحيل صالح شرط للعودة

لندن - «صوت الكويت»: شككت فئات يمنية معارضة في صدقية الوعود الحكومية باجراء انتخابات نزيهة في البلاد بعد ان تقرر تأجيلها الى العام القادم وشددت على ان الحل المناسب يتمثل في رحيل الرئيس علي عبدالله صالح وحكومته واقامة حكومة موقتة تشرف على الانتخابات وتضمن تجنيب البلاد اخطار الانهيار الاقتصادي والامني.

وقال وزير الخارجية اليمني الاسبق عبدالله الاصنج لـ «صوت الكويت» امس ان تأجيل الانتخابات بحد ذاته يعني التفافاً مقصوداً حول حقوق الشعب الدستورية وانتهاكاً لما صدر من التزامات ووعود حكومية بوجوب اجراء الانتخابات في موعدها المحدد.

وقال الاصنج وهو يتحدث من مكتبه في القاهرة ان قضية تحقيق الديمقراطية في اليمن وفي ظل الحكم القائم «امر ميؤس منه» واضاف «لا يعقل ان يبدي هذا الحكم الذي يستأثر بالمناصب والامتيازات استعداداً للتخلي عن موقعه».

وكانت فئات معارضة في اليمن قد هددت باللجوء الى العصيان المدني في يوم الثاني والعشرين من الشهر الجاري وهو الموعد السابق للانتخابات تعبيراً عن رفض تأجيلها، وقالت مصادر هذه المعارضة انها ستسعى الى اسقاط شرعية الحكم القائم.

واكد الاصنج رداً على سؤال ما اذا تفكر المعارضة اليمنية في المنفى بالافادة من فرصة الانتخابات وتعود للمشاركة فيها قوله «نعتقد ان الاحزاب السياسية اليمنية في الداخل غير المشاركة في السلطة هي اساس العمل الوطني فاذا تمكنت من الافادة من الفرصة وان تتعايش مع النظام القادم فان القوى الوطنية في الخارج يمكن ان تحذو حذوها... اننا نعود فقط في ظل سلطة منتخبة دستورياً».

وقال ان على القيادة الحاكمة ان تتنحى عن موقعها كشرط اساسي لاجراء انتخابات نزيهة.

وكانت مصادر يمنية قد ذكرت ان اتصالات جرت مؤخرا من قبل الحزبين الحاكمين بشخصيات سياسية معارضة تقيم في المنفى اخفقت في اقناع الكثير من كبار العسكريين والسياسيين والمسؤولين السابقين العودة الى اليمن والمشاركة في الانتخابات.

وقال الاصنج ان البرنامج السياسي الذي ينبغي على فئات المعارضة طرحه الآن يتمثل في اصلاح البلاد من الفساد وانعدام الامن والتدهور الاقتصادي ومعالجة الخلل في علاقاتها مع الدول الشقيقة واكد «ان الطريق الى هذا يمر عبر رحيل النظام الحاكم الذي عجز عن تحقيق ذلك».

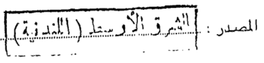
الى ذلك ذكر تقرير نشرته «الجبهة الثورية لشعب الجنوب اليمني» ان اللجنة العليا للانتخابات تعرضت لهزة وخلافات عميقة الامر الذي ادى الى تغيب رئيسها عبدالكريم العرشي عن الاجتماعات.

وذكر التقرير ان ممثلي الحزب الاشتراكي الشريك الثاني في السلطة طالبوا بالتحقيق مع مسؤول الامن المركزي محمد عبدالله صالح (شقيق رئيس الجمهورية) ووزير الداخلية غالب القمش في قضايا الاغتيالات التي جرت في صنعاء وعدن وطالت قادة وكوادر الحزب.

وشدد التقرير على ان فئات المعارضة في الخارج رفضت جميع محاولات الحكم للمشاركة في الانتخابات «لانها تجري في ظل حكم لا ديمقراطي».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٢

بعد تسلمه مذكرة من أبناء عدن

البيض يدعو لبلديات محلية في المحافظات اليمنية

عدن: من لطفي شطارة

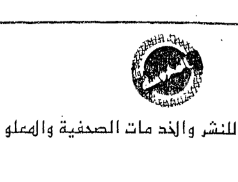
طالب مجلس التنسيق بين الاحزاب والتنظيمات السياسية والمنظمات الجماهيرية والابداعية والشخصيات الاجتماعية المستقلة في عدن نائب الرئيس اليمني والامين العام للحزب الاشتراكي علي سالم البيض بضرورة وضع حد لغلاء الاسعار وتحديد اسعار المنتجات المحلية من الخضروات والفواكه والاسماك واللحوم. كما طالب بدعم الجمعيات التعاونية السكنية والتخفيف من المركزية الشديدة.

وكان عدد من الشخصيات المنضوية في اطار المجلس قد التقوا مساء امس علي سالم البيض وسلموه مذكرة تتعلق بالمشكلات والصعوبات التي تواجه سكان عدن وفي مقدمتها مشكلات البناء العشوائي خارج المخطط العام للمدينة والبناء في منافذها ومتنفساتها وشواطئها وميادينها العامة وقضايا الغلاء.

واكد البيض خلال اللقاء الذي يعتبر الاول مع شخصيات تمثل ابناء عدن، منذ اعتكافه فيها، ان الخيار السلمي لتداول السلطة والاحتكام الى صناديق الاقتراع هما التجسيد الحقيقي لممارسة الديمقراطية التي تجنب المجتمع دورات العنف

وشدد البيض على ضرورة التخلي عن اساليب الماضي والتخلص من خيوط الشد الى الخلف، داعيا الى الحفاظ على الملامح العامة لمدينة عدن ومتنفساتها وميادينها العامة. وطالب البيض بضرورة تعزيز دور البلديات المحلية وافساح المجال امامها لمباشرة دورها في محاربة العشوائية .

ويرى المراقبون ان دعوة البيض الموجهة الى بلديات محلية هي إحياء لمؤسسة تنفيذية كانت سائدة في جنوب اليمن قبل الوحدة وتعرف بـ «مجالس الشعب المحلية»، قامت في الماضي بتوجيه من الحزب الاشتراكي اليمني عندما كان حاكما في الجنوب.



جمعية عدن الخيرية تنافس الحزب الاشتراكي

مخـاوف من عـودة كـابوس انشـقـاق ١٣ ينـاير

«الاغتيالات الانتخابية» تستهدف استقطاب التعاطف الشعبي



عدن: من لطفي شطارة

يبدو ان الحكومة اليمنية تمكنت اخيرا من وضع حد للاعتداءات والاغتيالات السياسية التي شملت الرموز والشخصيات السياسية في الحزبين الحاكمين (الاشتراكي والمؤتمر). وكان الشيخ مجاهد ابو شوارب نائب رئيس الوزراء للشؤون الداخلية وزعيم حزب البعث في اليمن - وهو ايضا ضابط في الجيش برتبة عميد - قد حاول التقليل من الابعاد السياسية لمسلسل العنف الذي تفشى خلال الاشهر الماضية، فوصفها بانها امور عادية، الا ان الاعلام يهولها ويضخم احداثها، وذلك في حديث صحافي نشرته صحيفة «٢٦ سبتمبر» العسكرية اخيرا.

ويرى المراقبون ان تصريحات ابو شوارب جاءت معاكسة لما ورد في رسالة رئيس الحكومة المهندس حيدر ابو بكر العطاس الى مجلس الرئاسة قبل اكثر من شهر، حين لوح بتقديم استقالة حكومته اذا لم يتم الكشف عن مرتكبي اعمال العنف والاغتيالات، وتقديمهم الى العدالة، او اجراء تغيير شامل في هيكلية وزارة الداخلية والامن، لعدم قدرتها على تنفيذ الخطة الهادفة الى تثبيت الامن والاستقرار، بعد ان تدهورا بشكل اقلق الجميع من تردي الاوضاع في البلاد.

ورغم تباين وجهات نظر السياسيين اليمنيين في تفسير ظاهرة العنف السياسي في الاشهر الستة الماضية، التي تراوحت بين اعمال ارهابية مقصودة وبين محاولات انتقامية في اطار التصفيات السياسية المعتادة عند بعض الاحزاب، فقد حمل عدد من احزاب المعارضة حزبي السلطة مسؤولية استمرارها بسبب التدهور المتواصل في العلاقة بين الاشتراكي والمؤتمر.

واعتبر محللون سياسيون تلك الاعمال ظاهرة يمكن ان تهدد الوحدة الوطنية اليمنية، عندما بدأت بهجوم شرس استهدف قيادات الحزب الاشتراكي اليمني، ثم انتقل بصورة مفاجئة الى قيادات الشريك الآخر (المؤتمر الشعبي) العام بهدف زرع بذور الفتنة وزج الشعب اليمني في اتون حرب اهلية طاحنة شبيهة بحرب القبائل في الصومال، التي اوصلت البلاد الى هذا الوضع المأساوي.

وقد استعاد الوضع في اليمن عافيته خلال الاسابيع الماضية، بعد ان شهدت العلاقة بين الحزبين الحاكمين انفراجا، وان لم يكن ملحوظا، الا انها خطوة يمكن اعتبارها تكتيكية، نحو الخروج من الازمة السياسية الناتجة عن اعتكاف نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض، ورفضه كافة اشكال الوساطة العربية والوطنية، وطرحه شروطا للعودة، مما يؤكد طروحات احزاب المعارضة بشأن انعكاس المشاكل بين الحزبين الحاكمين في صورة تدهور وانفلات يقلق المواطن، الذي بات يتخوف من كل يوم يمر نحو انتهاء الفترة الانتقالية بشأن اجراء الانتخابات النيابية العامة كما تريد لها السلطة ان تكون حرة ونزيهة في ظروف آمنة ومستقرة.

غير ان معلومات صحافية نشرت اخيرا عن وصول شحنات عبارة عن صفقة اسلحة دخلت الى مطار عدن. وقالت تلك المعلومات - غير المؤكدة - ان شخصا متورطا في هذه الصفقة لصالح حزب كبير، وقد حامت الشبهات حول القائم باعمال السفارة اليمنية في بيروت، الذي اشارت تلك الصحف الى تورطه في ادخال تلك الشحنة، وهو عضو في الحزب الاشتراكي اليمني، الذي امتنعت صحفه عن تناول الخبر بالنفي او التعليق، مما زاد من قلق المواطنين وتخوفهم من تكرار مأساة ١٣ يناير (كانون الثاني) ١٩٨٦ .

غير ان المراقبين السياسيين يصفون ذلك بأنه يدخل في اطار التهييج الدعائي قبيل الانتخابات، وشن الهجوم المتبادل بين حزب وآخر، نظرا لحداثة التجربة الديمقراطية والتعددية السياسية في البلاد.

ويفسر المراقبون ما يشاع عن محاولات اغتيال استهدفت اخيرا كلا من الدكتور قاسم سلام - احد ابرز رموز حزب البعث (المؤيد للعراق) في اليمن ومجاهد القهالي رئيس حزب التصحيح الشعبي الناصري، واحمد عباد الشريف عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي، وعبد العزيز البكير امين عام الحزب القومي الاجتماعي، رغم عدم تطرق الصحف الرسمية والحزبية لأخبارها على النحو الذي كانت تتبناه في تغطية حوادث الاغتيالات السياسية في الفترة الماضية، بأنها «اغتيالات انتخابية» لكسب عطف جماهيري، وقياس مستوى الشعبية الشخصية التي يتمتع بها الزعماء المستهدفون لدى المواطنين والانصار.

ويؤكد سياسيون يمنيون لـ «الشرق الاوسط» ان تلك الحوادث قوبلت باستنتاجات سريعة، ذهب بعضها الى ان تلك الشخصيات، العليمة بخفايا اللعبة السياسية وما يدور داخل الكواليس الحزبية - تستعد للانتخابات النيابية المقبلة للحصول على الاصوات المطلوبة للفوز بمقاعد برلمانية، لانها لن تكون انتخابات تتنافس فيها احزاب، مهما كان حجمها وثقلها السياسي، بل ستدور المنافسة بين الشخصيات الاجتماعية والوجوه المقبولة والاكثر شعبية في اوساط الجماهير.

وذكر هؤلاء السياسيون ان ما وصفوه بـ «الاغتيالات السياسية» هو الخطوة الاولى في مسلسل الترويج الانتخابي، المتوقع ان يكون اكثر سخونة، ويصل الى حد تبادل

الاتهامات بين المرشحين. ومن ثم ينتظر الناخبون معركة انتخابية غير تقليدية او شكلية على غرار انتخابات المجالس المحلية، التي كانت تجري في شطري اليمن سابقا.

وتشير التكهنات الى انه ستكون لابناء عدن مشاركة قوية في الانتخابات، وان هناك تلميحات للدفع بوجهاء وشخصيات عدنية كبيرة لترشيح نفسها للانتخابات، بعد تأسيس «جمعية عدن الخيرية» قبل أكثر من شهر، فحظيت بتعاطف شعبي وسياسي على الفور لانها اول اطار منظم لمساعدة ابناء عدن منذ الاستقلال في جنوب اليمن عام ١٩٦٧.

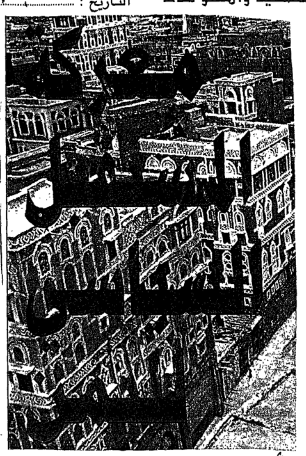
ورغم ان الجمعية ظاهرها خيري، فإن باطنها قد يتحول الى سياسي، ففي الوقت الذي دعت فيه عند تأسيسها الى فتح باب التبرعات، لتحسين اوضاع المدينة، وتزويد مستشفياتها بالادوية والمستلزمات الطبية الضرورية، فانه يتوقع ان يتقدم بعض المؤسسين لها بترشيح أنفسهم للانتخابات، للحصول على مقاعد في البرلمان المقبل، ممثلين ابناء عدن، الذين خرجوا في مسيرة سلمية اخيرا ضد الغبن السياسي الذي يعانون بسببه، ورفعوا شعارات للمطالبة بحكم محلي مستقل، ووصفوا انفسهم بانهم رعايا وليسوا مواطنين.

ومن ابرز الشخصيات العدنية التي تشير التكهنات الى احتمال ترشيحها في الانتخابات هشام باشراحيل، رئيس تحرير صحيفة «الايام» العدنية، الاوسع انتشارا في اليمن، نظرا لمواقفه الاخيرة الواضحة في الإعداد والتهيئة لمسيرة مواطني عدن، حيث قوبلت ببرود من قبل الحزب الاشتراكي، الذي يعتبر عدن احد اهم الدوائر الانتخابية التي يجب المحافظة عليها والمراهنة على ان تكون هي فرصته للحصول على أكبر عدد من الاصوات.



المصدر : الوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٢



٣ أحزاب رئيسية تخوض الانتخابات النيابية العامة وعضو في اللجنة الفنية يكشف لـ «الوسط» تفاصيل الاعداد لها

تحقيق شارك فيه عبدالوهاب المؤيد من صنعاء وعفاف زين من لندن



اليمن

اليمن: المواجهة السياسية مستمرة بين المعارضة والحكم بسبب تمديد الفترة الانتقالية

صنعاء - عبد الوهاب المؤيد



المصدر : الوسط

التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مراحل الانتخابات

● وما هي المعايير التي تخص الاحصاء والتي أعدتم تقسيم الدوائر على اساسها؟

– هي مجموع التعداد السكاني الأخير الذي تم في عامي ١٩٨٦ و١٩٨٨، زائداً نسبة النمو السنوية للسكان في السنوات الاخيرة وقد حدد قرار اللجنة العليا سكان الجمهورية اليمنية بـ ١٤٢٥٦٧٢٣ نسمة. وثلاثة معايير تم على اساسها تقسيم الدوائر وهي:

أولاً: المعيار السكاني. وهو الناتج عن قسمة عدد السكان على عدد الدوائر البالغ ٣٠١ أي في حدود ٤٧ ألف نسمة تقريباً. وقانون الانتخابات حدد نسبة يمكن التحرك داخلها زيادة او نقصاناً، وهي ٥ في المئة أي ما بين حوالي ٤٩ ألفاً في الحد الأعلى، و٤٦ ألفاً في الأدنى.

ثانياً: المعيار الجغرافي، وهو ان تكون مناطق الدائرة الانتخابية، متقاربة ومتجاورة.

ثالثاً: المعيار الاجتماعي، وهو مراعاة التركيبة الاجتماعية لكل دائرة.

● وهل اعتمدتم على التقسيم الاداري للمحافظات والنواحي والمديريات؟

– نعم، الى حد ما فقد بدأت اللجنة، أولاً، بتوزيع السكان على الدوائر، تم الاطلاع على سكان كل محافظة وتحديد ما يخصها من الدوائر ليجري التقسيم داخل كل محافظة على حدة، بحيث يتم العمل على عدم الانتقال من اية محافظة الى اخرى، بمعنى اشراك محافظتين في دائرة واحدة بقدر الامكان الا عند الضرورة. فهناك مثلاً سكان محافظة المهرة يبلغ عددهم ١١٠ آلاف. ولها دائرتان في الحد الأعلى، وسيكون الزائد في حدود ١٢ ألفاً يضافون الى دائرة اخرى خارج المحافظة.

● وماذا عن اللجان الانتخابية وعددها وأنواعها؟

– كانت اللجنة العليا أقرت في وقت سابق، تحديد عدد الاعضاء في اللجان الانتخابية بحوالي ١٢ ألف عضو، مناصفة بين الرجال والنساء. وأقرت كذلك تكليف كل عضو من اعضائها السبعة عشر بتقديم قائمة مرشحين تضم ٧٠٠ عضو، ٣٥٠ من الرجال و٣٥٠ من النساء. أي انها قسمت مجموع عدد اعضاء اللجان الانتخابية، ١٢ ألف عضو على عدد أعضاء اللجنة العليا. والذي حصل هو ان عدد المرشحين في القوائم التي قدمها الأعضاء، تجاوز ضعفي العدد المطلوب، اي بلغ حوالي ٢٦ الف اسم. فتمت اعادتها الى الاعضاء لاختصارها الى العدد المحدد. اما عدد اللجان فيصل الى حوالي ١٥٠٠ لجنة ومهمتها تنفيذ عمليات القيد والتسجيل لأسماء الناخبين.

وهناك ايضاً، لجان الاشراف على الانتخابات، وهي تتركز في مراكز المحافظات. وقد كلفت اللجنة العليا كل عضو من اعضائها بترشيح ثلاثة اعضاء، وهو العدد الذي تتكون منه لجنة المحافظة. اي ١٧ لجنة في ١٧ محافظة، اضافة الى لجنة امانة العاصمة.

● وعلى اي اساس تم تحديد عدد اللجان بـ ١٥٠٠ لجنة؟

– على أساس عدد المراكز الانتخابية. فقد تم اعتماد خمسة مراكز انتخابية لكل دائرة من الدوائر الـ ٣٠١. ولكن عدد اللجان قد لا يتوقف عند هذا العدد، اذ ان هناك كما اتضح لنا فيما بعد، دوائر تحتاج الى عدد اكثر من المراكز الانتخابية، وهي الدوائر الواقعة في المناطق التي يقل عدد السكان فيها وتتسع مساحاتها، وهذه ستحتاج الى مراكز اكثر من العدد المقرر.

● أريد العودة الى تساوي عدد الرجال والنساء في اللجان، وما أهمية ذلك؟

– أهميته تأتي من ناحيتين، قانونية وعملية، فقد اكد القانون على ان تعمل اللجنة العليا بكل الوسائل لتشجيع دور المرأة في عملية الانتخابات واشتراكها في اللجان، او بالأصح، تشكيل لجان نسائية. وهذا يشمل دورها في اللجان وفي الاشراف وفي الاقتراع والترشيح وغيره، ولذا فالمرأة موجودة في اللجنة العليا واللجان المساعدة. ومن ناحية عملية، فإن وجود لجان نسائية، يسهل دور المرأة ويوسع مشاركتها وإقبالها على الانتخابات. وهو قبل كل شيء، إجراء يحافظ على السلوك الاسلامي والتقاليد المرعية في البلاد.

● وهل يتوفر العدد الكافي من العضوات؟

– حتى الآن لم يتوفر. ولا تزال القضية موضع نقاش، ولا أتوقع انه سيتوفر بالترشيح، ولذا فإن هناك اقتراحاً بأن يتم الاعلان في وسائل الاعلام بفتح المجال للراغبات بالمشاركة في اللجان إذا لم يتوفر العدد الكافي عن طريق الترشيح.

● أشرتم الى المرحلة الأولى من



المصدر : الوسط اللندنية

التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الانتخابات، فكيف تم تقسيم المراحل والفترات بحسب اولويات البرنامج الزمني؟

– هناك مرحلتان نتحدث عن أنواع اللجان من خلالهما. المرحلة الاولى، مرحلة القيد والتسجيل، وتعمل فيها ثلاث لجان او ثلاثة انواع من اللجان. وهي، أولاً، لجان الاشراف، وتتشكل على مستوى المحافظات بواقع لجنة في كل محافظة. وثانياً، اللجان الأساسية، وهي على مستوى الدوائر، بواقع لجنة لكل دائرة، ومهمتها الاشراف على اللجان الفرعية. وثالثاً، اللجان الفرعية، على مستوى المراكز الانتخابية. والمرحلة الثانية، مرحلة الانتخابات. وفيها أولاً، اللجان الاشرافية على مستوى المحافظات، وثانياً، اللجان الأصلية، (هكذا تسمى) على مستوى الدوائر وثالثاً، اللجان الفرعية على مستوى المراكز الانتخابية.

● **والفترات؟**

– هناك فترة القيد والتسجيل. بعدها يتم نشر أسماء الناخبين، وتتاح فرصة لفترة كافية، لأية طعون تقدم في أسماء الناخبين فيما لو وجدت طعون، ويتم البت فيها. بعدها يصدر القرار بدعوة الناخبين الى الاقتراع، ثم يتم فتح باب الترشيح، ثم فترة للبت في الترشيحات، ثم فترة للدعاية الانتخابية.

● **وهل سيصدر القرار بدعوة الناخبين، قبل الاقتراع بمدة شهرين كما في الدستور، ام بمدة شهر واحد كما في قانون الانتخابات؟ ثم ألا ترون ان هناك تعارضاً بين الدستور والقانون؟**

– الى الآن، لم يتم البت في هذه المدة. وهناك بالفعل، نوع من التعارض. وفي هذه الحال، يمكن البت في التعارض، باحدى طريقين ومبدئين قانونيين: اما بتطبيق النص الأعلى وهو فترة الشهرين، وإما بأن تستخدم اللجنة العليا حقها الثابت بنص الاحكام الانتقالية، في تخفيض المدد المحددة، وتأخذ بفترة الشهر.

● **ما هي أهم الوثائق التي تعدها اللجنة؟**

– وثائق عدة، منها: سجلات القيد وشهادات القيد وبطاقات الاقتراع وبطاقات الناخبين والدليل الانتخابي، وغيرها.

٦ أحزاب رئيسية

● **لكن من سيخوض معركة الانتخابات هذه؟**

–الخريطة السياسية في الجمهورية اليمنية تشمل، من الناحية النظرية، قرابة اربعين حزباً سياسياً برزت بعد اعلان الوحدة، مستفيدة من مناخ التعددية السياسية. عشرون حزباً سياسياً يمكن اعتبارها فاعلة، بدرجات متفاوتة، بينها ستة احزاب فقط يتوفر لديها الحد الادنى المطلوب من الهيكلية التنظيمية الواضحة، وأبرز الاحزاب الفاعلة هي:

المؤتمر الشعبي العام، حزب التجمع اليمني للاصلاح، الحزب الاشتراكي، حزب البعث العربي الاشتراكي، حزب التصحيح الشعبي الناصري، حزب الحق. وتأمل اللجنة العليا للانتخابات ان تتنافس هذه الاحزاب في ما بينها «ضمن اجواء ديموقراطية يسودها التمسك بالقانون والحرص على الامن العام». وتؤكد مصادر الحكومة اليمنية لـ «الوسط» ان «وزارة الداخلية لن يكون لها أية علاقة، من قريب او بعيد، بالعملية الانتخابية، عدا حفظ امن المواطنين، ولن يستخدم الجيش اليمني الا في الحالات القصوى وسيكتفى بقوات الامن المركزي والشرطة الداخلية للاشراف على انضباط الحملة الانتخابية حتى ظهور النتائج. في الوقت نفسه تفكر اوساط مؤثرة داخل اللجنة العليا للانتخابات بتوجيه الدعوة الى مراقبين اجانب وأجهزة الصحافة العربية والدولية لمتابعة سير العملية الانتخابية.

● **ما هي ابرز الاحزاب السياسية اليمنية التي ستخوض اول معركة انتخابية في تاريخ اليمن، بعد اعلان الوحدة وتطبيق التعددية السياسية؟ وما أبرز رموزها السياسية؟ وهل هناك شخصيات سياسية مستقلة ستخوض هذه الانتخابات؟**

– يأتي حزب المؤتمر الشعبي العام في طليعة الاحزاب التاريخية في الجمهورية اليمنية. وارتبط اسم الحزب بشخص الرئيس علي



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوسط

التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٢

عبدالله صالح [illegible] التي حققها في الشطر الشمالي [illegible] الوحدة. واستطاع المؤتمر الشعبي العام [illegible] في فترة حظر الاحزاب السياسية قبل [illegible] اليمنية في شمال اليمن، المظلة السياسية [illegible] تفيأتها التيارات السياسية [illegible] وفي طليعتها القوميون العرب والبعثيون [illegible] الاشتراكيون والاسلاميون. وحاكت تركيبة [illegible] المؤتمر الشعبي العام تركيبة الاتحاد [illegible] الاشتراكي في كل من مصر والسودان، و[illegible] التحرير الوطنية في الجزائر.

وأبرز رموز [illegible] الشعبي الرئيس صالح، الامين العام [illegible] رئيس مجلس الرئاسة، وعبدالعزيز [illegible] عضو مجلس الرئاسة ونائب الامين [illegible] والذي شغل منصب رئيس الوزراء [illegible] طوال عقد كامل قبل الوحدة. ثم [illegible] عبدالكريم الارياني وزير الخارجية، عضو [illegible] ومكتب سياسي، والدكتور محمد [illegible] العطار وزير الاقتصاد والتنمية، و[illegible] يحيى المتوكل مسؤول التثقيف و[illegible] الخارجية. ولا توجد احصائيات [illegible] عدد محازبي المؤتمر الشعبي الذي [illegible] بتأييد واسع داخل القوات المسلحة في [illegible] كذلك في أوساط شرائح قبلية [illegible] مؤثرة وعدد كبير من المثقفين و[illegible] الشطر الشمالي من الجمهورية [illegible] المؤتمر الشعبي كسب تأييد قطاعات [illegible] من اليمنيين في منطقتي مأرب والجوف [illegible] بناء سد مأرب، بمساعدة [illegible] الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الامارات [illegible] المتحدة، ما مكن من استصلاح [illegible] واسعة امنت اكتفاء ذاتياً لليمن [illegible] الفاكهة والحمضيات والحبوب، [illegible] زراعية صالحة للتصدير [illegible] وعلى رغم فترة عدم الاستقرار [illegible] سبقت تولي الرئيس صالح السلطة [illegible] عام ١٩٧٨ بعد اغتيال رئيسي جمهورية [illegible] غضون اقل من عامين. ويتوقع المراقبون [illegible] حزب المؤتمر الشعبي العام في الانتخابات [illegible] النيابية المقبلة فوزاً كبيراً يؤكد موقعه [illegible] طليعة الاحزاب اليمنية.

معركة الحزب الثاني

يغلب الاعتقاد [illegible] الحزب الاشتراكي شريك المؤتمر في [illegible] يتنافس مع حزب التجمع اليمني للاصلاح [illegible] بالموقع الثاني في الانتخابات المقبلة. [illegible] تستطع اللجان الثنائية المشتركة بين الاشتراكي والاصلاح، والتي شكلت عشية عيد الفطر [illegible]، تخفيف حدة المنافسة بين الحزبين. ويقف خلف الاشتراكي تاريخه في العمل السياسي في جنوب اليمن وكوادره ذات الثقافة السياسية اليسارية او القومية الاتجاهات. فيما يقف خلف الاصلاح قواعده المجتمعية الواسعة في الاوساط القبلية والاسلامية المحافظة وشبكة علاقاته المميزة مع بعض بلدان الدائرة الاقليمية، يتحكم بخيوطها سياسي مخضرم محنك بالفطرة هو الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر، شيخ مشايخ حاشد رئيس الهيئة العليا في التجمع اليمني للاصلاح.

الحزب الاشتراكي اليمني لم يتخلص كلياً من الآثار السلبية لأحداث عدن الدامية في ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦ ما ادى الى خلق انشقاق متعاظم الاثر في هيكلية الحزب وقواعده الايديولوجية، وظل الحزب الاشتراكي يعاني منذ ذلك التاريخ، الى جانب صعوبات اقتصادية جمة تزامنت مع الفترة التي تلت احداث عدن، ما زاد الاوضاع المعيشية سوءاً وانعكس سلباً على الحزب الحاكم. ولما بدأت الانهيارات الايديولوجية الكبرى في الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية كان الحزب الاشتراكي في عدن في طليعة المتضررين، عقائدياً ومادياً. وحين اقبل اليمن الجنوبي على الاخذ بخيار الوحدة مع الشطر الشمالي في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩، وطبّق بعد اعلان الوحدة مفهوم التعددية السياسية، تمكن الحزب الاشتراكي من العثور على رقعة انتشار جديدة، وسّع عليها حضوره الفاعل الذي أقبلت عليه قوى شبابية حديثة، تبحث عن اطر سياسية وأيديولوجية مغايرة لما هو سائد في احزاب تقليدية وتجمعات قبلية بحتة مسيسة، كتركيبة المؤتمر الشعبي والتجمع اليمني للاصلاح. في الوقت نفسه راح الاشتراكي يحاول لملمة صفوفه المبعثرة التي زاد من صعوبة احتوائها اتساع المساحة الجغرافية لليمن، وتضارب هذا المستجد مع معطيات مناطقية وقبلية. وفي هذا السياق تفهم تصريحات منظّر الاشتراكي جار الله عمر الذي يصر على «ان الاشتراكي اقوى مما كان عليه في السابق وهو يهاجم لأنه جنح الى الاعتدال».

«الجنوح الى الاعتدال» او بعبارة سياسية ادق قبول فكرة الاندماج مع حزب المؤتمر الشعبي العام، الشريك في السلطة، تقبل عليه قيادات بارزة ومؤثرة في الاشتراكي، اهمها، سالم



المصدر : الوسط اللندنية

التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٢

صالح، عضو مجلس الرئاسة ونائب الامين العام للحزب وعضو لجنة التنسيق الرباعية بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي. وثمة من يعتقد ان رافضي فكرة الاندماج، مرحليا، يفضلون الاقتراب خطوة خطوة، وفق سياسة المراحل، الى

حزب المؤتمر، وانسجاما مع تطورات داخلية، ضمن اطر الاشتراكي تأثراً بمعطيات ذاتية وموضوعية، اقليمية ودولية وأبرز مؤيدي سياسة الاقتراب على مراحل يعتقد انه الامين العام للاشتراكي علي سالم البيض نائب رئيس الجمهورية وعدد من «الاصوليين العقائديين» فيه غير ان الرئيس صالح حسم اخيراً، خلال مؤتمره الصحافي في صنعاء بمناسبة الذكرى الثلاثين لثورة سبتمبر (ايلول)، فكرة القوائم المشتركة «وإلا لا حاجة للانتخابات النيابية»، فالرئيس يفضل، كما اتضح من تصريحاته، تقصي واختبار قوة شريكه الاشتراكي في الشارع الشعبي من خلال معركة حزبية نزيهة، قبل ان تحسم مسألة الاندماج، وتحديد صورة العلاقة المستقبلية بينهما في فترة الشرعية الدستورية المستندة الى التعددية السياسية.

وأبرز رموز الحزب الاشتراكي أمينه العام علي سالم البيض ورئيس الحكومة حيدر ابو بكر العطاس، عضو المكتب السياسي، وسالم صالح عضو مجلس الرئاسة والأمين العام المساعد للبيض، وجار الله عمر، عضو المكتب السياسي ومنظر الحزب ومسؤول التثقيف المعروف بعلاقاته العربية والدولية الواسعة ود. ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب الحالي. وعلى رغم ان دستور الجمهورية اليمنية حظر العمل الحزبي على القوات المسلحة فان الجيش، في ما كان يسمى بالشطر الجنوبي، مولع بالسياسة وهو جيش عقائدي مسيس من أعلى هرم في الاركان الى أصغر جندي. ولعل هذه الميزة في طليعة المعوقات التي لم تمكّن السلطة السياسية من استكمال توحيد القوات المسلحة لغاية الآن، الى جانب اسباب اخرى. وعلى رغم عدم وجود احصاءات دقيقة معروفة عن عدد كوادر الاشتراكي، فان الاعتقاد هو ان غالبية مواطني ما كان يسمى سابقاً بجمهورية اليمن الديموقراطي قبل الوحدة (حوالي ٢ مليون نسمة) ينتمون الى الحزب الاشتراكي بمختلف فصائله والتي لم تعلن عن نفسها بعد او هي برسم التشكل. ولا يستطيع المراقب استباق المعركة الانتخابية وبروز نتائجها لتحديد موقع الاشتراكي، انما يمكن القول ان الاشتراكي

سيخوض المعركة الانتخابية معززاً بتأييد قسم بارز من الشباب، خصوصاً من النساء اللواتي حققن مكاسب كبرى. لجهة التشريع وقوانين الاسرة والعمل، في ما كان يعرف باليمن الديموقراطي. قبل الوحدة ويأتي خيار الوحدة في طليعة ادوات المعركة التي سيخوضها الاشتراكي لانتزاع المركز الثاني في السلطة اليمنية. من خلال تكريس موقعه الحالي كثاني حزب سياسي بعد المؤتمر ومع هذا لا تستبعد مصادر مطلعة في صنعاء حدوث «مفاجآت» تعيد خلط الاوراق وتوزع الحصص بصورة مغايرة لكل التوقعات.

التجمع اليمني للاصلاح

قبل اعلان الوحدة كانت قيادات التجمع اليمني للاصلاح البارزة منضوية في اطار حزب المؤتمر الشعبي العام. وقيادات الاصلاح ممثلة بتيارين بارزين، التيار القبلي يمثله الشيخ عبدالله الاحمر، في حين يمثل التيار الاسلامي الشيخان عبدالوهاب الآنسي، عضو مجلس النواب، والشيخ عبدالمجيد الزنداني الداعية الديني المعروف وقد تشكل حزب التجمع اليمني للاصلاح رسمياً بعد الوحدة وطوال الفترة التي تلت استقلال الشطر الشمالي، بعد ثورة سبتمبر (ايلول) ١٩٦٢. ولغاية اعلان الوحدة في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩، وظف التيار الديني المنضوي في الاصلاح «المعاهد العلمية» في ما كان يعرف بالجمهورية العربية اليمنية لاعداد وتأهيل كوادر شبابية فتية تؤمن بايديولوجيته السياسية المرتكزة الى الاسلام، شريعة وعقيدة لتضخ دماء جديدة في التشكيلات الدينية. ولغاية ما قبل اجازة القانون التعليمي في مجلس النواب اليمني، في تموز (يوليو) الماضي، بلغ عدد المعاهد العلمية ٢٠٠ معهد في اليمن الشمالي وبلغت الموازنة التي خصصتها الدولة لهذه المعاهد قرابة ٢٠٠ مليون ريال، الى جانب منح اولياء المعاهد العلمية من رجال الدين حرية اختيار المناهج التعليمية بخلاف المناهج التي تدرس في المدارس الرسمية. ويمكن القول ان المعركة الانتخابية، في بعدها السياسي، بين الاشتراكي والاصلاح، بدأت مع بدء معركة تمرير قانون التربية والتعليم في مجلس النواب. حيث وضعت، منذ اجازة مجلس النواب لقانون التربية الجديد في الصيف الماضي، المعاهد العلمية تحت اشراف الحكومة ووزارة التربية. وخسر الاصلاح معركة سياسية كبرى



لم يعترف بهزيمته فيها ولا بتأثيراتها المستقبلية التي اقفلت في وجه الاصلاحيين ابواب «المختبر الفكري والعقائدي» الذي شكلته تلك المعاهد العلمية لاعداد الكوادر الجديدة. ومرة اخرى يصعب التكهن بالنتائج الاخيرة للتنافس الحتمي والمتوقع بين الاشتراكي والاصلاح. وتدخل اعتبارات عدة مهمة كعنصر حاسم في ترجيح كفة هذا الفريق على الآخر، ابرزها: نزاهة العملية الانتخابية وتمكين الناخب من التعبير عن رأيه في ظروف أمنية مناسبة. وأبرز رموز الاصلاح، من دون منازع، الشيخ عبدالله الاحمر والشيخ عبدالوهاب الآنسي والداعية عبدالمجيد الزنداني.

حزب البعث العربي الاشتراكي (جناح العراق) بدوره كان منضوياً في اطار المؤتمر الشعبي العام قبل الوحدة. وقد ضعف موقعه بوضوح بعد غزو العراق الكويت وحرب التحرير. وهو اعلن عن نفسه رسمياً بصورة مستقلة بعد تحقيق الوحدة اليمنية. ولا يمكن التكهن بعدد اعضائه، وأبرز رموزه العميد مجاهد ابو شوارب، نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الداخلية، وهو شخصية نافذة في حزب البعث، ومسؤول التنسيق مع الاصلاح، ومنذ اشهر قليلة تقدم ابو شوارب باستقالته بهدف التفرغ لعمله الحزبي غير ان استقالته رفضت، وهو من القيادات الوطنية المحنكة.

التصحيح الشعبي الناصري هو احد التيارات الناصرية التي كانت تجد متنفساً للتعبير عن ذاتها داخل مظلة المؤتمر الشعبي العام. والناصريون عبارة عن أربع فصائل، ابرزها حزب التصحيح الذي اعلن عن نفسه رسمياً وخرج من رحم المؤتمر بعد تطبيق التعددية السياسية. ويصعب تسمية رموزه مقارنة مع القيادات اليمنية الوطنية ذات الارث النضالي التاريخي، سواء المؤتمر او الاشتراكي او الاصلاح.

حزب الحق يتكون من مجموعة كبيرة من علماء اليمن الذين يمثلون التيار الاسلامي المحلي. وهو تحالف مع السلطة السياسية ضد الاصلاح في معركة قانون التربية والتعليم، ما اكسبه ثقلاً شعبياً ملحوظاً يستطيع توظيفه في معركته الانتخابية. ويدعو «الحق» الى بناء جامعة اسلامية في مدينة زبيد تكون بمثابة «زيتونة اليمن» او «أزهر مصر»، ويتوقع ان يحل في المرتبة التاسعة او الثامنة بعد المؤتمر والاصلاح والاشتراكي والبعث والتصحيح الناصري.

وتراهن اللجنة العليا للانتخابات على «اصالة الشعب اليمني وحسه الديمقراطي بالفطرة لانجاح تجربة الانتخابات»، كما قال لـ «الوسط» رئيس الوزراء اليمني حيدر ابو بكر العطاس. وكانت آخر انتخابات مجلس شورى جرت في عام ١٩٨٤. وآخر انتخابات مجلس الشعب في الجنوب تمت في عام ١٩٨٩، قبل اعلان الوحدة. والشورى تقليد قبلي عريق عرفه المجتمع اليمني منذ آلاف السنين على مستوى مجلس عقلاء القبيلة ومجلس القبائل. وتقول اوساط اللجنة العليا للانتخابات ان التفكير ينصب الآن على اجراء الاتصالات والمشاورات اللازمة لتعيين مجلس اعيان او مجلس شورى تكون صلاحياته استشارية الى جانب المجلس النيابي، في مرحلة الشرعية الدستورية التي ستلجها الجمهورية اليمنية بعد ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل ومن المتوقع ان يركز مجلس الاعيان على الجانب الفني التخصصي في المواضيع الاقتصادية والتنموية ومجالات الطاقة والتعدين والزراعة والسياسة.

ولا يوجد في الواجهة السياسية اليمنية، التي بدأت تعد العدة للانتخابات النيابية اسماء شخصيات مستقلة تفكر في خوض المعركة الانتخابية منفردة ومن دون مظلة حزبية. وإذ لا تستبعد مصادر مطلعة في صنعاء هذا الاحتمال يبدو مؤكداً ان المعركة الحقيقية ستقتصر على الافراس الثلاثة في الانتخابات النيابية اليمنية: المؤتمر والاشتراكي والاصلاح ■



المصدر : الحياة اللندنية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ نوفمبر ١٩٩٢

الاعتكاف لم يكن كله سلبيات

■ تتعلم اليمن الديموقراطية على طريقة الخطوة خطوة. وما عودة نائب رئيس مجلس الرئاسة السيد علي سالم البيض الى صنعاء بعد غياب ثلاثة اشهر سوى خطوة أخرى على طريق معرفة كيفية ممارسة الديموقراطية. فاعتكاف البيض، وهو ايضاً الامين العام للحزب الاشتراكي، بدأ من دون استشارة اعضاء المكتب السياسي للحزب وأدى عملياً الى نقاش داخل الحزب نفسه قبل ان يكون هناك نقاش واخذ ورد وشد حبال على مستوى القيادة السياسية للبلد.

والآن مع عودة البيض الى صنعاء يتبين ان اعتكافه لم يكن كله سلبيات ولا شيء غير السلبيات، ذلك ان نظرة عن كثب الى الامور تشير الى ان الخطوة التي اقدم عليها الامين العام للحزب الاشتراكي اظهرت على صعيد الحزب نفسه ان ثمة تطوراً في طريقة التعاطي مع الامور اذا ادى اعتكاف البيض الى حوار واسع داخل الحزب الذي اعتاد في الماضي حسم الخلافات، اي خلافات في وجهات النظر بطريقة اقل ما يمكن أن توصف به انها ستالينية.

اما على صعيد القيادة السياسية ومجلس الرئاسة تحديداً، فقد تبين ان الاعتكاف وسيلة للتعبير عن وجهة نظر معينة بدل تبادل الحملات الاعلامية التي تصعّد الموقف السياسي وذلك في انتظار الوصول الى مرحلة يعود فيها الحوار ممكناً. وهذا ما حصل بالفعل بعدما اعاد الحزب الاشتراكي ترتيب اوضاعه الداخلية وبعدما تبين ان البلاد وهي على عتبة اتخاذ قرار مهم في مستوى تأجيل موعد الانتخابات مع ما يعنيه ذلك من تمديد للفترة الانتقالية تحتاج اول ما تحتاج الى الحوار ثم الحوار ثم الحوار بين جميع المسؤولين السياسيين من دون اي استثناء.

مع عودة السيد البيض الى صنعاء، تظهر مجدداً الحاجة الى البحث في المشاكل الجدية التي يعاني منها البلد. كيف سيوحد الجيش الذي يقول نائب الرئيس انه ليس موحداً بعد؟ كيف ستقسم الدوائر الانتخابية؟ كيف ستكون العلاقة بين الحزبين الحاكمين؟ وأخيراً وليس اخراً متى الانتخابات وهل في الامكان ازالة المخاوف من أن تأجيل موعدها ليس تمهيداً لتأجيل آخر؟

المهم ان لغة الحوار عادت، وان الاعتكاف كان فرصة للتأكد من ان لا بديل من هذه اللغة لأن طبيعة اليمن تحتم الوصول الى حلول وسط، فالبلد هو بلد الأخذ والرد وتقديم التنازلات متى تدعو الحاجة الى ذلك، مع الاعتراف بأن الديموقراطية اليمنية لا تزال مثل طفل صغير يحتاج اول ما يحتاج الى رعاية يومية.

خيرالله خيرالله

صالح عاد والبيض الى صنعاء وتأجيل الانتخابات يقرر اليوم

□ صنعاء – من عبدالرحمن الحيدري:

■ عاد امس الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة اليمني ونائبه السيد علي سالم البيض والسيد سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة الى صنعاء جواً آتين من الحديدة بعد زيارة تفقدية للمحافظة التقى فيها الرئيس ونائبه منهيان قطيعة استمرت ثلاثة اشهر.

وكان البيض الامين العام للحزب الاشتراكي وصل الى الحديدة بعد ظهر الاثنين آتياً من عدن يرافقه السادة سالم صالح محمد الامين العام المساعد للحزب عضو مجلس الرئاسة ومحمد حيدرة مسدوس نائب رئيس الوزراء لتنمية القوى العاملة والاصلاح الاداري وصالح عبيد احمد نائب رئيس الوزراء لشؤون الامن والدفاع ومحمد احمد سلمان وزير الاسكان والتخطيط الحضري.

وعلمت «الحياة» ان عودة البيض الى العاصمة صنعاء بعد وصوله الى الحديدة ولقائه الرئيس للمرة الاولى منذ اعتكافه في حضرموت وعدن اكثر من ثلاثة اشهر، جاءت نتيجة للتطورات في اعمال اللجنة العليا للانتخابات والمذكرة التي رفعتها اللجنة الى مجلس الرئاسة واوصت فيها مجلس الرئاسة بتاجيل الانتخابات حتى يوم ١٨ شباط (فبراير) المقبل لاسباب فنية لم تستكمل بعد.

وكان الفريق صالح وعد رئيس اللجنة العليا للانتخابات واعضاءها بدرس المذكرة والرد عليها عند استكمال النصاب في مجلس الرئاسة. وقالت مصادر مطلعة لـ «الحياة» ان اجتماعاً موسعاً سيعقد اليوم الاربعاء ويضم رئيس مجلس الرئاسة اليمني واعضاءه واعضاء من المجلس الاستشاري وهيئة رئاسة مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء وممثلين للاحزاب السياسية لدرس مذكرة اللجنة العليا للانتخابات واتخاذ قرار جماعي بالرد عليها.

وتوقعت هذه المصادر ان يصدر مجلس الرئاسة بياناً

التتمة في الصفحة (٤)

يتضمن موافقة المجلس على تاجيل موعد الانتخابات الى ١٨ شباط المقبل للاسباب التي اوردتها اللجنة العليا للانتخابات.

وكان بعض احزاب المعارضة – الاعضاء في «المؤتمر الوطني» حذر من مغبة تاجيل الانتخابات، ولوح بانه سيعلن اضراباً عاماً يوم ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري الذي بحلوله تنتهي الفترة الانتقالية. الا ان هذه الاحزاب لم تعلق بعد على مذكرة اللجنة العليا للانتخابات التي توصي بتاجيل موعد الانتخابات ثلاثة اشهر اخرى بعد انتهاء الفترة الانتقالية، ولم يعرف هل ستصر على قرارها السابق باعلان الاضراب العام ام ستتراجع.

اللجنة السعودية ـ اليمنية تستأنف اجتماعاتها في صنعاء آخر الشهر

اجتماع موسع للقادة اليمنيين للبحث في تأجيل الانتخابات

□ صنعاء - من عبدالرحمن الحيدري:
□ الرياض - «الحياة»:

■ عقد امس اجتماع موسع برئاسة الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة ضم اعضاء مجلس الرئاسة وهيئة رئاسة مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء ونوابه وهيئة رئاسة المحكمة العليا والمجلس الاستشاري ورئيس اللجنة العليا للانتخابات واعضاءها ورؤساء الاحزاب والتنظيمات السياسية.

وناقش المجتمعون المذكرة التي رفعتها اللجنة العليا للانتخابات الى رئيس مجلس الرئاسة واعضاء المجلس واوصت فيها بتأجيل الانتخابات الى ١٨ شباط (فبراير)، نظراً الى عدم استكمال كل الاجراءات الخاصة بهذا الاستحقاق. وعرضوا ايضاً الوسائل المتاحة لمعالجة الوضع الدستوري بعد انتهاء الفترة الانتقالية في الحادي والعشرين من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري.

من ناحية اخرى، عقد اجتماع مشترك للجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام والمكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الاشتراكي برئاسة الفريق علي عبدالله صالح الامين العام لحزب المؤتمر والسيد علي سالم البيض، الامين العام للحزب الاشتراكي.

وكرس الاجتماع لمناقشة القضايا التي تهم العلاقات بين الحزبين الحاكمين والتطورات المحلية اضافة الى المذكرة التي رفعتها اللجنة العليا



المصدر : الحياة اللندنية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ نوفمبر ١٩٩٢

للانتخابات.

لجنة الخبراء

من جهة اخرى، غادر الرياض امس الوفد اليمني الى لجنة خبراء الحدود السعودية - اليمنية التي اختتمت ليل الثلثاء - الاربعاء اجتماعاتها بعد اربعة ايام من المحادثات.

وصدر بيان صحافي مشترك عن اختتام اجتماعات اللجنة جاء فيه:

«بناء على ما تقرر في الجلسات السابقة التي عقدت بين الجانبين السعودي واليمني في لجنة الخبراء السعودية - اليمنية المشتركة للحدود التي انتهت في ١٤١٣/٤/١٠هـ الموافق ١٩٩٢/١٠/٦م فقد وصل الجانب اليمني الى مدينة الرياض يوم السبت ١٤١٣/٥/٦هـ الموافق ١٩٩٢/١٠/٣١م حيث استأنفت اللجنة جلساتها. وبعد اطلاع كل جانب على ما قدمه الجانب الآخر من اراء واقتراحات وتبادل الراي في شأنها قرر الجانبان اعتبار جولة المفاوضات مستمرة على ان تعقد الجلسات القادمة في صنعاء في الجمهورية اليمنية يوم السبت ١٤١٣/٦/٤هـ الموافق ١٩٩٢/١١/٢٨ وذلك بعد ان يكون كل جانب درس المقترحات المقدمة من الجانب الاخر.

وغادر الجانب اليمني مدينة الرياض عائداً الى بلاده اليوم الاربعاء ١٤١٣/٥/١٠هـ الموافق ١٩٩٢/١١/٤ وكان في وداعه رئيس واعضاء الجانب السعودي.

وزار رئيس واعضاء الجانب اليمني خلال فترة اقامتهم في الرياض جامعة الملك سعود واطلعوا على مراحل تطورها وما فيها من كليات ومراكز وما تقدمه من خدمات».



المصدر : المسلمون القاهرية

المنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ نوفمبر ١٩٩٢

المعارضة تتهم السلطة بانشغالها باقتسام المغانم

٣ أسباب وراء تأخير اعمال لجنة الانتخابات اليمنية

صنعاء - من حسام عبدالحميد:

لم يعد هناك مجال للشك في ان الانتخابات النيابية اليمنية سيتم تأجيلها وان الفترة الانتقالية سيتم تمديدها بعد أن رفعت اللجنة العليا للانتخابات تقريرها الى مجلس الرئاسة الذى اوضحت فيه التصورات العملية والاجراءات التنفيذية لتقطع بذلك كل الشكوك ولتؤكد تاخر اجراء هذه الانتخابات ويبقى فقط الإعلان الرسمى وبصورة دستورية منعا لحدوث الفراغ الدستورى، ومن المتوقع ان يصدر هذا الإعلان الدستورى خلال هذا الاسبوع لتدخل اليمن «فترة تمديدية» مدتها ثلاثة اشهر على الاقل حسب النص الدستورى للمادة ٨٩ من دستور دولة الوحدة!

وقد يتصور البعض ان هذا التأجيل تقع مسئوليته على عاتق اللجنة العليا للانتخابات باعتبار انها لم تنجز أعمالها في الموعد المحدد - أى قبل نهاية الفترة الانتقالية - وباعتبار ان تقريرها يوصى بمد الفترة الانتقالية ولكن هذا التصور يعد تصورا خاطئا لعدة اعتبارات أولها تأخر صدور قانون الانتخابات العامة نفسه عن الوقت الذى كان ينبغى ان يصدر فيه، فلم يصدر القانون رقم ٤١ للانتخابات إلا في تاريخ ٨ يونيو سنة ١٩٩٢م اى بعد انقضاء سنتين من زمن الفترة الانتقالية. اما الاعتبار الثانى فهو تأخر تشكيل اللجنة العليا للانتخابات عن الموعد الذى حدده قانون الانتخابات العامة بنحو شهرين، كما ان تشكيل اللجنة من ممثلى الاحزاب والمنظمات استغرق بعضا من الوقت في محاولة من جانب الحزبين الحاكمين ترتيب اوضاع معينة داخل اللجنة.

أما الاعتبار الثالث فهو طبيعة الاختلاف فى الآراء سواء لجهة الموضوعات او الاشخاص - كل هذا انعكس على عمل اللجنة واستغرق اجتماعاتها، هذا فضلا عن صعوبات أخرى اعترضت عمل اللجنة مما اثر في انجاز الكثير من المهام المنوطة باللجنة.

وبالنظر إلى هذه الاعتبارات فإن اللجنة تعد بريئة من تهمة تأخير الانتخابات بالرغم من



المصدر : المسلمون الدولية

التاريخ : ٦ نوفمبر ١٩٩٢

المحاولات التى سعت اليها بعض الصحف التابعة لاحد الحزبين بالقاء المسؤولية على اللجنة متسائلة: اين الحقيقة فى عمل اللجنة، وما يدور بداخلها؟

وعندما تاكدت عملية تمديد الفترة الانتقالية وتأجيل الانتخابات العامة بدات صحف أحزاب المعارضة فى تذكير الراى العام اليمنى بما كشفت عنه هذه الصحف من قبل من محاولات التأجيل والتمديد ومحاولات الحزبين الحاكمين تحقيق هذا الغرض لضمان ترتيب اوضاعهما بعد الفترة الانتقالية.

فيما انتقدت بعض الصحف هذا التاجيل الذى سيأخذ الطابع الدستورى وفقا لنفس المادة ٨٩ من دستور دولة الوحدة الذى ينص على تمديد مهام مجلس الرئاسة لمدة لا تتجاوز ٩٠ يوما فى حال تعذر إجراء الانتخابات لأى سبب، واعتبرت هذا التأجيل الدستورى محاولة من الحزبين الحاكمين لدفع الاحزاب خارج السلطة الى الموافقة الضمنية على تمديد الفترة الانتقالية.

كذلك جددت بعض صحف المعارضة دعوتها الى الاحزاب فى اليوم التالى لانتهاء الفترة الانتقالية، وأوضح بيان هيئة التنسيق والمتابعة المنبثقة عن المؤتمر الوطنى الذى قاطعته الاحزاب اليمنية الرئيسية ،ان السلطة واحزابها اهدرت ثمانية وعشرين شهرا دون القيام بأية خطوات عملية حقيقية نحو اقامة انتخابات حرة ونزيهة قبل نهاية الفترة الانتقالية. واتهم البيان حزبى السلطة بانهما غير جديرين بتحمل امانة المسؤولية التاريخية وان ما يشغلهما هو اقتسام المغانم والمصالح دون اعتبار لما يعانيه الشعب المنكوب.

ومهما يكن من أمر فإن تمديد الفترة الانتقالية وتأجيل الانتخابات اصبح امرا واقعا ينتظر فقط الإعلان الرسمى عنه والذى من المتوقع صدوره فى غضون ايام قليلة ومن المحتمل ان تكون مدة التأجيل ٩٠ يوما وهى المدة التى يسمح بها الدستور وهى نفس المدة التى طلبتها لجنة الانتخابات فى تقريرها الى رئيس وأعضاء مجلس الرئاسة حيث طالبت بأن يكون ١٨ فبراير ١٩٩٣ هو يوم الاقتراع■



المصدر : الشعب القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ نوفمبر ١٩٩٢

أخيرا تم لقاء الرئيس اليمنى مع نائبه

بعد مرور أكثر من ثلاثة أشهر على القطيعة بين الرئيس اليمنى على عبدالله صالح ونائبه على سالم البيض، اجتمع الاثنان الاثنين الماضى فى مدينة الحديدة. وذكرت مصادر الحزب الاشتراكي اليمنى أن اللقاء تناول القضايا المختلف عليها بين الحزبين الحاكمين، ولم تفصح هذه المصادرة عن كنه هذه القضايا إلا أنه من المعلوم أن القضايا التى وراء اعتكاف البيض واقامته فى عدن ترجع إلى مطالبته بتنفيذ نصوص اتفاق الوحدة بين شطرى اليمن المبرم فى ٢٢ نوفمبر ١٩٩٠ وفى مقدمتها اتمام توحيد القوات المسلحة وسحب هذه القوات من المدن وملاحقة مدبرى حوادث الاغتيالات والانفجارات التى طالت رموز الحزب الاشتراكى بالدرجة الأولى.

هذا وقد تم هذا اللقاء بعد جهود شارك فيها اقطاب الحزبين ويواجه المسئولون فى اليمن ضرورة اتخاذ قرار عاجل بالنسبة لتحديد موعد الانتخابات التى ينص اتفاق الوحدة على ضرورة اتمامها قبل ٢١ نوفمبر الحالى وذلك على ضوء ما يتردد بأن اللجنة العليا الخاصه بالانتخابات ترى تأجيلها لاستكمال الإجراءات، وفى مواجهه ضغوط حزبية على رأسها ضغوط حزب التجمع اليمني للاصلاح الذى يضم الإسلاميين وعدداً من المنظمات الجماهيرية التى تدعو إلى اجراء الانتخابات فى موعدها المقرر.



المصدر : المسلمون القاهرية

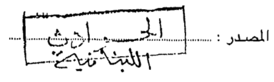
التاريخ : ٦ نوفمبر ١٩٩٢

الانتخابات اليمنية والهروب الى الامام !

صنعاء - من حسام عبدالحميد:

□ أكد عدد من المراقبين في اليمن ان تأجيل الانتخابات البرلمانية اثبت ان الحكومة الحالية تعمل بسياسة «الهروب الى الامام» وانها بدأت تستنفد كل صلاحياتها الدستورية. اضافوا ان عملية التاجيل قد تؤدى الي اتاحة الفرصة لمزيد من الوقت حتى يمكن اصلاح علاقة الحزبين الحاكمين ببعضهما البعض . ويرى فريق منهم ان هذا التأجيل يؤكد على صحة الشكوك التى تنتاب الاحزاب السياسية وعامة الناس من ان الحزبين الحاكمين لن يتركا السلطة حتى ولو جاءت النتائج الاولية علي عكس ما يروق لهما. واشاروا الى ان تمديد الفترة الانتقالية يعنى استمرار الفساد المالى والادارى واستمرار تقاسم السلطة لثلاثة اشهر قادمة.■





المصدر : الحوادث اللبنانية

التاريخ : ٦ نوفمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحزبان الحاكمان يشتريان الوقت بتأجيل الانتخابات

المصالحة الصعبة بين الرئيس ونائبه!

تغلّب تيار التاجيل على تيار التعجيل، وتقرر تاخير اجراء الانتخابات اليمنية حوالي شهرين عن موعده المبدئي الذي حدّده دستور الوحدة بنهاية الفترة الانتقالية، وكان مفترضاً ان يكون في الثاني والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري.

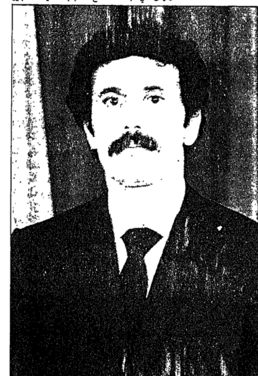
وتختفي وراء المبررات التقنية التي اعطيت لهذا التاجيل اسباب سياسية اعمق هي التي فرضت على الهيئة العليا للانتخابات ان تؤجّل العملية كلها الى مطالع العام المقبل، مع ما في ذلك من تجاوز «دستوري وتجاهل سياسي للتيّار الحزبي الذي كان يصر على اجراء هذه الانتخابات في موعدها المبدئي، ويتمثل في مجموعة الاحزاب والتنظيمات المعارضة التي ترى في التركيبة الثنائية الحالية للسلطة ظلماً لها وغبناً لحقّها في المشاركة بالقرار السياسي.

ومع ان التاجيل لم يكن مفاجئاً للقوى السياسية اليمنية التي لمست الاتجاه الرسمي اليه منذ فترة طويلة، الا انه كان مخيباً لهذه القوى التي طالما سمعت في الفترة الماضية كبار المسؤولين في السلطة اليمنية وفي طليعتهم الرئيس علي عبدالله صالح يعدون بعدم التـاجيل ويؤكدون ان العملية ستجري في موعدها المبدئي، ومع نهاية الفترة الانتقالية التي حددها الدستور.

ولا تنكر قوى المعارضة اليمنية ان المبررات التقنية التي اعطيت لهذا التاجيل هي مبررات وجيهة ومقبولة، لكنها تقول ان التاخر في انهاء الترتيبات القانونية والاجرائية للعملية الانتخابية، كتقسيم الدوائر وتنظيم لوائح الناخبين وغيرهما من الامور التفصيلية، كان تاخراً مرسوماً شجعته السلطة اليمنية بشكل غير مباشر لانها لم تمارس الضغوط اللازمة على الهيئة العليا للانتخابات لكي تسرع في اقرار التدابير التنظيمية والتقنية.

وترى هذه القوى ان التاجيل يقصد منه اعطاء الحزبين الشريكين في الحكم، وهما المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، وقتاً اضافياً لترتيب العلاقة المتوترة بينهما على المستوى القيادي، وانهاء خلافاتهما السياسية والحزبية التي حملت نائب رئيس مجلس الرئاسة علي سالم البيض على التوجه الى عدن والاعتكاف هناك قبل ان يعمد الى طرح شروطه المعروفة للعودة الى صنعاء، واستئناف ممارسة مسؤولياته الرسمية، بعد تطور الخلاف الشخصي بينه وبين الرئيس علي عبدالله صالح الى قطيعه كاملة. ما تزال محاولات انهائها التي تبذلها قيادات الحزبين تتعثر لان كلاً من الرئيس ونائبه يتمسك بمواقفه وشروطه للقبول باجتماع المصالحة المقترح بينهما، وهو اجتماع يريده علي سالم البيض ان يتم في مكان بينما يريده، علي عبدالله صالح ان يتم في مكان آخر.

والخلاف على المكان الذي يعقد فيه اجتماع المصالحة



الرئيس علي عبدالله صالح: اسباب «تقنية» للتأجيل

ليس الخلاف الوحيد بين شريكي السلطة اللذين فتحت قطيعتهما باب العودة الى النغمة الشطرية على مصراعيه، فهناك خلافات سياسية اساسية تتعلق بدور كل من الحزبين في السلطة وحصته فيها. فالحزب الاشتراكي ياخذ على المؤتمر الشعبي العام شريكه في الحكم نزعة الطموح الى السيطرة، ويتهمه بالعمل من وراء الستار على تشجيع التناقض الذي ظهر داخل قيادات الحزب الاشتراكي، بل والتحريض عليه فضلاً عن ماخذه التي تتعلق بتقسيم الدوائر الإنتخابية الذي ترى فيه قيادات الحزب الاشتراكي تقسيماً يخدم مصالح المؤتمر الشعبي العام، ويهدف الى تسهيل نجاح مرشحيه في الانتخابات المفترضة.

وتقول اوساط الاحزاب المعارضة ان عدم توصل اللجنة الحزبية المشتركة التي كلفها الحزبان الحاكمان معالجة اسباب الخلاف بين قياداتهما، والتوصل الى اتفاق حول مباديء مشتركة، كان ايضا سببا رئيسياً في ترجيح كفة التاجيل سعياً من الحزبين الى شراء الوقت وترتيب العلاقة بينهما مما يسمح لهما بخوض الانتخابات من موقع اقوى.

غير ان هذه الاوساط تبدو اكيدلاً من ان اتفاق الحزبين مهمة صعبة، واصعب منها مهمة مصالحة الرئيس ونائبه. وهي تراهن على ان الوقت الذي يحاولان شراءه سيتحول الى وقت ضائع. فالهوّة السياسية بين الحزبين وبين قياداتهما هي اعمق بكثير مما قد تحققه مصالحة تبويس اللحى بين الرئيس ونائبه. والدليل على ذلك ان حديث المصالحة رافقه انقطاع الحوار داخل اللجنة المشتركة التي كلفها الحزبان تسوية خلافاتهما.

(س. ح.)



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ نوفمبر ١٩٩٢

انتخابات اليمن في ٢٧ نيسان

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:
□ جدة - من عمر جستنيه:

■ واصل مجلس الرئاسة وهيئة رئاسة مجلس النواب ورئيس الوزراء ونوابه وهيئة رئاسة المحكمة العليا والمجلس الاستشاري ورئيس اللجنة العليا للانتخابات واعضاؤها ورؤساء الاحزاب والتنظيمات السياسية الممثلة في لجنة الانتخابات، اجتماعهم التشاوري الذي بدأوه اول من امس برئاسة الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة. وتابعوا درس القضايا المرتبطة بالترتيبات الجارية لاجراء الانتخابات النيابية العامة.

وعلمت «الحياة» من مصادر شاركت في الاجتماع الموسع ان الحضور توصلوا بعد مناقشات طويلة الى تحديد ٢٧ نيسان (ابريل) المقبل موعداً للانتخابات. وقرروا ان تستمر الهيئات الحالية (مجلس الرئاسة ومجلس النواب والحكومة) بعد انتهاء الفترة الانتقالية في الحادي والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري، على ان توضع ضوابط معينة تحد من التصرفات التي كانت محل نقد.

وقالت مصادر مطلعة لـ «الحياة» ان المجتمعين في اللقاء الموسع اتفقوا على عقد لقاء الاحد المقبل يضم مجلس الرئاسة ورئيس الوزراء وأمناء الاحزاب المشاركة في اللقاء لوضع الضوابط التي تحد من التصرفات التي انتقدها رؤساء الاحزاب والصحف الوطنية منها «صرف المال العام وتوزيع الاراضي على جهات معينة...».

وصرح السيد عبدالملك المخلافي رئيس اللجنة الاعلامية التابعة للجنة العليا للانتخابات ان اللجنة عقدت اجتماعاً، اثر انتهاء اللقاء الموسع للقيادات اليمنية، وناقشت الاقتراح السابق لتحديد يوم الانتخابات وما طرح في اللقاء من اقتراحات جديدة، واقرت ان يكون ٢٧ نيسان المقبل موعداً لهذا الاستحقاق الدستوري «آخذة في الاعتبار انها لم تنفذ الاجراءات المتعلقة بالانتخابات ولا سيما منها ما يخص تقسيم الدوائر، وهو موضوع لم تبدأ بمناقشته حتى الآن، وما يتطلب ذلك من وقت حتى يكون التقسيم موضوعياً ويتبع المعايير التي حددتها اللجنة العليا للانتخابات».

واضاف المخلافي: «رأت اللجنة ان المدة التي حددتها اي يوم ٢٥ تشرين

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ نوفمبر ١٩٩٢

انتخابات اليمن في ٢٧ نيسان

تتمة الصفحة الأولى

الثاني لم تعد كافية لتنفيذ هذه المهمات. ونظراً الى دخول شهر رمضان مباشرة بعد المدة التي سبق ان حددتها اللجنة واجازة العيد، رأت تاجيل الموعد الى ٢٧ نيسان، على أن تنجز الاعمال التحضيرية وفترة القيد والتسجيل والطعون قبل شهر رمضان، وان يتلو اجازة العيد مباشرة شهر الانتخابات الذي يتم فيه استقبال المرشحين لمدة عشرة ايام والبت النهائي بعد عشرة ايام اخرى، وان تخصص العشرة الايام الثالثة للدعاية الانتخابية ويوم الاقتراع. وستعيد اللجنة خلال الاسبوع المقبل جدولة مهماتها في ضوء الموعد الجديد».

لجنة الحدود

من جهة اخرى، قال السيد غالب علي جميل سفير اليمن لدى السعودية اثر نهاية اجتماعات لجنة خبراء الحدود السعودية - اليمنية لـ «الحياة»: «ما زالت مذكرات التفاهم متبادلة بين السعودية واليمن، والوقت ما زال امامنا للانتهاء من مرحلة البحث في التفاصيل والجزئيات الفنية كمرحلة اولى تمهيداً للانتقال الى المرحلة الثانية».

واعتبر ما جرى في اجتماعات اللجنة حتى الآن «مؤشرات ايجابية الى استعداد الطرفين لمواصلة لقاءاتهما في جو ودي واخوي خصوصا في ظل ما يعرف عادة عن طبيعة مناقشات المسائل الحدودية».

واضاف: «نحن متفائلون، ومن الطبيعي ان يتحاور الاخوة الاصدقاء لتبادل الآراء ووجهات النظر في كثير من القضايا المتعلقة بمفاوضات ترسيم الحدود».

واكد ان المفاوضات سارت «في شكل طبيعي وجيد، وان نقاطاً اتفق عليها واخرى طرحت لمزيد من النقاش في الجولة المقبلة، التي ستعقد في صنعاء اواخر تشرين الثاني الجاري. وتوقع في حديثه ان تثمر اعمال اللجنة في جولتها المقبلة في صنعاء «مرحلة متقدمة في اعمالها».



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ نوفمبر ١٩٩٢

الإعلان الرسمي يصدر الأسبوع المقبل

تأجيل الانتخابات اليمنية إلى ٢٧ أبريل

صنعاء - من حمود منصر
عدن - من لطفي شطارة

تمخض اللقاء الموسع للهيئات العليا للدولة في اليمن برئاسة الفريق علي عبد الله صالح رئيس مجلس الرئاسة، الذي استمر يومين، عن الاتفاق على تأجيل الانتخابات العامة الى ٢٧ ابريل (نيسان) المقبل، مع استمرار الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية في ممارسة مهامها حتى ذلك التاريخ استناداً الى الدستور.

وبينما ضم اللقاء الموسع مجلس الرئاسة، والمجلس الاستشاري، وهيئة رئاسة مجلس النواب، وهيئة المحكمة العليا، ورئيس الوزراء ونوابه، واللجنة العليا للانتخابات وقادة الاحزاب السياسية الممثلة في اللجنة، عقد مجلس الرئاسة اجتماعا آخر بعد انتهاء اللقاء الموسع.

وحضر الاجتماع كل من الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب، والمهندس حيدر ابوبكر العطاس رئيس الوزراء والقاضي محمد اسماعيل الحجي رئيس المحكمة العليا، واسماعيل الوزير وزير الشؤون القانونية، لمناقشة ما تم الاتفاق عليه في اللقاء الموسع، بشأن المعالجات السياسية والدستورية للمرحلة التي تفصل بين نهاية الفترة الانتقالية في ٢٢ نوفمبر (تشرين الثاني) الحالي، ويوم الانتخاب في ٢٧ ابريل المقبل.

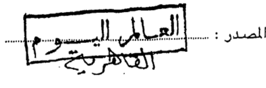
ومن المتوقع ان يصدر اعلان سياسي بشأن تأجيل الانتخابات، اعتماداً على نصوص دستورية في اوائل الاسبوع المقبل، بعد استكمال صياغته القانونية، والمصادقة عليه من مجلس الرئاسة، بعد اجتماع مشترك لمجلسي الرئاسة والوزراء الاحد المقبل للاستماع الى ملاحظات زعماء الاحزاب غير المشاركة في الحكم.

وأوضحت مصادر شاركت في اللقاء الموسع، ان مناقشات مستفيضة جرت بشأن تمديد الفترة الانتقالية، وتأجيل موعد الانتخابات، لضمان اجرائها في ظروف حرة ونزيهة. وقد ارتكز الحوار على المادتين ٤٣ و٨٨ من دستور الجمهورية اليمنية، اللتين توفران فرصة لاستمرار الهيئات الرسمية في عملها، في حالة عدم التمكن من اجراء الانتخابات لظروف قاهرة.

وكشفت مصادر حزبية لـ «الشرق الأوسط» ان الحزبين الحاكمين رفضا اقتراحا من بعض الاحزاب المشاركة في اللقاء لتشكيل حكومة ائتلافية، تضطلع بمهمة ادارة شؤون البلاد خلال الفترة السابقة على الانتخابات، بحجة ان تلك الفترة قصيرة جداً، ولا تستدعي اجراء تعديل وزاري. واشارت المصادر الى ان عبد الوهاب الانسي الامين العام للتجمع اليمني للاصلاح طالب بحل جميع الهيئات الرسمية بمجرد انتهاء الفترة الانتقالية، وكذلك دعا الامين العام للتنظيم الوحدوي الناصري الى حل جميع الهيئات العليا للدولة، واستبدالها بهيئة وطنية تتولى تسيير الامور حتى يوم الانتخاب، ولكن كلا الاقتراحين قوبل بالرفض.

وقال عبد الملك المخلافي رئيس اللجنة الاعلامية باللجنة العليا للانتخابات ان اللجنة عقدت اجتماعا لها اثناء فترة الاستراحة بين جلسات اللقاء الموسع، ناقشت فيه الاقتراحات المطروحة، وأيدت الاتفاق على موعد نهائي للانتخابات بدلاً من يوم ١٨ فبراير (شباط) المقبل، لاستكمال اجراءات التحضير لها ابتداء من عملية تقسيم الدوائر



المصدر : 

التاريخ : ٦ نوفمبر ١٩٩٢

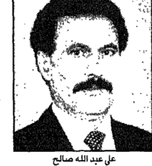
تحليل اقتصادى

لقاء الرئيس اليمنى ونائبه فى «الحديدة» هل ينهى خلافات الحزبين الحاكمين؟

□ كتب - يوسف الشريف:

كما توقعت «العالم اليوم» تم التقاء الرئيس اليمنى على عبد الله صالح يوم الاثنين الماضى مع نائبه على سالم البيض فى مدينة «الحديدة» إيذانا بإسدال الستار على جفوة الخلاف التى امتدت زهاء ثلاثة شهور اعتكف خلالها البيض بعيدا عن موقعه ومهام منصبه فى صنعاء! وكانت «العالم اليوم» قد اشارت فى تقاريرها على امتداء شهر اكتوبر الماضى، إلى مجمل الخلافات الحادة بين شركاء الوحدة والحكم «حزب المؤتمر الشعبى العام والحزب الاشتراكى» حول انفلات الاوضاع الأمنية عبر مسلسل العنف والارهاب الذى راح ضحيته عدد من قيادات ورموز الحزب الاشتراكى فى البداية، حتى تغيرت تيكتيكاته بعد ذلك صوب قيادات ورموز حزب المؤتمر.

وعلى الرغم من القبض على بعض العناصر التى اعترفت بارتكابها حوادث العنف والارهاب، إلا أن البعض الاخر من المتهمين الذين لجأوا إلى الاحتماء بقبائلهم أو بقبائل اخرى، وتباطؤ اجهزة الأمن فى القبض عليهم وتقديمهم للمحاكمة ظل يوسع الخلاف بين الحزبين وبينما ظل الحزب الاشتراكى يشدد على ضرورة تنفيذ الاجراءات القانونية قبل المتهمين حفاظا على هيبة الدولة وحتى يكونوا عبرة لغيرهم من اعداء الوحدة والديمقراطية، ظل موقف حزب المؤتمر يطرح المخاطر المتوقعة من جراء القبض على المتهمين بالقوة خشية إثارة القبائل التى يحتمون بها، الأمر الذى يهدد بإثارة المزيد من القلاقل



على عبد الله صالح



على سالم البيض

والاضطرابات. فى ضوء الظروف العصيبة التى تجتازها اليمن خلال الفترة الانتقالية.

على أى حال توصل الحزبان فى النهاية إلى صيغة وفاقية لحسم الخلاف، عبر طرح وزير الداخلية لكافة الملفات الأمنية فى اجتماعات موسعة ضمت اعضاء مجلسى الرئاسة والوزراء، ومراجعة الاسباب والدوافع السياسية وراء مسلسل العنف والإرهاب، وإعادة النظر فى الخطة الأمنية حتى تتواءم مع متطلبات تأمين الفترة الانتقالية، وحيث عرضت الخطة الأمنية فى صورتها النهائية على مجلس النواب لمناقشتها وإجازتها.

والمشاهد أن حسم الخلاف بين الحزبين الحاكمين حول مسئولية كل طرف فى الانفلات الأمنى، ومعالجة الموقف من خلال المؤسسات الرسمية وبالوسائل الديمقراطية، كان بمثابة رفع واحدة من القنابل السياسية الموقوتة التى كادت تعصف بما تبقى من الضمانات الكفيلة بإجراء الانتخابات النيابية فى حرية ونزاهة واستقرار أمنى. المعروف أن الحزب الاشتراكى كان قد طرح فى البداية صيغة سياسية وتنظيمية للاندماج مع حزب المؤتمر فى اعقاب وحدة شطرى اليمن فى ٢٢ مايو ١٩٩٠ تحسبا لمزيد من الصراعات والانشقاقات التى تخلفت عن الاحداث الدامية التى شهدتها عدن فى ١٣ يناير ١٩٨٥، وإسدال الستار على جملة السلبيات وانتهاكات حقوق الإنسان التى ارتكبت خلال فترة الحكم الاشتراكى الشمولى فى الشطر الجنوبى، وضمان نصيب قياداته ورؤاه السياسية فى مناصب الحكم ورسم سياساته فى ضوء نتائج الانتخابات النيابية التى يتوقع المراقبون أن يفوز حزب المؤتمر بنصيب الأسد من دوائرها..

وعلى ما يبدو من أن الاندماج وجد معارضة من قبل بعض اجنحة الحزب الاشتراكى كونه مجرد الحاق بحزب المؤتمر وفرصة لإلتهام السمكة الكبيرة للسمكة الصغيرة، وإلى حد قناعة على سالم البيض بهذا الطرح المعارض للصيغة الاندماجية خلال فترة إعتكافه فى الجنوب واعتبرها مجرد «وضع الحزبين فى كيس واحد»



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام القاهرية

التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٢

أزمة الثقة بين الشركاء

ونقاط الخلاف فى مسيرة دولة الوحدة اليمنية

بقلم :

زكريا نيل

في شمال اليمن وفى جنوبه من دولة الوحدة، هناك أشياء تحدث لايستطيع أحد فهمها ولا اليمنيون أنفسهم .. هناك تحت السطح خلافات لايبدو منها غير قمة الجبل .. وماخفى منها تيارات تتصارع وتتقاتل .. وبين حين وحين تسقط ضحية من الضحايا البارزة .. والفاعل مجهول!! وحتى قطب الثنائية فى ادارة شئون الحكم فى دولة الوحدة، انسحب الى الجنوب منذ أكثر من ثلاثة أشهر واعتكف .. ثم امتنع عن الكلام، واعتزل الناس ومؤخرا ظهر فى عدن، يلتقى بالفرقاء من رفاق الحزب الاشتراكى العدنى، ويتلقى الانتقادات والتذمر من تدهور الأحوال .. بينما قطب الثنائية الأول فى صنعاء يقول: كل شىء هادىء على الجبهة .. فياترى ماالذى يجرى بين الشمال والجنوب من دولة الوحدة اليمنية، ولم يبق على انتهاء الفترة الانتقالية غير أيام وتجرى الانتخابات العامة على مستوى الجمهورية الموحدة؟

ان أى مواطن عربى على أى أرض عربية، يسعده أن تتوحد كل الدول العربية لا دولتين أو ثلاث أو أكثر، كما يحلم بقيام دولة الوحدة الشاملة، على سائر التراب العربى، من مشرقه الى مغربه، وتكون دولة نابضة بالقوة وبالثقة والقدرة على البقاء .. ولتستعيد عصور التنوير بما فيها من مجد قومى وحضارى وانسانى، فى عالم تتصارع فيه المطامع الشرسة، دون ايمان بالقيم أو الأخلاقيات .

لكن ...

علينا أن نتوقف لحظات تامل أمام قضية الوحدة .. انه من أجل أن تنهض دولة موحدة متماسكة ومترابطة، عليها أولا أن تهيىء الأرضية الصالحة التى تبدأ منها مشوارها الطويل، وتتحرك عليها جماهيرها فى ثبات وثقة، دون أن تترك على ترابها رواسب الأحقاد والخلافات .. وتتحسب خطاها خطوة خطوة، حتى ولو قطعت فى سبيل سلامتها عشرات العقود، كما حدث فى الولايات المتحدة الامريكية فيما قبل، وكما حدث فى ألمانيا الموحدة فيما بعد!

وعلينا ثانيا أن نقوم بمراجعة تجربة، مازالت آثارها ماثلة أمامنا بكل مخلفاتها وأعبائها ومحنها وأثقالها .. نعم: ان أول دولة للوحدة فى المشرق العربى، قامت بعد أربعين عاما من سقوط «الامبراطورية» العثمانية كانت الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا .. وعلى الرغم من أنها قوبلت بحماس صاخب وحفاوة منقطعة النظير، إلا أن عمرها لم يأخذ - للأسف - من حساب الزمن غير سنوات اقل من عدد أصابع اليد الواحدة .. كانت كالحلم وكان حلما مزعجا ومؤرقا، قامت فى فبراير من عام ١٩٥٨ وسقطت فى سبتمبر ١٩٦١ أى لم يتجاوز عمرها ثلاث سنوات وسبعة اشهر فقط، ثم هوت بغتة وأخذت اسما فى قاموس النكبات اسمه «كارثة الانفصال» التى أحدثت انكسارا فى القلب العربى، لم يفقه فى ضراوة الألم والحزن سوى الانكسار الفظيع فى هزيمة ١٩٦٧ المشينة!

لماذا سقطت؟

لأن أرضية الوحدة فى كل من مصر وسوريا، لم تكن ممهدة، ولم تكن مهيأة لهذا الحدث القومى الكبير .. فرواسب الماضى السحيق خلفت وراءها على أرض البلدين، أعتى العوائق وأشرس التحديات . فالتركيب الاجتماعى والطبقى والطائفى والعشائرى مختلف فى كل من البلدين وبين الشعبين .. ولان الذين كانوا وراء دفع الوحدة الى الظهور بأى شكل وبأى وسيلة، لم يكونوا شرفاء، لا فى القصد ولا فى التوجه ولا فى الوفاء للهدف القومى .. كانوا حفنة من محترفى لعبة السياسات المذهبية، والمزايدات الحزبية .. ولان «محرقة الصراعات» على السلطة كادت تطحنهم ومن أجل أن يتخلصوا من المازق، ألقوا بالكرة فى شبكة «الوحدة» لتوريط قيادتها التاريخية .. وتحت هدير أصوات الجماهير الزاحفة والمضللة - بفتح اللامين - قبلت القيادة حمل الأمانة، ولم تكن تعلم فى البداية ان الحافز الحقيقى لهذه القوى فى المناداة بالوحدة، هو ضرب بعضها البعض، وسد الطريق على بعضها البعض،

حتى لا تتسلل احداها وحدها وتنفرد بالاستيلاء على الحكم فى دمشق .. كانت العملية من أكبر العمليات التاريخية فى تصفية الحسابات، ولتذهب دولة الوحدة وقيادتها بعد ذلك الى الجحيم!! وكان ذلك هو الذى جرى، استدرجت جريمة الانفصال القيادة المصرية الى التدخل فى الحرب اليمنية، فاستجابت بكل ثقلها الى الانقلابيين على حكم الأئمة، وتوزعت قواتها فى جبهات القتال، الى ان دهمتها حرب حزيران «يونيو» عام ١٩٦٧ وثلث جيشها فى جبال صنعاء وبين الاحراش .. وكانت الهزيمة المشينة للشرف العربى التى لم يغسل عارها سوى معركة العاشر من رمضان المجيدة!

صحيح ان الوضع فى دولة الوحدة بين مصر وسوريا كان مختلفا عن الوضع فى الوحدة اليمنية .. فيما بين الشمال والجنوب فلم يسبق لكل من مصر وسوريا أن كانت لهما دولة موحدة قبل قيام الجمهورية العربية المتحدة .. أما فيما يختص باليمن فكان شماله وجنوبه تظللهما دولة واحدة قبل مائة عام أو أقل، وبعد اجتياح قوات الاحتلال البريطاني للجنوب انفصل عن شماله الى أن أجبرته ثورة الجنوب على الجلاء وتحررت أراضيه .. واستمرت أكثر من عقدين من الزمان، الى أن عاد الى وحدته مع الشمال اليمنى .. ومع ذلك فاننا نخشى أن يعيد التاريخ نفسه فى دولة الوحدة اليمنية، كما حدث من قبل فى الجمهورية العربية المتحدة، وذلك من خلال التناقضات الخطيرة فيما بين التركيب الاجتماعى فى كل من الجنوب والشمال !

فالنظام فى الشمال كان نظاما أقرب الى اليمين من اليسار، وكانت الفصائل البعثية ذات تأثير فى صنع قراراته خاصة المرتبطة ارتباطا عضويا بالقيادة القومية لحزب البعث العراقى التى اختصرت - كما هو معروف - فى شخص واحد هو صدام حسين، ولاندرى ماهو حجم تأثيرها الآن بعد ان هزم راعيها فى جريمة غزو الكويت؟

اما النظام الجنوبى وهو أحد الشريكين فى دولة الوحدة اليمنية، فقد كان نظاما ماركسيا صارما بكل مافيه من تعصب مذهبى وتعطش للقمع والهيمنة .. ولولا انقطاع المعونات المالية والتسليحية عنه بعد انكماش الاتحاد السوفيتى ثم سقوطه، لما كان فى تقديرى قد اندمج مع الشمال تحت علم دولة الوحدة!

وصحيح أيضا ان العنف والارهاب والاغتيال الذى ساد فى فترة من حياة اليمن الجنوبى، كان ظاهرة طالت أيضا نظام الحكم فى اليمن الشمالى .. فاغتيل اثنان من الرؤساء فى كل من البلدين، وتمت تنحية اثنين آخرين من الحكم بكل منهما .. وذهبت دماء القتلى هدرا، فى حين أن القتلة لم تطلهم يد العدالة والقصاص الى الآن!

لكن بعد الوحدة أيضا .. ماذا جرى حتى يستمر مسلسل الاغتيالات في الشمال وفى الجنوب، دون الاقدام على الامساك بالقتلة؟

ونعود الى اتفاقية الوحدة اليمنية من بدايتها، فعندما تضمنت أحكامها تحديد مرحلة انتقالية مدتها عامان ونصف العام، كان الهدف أن تكون وعاء لوضع النظام الأساسي لقانون الانتخابات، وتثبيتا للدوائر الانتخابية على مستوى دولة الوحدة، مع اعداد سجلات قيد للناخبين على مستوى التقسيمات الجديدة للدوائر، الى جانب أن الهدف الرئيسى هو التهيئة للحياة الدستورية العامة، كما أشار الى ذلك القاضى عبدالكريم العرشى رئيس لجنة الانتخابات في رسالته الى رئيس مجلس الرياسة وأعضائه قائلا: كان المؤمل لدى القيادة السياسية والسلطات الدستورية والتنظيمات الحزبية، أن تتمكن اللجنة العليا من اجراء الانتخابات النيابية العامة قبل نهاية الفترة الانتقالية، فى ٢١ نوفمبر الحالى، لكن قرار صدورها جاء متأخرا فى اغسطس الماضى، مما أدى الى عدم التمكن من الانتهاء من مهامها قبل الموعد المحدد للانتخابات خاصة أن اللجنة بدأت من الصفر وواجهت العديد من الصعوبات!

واضح من تطورات الأحداث الداخلية فى اليمن، ان صراعا محتدما واقع الآن بين التنظيمين الحزبيين فى كل من صنعاء وعدن الاول هو المؤتمر القومى بقيادة الرئيس «على عبدالله صالح» والثانى هو الحزب الاشتراكى بقيادة «على سالم البيض» نائب الرئيس، وعلى الرغم من أن نجاح الوسطاء بين القيادتين لم يتعد قبول «على سالم البيض» الاجتماع بالرئيس عبدالله صالح فى مدينة الحديدة لا فى صنعاء، فان قضايا الخلاف مازالت محتدمة

فقضية الجيش وقضية الامن ثم قضية الديمقراطية، تأخذ ثلاثتها مساحة واسعة من انتقادات قادة الحزب الاشتراكى الجنوبى .

١ - فهم يتمسكون باعادة بناء الجيش وتنظيمه ودمجه وتوحيده، بما يؤدى الى تعزيز الوحدة الوطنية، ويرون انه لاضرورة لتمركزه في كل من مدينة صنعاء ومدينة عدن، وان نقله خارج المدينتين وتحديد الحجم المناسب له يؤدى الى اشاعة الاطمئنان ولدى رفاق الوحدة ولدى كل المتوجسين من تكدسه!

٢ - وقضية الأمن وهى من وجهة نظر الجنوبيين أيضا، قضية خطيرة، وان عدم ضبطها أو اعادة تنظيمها فى وعاء أمنى موحد يثير القلق عند الجنوبيين الاشتراكيين الذين يرون فى اخطارها تهديدا للوحدة والتنمية والاستقرار بصورة عامة .

٣ - أما قضية الديمقراطية فانها من وجهة النظر الجنوبية، والكثير من الشرائح الشمالية يجب أن تحكمها العدالة، خاصة فى التوزيع للمناصب الرئيسية والوظائف المرموقة، بحيث يكون الأساس في الاختيار لشغلها هو الكفاءة والخبرات العلمية، وانها اذا ماظلت متأثرة بالموروثات الطبقية المتخلفة من عهود الائمة، والتى تميز الزيود على الشوافع، فان ذلك سيسيء دون شك الى عملية الممارسة الديمقراطية، ولذلك فان مايطالب به الحزب الاشتراكى العدنى هو ارساء مبدأ التكامل الاجتماعى، وبناء نوع من توازن المصالح لتسود العدالة بين مختلف رعايا دولة الوحدة !!



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ نوفمبر ١٩٩٢

لأنها لم تستشر في تأجيل موعد الاستحقاق النيابي

احزاب وتنظيمات يمنية تقرر سحب الثقة من لجنة الانتخابات

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ انتقدت احزاب وتنظيمات يمنية «الالتفاف غير المشروع» على نشاط اللجنة العليا للانتخابات، خصوصاً على الاعضاء الذين انتخبتهم الاحزاب واصبحوا «ورقة في جيب» الائتلاف الحاكم. واعلنت هذه الاحزاب «سحب الثقة» من لجنة الانتخابات التي وافقت اول من امس الخميس، في الاجتماع الموسع لهيئة مجلس الرئاسة والمجلس الاستشاري وهيئة رئاسة مجلس النواب ورئيس الوزراء ورؤساء احزاب وتنظيمات سياسية، على تاجيل موعد الانتخابات النيابية العامة الى ٢٧ نيسان (ابريل) المقبل.

وتسلمت «الحياة» بياناً وقعه ١٦ حزباً وتنظيماً يمنياً، اشار الى «الاتفاق الذي تم على مشاركة الاحزاب والتنظيمات السياسية بلجنة تنتخبها لتساهم الى جانب ممثلي الائتلاف الحاكم في الاشراف على الانتخابات فتلتزم اللجنة العودة الى الاحزاب في كل ما يستجد خارج ما رسم سلفاً لبرنامج اعمال اللجنة العليا للانتخابات... الا ان ما استجد من خلافات في الرؤى بين قيادات الائتلاف الحاكم عكست نفسها في شكل مباشر على كل الانشطة والفاعليات السياسية الاخرى وفي مقدمها نشاط اللجنة العليا للانتخابات.. اننا بعدما عشنا فترة من القلق نتيجة تلك الخلافات فان اللقاء الاخير بين قيادة الائتلاف الحاكم اثلج صدورنا بغض النظر عن خلفياته واسبابه. الا ان ما ازعج الجميع هو الالتفاف غير المشروع على اعمال اللجنة العليا للانتخابات ونشاطها، وخصوصاً نشاط الاعضاء الذين انتخبتهم الاحزاب والتنظيمات السياسية الذين اصبحوا ورقة في جيب الائتلاف الحاكم ولم يستطيعوا ان يجسدوا بصدقية امام المسؤولية التي حملتهم اياها القوى الوطنية واحزابها وتنظيماتها السياسية».

وأضاف البيان: «نتيجة للخروق التي ارتكبتها اللجنة بمساهمتها

التتمة في الصفحة (٤)

ومشاركتها في تقديم الاقتراح في الاجتماع الموسع اول من امس والقاضي بتمديد موعد الاقتراع، ولتجاوز اعضاء اللجنة المشاركة من قبل الاحزاب في اللجنة العليا للانتخابات بحضورهم وموافقتهم في اجتماعات مجلس الرئاسة وقيادات الائتلاف الحاكم وتمثيلهم لاحزابهم فقط من دون الرجوع إليها وتمثيل جميع الاحزاب الاخرى التي منحتهم حق التمثيل ومعرفة موافقتها وأرائها من كل ما طرح امام الاجتماع، اتخذت الاحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية ما يأتي:

١- سحب الثقة من اللجنة المنتخبة في اللجنة العليا للانتخابات من قبل الاحزاب والتنظيمات السياسية و(اعتبار) انها لا تمثل الا نفسها.

٢- تعلن الاحزاب والتنظيمات السياسية الموقعة هذا البيان، ان اي اتفاق تم في اللقاء والتشاور المذكور بعدم الرجوع الى كل الاحزاب والتنظيمات السياسية في ذلك الخصوص غير ملزم لاحزابنا ولن نتحمل اي نتائج او تبعات عما تسفر عنه تلك المواقف.

٣- تعتبر الاحزاب والقوى السياسية ان ما حدث وما مضى فيه الائتلاف الحاكم والاحزاب المنسقة والمتفقة معه من دون التشاور والعودة الى كل القوى السياسية الاخرى في الساحة، خرقاً وتجاوزاً لمبدأ الديموقراطية والتفافاً على العملية الديموقراطية. لذلك فإن اي اجراء او قرار يصدر عن اجتماع الائتلاف لا يمثل الا نزعتهم المنفردة وليس له اي شرعية ديموقراطية».

ووقع البيان: «منظمة البعث العربي، التلاحم الوطني، الحزب الجمهوري، حركة النهضة اليمنية، الجبهة الوطنية الديموقراطية، الحزب القومي الاجتماعي، الجبهة الديموقراطية المتحدة، حزب الشورى اليمني، الجبهة الشعبية للانقاذ، حزب السلام اليمني الديموقراطي، حزب الفلاحين الديموقراطي اليمني، حزب فتيان اليمن، جبهة التصحيح الثورية، حزب الله، اتحاد القوى الاسلامية الثورية وتنظيم جناح الميثاق الوطني.

وقال مصدر مسؤول في حزب «التجمع اليمني للاصلاح» لـ «الحياة» في معرض تعليقه على قرار تاجيل الانتخابات: «لم نكن نتمنى ان تضع اللجنة العليا للانتخابات نفسها في موضع لتبرير اخطاء غيرها وان تتخذ جسراً لموضوع ليس من مهمتها الاساسية، وما سيترتب على هذا الموضوع عند عدم اجراء الانتخابات العامة قبل الفترة الانتقالية التي تنتهي في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري». وقال: «ان التمديد اصبح امراً واقعاً والمسؤولية في ذلك تقع على الحزبين الحاكمين لانهما وضعا العراقيل».

ولاحظ هذا المصدر «ازمة شرعية دستورية بعد انتهاء الفترة الانتقالية». واكد ان رجال القانون مجمعون على عدم وجود حل دستوري وان المدخل الصحيح لايجاد حياة شرعية هو اجراء الانتخابات. وقال ان القانونيين يرون حلاً «وطنياً وسياسيا لهذا المازق الدستوري يتمثل في اتفاق كل القوى الوطنية لوضع اتفاق ينص على اهم الخطوات اللازمة لايجاد شرعية للوصول الى يوم الاقتراع وذلك ببقاء مجلس الرئاسة وتكليف حكومة، لا تستمد شرعيتها من اتفاق الوحدة، مسؤولة فقط عن تسيير النواحي الادارية ولا يحق لها التصرف بالمال العام او الترقيات او ابرام الاتفاقات».

ويعقد مجلس الرئاسة اجتماعاً الاحد يضم رئيس الوزراء وأمناء الاحزاب للمشاركة في اللقاء الموسع لوضع الضوابط التي تحد من التصرفات التي كانت موضع نقد الاحزاب.



صنعاء تنفي مخالفة الدستور اليمني

الأحمر يتحفظ على التأجيل ونعمان يعتبره قراراً سياسياً

عدن: من لطفي شطارة

أعرب الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر زعيم التجمع اليمني للاصلاح عن تحفظه على جميع اللقاءات التي سبقت إعلان قرار تأجيل الانتخابات العامة في اليمن الى ٢٧ ابريل (نيسان) المقبل، وقال انه طلب من ممثل «التجمع» في اللجنة العليا للانتخابات المطالبة باجرائها قبل نهاية الفترة الانتقالية في ٢٢ نوفمبر (تشرين الثاني) الحالي.

وقال الأحمر في تصريح لـ «الشرق الأوسط» «لقد قاطعت جميع الجلسات (في اللقاء الموسع) بصفتي الشخصية والتنظيمية - كرئيس للتجمع، وكعضو في المجلس الاستشاري، تعبيراً عن معارضتي لتأجيل الانتخابات وتمديد الفترة الانتقالية دون سند دستوري».

وأضاف «انها خطة للتحايل والالتفاف على الديمقراطية بواسطة الحزبين الحاكمين».

وقال ان حزبه حذر من ذلك في السابق، وأوضح ان مشاركته في الانتخابات «سابقة لاوانها»، ورفض الافصاح عن الخطوة التي سيتخذها حزبه رداً على قرار تأجيل الانتخابات.

ولكن اسماعيل الوزير وزير الشؤون القانونية أبلغ «الشرق الأوسط» ان التأجيل «لا يتعارض مع اتفاقية الوحدة اليمنية والدستور». وقال ان نص المادة ٤٣ من الدستور تقول «اذا انتهت مدة مجلس النواب الأول (القائم حاليا)، ولم تجر الانتخابات، فإن المجلس يستمر في ممارسة مهامه حتى يتم انتخاب المجلس الجديد».

وذكر ان اتفاق الهيئات التشريعية والتنفيذية على التأجيل حدث، حتى لا تجد اللجنة العليا للانتخابات نفسها في موقف صعب، وحتى تتمكن من استكمال الاجراءات الضرورية لضمان حرية ونزاهة الانتخابات.

وأوضح الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب ان الوفاق السياسي الذي ظهر في اللقاء الموسع يعتبر قاعدة صلبة للمخرج القانوني وراء التأجيل. واكد لـ «الشرق الأوسط» ان الاجتماع المشترك لمجلسي الرئاسة والوزراء غداً لن يتطرق الى وضع المخرج القانوني، لأن ذلك من «مهمة القانونيين»، ولكن «المسألة سياسية اكثر منها قانونية».

وقالت مصادر مطلعة لـ «الشرق الأوسط» ان هناك اقتراحاً باشراك محافظي المحافظات اليمنية، وممثلي الأحزاب في المحافظات، اضافة الى زعماء الأحزاب في الاجتماع المشترك غداً، للاستماع الى آرائهم جميعا بشأن تقسيم الدوائر وإجراءات الانتخابات، لتحقيق مشاركتهم في وضع ضوابط العمل للجنة الفنية للانتخابات، التي يترأسها صادق أبو راس عضو اللجنة العليا.

المدونة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)
التاريخ : ٨ نوفمبر ١٩٩٢

احتجاجاً على تأجيل الانتخابات العامة

أحزاب المعارضة اليمنية تدعو إلى إضراب عام

عدن: من لطفي شطاره

اكدت هيئة التنسيق والمتابعة المنبثقة عن المؤتمر الوطني اليمني في اجتماعها الذي عقدته امس لتدارس الوضع في البلاد، رفضها لتمديد الفترة الانتقالية التي كان من المقرر ان تنتهي في ٢٢ من الشهر الحالي، ورفضها بالتالي لقرار مجلس الرئاسة الاخير بتأجيل الانتخابات حتى ٢٧ ابريل (نيسان) من العام المقبل.

وقال مصدر مسؤول في الهيئة لـ «الشرق الأوسط» ان الاجتماع اتخذ اربعة قرارات لمواجهة قرار مجلس الرئاسة في تأجيل الانتخابات، وهي على النحو التالي:

- توجيه رسالة عبر مسيرة جماهيرية الى مجلس النواب (البرلمان) ليحل نفسه يوم ٢١ نوفمبر (تشرين الثاني) الحالي لانتهاء شرعيته الدستورية.
- توجيه رسالة الى المؤسسات التي نشأت عن اتفاقية الوحدة، مثل مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء والمجلس الاستشاري، التي تنتهي صلاحياتها الدستورية بانتهاء الاتفاقية يوم ٢١ نوفمبر الحالي.
- سحب أعضاء اللجنة العليا للانتخابات الذين يمثلون أحزاب المعارضة في المؤتمر الوطني وهم خمسة.
- الاعلان عن الاضراب العام يوم ٢٢ نوفمبر الحالي.

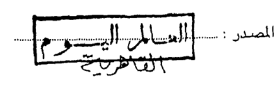
وقال الدكتور عبد العزيز السقاف عضو هيئة التنسيق والمتابعة عن المؤتمر الوطني في تصريح لـ «الشرق الأوسط» ان هيئة المؤتمر الوطني تدرس إمكانية اتخاذ موقفين، بالاضافة الى القرارات الاربعة التي اتخذت امس. ويتمثل الموقفان الجديدان في تنظيم اعتصام داخل قاعة مجلس النواب، والدعوة الى عصيان مدني لإجبار الحكم على انهاء الفترة الانتقالية في موعدها.

وكشف الدكتور السقاف ان الاحزاب المشاركة في المؤتمر الوطني دعت الى حل وسط للخروج من الازمة السياسية القائمة والفراغ الدستوري المقبل، ويتمثل في تشكيل «هيئة وطنية» مكونة من جميع الاحزاب والتنظيمات السياسية وتقوم بمهام أشمل من الحكومة وتحل محل مجلس الرئاسة والنواب والوزراء والمجلس الاستشاري، وتتحمل مسؤولية تسيير أمور البلاد بعد انتهاء الفترة الانتقالية في ٢٢ نوفمبر الحالي، والإعداد للانتخابات النيابية العامة.

من جانبه أكد عمر الجاوي زعيم حزب «التجمع الوحدوي اليمني»، أحد الاحزاب المشاركة في المؤتمر الوطني والرافضة قرار تأجيل الانتخابات حتى ٢٧ ابريل المقبل في تصريح لـ «الشرق الأوسط»، «ان الاضراب العام لا يزال قائماً، ومعلنا ولن نتخلى عنه». وأضاف «نحن ضد تأجيل الفترة الانتقالية ونحمل السلطة القائمة في البلد مسؤولية مد الفترة الزمنية وعدم اتخاذ الاجراءات خلال السنتين الماضيتين لاجراء الانتخابات النيابية العامة».

ومن المقرر ان يعقد اجتماع موسع صباح اليوم يضم مجلس الرئاسة ورئاسة مجلس النواب والوزراء وقادة الاحزاب والتنظيمات السياسية لمناقشة الاوضاع المترتبة عن تأجيل الانتخابات وموقف الاحزاب من هذا التأجيل قبل صدور بيان سياسي يعلن فيه يوم الاقتراع رسميا والدواعي التي أدت الى تأجيل الانتخابات حتى ٢٧ ابريل المقبل.





المصدر : العالم اليوم القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ نوفمبر ١٩٩٢

يمن الوحدة والتأجيل الدائم للانتخابات

كان من المتوقع أن يتم تأجيل الانتخابات اليمنية وعدم إجرائها فى الموعد الذى سبق أن اتفقت عليه الأطراف اليمنية. فقد اجتمعت اللجنة العليا للانتخابات الممثلة لكافة القوى والفاعليات السياسية فى المغرب مع الرئيس اليمنى على عبد الله صالح واتفقوا على تأجيل الانتخابات إلى يوم ٢٧ أبريل من العام الحالى، ومد فترة عمل مجلس الرئاسة والأمناء إلى أن يتم إجراء الانتخابات حتى لا يصبح هناك فراغ دستورى إذ إن مدة عمل هذه الأجهزة كان من المقرر أن تنتهى فى ٢١ نوفمبر الجارى.

ويعد هذا الإجراء هو الثانى من نوعه منذ إبرام اتفاقية الوحدة بين شطرى اليمن إذ سبق مد الفترة الانتقالية سنة إضافية بعد انتهاء الفترة التى كانت مقررة من قبل.

ويبرر المقربون من النظام اليمنى هذا الإجراء الاخير بعدة عوامل أهمها مطالب الفاعليات السياسية فى اليمن بتأجيل الانتخابات حتى يتم الانتهاء من اجراءاتها التحضيرية الخاصة بتقسيم الدوائر وإعداد قوائم المصوتين حتى تتاح المشاركة فى الانتخابات لكافة المواطنين والقوى السياسية فى اليمن.

غير انه يظل هناك تخوف لدى المراقبين السياسيين من عدم إجراء الانتخابات حتى فى التاريخ الذى حدد مؤخرا الأمر الذى يعد إجهاضا للوحدة اليمنية فى محصلته الأخيرة خاصة وقد انتهت فترة الحلم ودخلت الوحدة اليمنية فى العديد من المصاعب المترتبة على ائتلاف شطرى اليمن بما فيها من تناقضات بنيوية.

ويأتى هذا التخوف أساسا من الاشكالية الخاصة بمعارضة القبائل اليمنية وعدم القدرة على إدخالها بسهولة إلى حظيرة الدولة اليمنية الجديدة والموحدة ناهيك عن رفضها لنزع تسليحها.

ويأتى فوق ذلك إشكالية عدم توحيد الجيش اليمنى نفسه.

ومن هنا يأتى التساؤل: هل ستظل اليمن غارقة فى دوامة التأجيل الدائم مما يعنى اجهاض حلم الوحدة؟ أم أنها ستقفز فوق الواقع وتجرى الانتخابات فى تاريخها الذى حدد أخيرا مما يعنى إيجاد تخوف اخر اكبر من أن يستغل أحد الاحزاب الفائزة تلك الطفرة الديمقراطية ليظل باقيا على سدة الحكم مطيحا بالديمقراطيين أو يدخل النظام فى صراع مع القبائل الامر الذى قد يعنى حربا أهلية بين اليمنيين.

حزب "رابطة ابناء اليمن" يدعو الى انهاء الفترة الانتقالية في موعدها

□ صنعاء - من عبدالرحمن الحيدري:

■ دعا حزب «رابطة ابناء اليمن» (رأي) الى انهاء الفترة الانتقالية في موعدها وبقاء مؤسسة «مجلس الرئاسة» حتى لا تقع البلاد في فراغ دستوري، وتكليف حكومة انتقالية تكون مهمتها الوحيدة الاشراف على الانتخابات. وتحفظ الحزب عن تحديد الموعد الجديد للانتخابات في ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٩٣.

ادلى السيد محسن محمد ابوبكر بن فريد، الامين العام لحزب رابطة ابناء اليمن بتصريح الى «الحياة» تناول التطورات الخاصة بتاجيل موعد الانتخابات الى السابع والعشرين من نيسان ١٩٩٣ ووضع الحكومة الحالية بعد انتهاء الفترة الانتقالية في ٢١ الجاري.

وقال: «دعيت القوى السياسية الى العاصمة صنعاء الاربعاء والخميس الماضيين للبحث في المازق الذي وصلت اليه البلاد والاطلاع على الرسالة الموجهة من اللجنة العليا للانتخابات الى مجلس الرئاسة التي تحدد تاريخاً جديداً للانتخابات في ١٨ شباط (فبراير) ١٩٩٣».

واضاف: «عقد اللقاء في ظل ما يشاع على لسان اعضاء من المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني واللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام عن اتفاق بين الشريكين الرئيسيين في السلطة على جملة امور منها: النزول في قائمة واحدة في الانتخابات النيابية المقبلة والاتفاق المسبق على تقاسم المفاصل الرئيسية او الوزارات السيادية لفترة ما بعد الانتخابات المقبلة».

وتابع: «اذا صح هذا القول فانه يجعلنا نتخوف كثيراً من الاحاديث الظاهرية عن الديموقراطية والانتخابات وكان المسالة في حقيقتها لن تكون اكثر من ديكور. ونلمس ان هناك اصراراً من شريكي الحكم علي البقاء في السلطة تحت اي مبرر كان ونشعر بامتعاض عندما ترتب الامور ونأتى فقط لنلبس القبعة».

وقال: «المحزن في الامر هو ان احزاب السلطه التي تقود البلاد الى الكثير من المازق... وعند اتفاق الحزبين الحاكمين يستدعيان بقية القوى السياسية تحت مبرر «المصلحة العليا للوطن» ليمررا ما اتفقا عليه... واذا ما رفع احد صوته بكلمة حق يُشار اليه بان الوقت ليس «وقت المزايدة» وان مصلحة الوطن العليا تستدعي الموافقة على ما تم ترتيبه مسبقاً بين الشريكين».

واوضح ان المواضيع الرئيسية في اللقاء التشاوري تتمثل في الاتفاق على الموافقة على تاريخ معين للانتخابات ووضع المؤسسات القائمة في البلاد بعد انتهاء الفترة الانتقالية. مشيراً الى ان الرابطة رأت ان المخرج يتمثل في النقاط الآتية:

١- الاتفاق الواضح والصريح بين كل القوى السياسية على انهاء الفترة الانتقالية في موعدها المحدد اي في ٢١ الجاري.

٢- انتهاء شرعية كل المؤسسات ودستوريتها في ذلك التاريخ. وكي لا تقع البلاد في فراغ دستوري او سياسي، تبقى مؤسسة واحدة هي مؤسسة «مجلس الرئاسة» كرمز للسيادة ولضبط الامور الى جانب اللجنة العليا للانتخابات.

٣- تكليف حكومة انتقالية تكون مهمتها الوحيدة الاشراف على ترتيب الانتخابات واجرائها في وقتها المتفق عليه وبشكل نزيه.

وقال: «وافق الجميع على تاريخ ٢٧ نيسان ١٩٩٣ موعداً جديداً للانتخابات، ولم يتحفظ إلا حزب الرابطة وذلك لاسباب عدة منها: «عدم ثقتنا بان هذا التاريخ سيوفى به في ضوء المماحكات وعدم الثقة داخل اللجنة العليا للانتخابات، والتزاماً منا مقررات «المؤتمر الوطني» وتوصياته، وعدم وجود ممثلين لكل الاحزاب السياسية، وليس فقط الممثلين في اللجنة العليا للانتخابات».



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٩٢

عناصر معارضة تتهم أحزاب «المؤتمر الوطني» بالتخاذل

أنصار الوفاق يرحبون بتأجيل الانتخابات اليمنية وتجمع الإصلاح يقود تحركاً ضد «التحايل السياسي»

صنعاء: من حمود منصر

إثر الاعلان عن تأجيل يوم الانتخابات اليمنية الى ٢٧ ابريل (نيسان) المقبل الذي اتفق عليه في المشاورات الموسعة التي عقدت في صنعاء يومي الاربعاء والخميس الماضيين، وضمت مجلس الرئاسة، وهيئة رئاسة مجلس النواب، ورئيس الوزراء ونوابه، وهيئة رئاسة المحكمة العليا، ورئيس وأعضاء اللجنة العليا للانتخابات، والأمناء العامين للاحزاب والتنظيمات السياسية الممثلة في لجنة الانتخابات، تشهد العاصمة اليمنية صنعاء اجتماعات ومشاورات مكثفة حول قضيتين اساسيتين، الاولى تتعلق بإجراء الانتخابات في التاريخ الذي حدد لها أخيراً، والكيفية التي ستتم بها. والثانية تتصل بالمرحلة اللاحقة للمرحلة الانتقالية، المقرر انتهاؤها في ٢٢ نوفمبر (تشرين الثاني) الجاري، حسب اتفاق اعلان الوحدة وتنظيم الفترة الانتقالية، التي استمرت ٣٠ شهراً.

ففي الوقت الذي ابدت فيه الاحزاب ومختلف القوى السياسية في البلاد ـ دون استثناء ـ موافقتها على تمديد الفترة الزمنية للتحضير للانتخابات، وتأجيل يوم الانتخاب الى ٢٧ ابريل بناء على اقتراح تقدمت به اللجنة العليا للانتخابات في الجلسة الأخيرة من اللقاء الموسع يوم الخميس الماضي، تقديرا للظروف الموضوعية التي تحيط بعملية التحضير للانتخابات، الا ان بعض القوى والاحزاب بما في ذلك المستقلون تحفظوا على مسألة التمديد للهيئات والمؤسسات العليا للدولة، التي تنتهي شرعية استمرارها بانتهاء الفترة الانتقالية.

وترى هذه الاحزاب في طلب التمديد لمجلس النواب، ومجلس الرئاسة، والحكومة تمديداً للفترة الانتقالية، وهو الراي الذي عبر عنه ممثلو حزب التجمع اليمني للإصلاح، والتنظيم الوحدوي الناصري، وحزب رابطة ابناء اليمن، اثناء اللقاء الموسع، حيث ابدوا تحفظاً بهذا الشأن، وأكد عبد الملك المخلافي ـ عضو القيادة التنفيذية للوحدوي الناصري ـ ضرورة انهاء الفترة الانتقالية بدون النظر الى الاجراءات الانتخابية، وأعمال اللجنة العليا.

ضوابط العمل

وكان عبد الغني ثابت الامين العام للوحدوي الناصري قد عرض في الجلسة الأولى للقاء الموسع تشكيل هيئة وطنية عليا، تكون المرجع الذي يحتكم اليه في تسيير شؤون البلاد خلال الفترة الممتدة بعد انتهاء الفترة الانتقالية حتى يوم الانتخابات، مع ضرورة توسيع المشاركة في الحكومة، ووضع ضوابط لعملها، بحيث تكون مهمتها الاشراف على العملية الانتخابية فقط، مع انتفاء ضرورة بقاء مجلسي الرئاسة والنواب.

الا ان الامين العام للتجمع اليمني للإصلاح اقترح حل مجلس النواب واستقالة الحكومة مع حلول يوم ٢٢ نوفمبر، على ان يبقى مجلس الرئاسة كمؤسسة عليا تشرف على تسيير شؤون البلاد حتى يوم الانتخابات، وشاطره في هذا الرأي محسن محمد بن فريد ـ الأمين العام لحزب رابطة ابناء اليمن ـ وقد علق بن فريد على اللقاء ـ التشاور في تصريح خاص لـ «الشرق الأوسط» بالقول «انه كشف عن وجود اتفاق مسبق بين حزبي السلطة، اللذين وجها الدعوة لبقية الأحزاب لحضور اللقاء وابداء رأيها بشأن اقتراح اللجنة العليا للانتخابات، او أي اقتراح اخر يطرح لتحديد موعد الانتخابات. وهو ما جرى بالفعل، وترتب عليه تأجيل الانتخابات الى ٢٧ ابريل ١٩٩٣، بدلاً عن ١٨ فبراير (شباط) المقبل، وهو الموعد الذي كانت اقترحته اللجنة في رسالتها الى مجلس الرئاسة بمطلع الأسبوع الماضي».

واضاف الأمين العام لحزب الرابطة قائلا: «لقد ادى اللقاء التشاوري مهمته، وقبلنا الموعد الجديد للانتخابات من اجل مصلحة الوطن، بشرط ان تكون هناك ضمانات اكيدة بأن لا يتم تجديد الموعد مرة أخرى.

وأشار في معرض رده على سؤال حول دوافع التشكيك في الالتزام بالموعد الى ما استشف خلال اجتماعات اللجنة العليا للانتخابات الأسبوع الماضي، واستمرار ظاهرة الخلافات والمد والجزر بين ممثلي الحزبين الحاكمين (المؤتمر الشعبي والاشتراكي)، بالاضافة الى طبيعة اللقاء التشاوري الموسع والدعوة اليه، والكيفية التي تم بها تناول قضية الانتخابات، والايعاز للجنة العليا للانتخابات باقتراح موعد



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٩٢

جديد ليوم الاقتراع، وقال: «كل هذا يجعلنا نؤمن انه لا يمكن ان تتم الانتخابات في ٢٧ ابريل المقبل».

شرعية المؤسسات

وتطرق بن فريد الى المعالجات الستورية اللازم اتخاذها بالنسبة لما بعد انتهاء الانتقالية، فقال: «نحن نعلم من هو سبب المأزق الذي نحن فيه، والأمر كله متصل بشريكي الحكم، والمماحكات بينهما التي أدت الى تأخير صدور قانون الانتخابات، ثم تأخير تشكيل اللجنة العليا للانتخابات، ولكننا حضرنا اللقاء التشاوري بروح المسؤولية الوطنية، ورأينا كان واضحاً، وهو أنه بمجرد ان تنتهي الفترة الانتقالية، تنتهي معها شرعية المؤسسات القائمة - بما فيها مجلس الرئاسة - ولكن انطلاقاً من الحرص على المصلحة الوطنية العليا وتجنب وقوع البلاد في حالة فراغ في الهيئات، او فراغ دستوري وسياسي، لا نمانع في استمرار مجلس الرئاسة لتسيير شؤون البلاد وفق ضوابط محددة، وتشكيل حكومة انتقالية تنحصر مهمتها في الاعداد للانتخابات والاشراف عليها».

وكان حزب التجمع اليمني للإصلاح قد تبنى نفس الموقف الذي تبناه حزب الرابطة، وفي هذا الصدد قال حمود هاشم الذارحي - عضو اللجنة العليا لتجمع الاصلاح - في تصريح خاص لـ «الشرق الأوسط: «بدت مواقف بعض الاحزاب وكأنها تساير رغبة حزبي السلطة في تأخير الانتخابات، وتمديد الفترة الانتقالية، باستثناء حزب التجمع اليمني للإصلاح، والتنظيم الوحدوي الناصري، وحزب الرابطة التي اتخذت موقفاً متميزاً في اللقاء التشاوري، خاصة من قضية استمرار المؤسسات العليا للدولة، القائمة على اساس الاتفاقية المنظمة للفترة الانتقالية، وهو ان تنتهي الفترة الانتقالية في الموعد المحدد لها، واذا كان ولا بد من عدم احداث فراغ في البلاد، فليستمر مجلس الرئاسة، مع تشكيل حكومة «تسيير»، تكون مهمتها الاشراف على الانتخابات، على ان تكون مهمة مجلس النواب رقابية - خلال هذه الفترة - لا تشريعية، وذلك بهدف تحقيق وفاق وطني لإجراء الانتخابات».

وأشار الذارحي الى احتمال التوصل الى اتفاق بين شريكي الحكم قبل الدعوة لعقد اللقاء التشاوري، وجدد رفض التجمع اليمني للإصلاح لأي اندماج بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي، «لأن ذلك من شأنه تهديد الديمقراطية، والعودة الى الشمولية»، وأكد عدم القبول بالمشاركة في الحكم خلال الفترة المقبلة، معللاً ذلك بأنه لا يمكن ان تتحمل الاحزاب اخطاء الحزبين الحاكمين خلال السنتين ونصف السنة الماضية.

وفي نفس السياق وصف الدكتور عبد القدوس المضواحي - عضو القيادة التنفيذية للوحدوي الناصري - ما تم التوصل اليه - خلال اللقاء التشاوري - بأنه مجرد وفاق سياسي وطني، لتجنيب البلاد الوقوع في حالة فراغ المؤسسات الشرعية، وقال: «ان الفترة الانتقالية ستنتهي، وتنتهي معها المؤسسات، وسيكون هناك فراغ في الهيئات، ولكي لا يحدث هذا الفراغ ينبغي ان تتخذ المعالجات من خلال اجتماع وطني، وهو ما اتفق عليه، ليتضمنه اعلان سياسي بعد الاتفاق على الضوابط التي تحكم سير عمل المؤسسات التي سيتم التمديد لها».

استكمال التحضيرات

وأكد الدكتور المضواحي انه بتجديد الموعد الجديد ليوم الانتخابات أصبح لدى اللجنة العليا متسع من الوقت لاستكمال التحضيرات اللازمة لإجراء الانتخابات بمختلف مراحلها، لتكون حرة ونزيهة، ان لم يتم اختلاق معوقات وعراقيل جديدة في طريق اللجنة المشرفة عليها.

اما الدكتور محمد عبد الملك المتوكل - استاذ العلاقات الدولية في جامعة صنعاء - فيرى ان تمديد الفترة كان امراً لا بد منه، وقال: «إن السبب في الوصول الى هذا المأزق يرجع الى اساليب وممارسات حزبي السلطة منذ البدء في تطبيق اتفاقية الوحدة، وأسلوب صدور قانون الانتخابات، وتأخير تشكيل اللجنة العليا للانتخابات»، وحول طبيعة الفترة التي ستمر بها البلاد بين ٢٢ نوفمبر الحالي حتى يوم الانتخابات، قال الدكتور المتوكل: «التفسيرات القانونية والسياسية تقول انها غير شرعية، الا ان هناك من يرى انه بحلول ٢٢ نوفمبر تنتهي الاتفاقية التي هيمنت على الدستور، ليبدأ العمل بالدستور وحده، وفي الوقت نفسه لا يتوانى مسؤولو حزبي السلطة عن المن - واحياناً بالتعالي - في تفسيرهما بالقول: نحن الذين وقعنا الاتفاقية، ونحن الذين نستطيع تمديدها».

ويخلص المتوكل في عرض تفسيره بالقول: «انا لا انظر الى هذه الفترة من الناحية القانونية، ولكن من الناحية العملية؛ وكيف يستطيع الناس تحمل غياب العدل، وعدم احترام القانون، والانهيارات الاقتصادية والادارية التي تشهدها البلاد، وارتفاع الاسعار، وتفشي ظاهرة التسيب، ونخشى ان يتحول تعبير الديمقراطية عند الناس - اذا استمرت هذه المظاهر - الى تعبير عن الفوضى واللاشرعية، ولهذا فإنه لا بد للسلطة ان تقدم للناس خلال هذه الفترة شيئاً تثبت عكس ما جرى خلال الفترة الانتقالية، ويعيد اليهم الأمل. وأنا كان لي رأي طرحته سابقاً، وهو انه لا بد ان تجرى الانتخابات المحلية قبل الانتخابات النيابية العامة، لأنها ستكون بمثابة ممارسة تجربة، ومقدمة احصائية، ومن خلالها يتم اعطاء الناس حقهم في ممارسة سلطتهم المحلية». ثم يضيف: «كما ارى تشكيل حكومة جديدة خلال هذه الفترة، واعادة بناء هياكل الدولة وفقاً للاحتياجات التنموية في البلاد على اسس حضارية متينة، وليس على اساس الانتماءات القبلية والمناطقية والطائفية وغيرها، كما انه لا بد من وضع ضوابط لتسيير عمل هذه المؤسسات والهياكل، والحد من العبث، وتفعيل مجلس النواب في الناحية الرقابية، وان يصدر قرار بربط الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة به، على ان يخرج من المجلس كل من له مركز سياسي او اداري، وهذه الاجراءات ربما توجد عند الناس نوعاً من القبول».

اول تجربة

واستبعد الدكتور المتوكل عدم امكانية اجراء الانتخابات، وقال: «بما ان العملية هي الاولى من نوعها في البلاد في ظل تعدد حزبي وسياسي، فإن القوى السياسية بحاجة الى التدرج على التعامل مع بعضها، والقبول بالنتائج الانتخابية، والتكيف، ولهذا فأنا لا امانع في ان تعقد اتفاقات مسبقة بين الاحزاب والقوى السياسة، وان تجرى انتخابات تشكيلية، بل انا طرحت هذا الرأي في يناير (كانون الثاني) الماضي، وأرى انه افضل وسيلة لضمان استمرار التجربة الديمقراطية، ولكن بشرط ان يتم الاتفاق ويلتزم به من قبل الجميع بشأن معالم المرحلة المقبلة، بحيث تأتي الانتخابات لتعكس حجم كل القوى، ولهذا لا يجوز ان نخلق الاحباط في نفوس الناس من الآن، حتى لا يتيحوا فرصة لمن يريد منع اجراء الانتخابات».

وأكد انه لم يعد بمقدور السلطات الرسمية الحيلولة دون اجراء الانتخابات، وقال: «تستطيع السلطات ان تجري انتخابات شكلية لكي تؤكد للعالم حولنا مصداقية توجهها الديمقراطي، وان لم تفعل ذلك فإنها ستعرى داخليا وخارجيا، ثم ان وعي

الناس نما، وكل شيء يجري الآن على مرأى ومسمع العالم من حولنا، ولهذا قد نلجأ الى دعوة المنظمات الدولية لتشارك معنا في عملية الرقابة على اجراء الانتخابات، اذا ما بدا ان هناك اصراراً على جعلها مجرد عملية شكلية».

نتطرق الآن الى سؤال: من المستفيد من نتائج مقترحات اللجنة العليا للانتخابات، واللقاء التشاوري الموسع؟ وهو سؤال كادت مختلف الاجابات تجمع على ان حزبي السلطة (المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي) هما الوحيدان المستفيدان من النتائج التي تم التوصل اليها، وقد اكد - بهذا الصدد - محسن بن فريد قوله: «برز خلال اللقاء اتجاه يؤكد على انهاء الفترة الانتقالية في موعدها، مع استمرار كل المؤسسات الرسمية القائمة - كأمر واقع - حتى اجراء الانتخابات. وكان موقف احزاب الرابطة، والاصلاح، والوحدوي الناصري هو رفض هذه الفكرة، ولكن مواقف بقية الاحزاب كانت على درجة كبيرة من التخاذل، وكأن اصحابها حضروا «ليبصموا» على ما يطرحه حزبا السلطة، وفعلاً تمت العملية حتى الآن لما فيه خدمة المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي، والمؤكد ان الدعوة للقاء التشاوري لم تتم الا بعد ان تم الاتفاق بين شريكي الحكم».

مؤشرات متناقضة

وعن ما يتصل بقضية الوفاق الوطني، تجمع التحليلات ووجهات نظر الاحزاب على ضرورة توفره خلال المرحلة المقبلة، لضمان اجراء انتخابات حرة ونزيهة، وضمان حيادية مؤسسات الدولة في الانتخابات، لكن كل المؤشرات تدل - حتى الآن - على ان عملية إنضاج تتم على نار هادئة، بما يخدم الحزبين الحاكمين، اذ انهما لا يريان العمل لتحقيق اي وفاق وطني، الا اذا كان يخدمهما بشكل اساسي، دون تقديم تنازلات للقوى الأخرى، أو حتى لبعضها. وتجمع آراء عدد من قيادات الاحزاب المعارضة على ان مسألة الوفاق الوطني محكومة بتحقق مصلحة شريكي الحكم، ونصيب كل منهما في الانتخابات المقبلة.

ومن جانبه، يرى جار الله عمر - عضو المكتب السياسي وسكرتير اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي - ان ما تم في اللقاء التشاوري يعتبر «نوعاً من الاتفاق السياسي»، وكانت مبادرة اللجنة العليا للانتخابات - في اقتراح تأجيل الانتخابات - نتيجة حتمية للظروف الموضوعية التي تحيط بالتحضير للانتخابات، والتأكيد بأن الناس يرغبون فى اجراء انتخابات حرة ونزيهة.

وعن انهاء الفترة الانتقالية اشار جار الله عمر الى الاجتماع بين مجلس الرئاسة، ورئيس مجلس النواب ورئيس الوزراء والأمناء العامين للأحزاب الذي اتفق عليه في اللقاء الموسع، وقال: «ان افكاراً عديدة طرحت لضبط عملية تسيير شؤون الدولة خلال هذه الفترة، بهدف تسخير كافة الجهود والامكانات للانتخابات». ونفى التوصل الى اية



اتفاقات مسبقة بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي، واكتفى بالقول: «ان جميع المسائل المتصلة بالعلاقة بين الحزبين الحاكمين مطروحة على بساط البحث بينهما، وستشهد الأيام المقبلة مباحثات مكثفة حول كافة القضايا ومنها الانتخابات».

ضمانات الأغلبية

وتؤكد الدوائر السياسية والحزبية في صنعاء توصل الشعبي والاشتراكي الى اتفاق على دخول الانتخابات بقائمة واحدة، وذلك لضمان الأغلبية لصالحهما في مجلس النواب الجديد، والاحتفاظ بالوزارات السيادية في الحكومة الجديدة، الى جانب رئاسة مجالس النواب، والوزراء والرئاسة.

ورداً عن سؤال لـ «الشرق الأوسط» حول ما تبديه بعض الاحزاب من مخاوف من اتفاق «شريكي الحكم»، اعرب جار الله عن استغرابه من ان تتخذ بعض الاحزاب مثل هذه المواقف، وقال انه «امر طبيعي ان تشك بعض القوى السياسية من احتمال وجود اتفاق بين الحزب والمؤتمر، ولكن هذا لم يتم حتى الآن، بالرغم من انه شيء مشروع وطبيعي، ولكن مع مزيد من الممارسة الديمقراطية ستستقيم الأمور، والحزب والمؤتمر يراعيان استقرار البلاد، وتأمين استمرار التجربة الديمقراطية، ولكن من الغريب ان تعبر الاحزاب عن تخوفاتها سواء اتفق الحزب او المؤتمر، او في حال إختلافهما».

ونفى ما تردده بعض القوى من ان موقف الحزب الاشتراكي كان الوحيد وراء تأخير الانتخابات، وقال: «اول من طرح شكوكه في عدم امكانية اجراء الانتخابات هم من خارج اللجنة العليا للانتخابات، وحتى في اللجنة طرح ممثلو الاحزاب الأخرى من غير الحزب والمؤتمر نفس الشكوك، وبنفس القدر، وهي شكوك لها مبرراتها الموضوعية، منها الصعوبات التي لمسوها، وكانت تواجههم اثناء ممارسة عملهم داخل اللجنة».

ولذلك فإن اعضاء اللجنة العليا للانتخابات، عندما قدموا اقتراحهم بتأجيل الانتخابات لم يلتفتوا الى مسألة المناورات السياسية، «وإنما تحملوا مسؤوليتهم، واتخذوا هذا الموقف بشجاعة من موقع المسؤولية، والحرص على الاعداد لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. وكان موقف الحزب الاشتراكي هو ترك الأمر للجنة العليا، والأخذ بما تتفق عليه الاغلبية».

رغبة التاجيل

وما يلمسه المراقبون هو ان الجميع يرغبون في تأجيل الانتخابات، كي تتاح لهم فرصة ترتيب اوضاعهم (سواء الاحزاب الموجودة في الحكم او الاحزاب التي لها قدم في الحكم وآخر في المعارضة، وايضا احزاب المعارضة، التي لا وجود لها في مؤسسات الحكم). وعلى الرغم من الشعور بالحاجة الى الوقت، فإن مستجدات الاسبوع الماضي كشفت عن استمرار المناورات السياسية بين شريكي الحكم من خلال أطر اخرى.

فحين نجد المؤتمر الشعبي في طليعة الاحزاب الموافقة على التأجيل، يعارضه تجمع الاصلاح وفي نفس السياق اصدرت احزاب «مؤتمر الاحزاب» - الذي تزعمه المؤتمر الشعبي وتجمع الاصلاح، خلال الاشهر الماضية، في مواجهة احزاب المؤتمر الوطني - بياناً يندد باللجنة العليا للانتخابات، ويتهم الاحزاب الممثلة فيها والتي منحت الثقة من بقية الاحزاب الاخرى بأنها خانت الثقة، واصبحت لعبة في يد الحزبين الحاكمين.

كذلك تباينت مواقف احزاب «المؤتمر الوطني» في اللقاء التشاوري، ففي حين تحفظ كل من حزب رابطة ابناء اليمن، والتنظيم الوحدوي الناصري على التمديد للمؤسسات العليا للدولة، التي تنتهي شرعيتها بانتهاء الفترة الانتقالية، كان حزب الحق - وهو عضو في «المؤتمر الوطني» - الى جانب التمديد، اما بقية الاحزاب فقد استبعدت من اللقاء ومن اللجنة العليا.

حلفاء جدد

وقد وصف محسن محمد بن فريد - امين عام حزب الرابطة - موقف بقية الاحزاب في اللقاء التشاوري - باستثناء الاصلاح والرابطة والوحدوي الناصري، بالتخاذل المهين والمشين، وتوقع عقد لقاء حاسم لأحزاب «المؤتمر الوطني» لمراجعة مواقفها، ومدى التزامها بوثائق «المؤتمر». وقال عبد القدوس المضواحي - من التنظيم الوحدوي الناصري لـ «الشرق الأوسط» - «كان يفترض ان تلتزم احزاب المؤتمر الوطني الممثلة في اللجنة العليا للانتخابات بموقف موحد، ولكننا فوجئنا بأن الاصلاح، هو الذي وقف مع الوحدوي والرابطة». واستبعد حدوث تصدع داخل المؤتمر الوطني.

وقال: «سنقف وقفة جادة امام هذه الظاهرة، لمراجعة الاتفاق في ما بيننا، وربما يصعد المؤتمر الوطني خلال الأيام المقبلة من مواقفه المنددة بمحاولات تعطيل الانتخابات، والخروج بمسيرة جماهيرية للتعبير عن الاحتجاج الشعبي على الالتفاف الذي يدور حول الديمقراطية، وقد يسحب ممثلو بعض الاحزاب من اللجنة العليا للانتخابات».

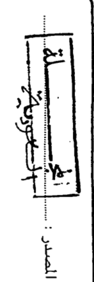
وبنظرة تحليلية لمواقف الاحزاب من تأجيل الانتخابات وتحديد طبيعة المرحلة المقبلة حتى يوم الاقتراع، يلاحظ ان الخارطة الحزبية والسياسية لم تستقر بعد عند تشكيل كتل او تحالفات نهائية للدخول في الانتخابات، حيث مازال تأثير شريكي الحكم في مواقف الاحزاب الأخرى يحدث تشويشاً يصعب معه الحسم النهائي في تصنيف الكتل الانتخابية، والحزبية، او القول بوجود تحالفات نهائية.

وتبقى مسألة إيصال البلاد بمؤسساتها الرسمية واحزابها وكل القوى السياسية الى المأزق السياسي والدستوري الذي تمر به محل بحث، من حيث الكشف عن حيثياتها الاساسية على مدى الفترة الانتقالية، والأهداف الكامنة وراء ذلك، وعلاقة شريكي الحكم بتأجيل موعد الانتخابات، وتمسكهما باستمرار المؤسسات الراهنة في مزاولة عملها حتى يوم الانتخابات.

فهل ستجرى الانتخابات اليمنية في ٢٧ ابريل المقبل، وكيف ستتم؟ للإجابة على هذا السؤال لا بد من الانتظار حتى تكشف الأيام المقبلة عن طبيعة الاتفاقات التي توصل اليها شريكا الحكم (الشعبي والاشتراكي)، وما يمكن ان يتوصلا اليه خلال الأيام المقبلة، وردود فعل القوى الأخرى ازاءها، وكيفية انفراج الأزمة بينهما، وهي قضية مازال يحيط بها كثير من الغموض حتى الآن.



المصدر : المجلة السعودية
التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٩٢



فوضى حزبية وتنظيمات تدار من المنازل

الخريطة السياسية لليمن : من يواجه من؟

لم تعرف الحياة السياسية اليمنية ارتباكا وغموضا مثلما الحال في الوقت الراهن الذي لم يتحدد فيه بعد مصير الانتخابات رغم التوقعات التي تشير الى امكانية تأجيلها الى شهر فبراير (شباط) المقبل.

صنعاء ـ حسن ابو طالب



المصدر : مجلة الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٩٢

يمثل غموض الموقف الانتخابي ومصير دستورية المرحلة التالية لنهاية المرحلة الانتقالية مأزقا للحكم اليمني كله. وبالرغم من الاتهامات المتبادلة بين الجميع سواء الظاهر منها أو الخفي، فمن الصعب تحميل طرف بذاته مسؤولية المأزق السياسي الراهن. وهذا التورط الجماعي يعد في نظر الكثير من المراقبين حصيلة طبيعية لحياة سياسية وحزبية عرفت الكثير من التناقضات منذ اليوم الاول لوجودها قبل عامين ونصف عام. واذا كانت غالبية الاحزاب اليمنية قد افتقدت الحد الادنى لعناصر القوة الذاتية فان تعددها المفرط، من ناحية، الى جانب افتقارها الى ابسط قواعد العمل الحزبي المتعارف عليه، من ناحية اخرى، يمثلان مأزقا لليمن ككل.

وتوزع المسؤولية على كل الاطراف الحزبية والسياسية لا ينفي المسؤولية الخاصة التي تقع على الحزبين الحاكمين المشاركين في السلطة، واللذين يبدوان في نظر باقي القوى الاخرى المسؤولين الوحيدين.

جذور الأزمة

ولا تعود أزمة اليمن الحالية الى عام أو عامين وحسب، ولكنها ابعد من ذلك بحوالي عقد كامل بالنسبة الى الشطر الشمالي سابقا واكثر من عقدين بالنسبة الى الشطر الجنوبي سابقا. ومن المعروف أن الحياة الحزبية التعددية في شطري اليمن سابقا كانت محلا للحظر القانوني والسياسي بصيغ مختلفة.ففي الشمال ومنذ مطلع الثمانينات حظرت الحياة الحزبية تماماً، واستعيض عن ذلك بانشاء المؤتمر الشعبي العام. أما في الجنوب فان انشاء الحزب الاشتراكي كحزب طليعي على النمط الماركسي اللينيني كان نتيجة اندماج عدة احزاب يمنية بعضها جنوبي تماماً والآخر كان احزاباً سرية تعمل حتى منتصف الثمانينات في الشطر الشمالي وتعتبر نفسها امتدادا للحزب الاشتراكي الحاكم في الجنوب. وقد ادى اختلاف التجربة السياسية على هذا النحو الى تباين حاد في فهم وادراك الدور الحقيقي الذي ينبغي على الحزب القيام به بعد وحدة الشطرين قبل عامين ونصف عام.

وواقع الحال ان حظر التعددية الحزبية في الشطرين قبل الوحدة لم يكن يعني ان التيارات السياسية المختلفة كالقوميين والناصريين والبعثيين والاخوان المسلمين، قد اندثرت أو اختفت، او انها تحولت الى قناعات جديدة تتناسب مع الوضع السائد في البلاد. فكثير من تلك التيارات قام بعملية توزيع ادوار بين قياداته واعضائه، فمنهم من انضوى علنيا تحت المنظومة السياسية الجديدة في اي من الشطرين، ولكنه حافظ على قدر من العلاقات مع باقي الاعضاء الذين استمروا يعملون سريا كحزب ممنوع وغير شرعي قانونياً.

ويعد الناصريون والبعثيون والاخوان المسلمون اكثر التيارات التي حافظت على صيغ العمل الحزبي السري. وحين أعلنت الوحدة واشاعت حق التعدد الحزبي والتنظيمي برز هؤلاء وأعلنوا تشكيل احزابهم الخاصة بهم. ومن المفارقات المثيرة ان كثيرا من القيادات السياسية التي كانت بارزة في المؤتمر الشعبي العام في الشمال سابقا ظلت على احتفاظها بمناصبها القيادية فيه، وسعت الى تشكيل احزاب جديدة وفقا لانتماءاتها السياسية الأصلية.

من السرية الى العلنية

وتحول الاحزاب السرية الى احزاب علنية لم يواكبه من الناحية العملية تحول في اساليب عمل تلك الاحزاب، اذ ظلت أسيرة أساليب عملها السري



الذي اعتادت عليه لفترة طويلة، ومن هنا استمر خطابها السياسي يتصف بالغموض والارتباك، وافتقاد القدرة على مخاطبة رجل الشارع العادي، وافتقاد أساليب العمل الديموقراطي الداخلي، وتغليب الاعتبارات الأمنية على كل أنشطتها والحفاظ على علاقة متميزة بقوة او بدولة خارجية لضمان التمويل الذي تعجز عن توفيره بقدراتها الذاتية الخالصة.
فالناصريون مثلا ظلوا على علاقة تمويلية بليبيا، وكذلك البعثيون الذين نسجوا علاقة خاصة بالعراق.

ولم تقتصر امراض التحول من الحالة السرية الى الحالة العلنية على ما سبق وحسب، فقد أدت هذه الخصائص الى امراض سياسية عامة، كانقسام التيار الواحد الى اكثر من حزب تفتقر غالبيتها ان لم يكن كلها الى قواعد شعبية حقيقية. فمثلا توزع الناصريون على اكثر من ستة احزاب، والبعثيون على اربعة احزاب، اما التيار الاسلامي ففيه اكثر من عشرة تنظيمات تعلن عن هوية اسلامية. وتعبر تلك التنظيمات عن خليط من الاتجاهات الاصولية والاصلاحية و«الاخوان »و«التكفير والهجرة»، والمتاثرين بتجارب سياسية وفكرية عربية وغير عربية ولا سيما التجربة السودانية وتجربة حركة النهضة التونسية بقيادة راشد الغنوشي اضافة الى التجربة الايرانية الخمينية.

ويمثل هذا الوضع أحد اسباب عدم فاعلية العديد من الاحزاب اليمنية، التي لا تعدو ان تكون أحزاباً على الورق وحسب. وهناك أحزاب ليست لها اي مقرات على الاطلاق، وبعضها لا يعرف الا من خلال جريدة يصدرها كل اسبوع أو اسبوعين مثل حركة التوحيد والعمل الاسلامي التي تصدر جريدة «البلاغ».ويمكن قضاء ما يقرب من عشرة ايام كاملة في البحث عن مقر واحد لها في صنعاء، دون ان يكلل هذا البحث بأي نتيجة.
وينطبق الامر على احزاب اخرى كثيرة. وفي قائمة نشرتها جريدة «المساء» اليمنية وجد في الساحة اليمنية اربعون حزباً وتنظيما، منها ثمانية عشر حزبا وتنظيما بلا مقر واحد وبلا جريدة تعبر عن آرائها، ومنها احزاب منظمة البعث العربي الاشتراكي والجبهة الاسلامية للقوى الثورية وحزب الشورى اليمني وتنظيم الطلائع الوحدوي الناصري والحركة الاسلامية العالمية والتنظيم الشعبي لجبهة التحرير اليمنية وغيرها.
ولا تقتصر الفوضى الحزبية على وجود أحزاب بلا مقرات او وثائق رسمية فقط، فهناك ايضا ظاهرة الاحزاب الصغيرة التي تعبر عن أسرة معينة، وتقتصر على مقر واحد او اثنين على الاكثر وغالبا ما تكون تلك الاحزاب الصغيرة محدودة الاعضاء من الاقارب والاصدقاء فقط . اما المقر فيكون في الغالب منزل زعيم الحزب او أحد أقاربه.
ومن الامور المتداولة ان هذه الفوضى الحزبية هي نتاج سياسة متعمدة لجأ اليها الحزبان الحاكمان في فترة ما بعد الوحدة بغية تفتيت القوى السياسية الأخرى، وافشال مساعيها في التبلور وتحقيق قدر من الفاعلية، ولكي يظل الحزبان الحاكمان الأكبر والأكثر سيطرة على مقاليد الأمور. وكثير من الأحزاب المعلن عنها استما تأخذ دعماً اما من المؤتمر الشعبي أو الحزب الاشتراكي ويأخذ هذا الدعم صورا عدة منها التمويل المباشر، وتوفير مستلزمات اصدار الصحف وأيجاد مقر او اكثر وخاصة للأحزاب التي تنشط في مواجهة الشريك الآخر.

هذا الوقع العام أفرز عدة نتائج منها فقدان الثقة في الحياة الحزبية، وعزوف الكثيرين عن المشاركة الجدية في تلك الاحزاب، وضعف الأحزاب خارج السلطة في مواجهة الحزبين الحاكمين، وارتباط الكثير من الأحزاب الصغيرة عملياً بسياسة أحد الحزبين الكبيرين، وشيوع ظاهرة الهجوم على



المصدر : المجلة السعودية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٩٢

الطرف الآخر من خلال تلك الاحزاب التابعة.

ويقابل هذه الأوضاع نتائج اخرى بالنسبة الى الحزبين الحاكمين ابرزها سطوتهما على الحياة السياسية، وتاثيرهما الاكبر على الحركة العامة في البلاد وانعكاس علاقاتهما سلباً او ايجاباً على مجمل الوضع العام تبعاً لحالة العلاقة بينهما

ومع ذلك فان هذين الحزبين لا يخلوان من مشاكل داخلية حادة، وكل منهما يمثل حالة فريدة من حيث عناصر قوته او طبيعة المشاكل التي يواجهها، أو المخارج التي يطرحها لحل تلك المشاكل.

المؤتمر العام

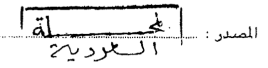
وقد تأثر المؤتمر الشعبي العام بطريقة انشائه في مطلع الثمانينات كتنظيم سياسي فضفاض يجمع بين داخله تيارات سياسية وفكرية عدة، هي في ذاتها تيارات متصادمة ومتناقضة الى حد بعيد. وعكس هذا الوضع نفسه على الصياغة الفكرية للمؤتمر والمعروفة باسم الميثاق الوطني، الذي مثل الحد الادنى من الافكار العامة التي أوجدت اتفاقا بين تلك التيارات السياسية المتناقضة. ومع كون المؤتمر هو التنظيم السياسي الحاكم والوحيد في الشطر الشمالي، فقد غلبت عليه السمات الادارية حيث صار اقرب الى احدى ادارات الدولة وليس تنظيما سياسيا شعبيا تطوعيا،واصبح احدى قنوات تحقيق المكاسب الشخصية للعديد من الاعضاء.

وكان مفترضا مع الوحدة والتعددية السياسية ان يحدث بعض التغيير في اساليب عمل المؤتمر نظرا لفقدانه ميزة السيطرة المطلقة على مقاليد الحكم، وهو ما لم يحدث. ولم يعد النظر بعد في وثيقته الفكرية الاساسية (الميثاق الوطني) لتتناسب مع واقع الوحدة وتجاوز حالة التشطير. كما ان خروج العديد من الاعضاء منه ليشكلوا أحزابهم الخاصة لم ينل من المؤتمر الدراسة الكافية.

ويقول كثير من اعضاء المؤتمر ان تنظيمهم السياسي بحاجة الى اعادة نظر شاملة سواء في برنامج عمله او في تصوراته السياسية لنفسه ولدوره او لليمن ككل. ومن الانتقادات التي يوجهها اعضاء بارزون أن المؤتمر الشعبي لم يتجاوز بعد حالة التنظيم السياسي الواحد، وانه ما زال اسير قياداته السابقة بما لديها من افكار لم تعد تتناسب مع الواقع اليمني الجديد.

وهناك حركة نشطة الآن داخل حزب المؤتمر يقودها اثنان من اعضائه البارزين هما د. محمد عبد الملك المتوكل استاذ العلوم السياسية في جامعة صنعاء والنائب في مجلس النواب محمد الفسيل. ويسعى هذان العضوان الى تشكيل تكتل ديموقراطي داخل المؤتمر بغية تفعيله وتنشيط أدائه. وقد اجتمع هذان العضوان الى الرئيس على عبد الله صالح عدة مرات لمناقشته في هذا





الامر، و طلب منهما وضع تصوراتهما مكتوبة لمناقشتها في اجتماعات المؤتمر. وبالفعل قدما تصوراتهما حول كيفية تفعيل حركة المؤتمر وخلق ارضية جديدة له في الشارع اليمني، الا ان الاستجابة لم تتم بعد رغم مرور عدة اشهر على اللقاء.

وتقوم فكرة المتوكل على ان الفترة الراهنة في الحياة السياسية اليمنية هي فترة انعدام وزن لكل التيارات وللدولة ايضا، وان هذه الفترة تحمل ميزة كبرى هي انها تتيح بالفعل العمل الجاد لمن يؤمنون به لزيادة وعي المواطنين اليمنيين بالعمل الشعبي المنظم سواء في احزاب او في نقابات او في جمعيات خيرية، وانه كلما تعاظمت المكاسب الشعبية في هذا الاطار صار من المستحيل على أية سلطة انْ تعصف بها، لأنها في تلك الحالة ستواجه بمعارضة قوية.

ويرى المتوكل انه بالنسبة الى الانتخابات المقبلة من المهم دفع الناس للمشاركة والتصويت فيها وتأييد المرشحين غير المتورطين في فساد من اي نوع سياسي او اداري او مالي. ففي هذه المرحلة المهم هو نوعية المرشح وليس انتماءه الحزبي. وينشط المتوكل عبر كتاباته الحادة في العديد من الصحف الحزبية في فضح اساليب الالتفاف على الانتخابات والتركيز على توعية المواطنين بمواجهة هذه الأساليب التي يراها غير ديموقراطية.

ويذكر ان المتوكل لعب دوراً بارزاً الى جانب النائب الفسيل في عقد المؤتمر الوطني الذي ضم عددا من الاحزاب - رغم ان المؤتمر الشعبي انسحب منه رسمياً وعمل على افشاله - الا انهما استمرا في جهودهما وتعاونا مع القيادات الحزبية الاخرى وساهما في انجاحه.

وتثير آراء المتوكل وحركته النشطة مع النائب الفسيل جدلا حادا داخل أجهزة المؤتمر الشعبي العام، وثمة ضغوط تمارس عليه من اكبر القيادات لوقف أنشطته، التي تعتبر بمثابة خطوة لاعادة صياغة جذرية لفكر المؤتمر الشعبي ولاسلوب عمله. وهناك ما يبدو انه صراع خفي بين دعاة التجديد وهؤلاء الذين يفضلون ابقاء الوضع على ما هو عليه. ومن الصعب التكهن تماما بما سيجره هذا الصراع الداخلي على مستقبل المؤتمر الشعبي .

تحديات الاشتراكي

ولا يختلف الحزب الاشتراكي عن شريكه في الحكم من حيث صعوبة موقفه وكثرة المشاكل الداخلية التي تواجهه. لكنها مشاكل من نوع آخر تتوافق مع الخبرة الخاصة للحزب طوال فترة حكمه في الشطر الجنوبي سابقاً. فقد حكم الحزب بمفرده اكثر من عقد كامل تعرض خلاله لانقسامات سياسية واقتتال أهلي وصل الى ذروته في يناير (كانون الثاني) ١٩٨٦ . كما



المصدر : المجلة السعودية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ نوفمبر ١٩٩٢

ان الحزب اعتاد طوال حكمه السابق الاعتماد على قوة خارجية (الاتحاد السوفييتي السابق) للحصول على دعم اقتصادي وسياسي ومعنوي وفكري. وفي السنوات الاخيرة وبالتوازن الزمني مع التحولات التي شهدها الاتحاد السوفييتي السابق وكذلك بلدان اوروبا الشرقية، شهد الحزب - حتى قبل الوحدة - تغييرا نوعيا في افكاره الحاكمة حيث قبل بالتعددية او التنمية الرأسمالية وبحرية الصحافة. ولعب جار الله عمر عضو المكتب السياسي في الحزب دورا بارزا في تأصيل التحولات الفكرية في ذلك الحين، كما قدم صياغة فكرية ربطت تلك التحولات بمصير الوحدة اليمنية. ويكاد يكون الحزب الاشتراكي أسيرا بصورة كاملة لهذه الرابطة العضوية بين الوحدة والتعددية ويعتبر ان فيها خلاصه وتجاوزه لتاريخه السابق وما فيه من نقاط سلبية كثيرة .

وبالرغم من ان كثيرا من اعضاء الحزب يؤيدون الترابط بين الوحدة والديموقراطية، ولا يعارضون احداث تغييرات في بنية الحزب وافكاره الحاكمة، فانهم يختلفون على حدود التغييرات التي يجب ان يذهب اليها الحزب في مرحلته الراهنة.

وهناك ثلاثة اتجاهات رئيسية داخل الحزب في الوضع الراهن، وهي

الاتجاه التجديدي الكلي القائم على فكرة اعادة النظر في كل الافكار التي اعتنقها الحزب سابقاً. ويرى انصار هذا الاتجاه ان من الضروري تغيير اسم الحزب والغاء لفظة الاشتراكي منه، واعادة النظر في كل الوثائق والبرنامج والتركيز على ان تكون مهمته في المرحلة اللاحقة بناء دولة النظام والقانون وفتح الابواب امام تنمية رأسمالية حقيقية ،لأن ذلك هو المخرج من حالة التخلف التي تعصف بالبلاد . اما الاتجاه الثاني وهو وسط ويقوم على أساس احداث تغييرات جزئية في افكار الحزب وأسلوب عمله الداخلي لتتناسب مع كونه حزبا مشاركا في السلطة ومواجها بأحزاب معارضة على نحو او آخر فلا يرى ضرورة تغيير اسم الحزب حتى لا تحدث قطيعة بين حاضر الحزب وماضيه، وانما الاكتفاء بتغيير مضمون الوثائق الرئيسية وحسب.

وأما الاتجاه الثالث ويضم فئة تسمى الحرس القديم، فهم الذين ترى ان في كل خطوة للتجديد ومراجعة الذات خطوة لضرب الحزب وزعزعته. ويعارض هؤلاء اي تغيير في اسم الحزب او خطوط أفكاره الرئيسية، ويعتقدون أن مهمة الحزب الراهنة هي انشاء الدولة الديموقراطية الوطنية، وهي احدى مراحل التطور نحو الاشتراكية التي لم تمت في نظرهم بعد.

ويمثل الخلاف بين هذه الاتجاهات السبب الرئيسي وراء عدم انعقاد المؤتمر العام الرابع للحزب حتى الآن على الرغم من وجود مشروعات لوثائق حزبية جديدة. وثمة خوف من ان يؤدي صراع هذه الاتجاهات الى تآكل قاعدة الحزب في وقت لا يجوز فيه فقدان التماسك الداخلي.

وليس الخلاف الفكري حول خط الحزب في المرحلة المقبلة المشكلة الكبيرة الوحيدة التي تواجه الحزب الاشتراكي، وهناك مشاكل اخرى منها غياب الأمين العام بعيدا عن العاصمة بما يضيف ذلك من أعباء على الحزب في مواجهة شريكه وفي توتير الجو العام في البلاد. وهناك من اعضاء الحزب من ينتقدون ذلك الغياب ويعتبرونه نوعاً من الهروب من المسؤولية الحزبية والدستورية معاً. كذلك فان غياب الأمين العام القى بظله على ادارة شؤون الحزب اليومية، ومن هنا برز توتر بين بعض اعضاء المكتب السياسي حول الطريقة المثلى لادارة شؤون الحزب. وفي هذا السياق تكررت في عدة مناسبات شائعات قوية حول طموح زملاء قياديين لعلي سالم البيض لأن يحلوا محله بالاتفاق مع قيادة المؤتمر الشعبي العام، وطالت الشائعات اسم صالح سالم محمد عضو مجلس الرئاسة. الا ان مسؤولا كبيرا في الحزب اكد ان تلك ليست سوى شائعات تستهدف تخريب العلاقات بين قادة الحزب بعضهم بعضاً فضلا عن التأثير على مكانته السياسية.

ويواجه الحزب ايضا تحديا كبيرا يتمثل في خروج وانسحاب العديد من أعضائه ممن كانوا اعضاء في الجبهة الوطنية التي حاربت النظام في الشمال في مطلع الثمانينات واحتضنها الحزب لفترات طويلة اثناء حكمه المنفرد في الجنوب سابقاً، لكنه اعاد تقييم علاقته معها بعد الوحدة وأدى ذلك الى انسحاب قيادات حزبية جماعية في عدد من المحافظات والمدن الجنوبية ذاتها



مثل اب وحجة والبيضاء ورداع وتعز. وفي الوقت ذاته هناك اتهامات من قبل الأعضاء المنسحبين بأن الحزب وقادته تجاهلوا الدور النضالي لهم، بل وعمدوا الى توظيفهم كورقة مساومة في العلاقة مع المؤتمر الشعبي.

ومن التحديات التي يواجهها الحزب الاشتراكي في تلك الآونة تصاعد نغمة الانتقاد لتجربته السياسية في حكم الشطر الجنوبي سابقا وخاصة في مجال الاسكان وتأميم الأراضي الزراعية والتعليم الديني، ويقوم حزب رابطة أبناء اليمن والتجمع اليمني للاصلاح بدور رأس الحربة في الحملة، الى جانب حزب التجمع الوحدوي اليمني الذي يرأسه عمر الجاوي في بعض الأحيان.

انقسام التيار الديني

اما التيار الاسلامي وبالرغم من قوته المعنوية، فانه يواجه هو الآخر مشكلات عدة، أبرزها الاختلاف والانقسام الى عدة تنتظيمات متنافسة. ويلعب العامل المذهبي دوراً في تعدد الأحزاب التي تقوم في الأساس على أفكار دينية مصبوغة بصبغة الدفاع عن مذهب معين (زيدي، شافعي، سني).

وحتى في اطار المذهب الواحد تتعدد الاجتهادات وتبرز قيادات فقهية معينة تمثل كل منها تياراً دينياً سياسياً. وقد ألقى العامل المذهبي ظلاله بالفعل على وحدة التيار الاسلامي ازاء عدة مواقف وقضايا مثل دستور دولة الوحدة وقانون حمل السلاح وقانون التعليم الذي تمت الموافقة عليه حديثا حيث برزت الخلافات بين احزاب الاصلاح والنهضة من جهة وأحزاب اتحاد القوى الشعبية والحق والمنبر وحركة التوحيد والعمل الاسلامي من جهة اخرى. فالأحزاب الاخيرة وقفت الى جانب الحزب الاشتراكي وساهمت في تمرير قانون التعليم الذي أنهى استقلالية المعاهد التعليمية الدينية وجعلها تحت رعاية الدولة وجزءا من الهيكل التعليمي العام. ويأخذ هذا الخلاف شكل مناظرات دينية وسياسية حول افكار الامامة في الاسلام وفق المذاهب الزيدية والشافعية والسنية. ولا تخلو هذه المناظرات من أبعاد سياسية واضحة.

ويعد التجمع اليمني للاصلاح هو التنظيم الأكبر والأكثر نفوذا وقواعد في اليمن مقارنة بالاحزاب الدينية الاخرى. وفي غضون العامين الماضيين استطاع الحزب عقد عدة مؤتمرات شعبية في الكثير من المدن والمحافظات. وهو حزب نشط جدا في افتتاح فروع ومقرات في المحافظات الجنوبية على وجه التحديد، ويرى ان تلك المحافظات بمثابة ارض بكر للدعوة وانها عطشى لمثل هذه الجهود. وأحد عناصر قوة هذا الحزب مستمدة من تأثير العلماء الذين يجوبون المساجد ويقومون بعقد ندوات ومحاضرات تتناول الكثير من الهموم اليمنية والاسلامية بصفة عامة. ويحضر هذه الندوات جمع غفير من المواطنين. ويكاد يركز الحزب في تحركه السياسي على مواجهة الحزب الاشتراكي المشارك في الحكم، لكنه يعتقد - كما أكدت احدى قياداته البارزة وهو الأستاذ محمد اليدومي رئيس تحرير صحيفة «الصحوة» الاسلامية - انه لا يجوز اخراج الحزب الاشتراكي من معادلة الحكم، لكنه يجب الا يبالغ في اعطائه مزايا وامتيازات تتجاوز حجمه الحقيقي في الشارع السياسي اليمني. ان موقف الاصلاح هذا يقوم على أساس ان خروج الحزب من معادلة السلطة خروجا تاماً سوف يؤدي الى احداث قدر كبير من التوتر في البلاد لأن الذين لديهم ثأرات كبيرة مع الحزب سوف يتجهون في هذه الحالة - اي الخروج من عباءة السلطة - الى تصفية حساباتهم معه، وسوف يؤدي ذلك الى عدم استقرار في البلاد. ويؤكد اليدومي ان التجمع اليمني للاصلاح على استعداد نفسي وسياسي وفكري للدخول في حوارات مع كل الاحزاب بما في ذلك الحزب الاشتراكي وصولاً الى قواسم مشتركة.

ويتعرض الحزب لعدد من الاتهامات، ومن ضمنها انه يحث على العنف ويستغل الدين لتحقيق مآرب سياسية وان افكاره في هذا الصدد ليست واضحة تماما، وان الدليل على ذلك هو غياب برنامج واضح و عدم وجود وثائق تحدد عمل الحزب، وان هناك خلافات شتى بين العلماء وبين القيادة السياسية الاجتماعية للحزب ممثلة في قيادة الشيخ عبد الله الاحمر. ويرد على ذلك اليدومي بقوله ان الاصلاح الآن في وارد عقد مؤتمره العام الاول وان وثائقه قد تمت صياغتها بالفعل وتحوز رضى الجميع وانه لا توجد مثل هذه

الخلافات المزعومة بين العلماء وباقي قيادة الحزب، وان المجتمع اليمني للاصلاح ضد العنف ولا يعمل على ترويجه تحت اي مبرر، وانه لو كان وراء اي محاولة للاغتيال لكانت قوى سياسية كثيرة شنت عليه حملة لا هوادة فيها ودفعت الى اعتقال اعضائه المتورطين. لكن ذلك لم يحدث لأن التجمع يدين هذه الاشكال من العمل، ولا يؤمن بها أبدا.

أحزاب صغيرة

ولا يستقيم فهم الخريطة السياسية اليمنية الا بمعرفة دور حزبين يمكن اعتبارهما من احزاب الوسط، احدهما يمثل الوسط الاسلامي والآخر يمثل الوسط اليساري. الاول هو حزب رابطة ابناء اليمن المعروف اختصارا باسم «رأي» الذي يرأسه عبد الرحمن الجفري وأمينه العام محمد بن فريد وهو امتداد لرابطة ابناء الجنوب العربي التي تشكلت في عدن في منتصف الخمسينات وقبل نهاية الاحتلال البريطاني للجنوب سابقا وكانت جزءا من حركة المعارضة الخارجية لتجربة حكم الحزب الاشتراكي. وبعد الوحدة اعادت تسمية نفسها، وبدت لفترة في وارد تصفية حسابها التاريخي مع الحزب الاشتراكي، وكانت قريبة جدا من المؤتمر الشعبي العام، وهي الآن تعمل على اثبات استقلاليتها السياسية والفكرية. ويعد تاريخها القائم على احتمال التعاون مع السلطات البريطانية او ايمانها بفكرة عدن للعدنيين واحداً من اكثر الاتهامات التي تواجه بها الرابطة. ولعبت الرابطة دوراً كبيرا في عقد المؤتمر الوطني، وتمثل الى حد كبير حزب معارضة حقيقية.

اما الحزب الثاني فهو التجمع الوحدوي اليمني برئاسة عمر الجاوي، وهو حديث النشأة، اذ ظهر بعد الوحدة، وهو متأثر في سلوكه وأفكاره السياسية بشخصية الجاوي الأقرب الى الرومانسية الادبية، ومن هنا يتخذ الحزب في أغلب الاحيان مواقف حادة لا تعرف الحلول الوسط تحت اي ظرف. وهو حزب صغير وفقير الموارد، الا ان حركته السياسية تستحوذ على اهتمام باقي الأحزاب. وكانت اولى محاولات الاغتيال قد جرت للجاوي ورفيق له في الحزب هو حسن الحريبي الذي اغتيل بالفعل في المحاولة التي تمت في ٩ سبتمبر (ايلول) ١٩٩١ الماضي. وتقوم صحيفة الحزب المعروفة باسم «التجمع» بدور تحريضي كبير وتتصف عناوينها بالحدة والمبالغة احيانا. ويقول الجاوي ان هدف حزبه كشف الفساد في كل مكان ومحاربته وتعزيز الديموقراطية وفضح كل أساليب السلطة في الالتفاف عليها تحت اي مبرر او اي زعم ■

تنسيق بين الحزبين الحاكمين يعزز مخاوف المعارضة اليمنية

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

برز نوع من تبلور المواقف المتعارضة بين الحزبين الحاكمين في اليمن (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني) في جانب، وأحزاب المعارضة بزعامة التجمع اليمني للاصلاح في جانب آخر، واتضح ذلك بعد اجتماع التنسيق بين الحزبين الحاكمين الذي عقدته الكتلتان البرلمانيتان لهما أمس، برئاسة الفريق علي عبد الله صالح الامين العام للمؤتمر الشعبي ورئيس مجلس الرئاسة، ونائبه علي سالم البيض الامين العام للحزب الاشتراكي، بعد ان ظهرت بوادره عند الاعلان عن تأجيل الانتخابات العامة اليمنية الى يوم ٢٧ ابريل (نيسان) المقبل قبل اسبوع

وقد خصص اجتماع الكتلتين البرلمانيتين الحاكمتين لمناقشة التصورات الخاصة بمعالجة الوضع الدستوري، وموقف المؤسسات الرسمية خلال المرحلة الفاصلة بين انتهاء الفترة الانتقالية ويوم الاقتراع وأوضح مصدر برلماني لـ «الشرق الأوسط» ان اتفاقا تم التوصل اليه للتنسيق بين مواقف الكتلتين، بشأن تأييد وجهة نظر مجلس الرئاسة في تسيير شؤون البلاد خلال تلك المرحلة، بعد دراسة تصورات الاحزاب السياسية التي بحثها اللقاء الموسع بين مجلس الرئاسة وزعماء الاحزاب الممثلة في اللجنة العليا للانتخابات، بشأن اتخاذ قرار سياسي - على اساس وفاق وطني - بالتمديد لمؤسسات الدولة حتى يوم الاقتراع.

وكانت مصادر حزبية وثيقة الصلة باللجنة العليا للانتخابات قد كشفت ايضا - لـ «الشرق الأوسط» - ان اللقاء الموسع الذي عقد امس الاول ساده نقاش حاد، واتضحت فيه صلابة موقف احزاب المعارضة بشأن انهاء الفترة الانتقالية في موعدها، وطرح مقترحات للاتفاق على صيغة لتسيير شؤون البلاد حتى يوم الاقتراع.

وطرحت «الشرق الأوسط» عددا من الاستفسارات عن الموقف على عبد الوهاب الانسي - الامين العام لحزب التجمع اليمني للاصلاح - حول مقترحات حزبه في اللقاء الموسع، فقال ان «الاصلاح يعتبر ان جوهر الخلاف هو انتهاء الفترة الانتقالية في ٢١ نوفمبر (تشرين الثاني) الحالي، وهذا يعني انتهاء كل ما ترتب عليها. وحتى لا يكون هناك فراغ سلطة، فلا بد من ايجاد حل سياسي تتفق عليه القوى السياسية، ويستند الى الضرورة التي نشأت عن عدم اجراء الانتخابات في موعدها قبل نهاية الفترة الانتقالية»، بهدف توفير ضمانات الحرية والنزاهة في اختيار ممثلي الشعب. وحمل الأنسي الحزبين الحاكمين مسؤولية تأخير الانتخابات، واكد ان المصلحة العليا لليمن اقتضت هذا الحل



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٩٢

السياسي. وحدد مسؤولية المؤسسات - في المقام الاول - بـ «انجاز تنظيم الانتخابات»، وتصريف شؤون البلاد في حدود ما تقوم به «حكومة رعاية المصالح»، واقترح:

- الابقاء على مجلس الرئاسة.
- تشكيل حكومة ائتلافية تتمتع بثقة المشاركين في الاتفاق السياسي.
- تحديد دور مجلس النواب في الرقابة وحظر اصدار اي تشريعات.
- تشكيل هيئة وطنية تكون بمثابة مرجعية وطنية خلال الفترة المقبلة حتى يوم الاقتراع.
- تطبيق قانون الاحزاب على القوات المسلحة وتحييدها.
- تطبيق القوانين الوحدوية الاخرى في مختلف المحافظات اليمنية.
- وضع ضوابط للمحافظة على المال العام، بعد ان نشرت صحيفة «الصحوة» - الناطقة باسم تجمع الاصلاح - وثيقة تقول ان ترميم منازل ٣ من قادة الحزب الاشتراكي تكلف اكثر من ٢٧ مليون ريال يمني.



المصدر : الحياة اللندنية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ نوفمبر ١٩٩٢

انفجار قرب السفارة الاميركية والمطلعون يلوحون باضراب

أحزاب يمنية تحذر من عودة تجربة الميليشيات الشعبية

صنعاء -
من عبدالرحمن السيدي:
□ القاهرة - «الحياة»

■ اصدرت فروع الاحزاب والتنظيمات السياسية في محافظة تعز التي تقع على بعد [illegible] كلم جنوب صنعاء بيانا استنكرت فيه فكرة محاولة نشر تجربة «لجان الدفاع الشعبي» التي كانت تمارس عملها في المحافظات الجنوبية قبل الوحدة.. ونقضت هذه الفكرة التي يروج لها الحزب الاشتراكي باعتبارها ميليشيات شعبية وهو ما يرفضه شريكه في الحكم حزب المؤتمر الشعبي العام.

ودعا البيان الى مقاطعة الفكرة، مشيرا الى سلبيات التجربة وعدم وجود قانون صادر عن مجلس النواب لدولة الوحدة ينظم انتشار هذه اللجان ودعا ايضا الجهات التي تدفع في اتجاه انشاء «لجان الدفاع الشعبي» الى التمسك بالشرعية القانونية وتجنيب الشعب اليمني مساوئ هذه التجربة.

ووقعت البيان فروع المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح والحزب الناصري الديموقراطي والجبهة الوطنية الديموقراطية والحزب الجمهوري. وقالت مصادر سياسية ان البيان يعكس تمسك المؤتمر الشعبي العام بموقفه من الحزب الاشتراكي وهو موقف يدعو اما الى التنسيق معه واما قبول الدمج، رافضا صراحة اقامة تحالف بين الجانبين.

على صعيد آخر، وقع ليل الاثنين - الثلاثاء انفجار قوي في ارض بور قريبة من السفارة الاميركية. وسمع صدى الانفجار في انحاء العاصمة الا انه لم يؤد الى اضرار.

ويذكر ان الانفجار الاخير في صنعاء وقع آخر ايلول (سبتمبر) الماضي في الحي الذي تقع فيه السفارة السعودية ومنازل مسؤولين حزبيين. وكان سبقه انفجار وقع في ٢٤ ايلول قرب السفارة الاميركية الا انه لم يخلف خسائر.

وعقد مجلس الرئاسة اليمني اجتماعا امس برئاسة الفريق علي

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللبنانية

التاريخ : ١-١١-١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عبدالله صالح حضره السيد حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء والسيد اسماعيل الوزير وزير الشؤون القانونية. واقر مشروع قرار باجراء التعداد العام للسكان والمساكن والمنشات في السنة ١٩٩٤.

وناقش المجلس هياكل الاجور ورواتب العاملين في مؤسسات الدولة واجهزتها ومرافقها المختلفة ،ووجه الحكومة الى اتخاذ الاجراءات القاضية باعادة النظر في الهيكل الحالي للرواتب والاجور ووضع هيكل جديد على اسس موضوعية تكفل تحسين اوضاع العاملين في اجهزة الدولة وترتبط بالارتقاء بمستويات الاداء الاداري والانتاجي،

وكانت نقابة المعلمين دعت العاملين في حقل التربية والتعليم الى اضراب حددت موعده الخميس المقبل. وقالت ان هذا الاضراب ياتي تاكيداً لطلبها رفع الرواتب بنسبة ١٠٠ في المئة واصدار قانون المعلم لضمان حقوقه وامتيازاته المادية والمعنوية.

وعاد مساء امس الى القاهرة السفير ابراهيم عوف مساعد وزير الخارجية المصري للشؤون العربية بعد زيارة لليمن استغرقت اسبوعاً. وصرح بانه التقى رئيس الوزراء اليمني واجرى محادثات مع كبار المسؤولين في وزارة الخارجية اليمنية.

وأشار الى ان المحادثات تناولت المسائل ذات الاهتمام المشترك على الصعيد العربي، خصوصاً محادثات السلام والموقف في الخليج ومشاكل منطقة القرن الافريقي والوضع في الصومال.

وقال السفير عوف ان الجانب اليمني اعرب عن سروره بالاقتراح المصري الخاص بعقد اجتماع تحضيري بين البلدين في القاهرة قريباً لمتابعة اعمال اللجنة المشتركة العليا التي عقدت آخر اجتماعاتها على مستوى رئيسي الوزراء في صنعاء في نيسان (ابريل) ١٩٩٠، وكذلك التحضير لعقد الدورة الثانية لهذه اللجنة في القاهرة. ٨٠/



المصدر : الأهـرام القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ نوفمبر ١٩٩٢

■ اليمـــن :

جدل حول شرعية الحكم

قررت المؤسسات السياسية اليمنية - كمجلس الرئاسة ورئاسة البرلمان والمجلس الإستشارى وغيرها - تاجيل الإنتخابات اليمنية الى ٢٧ ابريل ١٩٩٣ . متجاوزة بذلك يوم ٢٢ نوفمبر الحالي ، والذى تفترض إتفاقات الوحدة أن يكون أخر ايام المدة الإنتقالية . ومن الناحية العملية فإن فشل اللجنة العليا للإنتخابات فى إستكمال اعمالها ووضع الضوابط الفنية والقانونية لإجرائها فى موعدها قبل نهاية الفترة الإنتقالية يمثل السبب المباشر وراء هذا القرار . وبدوره فإن تعثر عمل اللجنة - المشكلة من ١٧ عضوا يمثلون سبعة احزاب ومستقلين ونقابات مهنية وعمالية - لم يكن بعيدا عن مناخ التوتر والخلاف بين الحزبين الحاكمين : المؤتمر الشعبى والحزب الإشتراكى . وكانت ابرز مظاهر هذا الخلاف إعتكاف على سالم البيض لمدة تجاوزت ٣ اشهر متواصلة بعيدا عن العاصمة ، إضافة الى زيادة حوادث ومحاولات إغتيال السياسيين اليمنيين وعجز الأجهزة الأمنية عن ملاحقة جناتها . وفى نفس السياق تبلور إنقسام حاد بين الاحزاب خارج السلطة ، مما شتت جهود تلك الأحزاب وتوجيه مواردها الضعيفة لملاحقة بعضها البعض .

وفى إطار هذا المناخ كانت اعمال اللجنة العليا للإنتخابات ، مما عرضها للفشل واخذت مسارات الأحزاب والقيادات السياسية تفرض نفسها على اداء اللجنة . ولعب غياب التصور الواحد دورا كبيرا فى انفلات عنصر الوقت دون الوفاء بغايات اللجنة . ويكفى أن خطوة صغيرة - ولكنها هامة - وهى تحديد أسس التوزيع السكانى وتقسيم الدوائر الإنتخابية اخذ اكثر من شهرين ونصف من المناقشات والمساومات

وقبل إسبوعين من مذكرة اللجنة العليا للإنتخابات والتى قدمت لمجلس الرئاسة لتوضيح اسباب تعثرها ، اخذ اعضاء اللجنة من ممثلى الاحزاب التصريح علنا بوجود صعوبات فنية وسياسية تحول دون الإنتهاء من إجراء الإنتخابات قبل ٢٢ نوفمبر الحالى ، وأن اللجنة بحاجة الى مزيد من الوقت . واخذت هذه التصريحات شكل ابراء الذمة وتوجيه اللوم الى الحزبين الحاكمين وخلافاتهما الحادة .

وزادت حدة المزايدات السياسية عشية القرار بتاجيل الإنتخابات ، ويدور الجدل حول شرعية الحكم فى الفترة التالية لإنتهاء المرحلة الإنتقالية ، وهناك رأيان ، الاول وهو تفسير السلطة ، وترى ان الدستور - ولاسيما المادتان ٤١ و ٨٨ - الخاصتان بإمتداد عمل البرلمان ومجلس الرئاسة لمدة اخرى إذا تعذر انتخابهما بصورة طبيعية في المواعيد المقررة ، وهو مايتيح شرعية دستورية وقانونية لعمل المؤسسات القائمة ، والثانى هو راى الاحزاب خارج السلطة وترى ان المؤسسات الراهنة تفقد شرعيتها بعد ٢٢ نوفمبر الحالى ، وانه لابد من إسقاط هذه المؤسسات وإسقاط اللجنة العليا للإنتخابات وسحب الثقة من اعضائها ، وتدعو الأحزاب الى تكوين حكومة إئتلافية جديدة بعد هذا التاريخ لإدارة شئون البلاد ، وهو مايرفضه الحزبان الحاكمان .

ويبدو الحل الوسط فى الافق على أساس الإقرار بشرعية المؤسسات الراهنة بعد ٢٢ نوفمبر ووضع ضوابط فيما يتعلق بعملها بالمال العام وتمرير قوانين جديدة ، والتصديق على معاهدات دولية ، وان يتم التركيز على إنتهاء اللجنة العليا من أعمالها وفق مدة زمنية محددة . وهى صيغة ستكون مرهونة بقدرة الأطراف المختلفة على المساومة ومواجهة ضغوط الحزبين الحاكمين □

حسن أبو طالب



حذرت من تحول اضراب ٢٢ الجاري الى عصيان مدني

اليمن : مذكرة احزاب المؤتمر الوطني تطالب بحل مجلس النواب واستقالة الحكومة

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ نشرت صحيفة «التجمع» الاسبوعية، الناطقة باسم حزب التجمع الوحدوي اليمني نص المذكرة التي رفعتها احزاب «المؤتمر الوطني» الى الفريق علي عبدالله صالح، رئيس مجلس الرئاسة الامين العام للمؤتمر الشعبي العام والسيد علي سالم البيض، نائب رئيس مجلس الرئاسة الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني.

وجاء في المذكرة ان احزاب «المؤتمر الوطني» تداولت «في قضية الساعة في الوطن وعلى رأسها الفراغ الدستوري الذي اصررتم على بلوغه بعد سنتين ونصف السنة من عمر الوحدة.

وبخيبة، نتقدم اليكم بهذه المذكرة التي تمثل وجهة نظرنا في اخر عهدكم قبيل انتهاء الفترة الانتقالية، ونود ان ننقل اليكم اعتزازنا الكبير بموقفكم النزيه والمستجيب مطالب شعبنا حين وقعتم على اتفاقيتي ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩ و٢٢ نيسان (ابريل) ١٩٩٠، ونحن على يقين من انكم بالروح نفسها تستطيعون ان تتقبلوا مطالبنا ومواقفنا التي نرى ان لا مناص من تحقيقها قبل ان تحل الكارثة». واضافت المذكرة «انتم اخترتم الطريق المغاير للديموقراطية طوال فترة حكمكم المدموج، وخالفتم الشريعة وتجاوزتم احكام الدستور واوصلتم الامور الى حد التهيئة لاشعال حرب في بلد يطمح الى الاستقرار والامان، ونحن لا نجافي الحقيقة حين نحملكم مسؤولية هذه الورطة التي وضعتم شعبنا على حافة هاويتها باصرار وعناد يكاد يمسخ النصر العظيم الذي حققتموه يوم الثاني والعشرين من ايار (مايو) ١٩٩٠».

وحمل المذكرة مجلس الرئاسة مسؤولية «التمادي في سلوك طريق الديكتاتورية وعدم الشرعية الذي درجتم عليه قبل الوحدة وبعدها». وحذرت «من عدم الاكتراث بقضايا الشرعية والديموقراطية في زمن يحتاج الناس الى العودة الى صوت العقل والحكمة».

واضاف: «بهذه المذكرة المختصرة للغاية، نود ابلاغكم ما يلي:

١ - المطالبة بحل مجلس النواب واستقالة الحكومة.

٢ - انسحاب ممثلي الاحزاب في اللجنة العليا للانتخابات.

٣ - تنفيذ الاضراب العام الشامل يوم ٢٢ الجاري والذي سنعمل على تطويره الى عصيان مدني في حال استمراركم بعد هذا التاريخ ممارسة عدم الشرعية».

واوضحت المذكرة: «على رغم ذلك، ندعوكم الى الاتفاق مع بقية القوى باعتباركم تمثلون حزبيكم الى اجتماع للحوار يصب في معالجة الوضع الدستوري الذي سينشأ بعد انتهاء احكام الفترة الانتقالية وحل مجلس النواب واستقالة المجالس المعنية بالحكم».

وختمت: «نحن نثق انكم انتم الذين كنتم ولا زلتم في قلب كل مواطن مؤمن ومكافح من اجل الوحدة، ستستطيعون ان تتفهموا قضية الشرعية التي نطلب، حماية للوطن وحفاظاً على وحدة الجبهة الداخلية، ونزوعاً نحو ارساء تقاليد ديموقراطية جديدة».



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١١ نوفمبر ١٩٩٢

تقرير اخباري

عودة نائب الرئيس الى صنعاء

بداية شراكة هشة بين الحزبين الحاكمين

بون - «صوت الكويت»: رغم ان الغموض ما زال يحيط بظروف «العودة الغامضة» لعلي سالم البيض أمين عام الحزب الاشتراكي الى صنعاء. الا ان معلومات «وافرة» من داخل الحزب الثاني في السلطة افادت ان هذه «العودة الباهتة» ليست سوى تكتيك سياسي لتبريد الموقف و«تمطيط الانتخابات» لأن ذلك يخدم الحزب ايضاً في الوقت الحاضر وليس الرئيس علي عبدالله صالح وحزبه.

وذلك ان علي البيض استفاد من فترة اعتكافه الدرامي لاعادة ترتيب بنية الحزب في المحافظات الجنوبية والشرقية.. وتطويق «مكامن الخطر» باعادة الانتشار العسكري لقوات الحزب وميليشياته حول «قوات نظام صنعاء» و«منابع النفط»، كما أعاد هيكلة وبناء جهاز «الأمن السياسي للحزب» وإطارات لجان «الدفاع الشعبي» التي كان لها دور بارز في دحر علي ناصر خلال احداث ١٩٨٦ .وذلك تحسباً لأية مفاجآت قد تحدث في صنعاء او محاولات التفاف يقوم بها الرئيس صالح للانفراد بالسلطة. وأشارت تلك المصادر اليمنية الى ان البيض حقق انجازاً تنظيمياً كبيراً في مجال «الامتصاص الوقائي» لأية ضربة غادرة.. وتمكن من وضع اللمسات الحاسمة ابان فترة تشدده في رفض «فك الاعتكاف» والعودة الى صنعاء حتى بواسطة من المكتب السياسي لحزبه.. حيث شعر جدياً بان الحاج رئيس النظام على عودته انما يستهدف تقويض استكمال الحلقات الحاسمة في ذلك المخطط. ولذلك - تضيف المصادر - رفض البيض العودة الى صنعاء اول الأمر حتى عندما جاء اليه الرئيس بنفسه الى عدن الأسبوع الماضي ضمن نوايا استباق تجهيزات الحزب الاشتراكي ولكنه وافق على لقاء بمدينة الحديدة بعد شهر من محاولة صالح في عدن واختار ربع الساعة الأخير في فرصة حكم الشراكة حيث يتعين انهاء «فترة الانتقال» بحدود اواخر الشهر الجاري. ومن جهة اخرى كشفت هذه المصادر عن وجود «اتصالات خيطية» بين الحزب الاشتراكي وعدد من قوى المعارضة اليمنية في الخارج! الا انها رفضت اعطاء اية تفصيلات حول الموضوع نظراً لحساسية هذا الأمر. واكتفت بالقول ان الكشف عن اية تفصيلات سيؤدي الى استعجال تنفيذ مشروع انقلابي عسكري. فيما يحاول الرئيس مد جسور اتصال مع سياسيين وسلاطين قدامى وبعض اركان النظام الملكي يقيمون في الخارج. بالاضافة الى اتصالات توشك ان تنجح مع الرئيس السابق علي ناصر محمد وتفيد هذه المصادر سبباً اخر لعودة البيض الى صنعاء هو نجاح وساطة من خارج الحزبين الحاكمين في ايصالهما الى اتفاق على خوض الانتخابات بقوائم مشتركة وضمان الأمن الشخصي للبيض بواسطة اجراءات محددة ونظام مراقبة وتعهدات ولاحظت ان الرئيس اليمني قد وافق على معظم مطالب البيض. ومنها اجراء المحاكمة للمتورطين في محاولة اغتيال وزير العدل ونقل عن مسؤول في الحزب الاشتراكي قوله «اننا قدمنا مقابل ذلك تنازلات منها اغلاق ملف اغتيال مستشار وزير الدفاع الذي تم باشراف ضباط في مكتب شقيق رئيس الدولة». وأكد المصدر أن وزير الدفاع هيثم قاسم قام خلال اليومين الماضيين بجلب وحدات من قوات الحرس الجمهوري الجنوبي الى العاصمة صنعاء لحماية «نائب الرئيس» بمواجهة قوات الحرس الجمهوري الشمالي (٧٠ الفاً) التي تقوم بحراسة الرئيس علي صالح الأمر الذي خلق اجواء توتر واسعة في العاصمة. ويبدو ان هذا الاجراء حل محل قرار باخراج كامل القوات والاسلحة والمعدات الحربية والمعسكرات من العاصمة صنعاء واخلاء جميع المدن الرئيسية من الاسلحة.



صنعاء : انفجار ثان قرب سفارة أمريكا

صنعاء: من حمود منصر

علمت «الشرق الأوسط» ان سفير الولايات المتحدة في صنعاء آرثر هيوز أبلغ الدكتور عبد الكريم الارياني وزير الخارجية اليمني امس استياء واشنطن البالغ من تكرار حوادث الانفجارات قرب سفارتها، عندما التقاه في مكتبه بوزارة الخارجية امس.

وكان انفجار قوي قد وقع الليلة قبل الماضية قرب مباني السفارة الامريكية التي تبعد عن وسط صنعاء بنحو كيلومترين، في ثاني حادث من نوعه منذ ٢٤ سبتمبر (أيلول) الماضي.

وكما حدث في الانفجار الاول، كان الثاني نتيجة لعبوة ناسفة موقوتة، احدثت حفرة في الارض .

وقد ندد السفير ديفيد ماك مساعد وزير الخارجية الامريكي بالحادث، وقال «نحن ندين استخدام العنف والانفجارات ، كما نندد بأي محاولة لعرقلة الانتخابات اليمنية او عرقلتها».

وكان ماك يتحدث في ندوة نظمها التلفزيون اليمني عبر الاقمار الصناعية مع واشنطن .

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)
التاريخ : ١١ نوفمبر ١٩٩٢

مؤتمر سبأ يدعو لوقف الفساد والتردي

مجلس الرئاسة يناقش الاستعداد للانتخابات

صنعاء: من حمود منصر

اقر مجلس الرئاسة اليمني في اجتماعه أمس ـ بمشاركة المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء واسماعيل الوزير وزير الشؤون القانونية ـ مشروع قرار لإجراء التعداد السكاني والمساكن والمنشآت في الجمهورية اليمنية عام ١٩٩٤، وطلب من الحكومة اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ ذلك، حتى يعتبر اساساً لإجراء الانتخابات العامة في ما بعد، وذلك بعد اجراء الانتخابات العامة المقبلة على اساس التقديرات السكانية الحالية.

وناقش المجلس ايضا نشاط اعضائه خلال الاسبوع الماضي بشأن المشاورات الجارية على الساحة اليمنية، للبحث عن مخرج لمعالجة الأزمة الدستورية الناشئة عن انتهاء الفترة الانتقالية ـ في ٢١ نوفمبر (تشرين الثاني) الحالي ـ قبل اجراء الانتخابات، بعد ان تقرر تأجيلها الى ٢٧ ابريل (نيسان) المقبل.

وقد تفاقمت الأزمة السياسية اليمنية أمس، عندما وجهت الأحزاب المشاركة في «المؤتمر الوطني» ـ ٢٠ حزبا ـ باستقالة الحكومة وحل مجلس النواب مع انتهاء الفترة الانتقالية، وحذرت من تنفيذ اضراب عام وعصيان مدني اعتبارا من يوم ٢٢ نوفمبر (تشرين الثاني) الحالي اذا لم يتحقق ذلك.

وعلى صعيد الإعداد للانتخابات اقرت اللجنة العليا للانتخابات أمس ايضا مشروع تقسيم الدوائر الانتخابية في محافظة عدن، وقررت اضافة ٥ مراكز اقتراع جديدة ليصبح عددها ٧٢ مركزاً، على أساس ٨ مراكز لكل دائرة، كما استمعت الى تقرير من القاضي عبد الكريم العرشي رئيس اللجنة وعضو مجلس الرئاسة عن الجدول الزمني الجديد لاجراء الانتخابات في ضوء تعديل يوم الاقتراع.

ومن ناحية أخرى أصدرت الأمانة العامة لمؤتمر «سبأ» للقبائل اليمنية بيانا الى شعب اليمن، أوضحت فيه خطورة الأوضاع التي تمر بها البلاد، المتمثلة في الفساد المالي والاداري، والعبث بالأموال العامة، وانتشار الرشوة والمحسوبية، وتصاعد اعمال الارهاب والقتل وإثارة الفتن، وغياب الاستقرار والأمن، الى حد اصبح ينذر بكارثة مدمرة تهدد وحدة ومستقبل اليمن.

وأكد البيان ـ الذي صدر يوم الأحد الماضي، وحصلت «الشرق الأوسط» على نسخة منه ـ ان القبائل اليمنية استشعرت مسؤوليتها الوطنية في ظل هذه الأوضاع لمواصلة دورها التاريخي في وقف حالة التردي والانهيار، ووضع الحلول للمشكلات التي يئن الشعب تحت وطأتها، وجاء في البيان «لقد وصلت بشاعة المأساة الى حد ان هناك اسر كثيرة لا تجد ما يسد رمقها من الغذاء، واشخاص واطفال إما يبحثون عما يأكلونه في الزبالات، أو يموتون جوعاً وهو وضع لم تشهد بلادنا مثيلا له من قبل».



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢/١/ نوفمبر ١٩٩٢

بسبب العراقيل أمام مشروع المنطقة الحرة

استقالة محافظ عدن من منصبيه الحكومي والحزبي

عدن: من لطفي شطارة

أكدت مصادر حزبية وحكومية يمنية لـ «الشرق الأوسط» ان محمود عراسي محافظ عدن قدم استقالته من منصبه في رسالة الى مجلس الرئاسة اليمني، وطلب من علي سالم البيض، الأمين العام للحزب الاشتراكي، قبول استقالته من عضوية اللجنة المركزية للحزب، ولكن الاستقالة لم تقبل بعد.

ولم توضح المصادر الأسباب التي دفعت العراسي الى تقديم استقالته، كما انه لم يذكرها في كتاب الاستقالة، لأنه قرر أن يحتفظ بها لنفسه، على خلاف ما أشيع من انها «لأسباب صحية»، بعد ان تلقى العلاج في العاصمة البريطانية لأكثر من شهر.

وقالت دوائر حكومية ان العراسي اتخذ قرار الاستقالة بسبب المركزية الشديدة التي تعاني منها عدن، والتدخلات والعراقيل التي تعوق ممارسته لسلطاته، وعدم منحه الصلاحيات الضرورية لتسيير امور المحافظة، وتقديم الحلول المناسبة لقضايا عدن الأساسية مثل البناء العشوائي، والاستيلاء على الأراضي والمتاجرة به.

ولم تستبعد المصادر ان يكون سبب استقالة العراسي هو وجود خلافات حادة بينه وبين مسؤولين في الحزب، بسبب تدخلهم في شؤونه كمحافظ، ورغم عدم الاعلان رسمياً عن قبول الاستقالتين الحكومية والحزبية، إلا ان العراسي مصمم على عدم ممارسة مهامه، على النحو الذي برز خلال الأسابيع الماضية.

وتشير التكهنات الى ان المحافظ ربما قدم استقالته لأسباب سياسية، تتعلق بصراع الأحزاب لكسب أصوات مواطني عدن في الانتخابات النيابية المقبلة، وتباكيها على تردي الأوضاع في المدينة، التي تعتبر القاعدة الأساسية للحزب الاشتراكي اليمني، ويراهن على تحقيق فوز انتخابي كاسح فيها.

ويقول المراقبون ان المزايدات الحزبية بشأن مشروع المنطقة الحرة في عدن، والتعقيدات التي تعوق تنفيذه، هي التي دفعت المحافظ الى تقديم استقالته، بعد ان وجد نفسه في موقف المتفرج، عاجزاً عن حل مشكلات المحافظة.

وجدير بالذكر ان العراسي كان محافظاً لعدن قبل ١٣ يناير (كانون الثاني) عام ١٩٨٦ واستطاع ان يجعل المدينة تظهر في صورة حضارية متميزة، بعد ان منحه الرئيس السابق علي ناصر محمد صلاحيات واسعة، ثم تولى إدارة محافظة حضرموت لفترة بعد ذلك، واعفي منها قبل الوحدة. ولكنه دخل الحكومة وزيراً للسياحة بعد توحيد شطري اليمن في ٢٢ مايو (ايار) عام ١٩٩٠، وظل يشغلها لمدة عام واحد، حتى عاد محافظاً لعدن بعد وفاة محافظها السابق سعيد صالح سالم في حادث سيارة، في حين دمجت وزارة السياحة مع وزارة الثقافة التي يتولاها حسن احمد اللوزي.



المصدر : الحياة اللندنية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٢

وفيات بالملاريا في محافظتي عدن وأبين

جدول زمني للانتخابات اليمنية ومحافظ عدن يقدم استقالته

□ صنعاء - من عبدالرحمن الحيدري:

■ أفاد مصدر مطلع في صنعاء امس ان اللجنة العليا للانتخابات اقرت جدولاً زمنياً للانتخابات المقررة في ٢٧ نيسان (ابريل) المقبل.

ويأتي هذا التطور وسط انباء عن تدهور الوضع المعيشي في عدن، العاصمة الاقتصادية والتجارية لليمن، والتي قدم محافظها السيد محمود عراسي استقالته، كما حصلت وفيات عدة من جراء انتشار الملاريا في المحافظة وفي محافظة ابين القريبة منها.

وأوضح المصدر المطلع ان الجدول الزمني للإعداد للانتخابات أقر حسب الترتيب الآتي:

- من ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري الى ١٠ كانون الاول (ديسمبر) المقبل: الانتهاء من الاجراءات المكتبية.
- من ١٠ كانون الاول الى ٣٠ منه: اعداد المشرفين على الانتخابات وتجهيزهم وتدريبهم.
- من ١ كانون الثاني (يناير) الى ٣٠ منه: فترة القيد والتسجيل.
- من ١ شباط (فبراير) الى ٢٣ منه: فترة الطعون.

وقال المصدر ان اللجنة العليا للانتخابات ستتفرغ في شهر رمضان المبارك لتجهيز الجداول الانتخابية وإعدادها في شكلها النهائي، وتبدأ في الايام الخمسة الاخيرة من رمضان تدريب اللجان الاساسية التي ستقبل المرشحين وتأهيلها. وفي الرابع من شهر شوال ستنزل اللجان الى مواقعها لاستقبال المرشحين لتقديم طلبات الترشيح واعلان يوم الانتخابات.

ويشير الجدول الى اعتماد ٢٧ نيسان المقبل موعداً مبدئياً للانتخابات وبدء الاستعدادات لاجرائها في هذا الموعد بعدما كان مفترضاً ان تجري قبل انتهاء الفترة الانتقالية في ٢١ تشرين الثاني الجاري.

وفي تعليق على تأجيل الانتخابات اليمنية الى ٢٧ نيسان، قال السيد محمد علي ابو لحوم رئيس الحزب الجمهوري ورئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب اليمني لـ «الحياة»: «نأمل بالا يكون التأجيل عبارة عن تأجيل للمشاكل العالقة بين الحزبين الحاكمين وترحيلاً لها من ٢١ الجاري الى ٢٧ نيسان». وتمنى ان يكون التأجيل «مدروساً من قبل الحزبين الحاكمين، على اساس انه فرصة للتعمق اكثر في المشاكل الحقيقية للبلاد والازمات التي تعصف بها، من اجل معالجة موضوعية تؤمن اساساً سليماً لانتخابات حرة ونزيهة يوافق عليها الجميع».

وأكد ان لا انتخابات حرة ونزيهة «ما لم تدمج القوات المسلحة، ويطبق قانون الاحزاب، وتقسيم الدوائر الانتخابية في شكل واضح، ويتوافر

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللبنانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٢

الامن للعملية الانتخابية بعيداً عن التاثيرات الحزبية او الفئوية».

على صعيد آخر علم في عدن امس ان السيد محمود عبدالله عراسي، محافظ المدينة قدم استقالته الى رئيس مجلس الرئاسة الفريق علي عبدالله صالح في الثاني من الشهر الجاري. الا انه لم يعلن بعد عن قبول الاستقالة.

ونقلت صحيفة «الايام» عن عراسي تاكيده تقديم استقالته، وقال: «اتمنى كل الخير لمحافظة عدن وأطلب دعم الجميع مسؤولين ومواطنين للسيد عثمان كمراني وكيل المحافظة والمحافظ الجديد الذي سيعين».

واوضح انه لا يفكر في ترشيح نفسه للانتخابات المقبلة واذا قرر مستقبلاً ذلك سيترشح كمستقل.

وذكرت «الايام» ان استقالة محافظ عدن جاءت نتيجة تدخلات ادت الى تدهور الاوضاع في المدينة على رغم الجهود النبيلة والمخلصة التي بذلها ورفضه الوقوف موقف المتفرج ازاءها.

وكان عراسي وهو عضو في اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني عيّن محافظاً لعدن اثر وفاة المحافظ السابق سعيد صالح سالم في انقلاب سيارته على طريق عدن منتصف شهر ايار (مايو) العام الماضي. وكان شغل منصب وزير السياحة قبل تعيينه محافظاً لعدن. علماً انه شغل ايضاً منصب محافظ لعدن وحضرموت قبل الوحدة اليمنية.

وجاءت استقالته في وقت قال مسؤولون في عدن امس ان ٢٠ شخصاً على الاقل توفوا اثر اصابتهم بالملاريا في جنوب اليمن خلال الاسبوع الماضي، وحذروا من تفشي الوباء في عدن والمناطق المجاورة. ونقلت وكالة «رويتر» عن السيد محسن همام رئيس المستشفى الجمهوري قوله ان الملاريا بدات تتفشى في عدن على نحو يهدد ارواح السكان.

وقال ان اشخاصاً كثيرين مصابين بالملاريا توفوا في الاسبوع الماضي لكنه لم يعط اي ارقام. وذكر مسؤولون آخرون ان نحو ٥٠ شخصاً يدخلون المستشفيات يومياً في عدن للعلاج من المرض.

وفي محافظة ابين على مسافة ٦٠ كيلومتراً شرق عدن تحدث مسؤولون عن وفاة ٣٢٠ شخصاً الاسبوع الماضي. وذكروا ان دراسة لسكان ابين اظهرت ان ٤٥ شخصاً من كل ٦٠ اخضعوا لفحوص مصابون في شكل من الاشكال بالملاريا.

وقال همام ان البعوضة الحاملة ميكروب الملاريا موجودة حتى داخل مستشفيات عدن، وان سبب تفشي المرض يعود جزئياً الى الصرف الصحي والقمامة التي تتعفن في شوارع المدينة والى الظروف الصحية والبيئية التي تدهورت بطريقة مخيفة في المدينة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٢

استمرار إضراب طلاب جامعة صنعاء

مجلس الرئاسة يلتقي أمناء الأحزاب وتكهنات بتشكيل حكومة ائتلافية يمنية

صنعاء: من حمود منصر

يعقد مجلس الرئاسة اليمني اليوم اجتماعا مشتركا مع الأمناء العامين للاحزاب والتنظيمات السياسية، ورئيس مجلس النواب ورئيس الوزراء، لمناقشة ما توصل اليه مجلس الرئاسة بشأن المقترحات والتصورات التي قدمها أمناء الاحزاب بشأن المعالجات الدستورية والسياسية التي ينبغي اتخاذها لمواجهة الفراغ المؤسسي الناشئ عن تمديد اجل اجراء الانتخابات الى ما بعد انتهاء الفترة الانتقالية في ٢١ نوفمبر (تشرين الثاني) الحالي، ووضع الضوابط اللازمة لعمل المؤسسات العليا للدولة خلال المرحلة المقبلة حتى يوم الاقتراع.

وعلمت «الشرق الأوسط» ان لقاءات سياسية وحزبية مكثفة تجرى بين الاحزاب حول الكيفية التي سيتم بها تسيير شؤون البلاد بعد يوم ٢١ نوفمبر الحالي. وتشير معلومات حصلت عليها «الشرق الأوسط» ايضا الى اجماع مختلف التصورات والمقترحات حتى الآن على تشكيل حكومة ائتلافية خلال الفترة المقبلة، تشارك فيها الاحزاب الممثلة في اللجنة العليا للانتخابات.

وأكدت مصادر برلمانية لـ «الشرق الأوسط» انه على الرغم من الاتفاقات التي توصل اليها الاجتماع المشترك للكتلتين البرلمانيتين لشريكي الحكم (المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي) يوم الاثنين الماضي، فإن المناقشات كانت على درجة من الحدة، خاصة عندما طرحت فكرة اجراء الانتخابات المحلية قبل الانتخابات العامة، حيث ابدى الرئيس علي عبد الله صالح معارضته الشديدة للفكرة، واعتبرها عامل عرقلة للانتخابات العامة، ولكن اعضاء الكتلتين أبدوا تفهما كبيرا لعدد من المسائل المطروحة للبحث.

وشكك عدد من زعماء الاحزاب ـ في تصريحات خاصة لـ «الشرق الأوسط» ـ في حقيقة الخلافات بين الحزبين الحاكمين، ووصفوها بأنها «مجرد مسرحية لادارة الأمور بالأزمات».

ومن جانب آخر ناقش مجلس النواب اليمني على مدى اليومين الماضيين التصورات والمقترحات التي طرحت في اللقاء التشاوري الموسع الاسبوع الماضي، حول كيفية ملء الفراغ الذي سيحدث بعد انتهاء الفترة الانتقالية في البلاد. وشكلت امس لجان خاصة تضم رؤساء الكتل البرلمانية في المجلس لوضع الخلاصات النهائية للموقف، لتقديمها في الاجتماع المشترك مع مجلس الرئاسة اليوم.

وكان مجلس الرئاسة قد اصدر مساء امس الاول عددا من القرارات، عين بموجبها بعض العناصر المنتمية الى الحزب الاشتراكي في مناصب ادارية ووظيفية عليا، كما اقر مجلس الوزراء في اجتماعه الدوري امس برئاسة المهندس حيدر أبو بكر العطاس الموافقة على مشروع قانون المنطقة الحرة، الذي كان احدى نقاط الاختلاف بين شريكي الحكم، واقر احالته الى مجلس النواب لمناقشته والمصادقة عليه.

ويرى المراقبون سلسلة القرارات التي اتخذها مجلس الرئاسة مؤخرا تنازلات عملية يقدمها المؤتمر الشعبي العام لشريكه في الحكم الحزب الاشتراكي اليمني.

وعلى صعيد آخر، استمر امس اعتصام طلاب جامعة صنعاء الذي بدأ أمس الاول لمدة ثلاثة ايام، احتجاجا على ما نشره عبد الله ناصر القشم ـ رئيس تحرير صحيفة «صدى الشعب» ـ من قذف في حق الطالبة فالينتينا عبد الكريم محمد بعد ان التقى كل من مطهر تقي وكيل وزارة الاعلام اليمني، والدكتور يحيى الشعيبي مساعد نائب مدير جامعة صنعاء، وعبد الباقي طاهر نقيب الصحافيين اليمنيين، ورضية شمشير رئيسة اتحاد نساء اليمن مع الطالبات المعتصمات امس الاول.

وأكد مطهر تقي رفع مذكرة لوزارة الداخلية تطلب القبض على القشم واغلاق الصحيفة. ونفى نقيب الصحافيين ان القشم عضو في النقابة، ووعد باعداد ملف القضية بالتعاون مع الجامعة، وتكليف محام برفع دعوى ضد «صدى الشعب» امام القضاء. وأصدر الطلاب امس بيانا ثانيا اعلنوا فيه ان اضرابهم سيستمر حتى تجاب مطالبهم، ويعاد الاعتبار لكرامة الطالبة والاحترام للعلم ومؤسساته.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٢

التنازل مع الوحدة خير من الانتصار مع الفتنة

محمد الهاشمي الحامدي *

■ لا يزال الجدال ساخناً في اليمن في شان الانتخابات العامة الاولى في ظلّ الوحدة. ولكن لا خلاف حول ضرورة اتمام العملية الانتخابية، اذ دخلت كل احزاب اليمن، عملياً، حملة انتخابية غير رسمية منذ اشهر عدة، وتبارى كل طرف في اظهار حسناته وكشف نقائص الآخرين. وياتي الاسلاميون اليمنيون في مقدم هذه الاطراف، يمثلهم اساساً التجمع اليمني للاصلاح اضافة الى فصائل اخرى اقل نفوذاً مثل حزب الحق.

ويتعرض هذا المقال، تحديداً، الى سياسة التجمّع اليمني للاصلاح، وملخصها ان قادة التجمع من الاسلاميين يقفون الآن على مفترق طريقين: اما ان يتنازلوا للاطراف السياسية الاخرى في عدد من المسائل ويقبلون بتمثيل سياسي اقل مما يرون انفسهم اهلاً له مقابل ضمان مزيد من دواعي الامن والاستقرار في بلادهم، واما ان ينشطوا في طلب النصر الحاسم في الانتخابات فينتهي الامر بهم وببلادهم الى وضع قريب من الحالة الجزائرية الراهنة او الى ما اصاب حركة النهضة التونسية بعدما كان من مشاركتها القوية في انتخابات نيسان (ابريل) ١٩٨٩.

فوضع الاخوان المسلمين في اليمن قوي اصلاً. فهم شاركوا بفاعلية في الدفاع عن اليمن الشمالي مع الرئيس علي عبدالله صالح ايام كان الجنوب دولة شيوعية ومصدر تهديد امني وعسكري. وبفضل هذه المشاركة، اقترب الاخوان اكثر من العديد من نظرائهم في العالم العربي من اجهزة الدولة وشؤونها العامة، فجعلهم ذلك اكثر واقعية واحاطة بحاجات البلاد ومشاكلها، وصوّبَ اجتهاداتهم نحو اصلاح الاوضاع القائمة والتقدم بها تدريجاً بدل ترديد الشعارات العامة والاستغراق في المثاليات المجردة التي لا يحدّها زمان او مكان.

وبسبب العلاقات القوية بين اليمن والسودان على اكثر من صعيد، وجد الاسلاميون اليمنيون من الاخوان امامهم فرصة سانحة للاستفادة من تجارب الحركة الاسلامية السودانية التي قادها الدكتور حسن الترابي والتي تميزت بكثير من الواقعية والمرحلية في طلب الهدف النهائي البعيد. وكان التاثير السوداني لاحقاً للتاثير المصري الاول الذي حوّل مشروع حسن البنا الذي بداه عام ١٩٢٨ من فكرة قُطرية الى تيار عالمي له ممثلوه في اكثر البلاد الاسلامية تقريباً.

كيّف اليمنيون هذه التجارب بمقتضى بيئتهم الخاصة واضافوا اليها، فاصبحوا تياراً سياسياً وسطياً اقرب الى السلطة منه الى المعارضة، واكثر حرصاً على تطوير الحياة الثقافية والاجتماعية اليمنية، في حدود القيم الاسلامية، منهم الى المنافسة على كرسي الرئاسة او الوزارة. وكان التحدي الاساسي الذي شغلهم طيلة العقدين الماضيين التحدي الشيوعي، فسخّروا اكثر جهدهم لدحض الرؤية الايديولوجية اليسارية وتحصين اليمن الشمالي من السقوط في فلك النفوذ السوفياتي. ولهذا السبب لم تنشأ مماحكات سياسية وامنية ذات شان معتبر بين الاخوان وحكومة الرئيس علي عبدالله صالح طيلة السنوات الماضية، وكان في ذلك مصلحة مؤكدة للطرفين وللبلاد عامة.

٠٤٥٤٠٦

ولما سقط الاتحاد السوفياتي وانهارت اكثر الحكومات التابعة له خلال السنوات الاربع الماضية، انفتحت امام اليمن فرصة تاريخية للوحدة، احسن استغلالها قادة الشمال والجنوب، وكان ان اصبح الشطران المتناحران جسداً واحداً. وكان موقف الاسلاميين من الوحدة التأييد المبدئي الكامل لكن مع الاعتراض الصارم على مطالب الحزب الاشتراكي خصوصاً في ما يتعلق بالدستور والمناصب التنفيذية. وكان الاخوان قدروا ان اليمن الشمالي قدم تنازلات اكثر من اللازم الى الحزب الاشتراكي، وبدا لبعض الوقت وكأنهم يقدمون دحض المطالب الاشتراكية على مبدأ الوحدة، لكنهم تنازلوا قليلاً بعد ذلك، اضافة الى ان الرئيس علي عبدالله صالح وغالبية اهل اليمن كانوا مصرين على تنفيذ المشروع الوحدوي بقطع النظر عن تكاليفه.

واليوم، ومع تحديد موعد الانتخابات العامة، يجد الاسلاميون انفسهم امام المشكلة السياسية ذاتها: فهم يكنون عداوة مطلقة لافكار الحزب الاشتراكي، ويشعرون ان التأييد الشعبي والقبلي الذي يحظون به يؤهلهم لفوز كبير، ولكنهم يعرفون من جهة اخرى ان سقوطاً مريعاً للاشتراكيين في الانتخابات قد يدفعهم الى قلب الطاولة امام كل الاطراف، وافساد الوضع السياسي الجديد، وربما ايضاً تهديد مصير الوحدة الاندماجية نفسها. ومثل هذا التفكير ليس مجرد تخمين وانما هو حديث الصحافة والدوائر السياسية في اليمن. فالاشتراكيون يركزون كل دعايتهم على تخويف الشعب اليمني وقادة الراي فيه من فوز الاسلاميين ويقدمون تهديداتهم مبطنة بدعاوى المصلحة العامة، من مثل ان «الاصوليين» سيصادرون الديموقراطية، وان العالم سيقاطع اليمن، وان الاستقرار السياسي اللازم للانقاذ الاقتصادي سيصبح مطلباً بعيد المنال.

ويترك الاشتراكيون لخصومهم قراءة ما تحت السطور، فهم ما زالوا يديرون نصف الجيش اليمني تقريباً، ولهم حضور في كل المرافق الحكومية، كما ان لهم سلطة كبيرة في المحافظات الجنوبية والشرقية، وليس بوسع اي طرف يملك كل هذه القوة ان يتنازل عنها لمجرد انه خسر في اقتراع شعبي عام. فاليمن في النهاية ليس السويد ولا بريطانيا، وانما جزء من العالم العربي الذي لا تزال تتعثر فيه العملية الديموقراطية اشد التعثر.

يجب الا ينصب النقاش هنا على تمييز الخطأ من الصواب بشكل مطلق. فعلى هذا المستوى، يفترض ان يكون الشعب اليمني، واي شعب آخر حراً تماماً في اختيار حكامه وسياساته. ولكننا نناقش حالة عربية، والمعيار الاصوب فيها هو البحث عما يقربنا الى المزيد من الديموقراطية وما يرسخ فرص الحرية من دون ان يكون ذلك على حساب الامن والاستقرار.

واذا نظرنا من هذه الزاوية نجد ان المصالح الأولى بالاعتبار من قبل الاسلاميين اليمنيين هي التالية:

اولاً - الحفاظ على الوحدة اليمنية وتعزيز الاندماج بين الشطرين (السابقين) على كل صعيد.

ثانياً - الحفاظ على مناخ الديموقراطية المتسامحة الواسعة التي تميزت بها البلاد في العامين الاخيرين، والتي من شأنها، اذا استمرت، ان تؤدي الى نجاحات اكبر للديموقراطية لاحقاً.

ثالثاً - المساعدة على حل الازمة الاقتصادية الطاحنة التي تعيشها البلاد بتوفير الاستقرار السياسي، وايضاً بتوظيف العلاقات الجيدة التي تربط بين عدد من قادة التجمع اليمني للاصلاح ومسؤولين في المملكة العربية السعودية لازالة التوتر الذي طرأ على العلاقات الثنائية في الفترة الماضية وترجمة ذلك على المستوى الاقتصادي.

اذا كانت هذه هي المصالح الأولى بالعناية والاهتمام في المرحلة الراهنة، فعلى الاسلاميين ان يستخلصوا النتيجة المنطقية التالية، وهي ان تحقيق تلك المصالح لا يمكن ان يتم في مناخ استقطاب سياسي حاد بينهم وبين الاشتراكيين ربما يؤدي الى صدامات عنيفة والى خسارة محققة للبلاد كلها. وينتج مناخ الاستقطاب بالضرورة في حال فوز انتخابي كبير للتجمع وفشل ذريع لمرشحي الحزب الاشتراكي. وأمام التجمع حلان ممكنان لهذه المسألة:

الاول: الدخول في تالف وطني مشترك مع المؤتمر الشعبي العام الذي يقوده الرئيس علي عبدالله صالح ومع الحزب الاشتراكي وابداء مرونة كافية في توزيع نسب المقاعد.

الثاني: امتناع التجمع عن ترشيح ممثلين له في كل الدوائر الانتخابية في البلاد، والتركيز على عدد محدد من الدوائر يكفي الاخوان لابلاغ صوتهم في البرلمان والحفاظ على نفوذهم السياسي الحالي ويفسح المجال امام عدد لا بأس به من مرشحي الحزب الاشتراكي للفوز بدوائرهم والوصول الى البرلمان.

ولا شك في ان الحلّ الاول هو الافضل على رغم كل الصعوبات التي تبدو محيطة به. فقادة الحزب الاشتراكي وانصارهم هم اولاً واخيراً ابناء اليمن ايضاً، ولا شك في ان نواياهم التي قادتهم الى العمل السياسي العام هي خدمة بلادهم واصلاح اوضاعها، وهي النوايا نفسها التي تحرك كل ساسة اليمن واحزابه. واذا كان الاخوان في اليمن توصلوا الى نوع من التنسيق مع البعثيين فمن الممكن لهم ايضاً التوصل الى نوع من التفاهم مع الاشتراكيين، ولو كان ثمن ذلك تقديم بعض التنازلات السياسية. اذ ان تنازل حزب لحزب اخر من بني وطنه ليس مسالة كبيرة ولا هزيمة او خيانة. الخيانة هي ان تتنازل لأعداء الوطن من الاجانب، اما حينما تخفض جناح الذل لأهلك واخوانك، وجيرانك، فإن تلك فضيلة في معيار الاخلاق والسياسة. وماذا ينفعك في النهاية ان تكسب الانتخابات وتخسر اليمن المستقر بعد ذلك، او تخسر الاستقرار وأمنك الذاتي نفسه كما جرى في الجزائر مثلاً؟

ان المسار التوافقي التصالحي هو الافضل والانسب لنجاح المسار الديموقراطي في البلاد العربية، وهو القادر على تعويد النخب الحاكمة على التنازل تدريجاً عن احتكارها للسلطة بدل دفعها فجاة الى الهامش، وهو امر لم تجربه من قبل وتعتقد انها لن تطيقه ابداً في الحاضر او المستقبل.

لذلك يؤمل ان يعتبر قادة الحركة الاسلامية اليمنية بتجارب غيرهم. وليس معنى ذلك ابداً تشجيع الاشتراكيين على التهاون بحكم التصويت العام او المبالغة في التهديد باستعمال القوة لافساد المسار الديموقراطي. كلا. فالمطلوب منهم ان يعرفوا مرة واحدة والى الأبد ان الشيوعية التي انقرضت في موسكو وتيرانا لن يورق لها عود في صنعاء او عدن مهما استعملت من مساحيق، وان الدين في اليمن شعور راسخ ثابت وقوة تعبوية ايجابية تحضّ على الوحدة والاجتهاد والابداع.

الصلح والتعاون خير ايها الاسلاميون والعلمانيون في اليمن وفي كل العالم العربي.

---

* كاتب تونسي، المدير العام لمركز دراسات المستقبل الاسلامي في لندن.



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣-١ نوفمبر ١٩٩٢

بيان سياسي يمني يحدد أسس تأجيل الانتخابات

صنعاء: من حمود منصر

خرج الاجتماع المشترك لمجلس الرئاسة اليمني مع الامناء العامين للاحزاب والتنظيمات السياسية الذي عقد امس برئاسة الرئيس علي عبد الله صالح، باتفاق على اصدار بيان سياسي يحدد الاسس الدستورية لعمل مؤسسات الدولة ومهامها، والضوابط التي تنظم ذلك خلال المرحلة التالية للفترة الانتقالية حتى يوم الاقتراع ٢٧ ابريل (نيسان) المقبل.

وقالت مصادر حزبية وسياسية ان المشروع تضمن ايضاً ضوابط تتعلق بعدم التصرف في المال العام، ولكنه اغفل نقاطا اساسية، كانت الاحزاب قد طرحتها في اللقاءات السابقة، التي عقدت الاسبوع الماضي، من بينها عدم تأكيد المشروع الذي طرحه مجلس الرئاسة على دعوة المواطنين للانتخاب يوم ٢٧ ابريل، والآليات التنفيذية لمراقبة تنفيذ ما يتضمنه البيان.

وقد تدخل الرئيس اليمني بالتأكيد على موعد الانتخاب، ووافق على عقد اجتماعات دورية للامناء العامين للاحزاب كل شهر بمشاركة الرئيس ونائبه بصفتهما الحزبية. وأجمعت المصادر على ان البيان يجمع بين الطابعين السياسي والدستوري.

وصرح اسماعيل الوزير، وزير الشؤون القانونية، لـ «الشرق الأوسط» ان البيان يؤكد العمل بالدستور، واستمرار المؤسسات القائمة على اساس اتفاقيات الوحدة اليمنية، ووضع ضوابط لترتيب الاولويات خلال المرحلة التالية للفترة الانتقالية، واوضح ان المؤسسات ستظل تمارس مهامها واختصاصاتها المنصوص عليها في الدستور ما دام الدستور ساريا.

واضاف الوزير ان طبيعة المرحلة اقتضت التأكيد على الوفاق الوطني والحفاظ عليه، وقال ان البيان يؤكد هذا التوجه الديمقراطي، بهدف انجاح الانتخابات المرتقبة، في ظل اوضاع سياسية ودستورية طبيعية.

البرلمان اليمني: تأجيل الانتخابات استند الى عرض اللجنة العليا

□ صنعاء –
من عبدالرحمن الحيدري:

■ دعا مجلس النواب اليمني اللجنة العليا للانتخابات الى بذل قصارى جهدها للاعداد «الكامل والشامل» لاجراء الاستحقاق الانتخابي في ٢٧ نيسان (ابريل) العام المقبل في اجواء حرة ونزيهة.

وأكد مجلس النواب بعد اجتماع عقده امس ان قرار مجلس الرئاسة اليمني في صدد الانتخابات صدر بموجب المادة ٨٥ من قانون الانتخابات الرقم ٤١ لعام ١٩٩٢ الذي يحدد موعد اجراء الانتخابات العامة لمجلس النواب في ضوء عرض اللجنة العليا للانتخابات.

مجلس الرئاسة

وكان مجلس الرئاسة عقد امس اجتماعاً برئاسة الفريق علي عبدالله صالح، وحضره رئيس الوزراء ونوابه ووزير الشؤون القانونية وقادة الاحزاب السياسية الاعضاء في اللجنة العليا للانتخابات.

وبثت اذاعة صنعاء التي اذاعت النبأ مساء امس، ان الاجتماع ناقش خصوصاً «الترتيبات الجارية للفترة المقبلة وحتى موعد الانتخابات النيابية الذي اوصت به اللجنة العليا للانتخابات» في ٢٧ نيسان ١٩٩٣، لكنها لم تشر الى موافقة اعضاء المعارضة على تمديد الفترة.

وانتقد حزب «التجمع اليمني للاصلاح» برئاسة الشيخ عبدالله الاحمر في بيان نشره امس تأجيل موعد الانتخابات. وأشار الى الاجتماعات المشتركة التي عقدت الاسبوع الماضي. وقال: «تبين لنا ان الحزبين الحاكمين ما أرادا بتلك الاجتماعات إلا ايهام الجماهير ان جميع القوى وافقت على تمديد الفترة الانتقالية واستمرار المؤسسات القائمة وذلك بقصد تشكيك الجماهير في صدقية الاحزاب وقياداتها وطروحاتها الامر الذي اوجب علينا اصدار هذا البيان توضيحاً لموقف «الاصلاح» وكشفاً لأساليب الحزبين الحاكمين والتفافهما على الديموقراطية وعدم صدقيتهما ووفائهما بوعودهما والتزاماتهما للاحزاب ولأبناء الشعب عموماً».

وحمّل بيان الاصلاح الحزبين الحاكمين «المسؤولية الكاملة وكل النتائج التي ستترتب على تصرفاتهما التي تتنافى مع الديموقراطية».

ودعا الشعب اليمني الى «التمسك الجاد بالسير في الطريق الديموقراطي الشوري والاصرار على اجراء انتخابات حرة ونزيهة لانها المخرج الوحيد لكل المعاناة التي يعيشها شعبنا».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

التاريخ : ٤ | نوفمبر ١٩٩٢

تغييرات متوقعة في خريطة السياسة اليمنية

الحزب الاشتراكي يتجه لتحالفات جديدة

بعد وقف التنسيق مع المؤتمر الشعبي



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ نوفمبر ١٩٩٢

صنعاء: من حمود منصر

اوقف المؤتمر الشعبي العام - احد الحزبين الحاكمين في اليمن - عمل «اللجنة الرباعية» للحوار مع شريكه في الحكم (الحزب الاشتراكي اليمني) في قرار من جانب واحد، وكشفت مصادر رفيعة في الحزب الاشتراكي - في تصريحات خاصة لـ «الشـرق الاوسط» ان هذا التـوقف بدأ بعـد الاجتماع المشترك للكتلتين البرلمانيتين للحزبين الحاكمين في الاسبوع الماضي برئاسة الرئيس علي عبد الله صالح الامين العام للمؤتمر الشعبي، ونائبه علي سالم البيض الامين العام للحزب الاشتراكي.

وقالت المصادر ان هذا التوقف جاء نتيجة للتباين في وجهات النظر بين الطرفين حول قضية توقيت اجراء الانتخابات المحلية، التي يتمسك الرئيس اليمني بتنظيمها بعد الانتخابات العامة، اضافة الى مشكلة التدهور الامني.

وقد هددت المشكلتان بتعطيل الاجتماع قبل ان يستكمل اعماله، حيث تذرع المؤتمر الشعبي بما نشرته صحيفة «المستقبل» المعبرة عن الحزب الاشتراكي، في اعدادها الماضية من انتقادات سافرة للاختلافات الفكرية والمنهجية والنفسية لتركيبتي الحزبين، وقولها ان اقتراح دمجهما يعتبر «فكرة انتحارية»، كما نشرت ايضا اخبار خلافات حادة بين جناحي التجمع اليمني للاصلاح.

وأوضح جار الله عمر - عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني - في مشروع سياسي طرحه ان هناك اتجاهين وأضحين يتنافسان على مسرح السياسة اليمنية: احدهما يسعى الى ترسيخ الشرعية الديمقراطية، وتحقيق الاندماج الوطني، وتحديث المجتمع اليمني وتنميته، والآخر يحاول القضاء على هذه التوجهات، والعودة الى نوع من النظام الشمولي.

وكشف جار الله عمر ان موقف الحزب الاشتراكي اتسم بالتردد وعدم الوضوح تجاه مسألة طبيعة التحالف او التنسيق مع المؤتمر الشعبي، مما ادى الى ارتباك داخل الحزب، وفي اوساط القوى السياسية الحليفة له. وحذر من خطورة النتائج - الناجمة عن عدم الاستفادة بالوقت - على مكانة الحزب الانتخابية.

وقالت الوثيقة ان المؤتمر الشعبي العام استطاع - خلال الفترة الماضية ان يبلور تحالفات جبهوية مفتوحة - معلنة وغير معلنة - على كل الانتماءات والتيارات المختلفة يمينا ويسارا، وحسم موقفه من الحزب الاشتراكي، حيث لم يعد بحاجة الى تحالف اضافي، وما الحديث عن ذلك الا مناورة سياسية، بهدف التنصل من الوعود والاتفاقات السابقة، واقناع العناصر الحريصة على التحالف داخل المؤتمر أن الحزب الاشتراكي هو الذي يرفضه.

ويرى جار الله عمر ان ذلك وضع الحزب الاشتراكي امام خيارات صعبة خلال فترة زمنية ضيقة، مما ادى الى الخطأ المتمثل في عدم جدية تناول العلاقة بين الحزب والمؤتمر، او اقتراح بديل افضل لتنظيم هذه العلاقة وتطرح الوثيقة تساؤلات مختلفة حول الضمانات التي سيلتزم بها كل من الحزبين تجاه الآخر، وتجاه القوى السياسية الاخرى، وتقول ان وضع العلاقة بين الشريكين تحتم على الحزب الاشتراكي اتخاذ قرار بمواصلة الحرص على تحسين علاقاته مع المؤتمر الشعبي من ناحية، والبحث عن بدائل تحالفية أخرى من ناحية ثانية في حالة الوصول الى طريق مسدود مع المؤتمر.

وذكر المسؤول الحزبي ان رد المؤتمر الشعبي الاخير بشأن التحالف يعتبر نهائيا، وان إلحاح الحزب الاشتراكي في هذا الشأن يظهره بمظهر العاجز او المعزول سياسيا، ويوحي باحتمالات فوز المؤتمر الشعبي في الانتخابات المقبلة، مما يضعف ثقة الحزب بنفسه.

واتهم جار الله عمر المؤتمر الشعبي بمحاولة اضعاف الحزب الاشتراكي، وقال «ليس امام الحزب سوى البحث عن سبل لاقامة تحالف سياسي جبهوي انتخابي، يستطيع - من خلاله - الحفاظ على قدر معقول من التوازن، طالما ان البدائل الاخرى اصبحت غير ممكنة». واقترحت الوثيقة ان يبدأ الحزب في مفاتحة الاحزاب الاخرى بشأن ما اسمته «التحالف الوطني الديمقراطي».

وقالت ان هذه الاحزاب يمكن ان تشمل التنظيم الوحدوي الناصري والتجمع اليمني وتنظيم التصحيح الشعبي الناصري، وحزب الاحرار الوحدوي الدستوري، وحزب البعث (اذا امكن) اضافة الى بعض تشكيلات جبهة التحرير، والشخصيات التي خرجت من الجبهة القومية او الاحزاب التي شكلت الحزب الاشتراكي في السبعينات، وما زالت محتفظة باستقلاليتها، وموقفها الوطني المساند لبرنامج الوحدة والديمقراطية، اضافة الى عدد من قبائل بكيل والشخصيات الاجتماعية البارزة.

ومن الاطراف المحتملة الاخرى للتحالف كل من حزب الحق واتحاد القوى الشعبية وحركة التوحيد والعمل والحزب القومي الاجتماعي وحزب رابطة ابناء اليمن، وكذلك بعض التجمعات الدينية والطرق الصوفية ورجال الاعمال، لاقناعهم بالتخلي عن تحفظاتهم تجاه الحزب الاشتراكي وحملاتهم الاعلامية ضده، مع احتمال استيعاب بعضهم على القوائم الانتخابية للحزب.

وكانت صحيفة «الصحوة» المعبرة عن التجمع اليمني للاصلاح قد نشرت هذه الوثيقة الا ان بعض دوائر الاصلاح تخشى ان تكون الوثيقة قد سربت عمدا لخدمة اهداف الحزب الاشتراكي، خاصة وانها تعرض الرؤية الاستراتيجية للحزب، في ضوء علاقاته والتحالفات المطروحة خلال الفترة السابقة على الانتخابات اليمنية.

١١٢



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ نوفمبر ١٩٩٢

الفترة الانتقالية تنتهي الاسبوع المقبل

عدن تتظاهر ضد «القيادات العليا»

صنعاء، عدن - «صوت الكويت»، أ.ف.ب: تشهد العاصمة اليمنية الثانية عدن بعد يوم غد تظاهرة احتجاج على فوضى الاسكان بعد اسبوع من استقالة محافظ المدينة بسبب تدخل «قيادات عليا» في عمل المحافظة، فيما بحث الرئيس اليمني علي عبدالله صالح مع قادة احزاب سياسية شرعية الحكومة ومؤسسات الرئاسة بعد انتهاء فترة الانتقال.

واعلنت لجان المناطق الشعبية في عدن امس انها ستنظم مسيرة احتجاجية من وسط العاصمة الثانية الى مركز المحافظة، وسيقدم المتظاهرون مذكرة الى المسؤولين تؤكد «تمسك اهالي عدن بحقوقهم الانسانية المشروعة في الحفاظ على منازلهم».

وكان محافظ المدينة محمود العراسي قد قدم استقالته من وظيفته احتجاجاً على تدخلات قال انها من «هيئات عليا» في عمل المحافظة وبخاصة في موضوع الاسكان الذي يثير تداعيات واعمال عنف واسعة بسبب عودة مهاجرين يجدون ان منازلهم مشغولة من قبل اخرين.

وقال بيان لجان المناطق ان تصرفات مؤسسات الاسكان والبلدية «تتسم بالعداء السافر لحقوق الناس في مدينة عدن».

الى ذلك عقد الرئيس اليمني علي عبدالله صالح امس اجتماعاً مع وزرائه وقادة الاحزاب والتنظيمات السياسية المشاركة في اللجنة العليا للانتخابات لبحث شرعية مؤسسات الوحدة اليمنية (الحكومة ومجلس الرئاسة) بعد انتهاء فترة الانتقال



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ نوفمبر ١٩٩٢

الاسبوع المقبل. وقالت اذاعة صنعاء ان النقاش تركز بشكل خاص على الترتيبات الجارية للمرحلة المقبلة، وحتى موعد اجراء الانتخابات التشريعية في ٢٧ ابريل (نيسان) من العام القادم.

وكانت القيادة السياسية قد قررت الاسبوع الماضي تأجيل موعد الانتخابات بعد ان كان مقررا اجراؤها قبل الثاني والعشرين من نوفمبر (تشرين الثاني) الجاري موعد انتهاء الفترة الانتقالية، وذلك بسبب ضيق الوقت المتبقي لانجاز الخطوات الاجرائية.

وقد رفضت المعارضة اليمنية هذا التأجيل واكدت تنظيمات عدة منها ان قرار التأجيل اتخذ خلافا لرأيها واتهمت الحكومة اليمنية بعرقلة العملية الديمقراطية في البلاد. ودعت هذه الحركات الى تشكيل حكومة انتقالية وحل مجلس النواب الحالي والغاء صلاحية مجلس الرئاسة في توقيع المراسيم، مهددة بالاضراب العام والعصيان المدني ما لم يستجب لمطالبها.

وذكرت مصادر في حزب «التجمع اليمني للاصلاح» وهو اكبر الحركات الاسلامية في البلاد وحزب رابطة اليمن الاسلامي المعتدل، ان الحزبين تحفظا عن قرار التأجيل ايضا خلال هذا الاجتماع رغم عضويتهما في اللجنة العليا للانتخابات التي اوصت به.

٦ | مصر وثلاثون عاما على ثورة اليمن

السلال أعجبته العلامات العسكرية على معطف المشير عامر فخلعها ووضعها على كتفيه وأصبح برتبة مشير !

دكتور عبد الرحمن البيضانى

نائب رئيس جمهورية اليمن السابق


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أكتوبر القاهرية

التاريخ : ٥ نوفمبر ١٩٩٢

وصل إلينا المشير عامر والسادات يوم ٢ ديسمبر ١٩٦٢ لمحاكمة المسئول عن الانسحاب . فسألنى المشير (هل تريد حقيقة محاكمة المسئول عن الانسحاب ؟) قلت (لست وحدى الذى أراد ذلك) قال : (إذن حاكم عبد الناصر ، فهو الذى قرر الانسحاب) قلت (المسئول هو اللواء القاضى الذى حذرته من المعركة فصمم على تحمل نتائجها ، ثم انفرد بإرسال تقدير خاطىء للموقف إلى الرئيس) .

سألنى المشير (هل حذرته قبل الزحف) فشرحت حوارى مع اللواء أنور القاضى يوم الخميس ٢٢ نوفمبر ١٩٦٢ ثم سألت المشير لماذا سألنى بصيغة (هل تريد محاكمة المسئول عن الانسحاب) كما لو كنت وحدى الذى أريد ذلك ؟

قال إنه عندما وصل مع السادات التقيا بالسلال وعاتباه على تلك البرقية فاعتذر بأن البيضانى هو الذى كتبها ، فاضطر إلى التوقيع عليها ، فاستدعى المشير رئيس مجموعة الشفرة النقيب محمد عبد السلام محجوب واطلع على أصل البرقية فوجدها بخط البيضانى وتوقيع السلال فصدق روايته .

شرحت تفاصيل الاجتماع الذى أدى إلى إرسال البرقية . لكن المشير لم يتخذ قرارا بشأن اللواء القاضى . وشجعه على شراء ولاء المتمردين بالمال فاعترضت لأن المال يدفع إلى احتراف التمرد ، ولم نكن مضطرين إلى شراء الولاء ، وقد أثبتنا للرأى العام العالمى سيطرتنا على أراضينا .

بروتوكول المشير عامر

شاء القدر أن يؤكد للمشير ذلك فسمعنا من إذاعة لندن ، ونحن على مائدته ، تصريحا للمستر بيتس رئيس الوفد البريطانى البرلمانى ، الذى كان فى صحبتى أثناء زيارة المناطق اليمنية (قبل معركة الوتدة) فقال (إنه لا توجد فى اليمن مدينة أو قرية أو أى مكان له أهمية عسكرية أو سياسية لا تسيطر عليه حكومة الثورة ، وإنه لم يشاهد اثناء زيارته أى دليل يؤكد الادعاءات عن القوات المزعومة للامام البدر المخلوع ، وأنه يعكف على إنهاء تقريره إلى الحكومة البريطانية عن زيارة الوفد لليمن) .

فصحبت المشير لزيارة المواقع الأمامية للتأكد من سيطرتنا عليها ، وكنت اتقدمه عندما كنا نستعرض صفوف القبائل لأطمئنه من احتمال الغدر ، لكنه شكانى إلى عبد الناصر لأننى تقدمت عليه فى البرتوكول ، ورغم أننى لم أقصد ذلك أجبت عبد الناصر بأن ذلك ما يجب أن يكون أمام القبائل التى أثاروها بأن اليمن فقدت شخصيتها الوطنية .

إلقاء مكاتب الرئاسة بين الأشجار

عاد المشير والسادات الى صنعاء يوم ١٤ ديسمبر ١٩٦٢ وبدأ المشير يعاتبنى بقوله (يا أخ عبد الرحمن أعطانا الأنجليز والفرنسيون إنذارا اثنتى عشرة ساعة قبل أن يبدأوا عدوانهم علينا سنة ١٩٥٦ وكانوا أعداءنا فكيف تعطينا إنذارا ست ساعات وأنت أخونا ونحن ندافع عنكم ؟) .

استدعينا اللواء القاضى وشرحت تفاصيل ما حدث ، وهو أن قائد الحرس الجمهورى أبلغنى أن القيادة المصرية أخرجت مكاتب رئاسة مجلس الوزراء والوزارات اليمنية من القصر الجمهورى وألقتها فى فناء القصر وأقامت مكانها مفروشات لنوم طيارين وصلوا من مصر .



المصدر : أكتوبر القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ نوفمبر ١٩٩٢

فطلبت من اللواء القاضى ان يعيد هذه المكاتب إلى أماكنها قبل أن يجتمع مجلس الوزراء الساعة السادسة من مساء ذلك اليوم ، وفى المجلس وزراء بعثيون لن يجدوا للتشهير أكثر من احتلال القوات المصرية القصر الجمهورى وإلقاء مكاتب الرئاسة والوزراء بين أشجار الحديقة .

توقعت أن يصدر المشير قرارا بشأن اللواء القاضى لكنه نقل الحديث إلى السلال الذى حضر وعلى كتفيه رتبة مشير بعد أن تركناه فى الصباح برتبة زعيم (عميد) فأبلغنا أنه عندما دخل إلينا وجد معطف المشير عامر معلقا فخلع علامات المشير ووضعها على كتفيه لأن للمشير عامر علامات أخرى على حلته العسكرية ، وأنه كان يفضل أن يصدر بذلك قرار من مجلس الثورة ، لكن البيضانى رفض إدراجه فى جدول الأعمال ، كما رفض لنفسه رتبة فريق أول مثل مارشالات روسيا والصين وفيتنام . فقد كان معظمهم مدنيين تولوا قيادة الثورة الشعبية فأصبحوا مارشالات .

المال المصرى والتمرد اليمنى

تزايد التمرد نتيجة لسخاء القيادة المصرية ، فكان بعض شيوخ القبائل يدفعون أصحابهم إلى التمرد ليستنزفوا الأموال المصرية باسم تهدئة المتمردين . وكان المتمردون يوزعون الأدوار بينهم ، بعضهم يحلب بقرة المصريين ، والآخرون يحلبون أبقار غيرهم ، ثم يقتسمون ما يحلبون بالعدل والقسطاس ، لا يجحف أحدهم حقوق الآخر .

اتقنوا مهنة التسلط على أموال المصريين والسعوديين . تلك المهنة التى أتقنوها فى مطلع هذا القرن أيام الحرب بين الإمام يحيى وغريمه الإدريسى ، وكان المقاتلون يقفون مع من يدفع لهم أكثر من الآخر ، وكانت موازين القتال تتحول من يوم إلى آخر بحسب المزايده التى تتأرجح بينهما فى سوق المعركة تحت بصر الإمام وغريمه .

واليمنيون المخضرمون يحفظون المثل اليمنى الدارج (اللهم احفظ الإمام يحيى إلى نصفه واحفظ الإدريسى إلى نصفه) أى يحفظ الأمام وغريمه حتى يستمر خلافهما بغير نهاية ، فلا ينضب المورد الذى يرتزق منه المقاتلون الوهميون .

كرهت أن يفعل لنا بعض رجال القبائل كما فعلوا بالإمام يحيى وغريمه ، فطلبت من القيادة المصرية أن تتوقف عن دفع أية مبالغ على هذا النحو الذى لن تكون له نهاية ، ويعطى للعالم الخارجى صورة مبالغا فيها لحجم المعارك الحربية الحقيقية على الساحة اليمنية .

أوضحت للقيادة خوفى من انتشار العدوى إلى المناطق ذات الولاء المطلق للجمهورية ، لأن المال الذى ذكره الله تعالى قبل البنين زينة للحياة الدنيا كفيل بإغراء الطامعين فيه ، والأولى من ذلك أن نوظف ما يتوافر من المال فى المشروعات العمرانية ، فقالوا إنهم سيعرضون الأمر على السلطات العليا فى القاهرة .

وتوقعا قبول هذا الاقتراح بحثت مع الدكتور محمد حسن حسنى رئيس بعثة الخبراء الزراعيين المصريين استغلال بعض هذه الأموال فى تشغيل المعدات الزراعية التى حصلنا عليها فى زراعة أراض حول صنعاء لانتاج الخضراوات المختلفة ، ودعوت رجال الأعمال اليمنيين للإسراع بالمشروعات العمرانية . (الأهرام ٢٠ ديسمبر ١٩٦٢) .

أسرار الاعتراف الأمريكى

وعلى المسرح الدولى أبلغنى الوزير الأمريكى يوم ١٨ ديسمبر ١٩٦٢ بأن حكومته جاهزة لإعلان اعترافها بنظامنا الجمهورى ، وطلب متى تنفيذ إتفاقنا المسبق فأعلنت باسم اليمن بيانا فى مؤتمر صحفى عالمى .. خلاصته أننا نستهدف منذ قيام الثورة رفع مستوى



معيشة الشعب اليمنى ، وإقامة علاقات ودية مع جميع الدول . كما أعلنت مصر تأييد البيان اليمنى وتعزيزه ، ونشرت صحيفة الأهرام يوم ١٩ ديسمبر ١٩٦٢ نص البيانين اليمنى والمصرى ، فأعلنت أمريكا اعترافها فى نفس اليوم ، وسحبت اعترافها بممثل البدر المخلوع فى الأمم المتحدة .

بعد الاعتراف الأمريكى اجتمعت يوم ٢٠ ديسمبر ١٩٦٢ لجنة فحص أوراق الأعتماد فى الأمم المتحدة ووافقت (بالإجماع) على اعتماد وفد حكومة الثورة اليمنية ممثلا لجمهورية اليمن ، وأعلنت أستراليا ونيوزيلانده وكندا اعترافهم بنظامنا الجمهورى .

وعلى الجانب البريطانى حددت للوزير البريطانى موعدا لمقابلتى يوم ٢٦ ديسمبر ١٩٦٢ وهو اليوم الذى سيرتفع فيه علم الجمهورية اليمنية فوق مقر الأمم المتحدة وينزل علم النظام الإمامى ، ويقدم محسن العينى أوراق اعتماده كأول مندوب للجمهورية .

وقبل أن يخرج الوزير البريطانى من مكتبى أمسكت بتمثال الطائر الأبيض الذى أهداه لى الوفد البريطانى وقلت إنه يذكرنى بصداقة الشعب البريطانى ، وإن أخطر ما أخشاه أن تحطمه الحكومة البريطانية عمدا أو على سبيل الخطأ . واتفقنا على الإسراع بإعلان الاعتراف البريطانى .

نحن والحرب الباردة

شرحت للسفير الروسى التركيب العضوى للشعب اليمنى الذى تسوده مخلفات ألف ومائة عام هى الساحة الحقيقية التى يقاتل عليها أعداء الجمهورية مما يجعلنا نستعجل السلام ، وأشرت للسفير إلى مغزى زيارة جاكوب جافيتش عضو الكونجرس الإمريكى لإسرائيل يوم ٢٨ ديسمبر ١٩٦٢ حيث قال لرئيس الوزراء بن جوريون (إن أمريكا تضع فى حسابها استياء إسرائيل من اعتراف أمريكا بثورة اليمن التى تناصرها مصر) . وهذا ما يلزمنا بمضاعفة جهودنا للابتعاد عن ساحة الحرب الباردة .

لكننا لم نستطع الابتعاد عنها حيث أذاع راديو لندن يوم أول يناير ١٩٦٣ (أن العمليات الحربية ضد ثورة اليمن تدار من نجران فى السعودية) . فأرسلنا طائرات الاستطلاع فلم نجد أية تجمعات للمتمردين ، لكن المشير أرسل قاذفات قنابل ثقيلة (تبيلوف) من مطار غرب القاهرة فدكت منطقة نجران ، فأصدرت الخارجية الأمريكية بيانا يوم الخميس ٣ يناير ١٩٦٣ لتعلن (أنها تأسف لوقوع هذه الحوادث التى تهدد بتوسيع النزاع اليمنى) وكان من عناصر اتفاقنا على الاعتراف الأمريكى أن تتوقف المساعدات الخارجية للمتمردين ، وأن تعود القوات المصرية من اليمن وتترك لنا القوات المدرعة والطيران حتى نستكمل بناء الجيش اليمنى .

خشيت أن ينهار شهر العسل الأمريكى فأكدت لوزيرها المفوض أن الرئيس عبد الناصر حدد لذلك موعدا غايته آخر يناير ١٩٦٣ ولم أفش بذلك سرا ، فقد طلب منى السادات إخطار القيادات اليمنية حتى تبدأ فى الاعتياد على نفسها ، لأن السلال كان يعارض فى عودة القوات المصرية ، وكان الحل الوسط الذى اقترحته بحضور المشير عامر والسادات واللواء القاضى أن نكتفى بالقوات المدرعة المصرية والطيران المصرى لحماية العاصمة صنعاء وميناء الحديدة وطريق الحديدة صنعاء وأن نعيد تكوين جيش المتطوعين .

اطمأن الوزير الأمريكى ، لكن رئيس المجلس التنفيذى المصرى على صبرى ، فى لقائه مع السفير الأمريكى بالقاهرة استخدم ألفاظ التحدى شديدة اللهجة أثناء تعليقه على بيان أصدرته الخارجية الأمريكية بأن (طائرات حربية للولايات المتحدة فى منطقة الشرق الأوسط تزور شبه الجزيرة العربية .. وأن طائرات من الجمهورية العربية المتحدة ألقت قنابلها وضربت بمدافعها الرشاشة واحة نجران) ثم قال البيان الأمريكى (إننا تلقون قلقا عميقا بسبب الحوادث الجارية فى شبه الجزيرة العربية) .

اقتناعا بأن عبد الناصر لا يقر تصريحات على صبرى أكدت ، مرة أخرى ، للوزير الأمريكى أن اليمن لا تزال تعمل بكل ثقلها من أجل السلام مع جيرانها وعدم التدخل فى شئونهم الداخلية واحترام إستقلالهم الوطنى ، وأضفت أننى عندما بلغنى أن أسرابا من المقاتلات من طراز F100 جاهزة للسفر عن طريق روما إلى المفرق فى الأردن ثم إلى الطائف فى السعودية تمنيت أن تواصل رحلتها إلى صنعاء ، وياحبذا لو كان معها الملك حسين والأمير فيصل كى نعقد المؤتمر الذى سبق أن اقترحته أمريكا لإقرار السلام فى الجزيرة العربية ، وهو غاية ما نسعى إليه فى الجمهورية اليمنية . (الأهرام ٦ يناير ١٩٦٣) .



المصدر : أكتوبر القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ نوفمبر ١٩٩٢

لذلك سافر حاكم عدن (فى نفس اليوم) إلى لندن ليبحث الاعتراف بنظامنا الجمهورى ، بينما استدعى السلال الوزير الأمريكى (فى اليوم التالى) ٧ يناير ١٩٦٣ وهدده (فى غيبتى) بالزحف على السعودية والأردن ، بناء على نصيحة عزت سليمان تنفيذا لتعليمات على صبرى ليثبت جدية تهديداته المصرية ، بعد أن خشى الاتحاد السوفييتى من إنهاء القتال فى اليمن .

لم تأخذ أمريكا ولا بريطانيا تهديدات السلال على محمل الجد لاستحالة أن ينتحر عبد الناصر بمزاج السلال ، فزارنى الوزير البريطانى وأبلغنى بأنه (تلقى تأكيدات قاطعة من حكومته بأنها قررت الاعتراف بحكومة الثورة اليمنية وإن إعلان استيفاء الاجراءات الشكلية لن يطول أكثر من عشرة أيام) . (الأهرام ٨ يناير ١٩٦٣) .

فأبلغت الوزير الأمريكى بحضور صحفيين أجانب أننا لن ندخر وسعا من أجل السلام وإقامة أوثق العلاقات مع المملكة العربية السعودية متوقعا من بريطانيا وبقية دول العالم الاعتراف بالنظام الجمهورى .. بعد أن شهد العالم سيطرتنا على جميع الأراضى اليمنية (الأهرام ١١ يناير ١٩٦٣) .

السلال يعلن الزحف على فلسطين !!

ثارت مراكز القوى المصرية على تصريحاتى فى صنعاء التى نشرتها الأهرام فى القاهرة ، والتى تتفق مع سياسة عبد الناصر لإعادة قواته إلى مصر ، فحرضت السلال مرة أخرى فأعلن (من خلف ظهرى) يوم ١٢ يناير ١٩٦٣ (التعبئة العامة لخوض معركة فاصلة لتطهير الجزيرة العربية مع مصر فى طريق الزحف العربى المقدس لرفع راية العروبة عالية فى فلسطين) (الأهرام ١٣ يناير ١٩٦٣) . بينما كان جل مرادنا تطهير أراضينا من بقايا المتمردين .

تناقضت السياسة المصرية حيث ظهرت مراكز قوى ترفع راية عبد الناصر لكنها تتحدى سياسته ، وانتقل هذا التناقض إلى اليمن . فكانت القيادة المصرية تحرك القبائل بالمال بواسطة العميد عباس فهمى مدير شئون القبائل بعيدا عن السلال والبيضانى وضباط الثورة والسفارة المصرية .

وكان القائم بالأعمال المصرى يحرك السلال بعيدا عن البيضانى والقبائل وضباط الثورة والقيادة المصرية . بينما كانت عناصر من المخابرات المصرية فى اليمن تستدرج نشاط بعض ضباط الثورة وتبعدهم عن السلال والبيضانى والقبائل والقيادة المصرية والسفارة المصرية . وكان كل فريق يحاول الانفراد بحكم اليمن . ولم أكن محلا لاستقطاب أحد حيث كنت على اتصال مباشر بعبد الناصر الذى كان يثق بى بالرغم من إصرارى على عدم تطبيق الاشتراكية المصرية فى اليمن ، ولعل عبد الناصر كان يريد أن تنتصر ثورة اليمن ولو بغير اشتراكية ، فلا تتكرر التجربة السورية .

قدم الينا الوزير البريطانى صورة الخطاب الذى سيلقيه عندما يقدم أوراق اعتماده ، وقدمت إليه صورة الخطاب الذى سيلقيه السلال ردا على خطابه . وكنا قد اتفقنا على صيغة الخطاب البريطانى والرد اليمنى ، وما يتعلق بحق شعبنا فى الجنوب فى تقرير مصيره .

بعد المقابلة صرح الوزير البريطانى للصحفيين بأنه (أبلغنى أن حكومه ترغب فى إقامة علاقات ودية مع جمهورية اليمن ، وأننى أبلغته أن حكومة الثورة كانت تسعى إلى ذلك منذ قيامها ، لكن بريطانيا لم تفسح المجال لتنمية هذه العلاقات بتأخرها فى الاعتراف بالوضع الشرعى الذى تمثله حكومة الثورة) . (الأهرام ١٥ يناير ١٩٦٣) .

القائد المصرى يرحب بقوات عراقية !!

دعانى السلال إلى بيته مدعيا انهيار عدة جبهات حول صنعاء ، فاتصلت بجميع قيادات المناطق فأكدت عدم صحة ذلك ، فاتصلت باللواء القاضى الذى أخبرنى أنه أرسل الى القاهرة يطلب مزيدا من القوات لمواجهة انهيار هذه الجبهات فرفض عبد الناصر طلبه . فذهبت إلى السلال ووجدت وزير العدل القاضى الأريانى وبعض



الزملاء واللواء أنور القاضى ، فقال السلال إنه يرغب فى إرسال وفد إلى عبد الناصر برئاسة القاضى الاريانى ليطلب المزيد من القوات ، أو باذن لليمن بطلب قوات العراق التى وعد بها عبد الكريم قاسم القاضى الإريانى أثناء زيارته لبغداد ، وفوجئت بأن اللواء القاضى موافق على طلب القوات العراقية .

تبينت أن اللواء القاضى ضالع فى الاتفاق مع السلال والإريانى على إحراج عبد الناصر حتى لا تعود قواته من اليمن ، ولكل منهم غايته ومراده ، فقررت أن أرأس الوفد كى أشرح هذا الكمين لعبد الناصر .

وصلنا إلى القاهرة وشرحنا الموقف للرئيس وأهمية عودة وحدات من القوات المصرية إلى مصر حتى تلتزم الولايات المتحدة بما تعهدت به . فقال الرئيس إنه تلقى من السلال برقية جعلته يضطر إلى إرسال المزيد من القوات المصرية . (الأهرام ١٩ يناير ١٩٦٣) . ولعله فعل ذلك أمام التلويح بالقوات العراقية .

فى طريقى إلى صنعاء ، فى اليوم التالى ، ذهبت مع السادات لزيارة عبد الناصر فوجدناه يلف رأسه بيديه ، وعلى مكتبه ورقة ، يلقى عليها بصره ، ويمعن فيها بصيرته ، لا يلتفت الينا ، ولعله لم يشعر بدخولنا .

وإلى الحلقة القادمة بإذن الله .

□

المصدر : الحياة اللندنية
التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٩٢
المدونة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ضوابط للسلطة بينها وقف التصرف بعقارات الدولة واراضيها

اليمن: تمديد الفترة الانتقالية وربطها بانتخابات ٢٧ نيسان

□ صنعاء - من عبدالرحمن الحيدري:

■ مدد مجلس الرئاسة اليمني امس الفترة الانتقالية التي كان مقرراً ان تنتهي في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري الى ٢٧ نيسان (ابريل) المقبل الموعد الجديد للانتخابات النيابية في البلاد. ولم يتضح بعد ما اذا كان تمديد الفترة الانتقالية زهاء خمسة اشهر سيفتح المجال امام تشكيل حكومة جديدة او ادخال تعديلات على الحكومة الحالية التي يتقاسم حقائبها الحزبان الحاكمان اي المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي.

وجاء تمديد الفترة الانتقالية الذي رافقه اول تاكيد رسمي للموعد الجديد للانتخابات في شكل اعلان دستوري صادر عن مجلس الرئاسة الذي اجتمع امس بحضور رئيسه الفريق علي عبدالله صالح ونائبه السيد علي سالم البيض. وتضمن «الاعلان الدستوري» المادتين الآتيتين:

مادة اولى: تستمر المؤسسات القائمة ممثلة في مجلس الرئاسة ومجلس النواب ومجلس الوزراء وجميع هيئات الدولة الاخرى في ممارسة مهماتها وصلاحياتها طبقاً لاحكام دستور الجمهورية اليمنية وذلك حتى انتهاء الانتخابات العامة لمجلس النواب المقرر اجراؤها يوم الثلثاء ٢٧ نيسان ١٩٩٣ وحتى قيام المؤسسات الدستورية الجديدة وفقاً للدستور.

مادة ثانية: يعمل بهذا الاعلان الدستوري اعتباراً من ٢٢ تشرين الثاني ١٩٩٢.

وجاء هذه الاعلان بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة والمصلحة العليا للوطن.

وصدر الاعلان الدستوري بعدما ناقش مجلس الرئاسة النتائج التي تمخضت عن سلسلة اللقاءات والمشاورات المكثفة بين مختلف الهيئات السياسية في شأن الترتيبات الجارية للفترة المقبلة الممتدة من ٢٢ تشرين الثاني الجاري وحتى موعد اجراء الانتخابات.

كذلك ناقش المجلس الوضع الدستوري للمؤسسات الدستورية وهيئات الدولة في الفترة المقبلة بعدما ابلغته اللجنة العامة للانتخابات التي تمثل جميع القوى السياسية، انها تجد ان المدة الباقية من الفترة الانتقالية غير كافية لاستكمال مهمات الاعداد للانتخابات النيابية واجرائها في ١٨ شباط (فبراير) المقبل.

وقال بيان صدر عن مجلس الرئاسة انه في ظل تطبيق احكام الدستور بشأن استمرار المؤسسات الدستورية القائمة حتى استكمال قيام المؤسسات الدستورية الجديدة، وعلى رغم توافر الضوابط الدستورية التي تحكم عمل مؤسسات الدولة وعلاقاتها وصلاحياتها في الدستور، وحرصاً على التزام مبدأ سيادة القانون وتحقيق اكبر مقدار من الايجابيات وانجاز المهمات الاساسية وتجاوز ابرز الظواهر السلبية خلال الفترة الزمنية الممتدة حتى موعد الانتخابات، فقد تقرر في اللقاء التشاوري الموسع ان يعقد مجلس الرئاسة اجتماعاً بحضور هيئة رئاسة مجلس النواب ورئيس الوزراء ونوابه وقادة الاحزاب والتنظيمات السياسية لتداول الرأي والشورى والاطلاع على مقترحات الاحزاب والتنظيمات السياسية لتحديد المهمات والضوابط

الاساسية التي تحتل مكانة الصدارة وتكون لها اولوية الانجاز وهي:

١- العمل بالدستور نصاً وروحاً وتوفير المناخات الديموقراطية الدائمة وحشد الطاقات لاجراء الانتخابات في الموعد المحدد يوم ٩٣/٤/٢٧، وعدم التدخل في اعمال اللجنة العليا للانتخابات مع اعطائها كل صلاحياتها وعدم التاثير في ارادة الناخبين في ممارسة حقوقهم الانتخابية التي كفلها الدستور بما يضمن اجراء الانتخابات في مناخات حرة ونزيهة تجسيداً لصدق التزام النهج الديموقراطي وتاكيداً لمبدا التداول السلمي للسلطة الذي اختاره شعبنا اسلوباً حضارياً لبناء اليمن الجديد.

٢- التزام عدم استغلال الوظيفة العامة لاغراض حزبية وايقاف التصرف باراضي الدولة وعقاراتها في الجمهورية حتى صدور القانون المنظم لذلك والتقيد في الانفاق العام بما هو معتمد في اطار الموازنة العامة.

٣- تاكيد حياد اجهزة الاعلام الرسمية ووسائله بين كل الاحزاب والتنظيمات السياسية في الساحة الوطنية وتامين عدالة المعاملة في استخدامها لاغراض الدعاية الانتخابية بين كل الاحزاب بصورة متساوية ومتكافئة والتزام الابتعاد عن المهاترات الصحافية غير المسؤولة بما يرتقي بالممارسة الديموقراطية ويرسخ الراي الوطني ويخدم الوحدة الوطنية ويوفر الاجواء المناسبة لاجراء انتخابات حرة ونزيهة.

٤- تعزيز مبدا سيادة النظام والقانون واستقلالية اجهزة القضاء والعمل على استكمال الحركة القضائية وتحقيق الاستقرار للجهاز الاداري وتحقيق الانضباط فيه وتطبيق مبدا الثواب والعقاب وايقاف الترقيات والتوظيف الجديد الا ما يقره القانون للخريجين من مدنيين وعسكريين.

٥- العمل على تنظيم واعادة بناء القوات المسلحة والامن على اسس وطنية وعلمية بما يؤمن حيادها ويكفل لها النهوض بدورها في الدفاع عن سيادة الوطن وصون امن الوطن والمواطن واستقرارهما.

٦- العمل على ترسيخ الامن والاستقرار وضبط المخلين بامن الوطن والمواطنين وسرعة تقديمهم الى العدالة واستكمال التشريعات الاساسية والتطبيق الفاعل للقوانين والانظمة الصادرة.



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

التاريخ : ١٥ نوفمبر ١٩٩٢

بعد صدور البيان السياسي بالإعلان الدستوري

ضوابط لعمل المؤسسات اليمنية قبل الانتخابات المعارضة تحذر وتدرس طرح ردود فعلها

صنعاء: من حمود منصر

اصدر مجلس الرئاسة اليمني عقب اجتماع عقده امس برئاسة الرئيس علي عبد الله صالح اعلانا دستوريا بشأن استمرار المؤسسات الدستورية القائمة، ممثلة في مجلس الرئاسة، ومجلس النواب، ومجلس الوزراء، وجميع هيئات الدولة الاخرى في ممارسة مهامها وصلاحياتها طبقا لأحكام الدستور اليمني، وذلك حتى انتهاء الانتخابات العامة لمجلس النواب، المقرر اجراؤها يوم الثلاثاء ٦ ذي القعدة ١٤١٣هـ، الموافق ٢٧ ابريل (نيسان) ١٩٩٣، وقيام المؤسسات الجديدة وفقاً للدستور.

ونص قرار مجلس الرئاسة على العمل بهذا الاعلان الدستوري اعتبارا من ٢٢ نوفمبر (تشرين الثاني) الحالي، وعلى نشره في الجريدة الرسمية.

واوضحت مصادر حزبية وسياسية ان سبب تأخر صدور البيان كان يرجع الى تحفظ بعض الأمناء العامين للاحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية بشأن صياغته وفق الملاحظات التي ابدوها في الاجتماع التشاوري واللقاءات التي سبقته، حتى وعد الرئيس اليمني ببلورة تلك الافكار وعرضها على الأمناء العامين في اجتماع تال، شارك فيه هو ونائبه علي سالم البيض بصفتهما الحزبية، للموافقة عليها قبل اصدار البيان.

واضافت المصادر ان البيان (المنشور نصه مع هذا الموضوع) تضمن المهام البرامجية للمؤسسات خلال المرحلة التالية للفترة الانتقالية، والضوابط التي تلزم المؤسسات بعدم التصرف في المال العام خلال تلك الفترة، رغم انه اغفل عدداً من النقاط التي طلب امناء الاحزاب اضافتها.

وقد اكد البيان على دعوة المواطنين اليمنيين للانتخابات يوم ٢٧ ابريل (نيسان) المقبل، وحدد الآلية التنفيذية لذلك في ضوء الاعدادات التي تقوم بها اللجنة العليا للانتخابات، كما وافق الرئيس علي عبد الله صالح ايضا على عقد اجتماعات دورية للامناء العامين للاحزاب لمراقبة تنفيذ ما جاء في البيان.

واجمعت المصادر على صحة الوضع القانوني للبيان، على الرغم من معارضة بعض الاحزاب، ومن بينها التجمع اليمني للاصلاح، وقالت انه ذو طابع سياسي ودستوري في آن واحد.

وقال اسماعيل الوزير - وزير الشؤون القانونية - لـ «الشرق الأوسط» ان البيان يؤكد العمل بالدستور، واستمرار المؤسسات القائمة على اساس اتفاق اعلان الوحدة، وتنظيم الفترة الانتقالية، مع بعض الضوابط لتحديد اولويات



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ نوفمبر ١٩٩٢

الاعمال المناطة بها حتى يوم الاقتراع. واكد ان المؤسسات ستظل تمارس مهامها واختصاصاتها المنصوص عليها في الدستور، ما دام الدستور نافذاً. وكان حزب التجمع اليمني للاصلاح قد اصدر بيانا «حول تمديد الفترة الانتقالية» حذر فيه من ان «الوصول الى صناديق الانتخاب مرهون بمصداقية الحزبين الحاكمين من التجربة الديمقراطية»، وطالب بالبحث عن «ضمانات جادة لاجراء الانتخابات بنزاهة وفي موعدها المحدد»، وانتقد «تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من اعضاء ينتمون الى المؤسسات الرسمية للدولة، واستبعاد احزاب المعارضة.

ومن غير المعروف حاليا رد فعل الاحزاب اليمنية للبيان السياسي بالاعلان الدستوري، لانه نص على الدعوة لعدم الاضراب او العصيان المدني خلال المرحلة التالية للفترة الانتقالية، بينما هددت الاحزاب المشاركة في «المؤتمر الوطني» بالعصيان المدني، اذا ما اتفق على تأجيل الانتخابات، ومما يزيد من غموض الموقف ان بعض الامناء العامين لهذه الاحزاب شاركوا في اللقاء «التشاوري» بحكم التمثيل الذي يتمتعون به في اللجنة العليا للانتخابات.

واكد عمر الجاوي - الامين العام للتجمع الوحدوي اليمني - في كلمته بمناسبة افتتاح المؤتمر التأسيسي الاول للحزب في صنعاء معارضة التجمع لاي محاولات «للخروج على الشرعية، واي اجراءات من شأنها تمديد الفترة الانتقالية»، انطلاقا من الخط الذي تبناه منذ تأسيسه في ٤ يناير (كانون الثاني) عام ١٩٩٠، وحذر من ان البلاد ستشهد «سقوطا كاملا للشرعية، بمجرد حلول يوم ٢٢ نوفمبر (تشرين الثاني) الجاري»، بسبب «التحايل السياسي» وقال ان السلطة سعت في الماضي القريب لشق الصف الوطني، من خلال عقد مؤتمر وطني وآخر للاحزاب والمنظمات الجماهيرية، وتسعى الآن الى شقها بطريقة اخرى، عن طريق تقسيمها الى احزاب في اللجنة العليا للانتخابات واخرى خارجة عنها.

وحذر من اصدار اي فتاوى دستورية تخالف الشرعية الديمقراطية، لانها ستكون مثل «الالغام في جيوبنا»، واكد ان «الصراع بين طرفي السلطة لا يمت باية صلة الى قضايا الشارع وهموم المواطنين»، في اشارة للخلافات بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، المشاركين في السلطة.



أكد تمسكه ببقاء جميع مؤسسات الدولة

مجلس الرئاسة اليمني يرفض مطالب المعارضة

صنعاء. ا.ف.ب: قرر مجلس الرئاسة اليمني امس الابقاء على جميع مؤسسات الدولة، رافضاً بذلك المطالب التي تقدمت بها بعض حركات المعارضة، التي دعت الى تشكيل حكومة انتقالية وحل مجلس النواب والغاء صلاحية مجلس الرئاسة في اصدار المراسيم.

وقال مجلس الرئاسة في اعلان دستوري من مادتين ان المؤسسات القائمة حاليا ستستمر في ممارسة مهامها وصلاحياتها وفقاً لاحكام الدستور، الى حين انتهاء الانتخابات المقررة في السابع والعشرين من ابريل (نيسان) ١٩٩٣.

واضاف انه يعمل بهذا الاعلان اعتباراً من الثالث والعشرين من نوفمبر (تشرين الثاني) الحالي الى موعد انتهاء الفترة الانتقالية، التي نص عليها اتفاق الوحدة بين شطري اليمن في مايو (ايار) ١٩٩٠.

ويذكر ان القادة اليمنيين قرروا في الاسبوع الماضي تأجيل موعد الانتخابات التي كان مقرراً اجراؤها قبل انتهاء الفترة الانتقالية، ورفضت المعارضة هذا التأجيل، واتهمت الحكومة اليمنية بعرقلة العملية الديمقراطية مهددة بالدعوة الى الاضراب العام وحتى الى العصيان المدني في حال عدم تنفيذ مطالبها.

وقال بيان رسمي ان الاعلان صدر بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية وبناء لما تقتضيه المصلحة العامة والمصلحة العليا للوطن. وشارك في اجتماع امس، إضافة الى اعضاء مجلس الرئاسة رئيس مجلس النواب ياسين سعيد نعمان ورئيس مجلس الوزراء حيدر أبو بكر العطاس.

واشار البيان الى ضرورة عمل الدولة والقوى الوطنية بما فيها الأحزاب على الاعداد لانتخابات حرة ونزيهة تطبيقاً لمبدأ الالتزام بالديمقراطية والتداول السلمي للسلطة.

وتضمن الاعلان أيضاً التزام الدولة بوقف التصرف بالأملاك العامة والتعيينات والترقيات والالتزام بعدم استغلال الوظيفة العامة لاغراض حزبية ووقف أي خروج عن الميزانية العامة والعمل على حياد وسائل الاعلام الرسمية بين كافة الأحزاب وتأمين عدالة استعمالها بصورة متساوية ومتكافئة بين هذه الأحزاب.

وأشار ايضاً الى الالتزام بتعزيز مبدأ سيادة دولة النظام والقانون واستقلالية القضاء وترسيخ الأمن والاستقرار وضبط المخلين بالامن وسرعة تقديمهم للعدالة واستكمال القوانين وبناء القوات المسلحة بما يكفل استقلالها.

وكانت مصادر في حزب «التجمع اليمني للاصلاح» وهو اكبر الحركات الاسلامية في اليمن (بقيادة عبدالله الأحمر) وحزب «رابطة اليمن الاسلامي» المعتدل، قالت لوكالة فرانس برس امس، ان هذين الحزبين ابديا تحفظات عن قرار تأجيل الانتخابات رغم مشاركتهما في اللجنة العليا للانتخابات التي أوصت بالتأجيل بسبب «ضيق الوقت المتبقي لانجاز الخطوات الاجرائية».

نص مشروع البيان السياسي بالإعلان الدستوري

في ظل تطبيق احكام الدستور بشأن استمرار المؤسسات الدستورية القائمة حتى استكمال قيام المؤسسات الدستورية الجديدة، وبالرغم من توفر الضوابط الدستورية التي تحكم عمل مؤسسات الدولة وعلاقاتها وصلاحياتها، وحرصاً على الالتزام بمبدأ سيادة القانون وتحقيق اكبر قدر من الايجابيات وانجاز المهام الاساسية وتجاوز ابرز الظواهر وترسيخا للممارسة الديمقراطية والوفاق الوطني، فقد تقرر في اللقاء التشاوري الموسع ان يعقد مجلس الرئاسة اجتماعا بحضور رئيس الوزراء وقادة الاحزاب والتنظيمات السياسية لتداول الرأي والاطلاع على مقترحات الاحزاب والتنظيمات السياسية لتحديد المهام الاساسية التي تحتل مكان الصدارة وتكون لها اولوية الانجاز الى جانب الضوابط التي يجب التأكيد على الالتزام بها، وذلك كما يلي:

اولا ● التركيز على انجاز المهام الاساسية في برنامج الاصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي والاداري بصفة عامة وعلى وجه الخصوص المهام الاساسية التالية:

● تعزيز الأمن والاستقرار وضبط المخلين بأمن المواطنين وأمن الوطن وتقديمهم الى المحاكمة.

● تحقيق الانضباط الاداري واعمال مبدأ الثواب والعقاب.

● الاهتمام بتحسين الاوضاع المعيشية للمواطنين وضمان استمرار توفير المواد الاساسية وضبط الاسعار ومعاقبة المتلاعبين بها.

● تنظيم اعمال الصرافة وضبط المضاربين بالعملة.

● استكمال التشريعات الاساسية والتطبيق الفاعل للقوانين والأنظمة الصادرة.

● استكمال العمل على تنفيذ واعادة البناء للقوات المسلحة والأمن بما يؤمن حيادها ويخدم الامن والاستقرار وارساء الأسس لقيام هذه المؤسسات بدورها في الدفاع على سيادة الوطن والحفاظ على امن واستقرار المواطن والوطن.

● استكمال تسوية واحتواء وانهاء موروثات الخلافات السياسية التي نشأت في اطار الممارسة لتعزيز انتصار ثورتي سبتمبر واكتوبر والنظام الجمهوري.

ثانياً الالتزام بالضوابط الآتي بيانها:

وفي سبيل تعزيز مبدأ سيادة القانون وسلامة بناء اجهزة الدولة واستقرار الجهاز الاداري وضمان تكافؤ الفرص بين المواطنين والاحزاب والتنظيمات السياسية، وتوفير الاجواء والمناخات الديمقراطية الملائمة لاجراء الانتخابات العامة وضمان نزاهتها وعدم التأثير على ارادة الناخبين او الاستغلال السلبي العام للوظيفة العامة واجهزة الاعلام فلا بد من الالتزام بالضوابط التالية:

● عدالة المعاملة للأحزاب والتنظيمات السياسية من خلال تفصيل قانون الاحزاب والتنظيمات السياسية وبالذات في ما يتعلق بالحقوق المنصوص عليها في القانون.

● عدم استخدام الاعلام من قبل الحزب والمؤتمر في اعلان الاجتماعات الحزبية ما دون اجتماعات الهيئات القيادية العليا.

● تامين عدالة المعاملة في استخدام اجهزة الاعلام الرسمية لاغراض الدعاية الانتخابية بين جميع الاحزاب والتنظيمات السياسية بصورة متساوية.

● سلامة استخدام المال العام وصرفه على المشاريع التنموية والخدمية والاقتصادية المعتمدة، والتقيد في الإنفاق العام بما هو ضروري وفي اطار الموازنة العامة.

● ايقاف التصرف بالمجان في اراضي وعقارات الدولة حتى صدور القانون المنظم لذلك وفقاً للدستور.

● اتخاذ اجراءات رادعة ضد من يثبت استخدامه للوظيفة العامة لاغراض حزبية او شخصية.

● ايقاف الترقيات والتوظيف الجديد الا ما يقره القانون للخريجين مدنيين وعسكريين.

● تعزيز الوحدة الوطنية وحرص الجميع على تجنب كل ما يؤدي الى المساس بها ويأتي في مقدمة ذلك.

● الابتعاد عن المهاترات الصحافية غير المسؤلة والتزام جميع الصحف الحزبية والاهلية بتناول القضايا بمسؤولية وطنية بما يرقى بالممارسة الديمقراطية ويخدم الوحدة الوطنية وتوفير الاجواء الانتخابية السليمة. وكذا الابتعاد عن الدعوة لاضرابات او ممارساتها في هذه الظروف حفاظاً على سلامة ونقاء العمل.



المصدر : العالم اليوم القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ نوفمبر ١٩٩٣

قادة اليمن يواجهون صراعا على السلطة

أحزاب المعارضة تدعو إلى الاضراب العام احتجاجا على تأجيل الانتخابات حتى ابريل القادم

□ صنعاء - رويتر:

احتج زعماء المعارضة في اليمن على قرار تأجيل الانتخابات لمدة خمسة أشهر، وهي الانتخابات التي ستجرى في ظل تعدد الأحزاب.

واقترح زعماء أحزاب المعارضة القيام باضراب عام هذا الأسبوع على أن تواكبه مظاهرات وحالة من العصيان.

وصرح محسن محمد أبو بكر، السكرتير العام لحزب رابطة أبناء اليمن أن هدف هذا الاضراب والمظاهرات ليس إلحاق الضرر بالبلاد، لكنه ينبع من موقفنا ضد تأجيل الانتخابات ومدى شرعية الأجهزة الدستورية الحاكمة.

ومما يذكر أن اتفاقية الوحدة الموقعة بين اليمن الشمالية وما كان يعرف باسم اليمن الجنوبية عام ١٩٩٠ تنص على إجراء الانتخابات البرلمانية في موعد أقصاه يوم الثاني والعشرين من نوفمبر، وهو نهاية الفترة الانتقالية للوحدة بين الحكومتين.

إلا أن الانتخابات قد تم تأجيلها حتى شهر ابريل القادم بناء على طلب العديد من القوى السياسية.

وقد قرر المجلس الرئاسي في اليمن الإبقاء على الهيئات الحاكمة في اليمن في السلطة إلى حين اجراء الانتخابات.

وعلى صعيد اخر اتهمت أحزاب المعارضة حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم الذي يرأسه الرئيس على عبد الله صالح والحزب الاشتراكي اليمني بانتهاك اتفاقية الوحدة، وقالت أحزاب المعارضة إنها ترغب في إقامة حكومة واسعة لإدارة شئون الدولة حتى اجراء الانتخابات.

وأشار متحدث باسم حزب التجمع الوحدوي اليمني أن العصيان المدني هو وسيلة للتعبير عن وجهة نظرنا، وقد تقابله الحكومة برد فعل عنيف.

وقد عقد الرئيس على عبد الله صالح سلسلة من الاجتماعات مع قادة المعارضة والمسئولين الحكوميين الاسبوع الماضي لمناقشة كيفية شغل الفراغ الدستوري حتى اجراء الانتخابات.

ووجه حزب التجمع اليمني من اجل الاصلاح، وهو اكبر أحزاب المعارضة اليمنية انتقادات لقرار تأجيل الانتخابات، مشيرا إلى أن حزبه يعتبر الحزبين الحاكمين مسئولين مسئولية كاملة عن تصرفاتهما التي تعتبر مناقضة للديمقراطية.

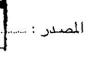
إلا أن حزب المعارضة الإسلامية - الذي يرأسه احد كبار شيوخ القبائل من ذوي النفوذ الواسع الشيخ عبد الله الاحمر - لم يقرر بعد ما إذا كان سينضم أو لا ينضم إلى الاضراب الذي دعت إليه أحزاب المعارضة الأخرى.

وقد صرحت مصادر المعارضة بأن الاحمر قد يوافق على السماح للهيئات الحاكمة الحالية بالبقاء في الحكم حتى اجراء الانتخابات.

ومن ناحية اخرى صرح أبو بكر - السكرتير العام لحزب رابطة أبناء اليمن - الذي حضر المحادثات الاستشارية مع الحكومة بأن الأحزاب الحاكمة تسعى إلى البقاء في السلطة بمباركة المعارضة.

وقد أعلن المؤتمر الوطني الذي يتكون من خمسة احزاب معظمها من القوميين العرب واليساريين، اشتراكه في الاضراب والمظاهرات.





المصدر : الأهرام القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ نوفمبر ١٩٩٢

الإنتخابات البرلمانية فى اليمن ٢٧ أبريل القادم

على صالح: مرتكبو أحداث العنف يمنيون يمولون من الخارج

لندن - صنعاء - وكالات الانباء - اكد الرئيس اليمني على عبدالله صالح ان موعد الانتخابات البرلمانية في بلاده والتى تجرى فى ٢٧ ابريل القادم هو موعد نهائى لا رجعة فيه واضاف - فى تصريحات لراديو لندن - ان دستور بلاده الحالى ينص على تشكيل مجلس للرئاسة من ٥ اعضاء ينتخبهم مجلس النواب الجديد الذى سيتم انتخابه فى ٢٧ ابريل القادم وكانت اتفاقية الوحدة اليمنية قد حددت يوم ٢٢ نوفمبر الجارى موعدا نهائيا للفترة الانتقالية البالغة ثلاثين شهرا تجرى قبله اول انتخابات برلمانية فى اليمن الموحد منذ مايو عام ١٩٩٠.

والمعروف ان القيادة اليمنية قررت فى الاسبوع الماضى تأجيل اجراء الانتخابات الى ٢٧ ابريل المقبل بعد اقتراح من اللجنة العليا للانتخابات - المكلفة بتنظيم الاقتراع - بعد المهلة المعطاة لها لأن الوقت المتبقى على انتهاء الفترة الانتقالية لا يكفى لاعداد قوائم الناخبين وتقسيم الدوائر الانتخابية وغيرها من الخطوات التنفيذية وقد اتخذ قرار التأجيل نتيجة اتفاق بين قادة الحزبين الحاكمين وهما المؤتمر الشعبى العام برئاسة الرئيس على عبدالله صالح والحزب الاشتراكى اليمنى برئاسة على سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة وكانت اللجنة العليا للانتخابات قد طالبت مجلس الرئاسة بالاعلان عن الموعد الجديد للانتخابات قبل انتهاء الفترة الانتقالية تحاشيا لنشوء وضع غير دستورى.. حيث تنتهى صلاحية كل من لجنة الانتخابات والمجلس الاستشارى ومجلس النواب بانتهاء الفترة الانتقالية.

وعما اذا كان يتوقع أن تهدأ الاوضاع بعد الانتخابات في اليمن اكد الرئيس على عبدالله صالح أن أجهزة الأمن تمكنت من معرفة الجناة الذين ارتكبوا اعمال العنف الاخيرة لكنهم فارون الآن وتتتبعهم أجهزة الامن غير أنهم سيقدمون للعدالة عند القبض عليهم، وحول هوية هؤلاء الجناة قال أنهم من ابناء اليمن لكن تمويلهم من الخارج وعندما يقدمون للعدالة سيصدر اعلان عن هذه الشخصيات ومن وراءهم.

المدونة

المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦-١ نوفمبر ١٩٩٢

• قانونيون يطالبون بإعلان دستوري

الحكيمي يحذر من التفاف انقلابي على النظام الديمقراطي في اليمن

صنعاء: من حمود منصر

آثار اعتكاف علي سالم البيض نائب الرئيس اليمني، والامين العام للحزب الاشتراكي في حضرموت، وبعدها في عدن خلال الاشهر الثلاثة الماضية تكهنات الساسة والمراقبين في اليمن من ان حجم الخلافات بينه وبين الرئيس علي عبد الله صالح، الامين العام للمؤتمر الشعبي العام «أحد شريكي الحكم» بلغ حداً ينذر بالخطر، خاصة انه جاء مع اقتراب موعد انتهاء الفترة الانتقالية، وفجأة، وبعد تصريحات عدة اكد فيها البيض انه لن يعود الى صنعاء الا في حال توفر عمل له، التقى الرئيس ونائبه في الثاني من الشهر الحالي في مدينة الحديدة، وعادا الى صنعاء سويا وبدأت الشكوك تساور الاحزاب والقوى السياسية الاخرى عن حصول اتفاقيات معينة بين شريكي الحكم تتصل بالانتخابات العامة المقبلة، وأيضا بعض المسائل الاخرى التي كانت يطرحها البيض على الوسطاء في حضرموت وعدن كقضايا الامن، وتوحيد القوات المسلحة، وتقويم مسار الحياة السياسية في البلاد، وتنفيذ بقية البنود المتفق على تنفيذها خلال الفترة الانتقالية، وتعزيز التحالف بين الحزب والمؤتمر والتنسيق في الانتخابات.

وكانت اللجنة العليا للانتخابات قد سبقت لقاء الرئيس ونائبه برفع رسالة الى مجلس الرئاسة حول سير اعمالها، والمهمات المتبقية امامها وحددت جدولا زمنيا للمراحل الانتخابية ينتهي يوم ١٨ فبراير (ايار) المقبل وهو اليوم الذي اقترحته اللجنة لاجراء عملية الاقتراع.

هذه المستجدات المتلاحقة اعادت الحسابات لدى القوى السياسية في الساحة اليمنية بما فيها شريكا الحكم حول الفترة الزمنية المطلوبة حتى يتم اجراء الانتخابات، والاحكام التشريعية التي تستند اليها مؤسسات الدولة التي ستعمل خلالها خاصة ان الفترة الانتقالية لم يبق منها سوى ايام معدودات ويترتب على انتهائها انتهاء شرعية المؤسسات القائمة، وبذلك ستواجه البلاد فراغا مؤسساتيا يصعب تجاهله، او عدم اتخاذ الحلول المناسبة له قبل ٢٢ نوفمبر الحالي في حين تجد اللجنة العليا للانتخابات نفسها امام أكام من الصعوبات والمعوقات الموضوعية واحيانا السياسية التي تحتاج الى مزيد من الوقت للتغلب عليها، ووضع التحضيرات الدقيقة لاجراء الانتخابات، فكان لا بد من البحث عن مخرج ووضع المعالجات في اطار مصوغ سياسي ووطني، وقانوني ايضا يجنب البلاد الوقوع في اي من انواع الفراغ «السياسي - المؤسساتي - الدستوري» ويضمن تحقيق قدر من الوفاق الوطني، ويعطي للمرحلة المقبلة مرجعية شرعية تستند إليه.

ومن ذلك المنطلق تمت الدعوة لعقد اللقاء التشاوري الموسع للهيئات الرسمية للدولة، وقيادات الاحزاب، ولجنة الانتخابات، لمواجهة ما يمكن ان يطلق عليه «المازق» الذي ستقبل عليه البلاد بعد انتهاء الفترة الانتقالية. ودون النظر الى الاسباب التي اوصلت الى هذا المازق والقوى التي دفعت اليه، طرحت قضية تأجيل موعد الانتخابات، وكان معظم اعضاء اللجنة العليا للانتخابات يستبعدون امكانية اجراء الانتخابات قبل نهاية الفترة الانتقالية، وايضا بعد ان اقترحوا ان يكون يوم ١٨ فبراير (شباط) المقبل موعدا للاقتراع اكتشفوا بعد مرور اقل من اسبوع من طرح المقترح ان ذلك ليس ممكنا ايضا. وبهذا الصدد قال عبد الله سلام الحكيمي عضو اللجنة العليا للانتخابات، في تصريح خاص لـ «الشرق الاوسط»: «ان التأجيل الاخير للانتخابات كان بناء على تفكير مسبق من قبل اللجنة العليا للانتخابات. وقد طرحت الموضوع في اول اجتماع للقاء التشاوري الموسع، واشرت بوضوح الى ان اللجنة اذا استمرت تعمل بنفس الاسلوب الحالي، فانها لن تستطيع اجراء الانتخابات حتى بعد سنة».

واورد بعض الملاحظات حول الصعوبات التي تعترض عمل اللجنة، ومنها عدم التقيد في اللجنة الفنية بالمعايير المحددة سلفا لتقسيم الدوائر الانتخابية وقال «تم تقسيم الدوائر الانتخابية التي رفعت اخيرا كمشروع الى اللجنة تقسيما سياسيا، وهذا سيحتاج عدة اشهر لكي تعيد الامور الى نصابها في عملية التقسيم وفق المعايير المحددة». واشار الحكيمي الى ان قرار التأجيل الى ٢٧ ابريل اتخذ بناء على ملاحظات اللجنة، وفي نفس السياق اوضح الدكتور احمد شرف الدين عضو اللجنة العليا، والامين العام المساعد لحزب الحق الى ان مشكلات تقسيم الدوائر الانتخابية، وطبيعة عمل اللجنة الذي تستغرق فيه ابسط الامور قدرا كبيرا من الوقت، بالاضافة الى التلاقي الذي كان سيحدث بين بدء شهر رمضان، وتاريخ الاقتراع المقترح في ١٨ فبراير احدث تعارضا ووفر مبررات تحديد موعد جديد ليوم الاقتراع، وهي اسباب موضوعية لمسها المشاركون في اللقاء الموسع قبل اعضاء اللجنة على الرغم من ان اللجنة كانت قد قدمت مقترحها بالموعد السابق بناء على حسابات زمنية دقيقة». اما حول انتهاء الفترة الانتقالية وطبيعة المرحلة التي ستليها حتى يوم الانتخابات، فان عبد الله سلام الحكيمي يرى بأنه لن يكون هناك ازمة دستورية، حيث ستزول الاتفاقية التي كانت تحكم سير الامور خلال الفترة الانتقالية وتقيد بعض مواد الدستور، وبانتهائها سيعود العمل بالدستور كاملا دون منافس. واشار في ذلك الى وجود هوامش زمنية في بعض مواد الدستور تعطي لمجلس الرئاسة



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ نوفمبر ١٩٩٢

والهيئات الاخرى حق الاستمرار في حال تعذر اجراء الانتخابات لظروف قاهرة، وعليه يرى الحكيمي انه لن يكون هناك فراغ مؤسساتي ، ولن يكون هناك مجال لاعلان دستوري، وانما بيان وفاق وطني يتم من خلاله دعوة الناخبين للاقتراع يوم ٢٧ ابريل (نيسان) المقبل، وحذر من ان يكون اي اعلان دستوري بمثابة انقلاب على الحياة السياسية الديمقراطية، واعلان حالة الطوارئ في البلاد، واتهم الاحزاب والقوى السياسية التي تحاول التشكيك من انه سيحدث فراغ دستوري انها تحاول توفير الذرائع والمبررات، للحزبين الحاكمين، للانقلاب على الحياة السياسية واعلان حالة الطوارئ في البلاد تحت مظلة الاعلان الدستوري.

اما الدكتور احمد شرف الدين، «استاذ القانون بجامعة صنعاء» فإنه يرى كقانوني، عكس ما طرحه الحكيمي، وهو أن الاحكام الدستورية التي حكمت الفترة الانتقالية تنتهي في ٢٢ الشهر الحالي وتبعا لها تنتهي شرعية الهيئات والمؤسسات القائمة بناء على تلك الاحكام المضمنة في اتفاق اعلان الوحدة، وبالتالي فإنه سيكون هناك فراغ مؤسساتي. ولذا لا يمكن القول ان الدستور سيحل مباشرة محل الاتفاقية المنتهية، لانه لا بد من تطبيق الدستور من البداية، والتي تعني انشاء مؤسسات على اساس الدستور، وهذا ما لم نتمكن من عمله بعد لتأخر الانتخابات، ولذا لا بد من قواعد دستورية تحكم وتنظم عمل هذه المؤسسات خلال الفترة من ٢٢ نوفمبر الى ٢٧ ابريل المقبل والمطلوب الان ايجاد حل وسط، وهو لا بد من وجود اعلان دستوري، لأن الوفاق السياسي لا يغني عن الصيغة الدستورية. وفي الوقت الذي تتناقض فيه الآراء ووجهات نظر السياسيين والقانونيين حول المخرج الذي يمكن التوصل اليه فإن هناك عدة خيارات تطرح الان للبحث وهي تجمع بين المحاولة للابقاء على المؤسسات الحالية بصلاحياتها الطبيعية، او بوضع ضوابط لعملها او حلها، وكل يطرح من موقعه سواء في السلطة او في المعارضة، وهناك طرح وسط يرى ضرورة توسيع المشاركة السياسية في هذه المؤسسات، وتحديد بعض الضوابط لعملها، وتغذية مجلس النواب بعناصر جديدة شريفة لملء الفراغ على ان يستقيل اي مسؤول في الحكومة من مجلس النواب اذا كان عضوا فيه، او من الحكومة لان المجلس ستكون مهمته رقابية.

وبالقاء نظرة تحليلية لطروحات الاحزاب غير الحاكمة ومقترحاتها، نلاحظ انها تكتفي بتسجيل مواقف تحسب لها فقط في حين لا تجد المساحة المشتركة التي يمكن ان تجمعها لتبني موقف موحد تستطيع تحويله الى فعل وتأثير يحقق المشاركة لها او التوصل مع «شريكي» الحكم الى اتفاق نهائي ملزم وغير قابل للتغيير، ومع هذا فإن مجلس الرئاسة اخذ استكمال مهمة وضع التصور النهائي على عاتقه باعتبار انه سلطة فوق الاحزاب، وهو في نهاية المطاف متكون من الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام.

ويفسر المحللون هنا عدم تقديم الحزب الاشتراكي لأي مقترحات حول الانتخابات، او حول المعالجات التي ينبغي الاخذ بها لمواجهة المرحلة المقبلة بانها جزء من خطة يسعى الحزب لتحقيقها على المدى البعيد للوصول الى تمديد الفترة الانتقالية لأكثر من سنة، ولكنه يريد انضاج الاوضاع وايصال كافة الاطراف الى الاقتناع بهذا والافصاح عنه دون ان يتفوه بها هو ذاته، ومن الطبيعي ان تبقى تركيبة السلطة خلافية حتى لو اتفقت ظاهريا لان تكرر الخلافات بين شريكي الحكم مدة الفترة الانتقالية كشفت عن عدم امكانية انسجامها لوجود ممانعة داخلية لكل حزب وهو ما يقول عنه الدكتور ابو بكر السقاف استاذ الفلسفة في جامعة صنعاء «السبب الكامن وراء هذه الممانعة الداخلية تاريخي وثقافي، وتزداد الممانعة حيث نجد التاريخ والثقافة اكثر تأثراً بالماضي»، وكتب الدكتور السقاف تحت عنوان «في التمييز بين المعارضة والسلطة في اليمن» فقال: «واذا كانت الديمقراطية قد عانت من انقلاب الوعي السياسي عليها في العديد من الاقطار العربية، في مصر والسودان، والعراق، وسورية وبلاد المغرب، فإن ذلك متوقع في اليمن لا سيما ان السماح الديمقراطي فيها يقوم على صفقة تاريخية بين نظامين شموليين حققا الوحدة بوسيلة سلمية، ولكن غير ديمقراطية، فأثر ذلك كله في المخاض الديمقراطي الذي تعيشه اليمن، وتأجيل الانتخابات احدى علامات مخاضها العسير».

ومن هنا يجد المراقبون في تقلبات المناخ السياسي الذي يعيشه حزبا الحكم دليل تأكيد تمسكهما بمواقفهما السابقة من بعض، وتفسر هذه الخلافات المتواصلة بينهما والتي لم تنته، وغالبا ما كانت لها انعكاسات مباشرة على الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد، بل احدثت اختلالات شملت مناحي الحياة والامن والاستقرار، وايضا جعلتهما يخلقان حالة من التراكن، ومحاولة تلبيس كل منهما اخطاء الآخر بهدف تقديمه فدية للبقاء في السلطة دون اكتراث بما قد يحدث. في مستوى آخر يجد المحللون ان الدينامية التي تشهدها علاقة «شريكي الحكم» هذه الايام لا تخلو من ازمة الثقة. والمناورات السياسية، لان حسن النوايا لم يتضح بعد، وايضا بقدر ما يحاولان التعامل مع القوى السياسية الاخرى غير المشاركة في الحكم من موقع واحد، الا ان تباين وجهتي النظر لديهما ما يزال قائما حول اسلوب اجراء الانتخابات، او لتمديد الفترة الانتقالية.

ويفسر المتتبعون لمسار علاقة الحزبين «الشعبي ـ الاشتراكي» خلال الفترة الانتقالية بما اكتنفتها من خلافات بأنها استطاعت ان تحفظ التوازن بينهما ، وما تلك الخلافات التي كانت تنشب بينهما الا لأنها كانت بمثابة ردود فعل على محاولة اي منهما الإخلال بالتوازن القائم، واذا ما عدنا الى استعراض تلك الخلافات، فإنه يمكن التأكيد على هذا القول من خلال الكشف عن حيثيات بعض من تلك الخلافات، وكيف كان يتم حلها، وبناء عليه سيكون من الممكن تصور مستقبل علاقتي الشريكين خلال الفترة المقبلة خاصة ان هناك بعض القوى السياسية لها موقف واضح من اي تقارب او تحالف جديد بين الشعبي والاشتراكي وترى في ذلك لغير مصلحتها، وعلى رأس هذه القوى الشيخ عبد الله الاحمر رئيس تجمع الاصلاح، وزعيم قبائل حاشد اذ اعلن تحفظه على كل ما تم الاتفاق عليه اخيرا، وقاطع جميع الانتخابات واللقاءات التي عقدت في صنعاء اخيرا.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوسط اللندنية

التاريخ : ١٦ نوفمبر ١٩٩٢

اليمن

تقرير من اليمن

القصة الحقيقية لعودة البيض الى صنعاء وقرار تأجيل الانتخابات الى ربيع ١٩٩٣

صنعاء - عبدالوهاب المؤيد

أكدت مصادر وثيقة الاطلاع في صنعاء لـ «الوسط» ان عودة السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني الى صنعاء، بعد «اعتكاف» في حضرموت وعدن استمر اكثر من ٣ اشهر، مرتبطة بشكل اساسي بقرار تأجيل الانتخابات النيابية العامة في البلاد، وبالتالي تهدف الى المشاركة في تحديد موعد جديد لهذه الانتخابات التي كان مقرراً لها، في الأساس، ان تجري قبل انتهاء الفترة الانتقالية في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري. وبالفعل، اعلن في صنعاء رسمياً يوم ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري، أي بعد عودة البيض، ان الانتخابات تأجلت الى يوم ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٩٣.

والواقع ان البيض الأمين العام للحزب الاشتراكي، شريك حزب المؤتمر الشعبي العام في السلطة، كان معارضاً، هو وحزبه، لتأجيل الانتخابات، كما أكدت لـ «الوسط» مصادر مطلعة، لكن قرار التأجيل كان اصبح ضرورة لا بد منها بعدما اقترحت ذلك اللجنة العليا للانتخابات في رسالة بعثت بها الى مجلس الرئاسة اليمني. وإثر توجيه هذه الرسالة اتفق الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه البيض على اللقاء في الحديدة، وتم ذلك يوم ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري. وعاد الاثنان معاً الى صنعاء يوم ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري. وكان لقاء الحديدة الأول بين الرئيس اليمني ونائبه منذ اعتكاف هذا الأخير قبل أكثر من ٣ أشهر. وضرورة اصدار مجلس الرئاسة قراره بتأجيل الانتخابات كان سبباً او فرصة لعودة البيض نظراً الى اهمية القرار.


الرئيس علي عبدالله صالح.


نائب الرئيس علي سالم البيض.

تأجيل ثالث للانتخابات؟

هناك أمور عدة ملفتة للانتباه في قرار تأجيل الانتخابات أبرزها الآتية، الأول، ان اللجنة العليا للانتخابات اقترحت تأجيل الانتخابات الى ١٨ شباط (فبراير) المقبل، لكن مجلس الرئاسة فضل تأجيلها الى يوم ٢٧ نيسان (ابريل) المقبل.

الثاني، ان القرار لم يصدر عن مجلس الرئاسة منفرداً، الا بعد اقراره في اللقاء التشاوري الذي كرس اجتماعاته يومي ٤ و٥ الشهر الجاري برئاسة الفريق علي عبدالله صالح، لبحث قرار



المصدر : الوسط
الكترونيات

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ نوفمبر ١٩٩٢

التأجيل، وضم اللقاء كل السلطات السياسية والدستورية والقضائية والتنفيذية والحزبية. ممثلة في مجلس الرئاسة والمجلس الاستشاري وهيئة رئاسة مجلس النواب، وهيئة المحكمة العليا ورئيس الوزراء ونوابه واللجنة العليا للانتخابات وقادة الاحزاب الممثلة فيها (١١ حزباً) واتضح من هذا اللقاء ان مجلس الرئاسة (ورئيسه بالذات) كان حريصاً على الا ينفرد بتحمل مسؤولية القرار، على رغم ان حقه الدستوري يخوّل له ذلك، وان يكون قراره بالتالي، محصناً ضد أي طعن أو معارضة.

الثالث، ان «القرار» لم يصدر في صيغة قرار، وإنما في شكل موافقة على موعد الانتخابات «وقد أقر مجلس الرئاسة موعد الاقتراع لانتخابات مجلس النواب، وذلك يوم ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٩٣».

الرابع، ان حيثيات القرار، سواء في صيغته الصادرة عن اللقاء التشاوري، أو عن اجتماع مجلس الرئاسة لم تشر الى النصوص القانونية التي حددت الفترة الانتقالية وموعد الانتخابات، ولا الى شيء من المواد الدستورية التي تخول مجلس الرئاسة اتخاذ القرار، ولا الى ما جاء في رسالة اللجنة العليا للانتخابات بضرورة التأجيل، بل نص قرار التأجيل على الآتي: «...وذلك بناء على تحديد اللجنة العليا للانتخابات والذي اقترحته في ضوء النقاش والملاحظات المطروحة من قبل المشاركين في اللقاء التشاوري الموسع، ولما تقتضيه ضرورات المصلحة الوطنية».

وأكد عضو اللجنة العليا للانتخابات عبدالله سلام الحكيمي لـ «الوسط» انه أيد تأجيل الانتخابات الى ٢٧ نيسان (ابريل) المقبل «وشرحت ذلك خلال اللقاء الموسّع الذي ناقش هذه القضية وقلت ان أسلوب النقاش في اللجنة العليا، يعتبر مضيعة للوقت، وإذا استمر بهذا الشكل، فلن يكون يوم الاقتراع ممكناً بعد عام ولا بعد عامين. فنحن لم نبدأ بعد في توزيع الدوائر الانتخابية، لأن المشاريع التي قدمت للجنة العليا، يتم تفصيلها على أسس سياسية لا فنية. وضربت مثالاً على هذا، وهو اذا افترضنا ان كل دائرة ستأخذ منا ثلاث ساعات من النقاش كمعدل وسط، فإننا نحتاج الى ٩٠٣ ساعات لمناقشة مشروع الدوائر فقط، أي فترة خمسة اشهر، فكيف ببقية الأعمال؟».

وسألنا الحكيمي هل ستطلب اللجنة العليا تحديد موعد ثالث للانتخابات في حال لم تكف الفترة المقبلة للاعداد الجيد لها؟ أجاب «نحن خمسة من أعضاء اللجنة العليا اتفقنا على ان نطالب اللجنة بوضع برنامج زمني دقيق تتقيد به في عملها، وسننتظر أسبوعين، فاذا لم يتحقق ذلك فاننا سنقدم استقالاتنا من اللجنة ونعلنها معللة ومسببة في مؤتمر صحافي».

التأجيل لا يحدث فراغاً دستورياً

وفي مقابلة خاصة مع «الوسط» تحدث السيد اسماعيل الوزير وزير الشؤون القانونية عن الجوانب الدستورية والقانونية لقرار تأجيل الانتخابات فقال «ان مسألة تأجيل الانتخابات يجب ان ينظر اليها من الجانب العملي. وهي انها ليست ناتجة عن رغبة سياسية لتجاوز الفترة الانتقالية، ولكنها ضرورة موضوعية وفنية ووطنية لا يمكن تجنبها فقد تبين ان لا خيار آخر سوى تأجيل الانتخابات من اجل استكمال التحضير والاعداد لها، وإجرائها بالشكل المطلوب. لأن البديل عن التأجيل هو اما ان تجري الانتخابات خلال فترة قصيرة فتظهر ناقصة وغير صحيحة، وإما ان يتم الغاؤها وكلاهما غير وارد ولا مقبول لدى أحد. فلم يبق الا التأجيل في حدود الفترة اللازمة».

● **وماذا عن احتمال وجود فراغ دستوري ناتج عن التأجيل؟**

– قلت ان المسألة ضرورة ولا سبيل للعدول عنها. والضرورة مبدأ دستوري، هذا أولاً. وثانياً، أن لا فراغ دستورياً، لأن المؤسسات الدستورية الموحدة الآن قائمة على أساس اتفاق الوحدة وعلى نصوص الدستور بعد ان تم الاستفتاء عليه وإقراره. وهذا يخوّل لهذه المؤسسات. ممثلة في مجلس الرئاسة ومجلس النواب، طرح المسألة ومناقشتها واتخاذ القرار المناسب لها بما يحقق الغرض.

● **وكيف يمكن ان يتم هذا؟**

– لا شك انه سيكون بواسطة النصوص الدستورية، اما بتطبيقها أو الاستئناس بها.

● **وهل ترون ان هذا الاجراء لن يترك مجالاً لاحتجاج ضد التأجيل؟**

– أولاً، هذا الاجراء يتم اتخاذه في حدود الفترة الانتقالية. ثم ثانياً، ان الفترة



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوسط اللندنية

التاريخ : ٦ ١ نوفمبر ١٩٩٢

الاضافية محددة من قبل اللجنة العليا للانتخابات، وهي الجهة المختصة والمعنية بالاعداد للانتخابات وتنفيذها.

وثالثاً، ان اللجنة العليا تتكون من مختلف الاحزاب وتمثل كل الاحزاب، وبهذا تكون القوى الوطنية على معرفة بتأجيل الانتخابات، وانها ليست رغبة سياسية، بل ضرورة فنية ووطنية.

● **وهل يعتبر هذا تمديداً للفترة الانتقالية؟**

– ليس تمديداً ولا اضافة لغرض سياسي، وإنما لخدمة الهدف الأساسي من الفترة الانتقالية، وهذا يتسق مع الترتيب الموضوعي لها. فمثلاً، ما كان يمكن اعلان الدستور قبل الوحدة. وكان لا بد ان تسبق الانتخابات إجراءات، منها توحيد المؤسسات ودمجها، ثم يأتي دور الاعداد للانتخابات وإجرائها... وهكذا، فالمسألة ضرورة فنية ووطنية لا مهرب من مواجهتها.

والجدير بالذكر ان المادة ٤٢ من الدستور اليمني تنص على الآتي: «مدة مجلس النواب أربع سنوات شمسية تبدأ من تاريخ أول اجتماع له. ويدعو رئيس المجلس الناخبين الى انتخاب مجلس جديد قبل انتهاء مدة المجلس بستين يوماً على الأقل. فإذا تعذر ذلك لظروف قاهرة، ظل المجلس قائماً ويباشر سلطاته الدستورية حتى تزول هذه الظروف ويتم انتخاب المجلس الجديد». وتنص المادة ٨٨ من الدستور: «اذا انتهت مدة مجلس النواب في الشهر الذي انتهت فيه مدة مجلس الرئاسة، يستمر مجلس الرئاسة ليمارس مهامه الى ما بعد انتهاء الانتخابات النيابية واجتماع المجلس الجديد، على ان يتم انتخاب مجلس الرئاسة الجديد، وذلك خلال ستين يوماً من أول انعقاد لمجلس النواب الجديد».

قضية عودة البيض الى صنعاء

وفي هذا الاطار أجرت «الوسط» حواراً خاصاً مع السيد جارالله عمر عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي وأحد أبرز المسؤولين عن صياغة سياسة الحزب، حول قضية عودة البيض الى صنعاء وقال جارالله عمر في حديثه الى «الوسط»: «ان المبرر الذي دفع الأمين العام للحزب الاشتراكي علي سالم البيض الى البقاء في عدن طيلة الأشهر الثلاثة الماضية، هو المبرر نفسه الذي دفعه نحو العودة الى العمل والمشاركة في القرار لقد ذهب رغبة في ان تحل بعض التباينات والخلافات، وعاد ايضاً الى صنعاء رغبة في حلها». وحول ما طرحه اللقاء التشاوري من التأكيد على الوفاق الوطني قال جارالله عمر: «ان كلمة (الوفاق) هنا، جاءت بدلاً من كلمة (الاجماع) الذي لا يمكن ان يتحقق في ظل التعددية. وقد يترتب على كلمة الوفاق، توسيع المشاركة في السلطة. وإتاحة الفرصة للأحزاب لتشارك في الحكومة القائمة ونحن في الحزب الاشتراكي لا اعتراض لنا على الوفاق ان يطرح للنقاش، أياً كانت معانيه وتفسيراته».

وسألناه:

● **وبماذا خرج اجتماع المكتب السياسي للحزب واللجنة العامة للمؤتمر، على طريق الوفاق والتوفيق والتنسيق بين حزبي المؤتمر والاشتراكي؟**

– كان اجتماع قيادتي التنظيمين سبقته لقاءات في الحديدة بين الأمينين العامين، وفي لقاء صنعاء، نوقشت مواضيع الانتخابات والترتيبات الأمنية والعلاقة بين الحزبين. وتم الاتفاق على استمرار بحث العلاقة بينهما في اجتماعات مقبلة، وتم تكليف لجنة رباعية مشتركة. للتهيئة ووضع التصورات. وتضم اللجنة الدكتور ياسين سعيد نعمان (رئيس مجلس النواب) وحيدر أبوبكر العطاس (رئيس الوزراء) عضوي المكتب السياسي للحزب. وعبدالعزيز عبدالغني (عضو مجلس الرئاسة) الأمين العام المساعد، والدكتور عبدالكريم الارياني (وزير الخارجية) عضو اللجنة العامة للمؤتمر.

● **وما أكثر المقترحات احتمالاً لوضع اطار للتقارب بين الحزبين؟**

– نحن لا نرفض مناقشة أي من الاقتراحات. ولكن يبدو ان الائتلاف هو أقرب الاحتمالات. لتوفر المبررات المنطقية لعملية الانتقال بالحزبين من الشراكة الى الائتلاف، لكن الانتقال من الشراكة الى الاندماج، عملية تبدو غير عملية في الوقت الحاضر على الأقل.

● **في ضوء نتائج اجتماع المكتب السياسي الذي انعقد اخيراً في عدن، ما هو موقف الحزب الاشتراكي من تأجيل الانتخابات؟**



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوسط
المشرنات

التاريخ : ١-٦ نوفمبر ١٩٩٢

– لا أذيع سراً اذا قلت لك. أن أعضاء في المكتب السياسي، وعلى رأسهم الأمين العام البيض، كانوا مصرين على ان تجري الانتخابات في موعدها المحدد قبل انتهاء الفترة الانتقالية. وقدموا بالفعل. مشروع برنامج يختصر الزمن، بناء على ما هو مخول في القانون للجنة العليا للانتخابات في ما يخص تخفيض المدد المقررة. ولكن الأعضاء الآخرين، كان رأيهم أن يترك الأمر للجنة العليا للانتخابات حتى لا نضعها أمام خيارات صعبة وأن على المكتب السياسي ان لا يتخذ قراراً سياسياً يرغمنا على الأخذ بالمناورة الحزبية، على حساب الواقع والضرورة

● وماذا لو أصر المكتب السياسي على قراره؟

– كان سيدفعني الى تقديم استقالتي من اللجنة العليا للانتخابات.

● من هي الأطراف التي رجحت تأجيل الانتخابات الى ٢٧ نيسان (ابريل)، ومن الأطراف المعارضة؟

– كل الأطراف والأحزاب كانت تريد تأجيل الانتخابات. واللقاء التشاوري قدم الفرصة للجنة العليا، لشرح الأسباب والموقف والمهام. لأنها تعد لانتخابات جديدة من دون ان تجد عندما بدأت، أية برامج أو نظم او احصاءات جاهزة. ولو أخذت اللجنة بشيء من الأسس التي كانت موجودة في الدولتين قبل الوحدة، لكنا كما قيل «كأننا يا بدر لا سرنا ولا جينا».

● يرى بعض الأحزاب ان تأجيل الانتخابات أصبح ضرورة... ولكن الحزبين الحاكمين يتحملان مسؤولية التأخير. ما رأيك في هذا؟

– التأخير بدأ منذ قيام الوحدة. كل ما تم الاتفاق على انجازه في الفترة الانتقالية، جرى تأخيره إبتداء من طرح الدستور للاستفتاء، وانتهاء بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات. فقد كانت الاجراءات التي يتخذها الحزب والمؤتمر، تشارك الاحزاب في تأخيرها بشكل أو بآخر. فمثلاً، المشاورات لتشكيل اللجنة العليا للانتخابات استغرقت شهرين كاملين. وعندما بدأت اجراءات الاستفتاء على الدستور، اعترضت بعض الاحزاب، (يشير الى حزب الاصلاح) التي رفضت اتفاقية الوحدة بعد شهرين من قيام الوحدة. وأرادت ان تعيدنا الى دستور الجمهورية العربية اليمنية. وكذلك عندما صدر قرار تشكيل لجنة التقسيم الاداري للجمهورية اليمنية ابرئاسة الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس حزب الاصلاح)، لم تقم هذه اللجنة بعملها فليس الحزب والمؤتمر وحدهما المسؤولين عن التأخير، ولكن البعض حاول تجيير مسؤوليته لحسابهما.

● ما هي حكاية الضوابط لتسيير أعمال اللجنة العليا مستقبلاً؟

– أحزاب المعارضة هي التي طالبت بوضع الضوابط، وقالت ان لديها آراء حول تسيير الأمور عامة بعد انتهاء الفترة الانتقالية. ومن هذه الضوابط، ضمانة ان تقف الدولة وسلطاتها على الحياد في الانتخابات. والى هذا الاتجاه يهدف الاقتراح الى توسيع مشاركة هذه الأحزاب في الحكومة.

● ولكن هذا لن يعطي ما بعد الفترة الانتقالية طابعاً دستورياً؟

– هو لن يعطيها طابعاً دستورياً، ولكنه يعطيها طابعاً وطنياً من خلال المشاركة في المسؤولية. هناك مثلاً حزب الاصلاح. أعضاؤه يشاركون في الحكم وهم في الوقت نفسه، في مقدمة المعارضة. يشاركون في السلطة ولا يريدون ان يشاركوا في تحمل المسؤولية عنها. أي انهم شركاء في المغنم لا في المغرم. ونحن نريد ان يكونوا شركاء في الغنم والغرم. ولنضع المسألة بوضوح أمام الجميع ولا لزوم لشخصنة الأمور، ولنتحمل المسؤولية جميعاً. وهذا رأيي ■



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ / ١ نوفمبر ١٩٩٢

إضرابات ومسيرة للمتعطلين اليوم

جدول جديد للانتخابات اليمنية

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

وضعت اللجنة العليا للانتخابات اليمنية جدولاً زمنيا جديداً لمراحل العملية الانتخابية التي تبلغ ذروتها يوم الاقتراع ٢٧ أبريل (نيسان) المقبل. وهو الموعد الذي أكده الرئيس علي عبد الله صالح، واعتبره نهائيا لا يقبل التسويف ولن يحدث له أي تأجيل.

وقررت اللجنة في الجدول المذكور ان تستهل العملية الانتخابية بفترة القيد والتسجيل وقوامها شهر يبدأ في الاول من يناير (كانون الثاني) المقبل. وتلي هذه المرحلة فترة نشر جداول الناخبين والطعون ومدتها ٢٣ يوما اعتباراً من أول فبراير (شباط) المقبل.

من ناحية اخرى، يستعد المتعطلون عن العمل لتنظيم مسيرة احتجاج اليوم في عدن لحرمانهم من فرص العمل مع استمرار توظيف الأجانب في مهن يستطيعون تأديتها. كما توقعت مصادر ان يشهد اليمن موجة جديدة من الاضرابات للمطالبة بزيادة الأجور وذلك إثر صدور قرارات باعتماد الزيادة لموظفي بعض القطاعات دون غيرها.

وحول مسيرة الاحتجاج التي يعتزم المتعطلون تنظيمها اكد عبد الرحمن ذيبان، وزير العمل والتدريب المهني لـ «الشرق الأوسط» ان حجم البطالة المسجل رسميا لدى وزارته يزيد عن ١٢٠ الف شخص (باستثناء المتعطلين من خريجي الثانوية العامة).

واوضح ان اصحاب العمل يفضلون العمالة الاجنبية لمهارتها وانخفاض أجورها وانضباطها.

وقال ان استبدالها جميعا وفي وقت واحد أمر غير منطقي.



المصدر : الوسط
الانترنت
التاريخ : ٦-١-نوفمبر ١٩٩٢

صنعاء: هل يتم توسيع حكومة العطاس؟

تحقيق بقلم عفاف زين



رئيس الوزراء حيدر أبو بكر العطاس.

طالب الشيخ عبدالله الأحمر زعيم حزب التجمع الوطني للاصلاح، في اتصال هاتفي مع «الوسط»، بتوسيع اطار الحكومة اليمنية الحالية التي يرئسها المهندس حيدر أبو بكر العطاس واشراك احزاب المعارضة فيها على نطاق أكبر، خلال الفترة الانتقالية التي امتدت الآن الى ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٩٣، بعد قرار مجلس الرئاسة اليمني تاجيل الانتخابات النيابية العامة الى ذلك الحين. وقال الشيخ عبدالله الأحمر في تصريحه لـ «الوسط»: «اخفقوا طوال عامين في ترجمة ما اتفقوا عليه في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠ - يوم توقيع اتفاق الوحدة - الى خطوات عملية تنهي التشطير وتدخل اليمن مرحلة الشرعية الدستورية، فلمَ لا يدعون غيرهم يحاول تحقيق ما فشلوا في تحقيقه على قاعدة المشروع الوطني الذي رحبنا به جميعاً، الوحدة؟» تصريحات الشيخ عبدالله الأحمر هذه تسلط الاضواء على مطالبة احزاب المعارضة القيادة السياسية اليمنية بتوسيع اطار حكومة العطاس من خلال اشراك احزاب المعارضة ذات الثقل السياسي على نطاق أكبر، وان تعذر أمر توسيع اطار الحكومة يستعاض عنه بالحد الادنى المتمثل في تشكيل لجنة احزاب تساعد الحكومة في مهامها خلال الفترة الانتقالية الثانية وتضبط عمل اللجنة العليا للانتخابات المفترض ان تمدد صلاحياتها خلال الانتقالية الثانية.

ورداً على هذه المطالبة قال السيد جارالله عمر عضو المكتب السياسي وسكرتير اللجنة المركزية في الحزب الاشتراكي اليمني لـ «الوسط» ان فكرة توسيع حكومة العطاس مطروحة للتداول بين حزبي المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي. وأضاف: «لن نتعامل مع هذا المطلب بأسلوب القبول او الرفض التقليدي، انما في ضوء مصلحة الوطن وتجربة الوحدة وضرورة اجراء الاستحقاق الانتخابي في موعده الجديد».

توسيع حكومة العطاس، مطلب فعاليات واسعة في المعارضة اليمنية، يتعامل معها الحزبان الشريكان في الحكم بانفتاح ملحوظ، انما بحذر شديد. ويلاحظ ان احزاب المعارضة منقسمة في ما بينها حول مطالب بالتوسيع ورافض له على اساس قصر الفترة الزمنية لغاية اجراء الانتخابات في ٢٧ نيسان (ابريل) المقبل. وتتخوف فعاليات مؤثرة في المعارضة من ان يكون تكتيك الشريكين السياسي، اي لا قبول ولا رفض، «محاولة من المؤتمر والاشتراكي لشغل احزاب المعارضة بهذه المسالة عن غيرها»، ما يبرر استمرار التركيبة الوزارية الحالية بما هي عليه حتى اجراء الانتخابات النيابية. ولهذا ليس من المبالغة القول ان شريكي السلطة في صنعاء يبدوان، بعد مصالحة الرئيس علي عبدالله صالح مع نائبه السيد علي سالم البيض في انسجام سياسي فرضته حالة طارئة لم يستشرفها نصا اتفاقية الوحدة والدستور.

وفي هذا الاطار كشف السيد جارالله عمر، ان علي سالم البيض، «انهى اعتكافه السياسي ورجع الى صنعاء لاستئناف مسؤولياته في الدولة والحزب نزولاً عند رغبة شخصيات قيادية في الحزب الاشتراكي الذي هو امينه العام، كذلك احتراماً منه لالحاح عدد من الشخصيات السياسية في الاحزاب الاخرى». وذكرت مصادر مقربة من البيض لـ «الوسط» ان نائب الرئيس اليمني لم يضع شروطاً معينة للعودة الى صنعاء، وقالت المصادر: «المسالة ليست مسالة شروط بل ان العودة ناتجة عن شعور عميق بالمسؤولية التاريخية والبلاد تجتاز ظروفاً غير عادية لم تلحظها وثيقتا الوحدة اليمنية ونص الدستور الوحدوي».

وعن هذه المصالحة السياسية تحدث جارالله عمر الى «الوسط» قائلاً: «اهم شيء كان اللقاء بين الرئيس اليمني ونائبه. فاتفقا على ان القضايا محل الاشكال، كالأمن وتحديد العلاقة بين الحزبين، تبحث لاحقاً، على ان تعطى الاولوية لقضية الانتخابات».

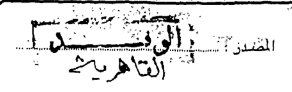
المصالحة بين رئيس الجمهورية ونائبه اشاعت أجواء التفاهم والرغبة في التعاون بين الشريكين، المؤتمر والاشتراكي. وسبق اللقاء القيادي الموسع في الخامس من الشهر الحالي، بيوم واحد، لقاء مصارحة آخر بين المكتب السياسي للاشتراكي واللجنة العامة للمؤتمر، توصل خلاله الطرفان، كما علمت «الوسط»، الى رؤية مشتركة مكنتهما من ممارسة اقصى قدر من اللباقة الديبلوماسية.

ويلاحظ ان اجتماع المؤتمر والاشتراكي، تحول الى ما يشبه اللقاء التحضيري للاجتماع المصيري الآخر في اليوم التالي، حين أعلن القرار الرئاسي القاضي بتاجيل الانتخابات. كما لوحظ ان استراتيجية تحرك مشتركة تبلورت خلال لقاء المؤتمر بالحزب ذكّرت باسلوب الشريكين في التكتيك السياسي، في المرحلة التحضيرية التي سبقت اعلان الوحدة. وتم الاتفاق على الاتي:

– الاعداد امنياً وسياسياً للانتخابات النيابية في ٢٧ نيسان (ابريل) المقبل. وحتمية التمديد لصلاحية اللجنة العليا لتشرف على هذه المرحلة، اجرائياً.

– اهمية التمديد للهيئات السيادية: مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء ومجلس النواب ■





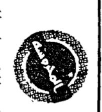
المصدر : الوفد القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٩٢

المعارضة تنتقد قرار الرئيس اليمنى بمد ولاية الحكومة لحين اجراء الانتخابات

صنعاء - « رويتر » . وصف امس حزب رابطة ابناء اليمن المعارض قرار الرئيس اليمني علي عبدالله صالح بشأن ابقاء حكومته في السلطة حتى الانتخابات القادمة بأنه غير دستوري . قرر الحزب المعارض سحب ممثله من اللجنة العليا للانتخابات احتجاجا على موافقة مجلس الرئاسة على مد فترة ولاية الحكومة كانت احزاب المعارضة قد طالبت باجراء الانتخابات العامة قبل ٢٢ نوفمبر الحالي . كما طالبت بحل المؤسسات الحاكمة في اليمن . وقررت الحكومة اليمنية تاجيل الانتخابات الى ٢٧ ابريل القادم . ويعتزم قادة احزاب المعارضة تنظيم اضراب عام عن العمل وحملة عصيان مدني ابتداء من الاسبوع القادم . تتهم احزاب المعارضة حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم ، الحزب الاشتراكي اليمني ، بخيانة اتفاق الوحدة بين شطري اليمن في عام ١٩٩٠ وتطالب احزاب المعارضة حكومة ذات قاعدة ادارة شئون البلاد حتى يتم اجراء الانتخابات



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المجلة السعودية

التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٢

المصالحة تؤكد احتياج اليمن لعملية اصلاح شاملة

النفط الموعود سبب الود المفقود

رغم كسر حاجز العزلة الاجبارية التي فرضها نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض على نفسه خلال الأسابيع الاخيرة، واجتماعه مع الرئيس اليمني علي عبد الله صالح في الحديدة، وعقد اجتماعات عدة بين قيادتي الحزبين الحاكمين في اليمن، الا ان قصة العلاقات المتوترة بين الرئيس ونائبه وذيولها تهدد الاستقرار في اليمن اذا لم تحسم بشكل نهائي وفعال.

اللقاء الذي تم في مدينة الحديدة اليمنية الساحلية بين الرئيس علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض لم يكن صدفة بل كان نتيجة لسبع وساطات كبيرة وعديدة رفضت في معظمها. منها وساطات قام بها ياسر عرفات وآخرون.

وفي بعض الروايات ان نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز الذي قام بزيارة الى صنعاء منذ نحو شهرين، حاول الدخول على خط الوساطات بين المسؤولين اليمنيين المتخاصمين، لكن علي سالم البيض رفض استقباله وقيل انه وجه اليه كلاماً جافاً للغاية جعله «يرضى من الغنيمة بالاياب» ويتخلى عن هذه الوساطة.

هذا على الصعيد الخارجي. اما على الصعيد الداخلي، فان المصادر المطلعة تقول ان قياديين كباراً من بينهم الشيخ عبد الله حسين الأحمر، والعميد مجاهد ابو شوارب، بذلا جهودا كبيرة لم تسفر الا عن اقناع علي سالم البيض بلقاء علي عبد الله صالح في احدى المزارع الواقعة في احدى ضواحي صنعاء الجنوبية.

وكان نائب الرئيس اليمني قد ابلغ الوسطاء انه على استعداد للقاء علي عبد الله صالح في مدينة تعز المجاورة لحدود جمهورية اليمن الديموقراطية السابقة والتي يتمتع فيها الحزب اليمني الاشتراكي بنفوذ كبير، لكن الرئيس اليمني بدوره رفض مثل هذا اللقاء وأصر على ان يكون اللقاء المطلوب بينه وبين نائبه في العاصمة اليمنية وليس في اي مكان آخر. الا ان الوساطات استمرت الى أن تم اللقاء في الحديدة.

ولكن، كيف بدأت القطيعة بين الرجلين الحاكمين وكيف تطورت الى هذا الحد؟ وهل عودة المياه الى مجاريها امر مؤقت ام ثابت؟

الاجابة عن هذه الأسئلة الكبيرة هي في حقيقة الأمر بمثابة قصة طويلة، احتاج جمع خيوطها الصحيحة الى لقاءات كثيرة والى التنقل من مكان الى آخر، والى حضور جلسات قات متعددة لمجموعات مختلفة المشارب بعضها يؤيد وجهة نظر الرئيس علي عبد الله صالح وحزب المؤتمر الشعبي العام وبعضها يتبنى وجهة نظر نائب الرئيس علي سالم البيض والحزب الاشتراكي اليمني، والبعض الأخير اما يقف على الحياد او يتأرجح بين هذا الاتجاه وذاك.

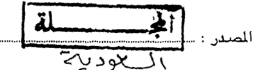
حكاية النفط

هذا الصراع بدأ يأخذ المسار الذي يسير فيه حالياً وبدأ يخرج من الأطر والدوائر المغلقة مع تزايد الحديث عن المزيد من الاكتشافات النفطية، ومع اقتراب نهاية الفترة الانتقالية التي تنتهي في الثاني والعشرين من نوفمبر (تشرين الثاني) والتي كان من المفترض ان تجري في نهايتها انتخابات تشريعية لتقرير مستقبل الوحدة.

احدى الصحف اليمنية - وعددها الآن في اليمن بجنوبها وشمالها زهاء المائة صحيفة يومية ومجلة اسبوعية، ودورية شهرية - نشرت منذ فترة قريبة ان ما بين الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض تعود اسبابه في حقيقة الأمر الى عائدات النفط، في ضوء مطالبة الجنوب للشمال بحصة مجزية وعدم احتكار هذه العائدات لنفسه وتوزيعها اما على مؤيديه ومناصريه واما رصدها في البنوك الأجنبية.

وتقول أوساط الحزب الاشتراكي اليمني الأكثر حماساً لوجهة نظر علي





المصدر : ...... السعودية

التاريخ : ...... ١٧ نوفمبر ١٩٩٢

سالم البيض ان عائدات النفط لم يدخل منها اي شيء حتى الآن الى خزينة الدولة، وان الرئاسة في الشمال تضع يدها عليها كلها، ويتم توزيع جزء يسير منها لتعزيز نفوذ المعارضين لعلي سالم البيض داخل الحزب الاشتراكي نفسه وفي القطاع الأوسط من مراكز النفوذ السياسية والقبلية.

وفي الاتجاه ذاته فان وجهة نظر انصار علي سالم البيض تذهب الى حد القول، أن الرئاسة في الشمال تلاعبت بعامل الوقت طيلة ثمانية وعشرين شهراً، وانه بعد تقسيم الدوائر الانتخابية من خلال اللجنة البرلمانية العليا التي شكلت لهذه الغاية وفقاً لما يضمن له السيطرة التامة، دفع باتجاه اجراء انتخابات عشوائية سريعة حتى قبل فتح ابواب المعركة الانتخابية، وقبل ترخيص الأحزاب وحسم الكثير من الأمور الاجرائية الأساسية.

٣ مطالب

وبشكل رسمي فان علي سالم البيض اعلن اكثر من مرة خلال فترة اعتصامه ا نه مع أن تجرى الانتخابات البرلمانية في وقتها المحدد قبل انتهاء المرحلة الانتقالية الآنفة الذكر التي تنتهي في الثاني والعشرين من نوفمبر (تشرين الثاني) الحالي، لكن بشرط ان تنجز جميع الأمور الاجرائية والقانونية التي تضمن سلامة هذه الانتخابات وتجنبها محاولات التلاعب المقصودة وغير المقصودة.

ووفقاً لمصادر كثيرة فان نائب الرئيس اليمني ابلغ وسطاء الخير الذين حاولوا اعادته الى صنعاء واللقاء مع الرئيس علي عبد الله صالح ان اعتراضاته التي أدت بالنتيجة الى موقفه الراهن تعود الى ثلاثة اسباب:

اولاً - اخراج معسكرات الجيش الشمالي من المدن والمناطق المتاخمة للتجمعات السكانية الأساسية.

ثانياً - عدم اجراء الانتخابات الا بعد انجاز اجراءات ضمان انجاحها، ومن بين هذه الاجراءات اعادة النظر بتوزيع الدوائر الانتخابية، واعطاء فسحة من الوقت لخوض معركة انتخابية حقيقية.

ثالثاً - وقف التدهور الأمني وضبط الامور، والسماح بأن يطال سيف العدالة جميع الذين ثبت تورطهم في مسلسل الانفجارات التي شهدتها البلاد في غضون السنة الاخيرة.

وعلى نحو اكثر صراحة ووضوحاً، فان علي سالم البيض يقول ان جيش الشمال، لا يزال يمسك بأعناق المدن الرئيسية والتجمعات السكانية الأساسية، وان ضباطه على مختلف المستويات يتدخلون في كل صغيرة وكبيرة في البلاد وانهم يفرضون ارادتهم على مؤسسات الدولة، وعلى القطاعات الخاصة وان بعضهم يعمل في التجارة والمضاربات والنجوم على كتفيه والنياشين على صدره.

ويطالب علي سالم البيض وأنصاره بان تطبق على جيش الشمال النظم العسكرية المطبقة على جيش الجنوب. فيقول مع أن جيشه هو الاقوى والاكثر عددا وعدة وعتاداً، ومع ذلك فهو يلتزم بقوانين الثكنات ولا يتدخل ضباطه في الشؤون الرسمية ولا يمارسون اعمال التجارة والشؤون المدنية الاخرى.

ويشدد نائب الرئيس اليمني على ان دولة الوحدة تحتاج الى عملية اصلاح شاملة، وعلى مختلف المستويات، وانه لا يمكن الاستمرار بهذا الوضع الذي يضع فيه شيوخ القبائل انفسهم فوق الدولة ومؤسسات الدولة، والذي تتفشى



المصدر : المجلة
السعودية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ١١ نوفمبر ١٩٩٢

لكن علي سالم البيض يرد على هؤلاء بالقول، انه لم تكن امامه وسيلة للضغط الا هذه الوسيلة، وانه لو بقي في صنعاء يلتزم الصمت لوجد نفسه امام واقع لا يستطيع عنده تغيير اي شيء، ولكان في افضل الأحوال مجرد شاهد زور لتحولات واجراءات جرى تطبيقها خطوة خطوة.

واكثر من هذا فان المدافعين عن وجهة نظر البيض يقولون ان نائب الرئيس اليمني، بذل جهودا مضنية منذ بداية الوحدة وحتى الآن لتصحيح الأمور ولكن بدون طائل وان صده للانحرافات والتصرفات الخاطئة تجاوز كل الحدود، وانه لم يقم بما قام به الا بعد ان تأكد من ان دولة الوحدة اصبحت في دائرة الخطر، وانه اذا لم يتحرك في الوقت الذي تحرك فيه فان كل شيء سينهار وستتحطم احلام اليمنيين بالمحافظة على دولتهم الواحدة.

دور علي ناصر

بعض المتابعين للشأن اليمني يقولون ان الرئيس اليمني الجنوبي الأسبق علي ناصر محمد الذي اقصي عن السلطة في احداث يناير (كانون الثاني) ١٩٨٦ والمقيم حالياً في دمشق دخل على خط النزاع بين الرئيس اليمني وبين نائبه، وانه يقف خلف الكثير من نقاط التوتر التي برزت في هذا المجال في الآونة الاخيرة.

والمعروف ان علي ناصر محمد يعتبر ان عدوه الاول منذ احداث يناير (كانون الثاني) المشار اليها هو علي سالم البيض. وكان هذا الأخير قد لعب دوراً بارزاً في احباط محاولة الرئيس اليمني الجنوبي السابق للهيمنة على السلطة في عدن ووضع كل مقاليد الأمور في يده بعد التخلص من عبد الفتاح اسماعيل وعلي عنتر وعدد كبير من اعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية في الحزب اليمني الاشتراكي.

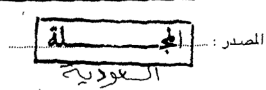
وفي الاتجاه المعاكس فان علي ناصر محمد يعتبر ان الرئيس اليمني علي عبد الله صالح هو الذي وقف الى جانبه في محنته واستضاف انصاره عندما اغلقت في وجوههم ابواب العواصم التي كانوا يعتقدون انها ستأويهم وستقدم لهم الدعم والعون لاستعادة «ملكهم» الضائع.

وتجدر الاشارة هنا الى ان علي ناصر محمد انتقل من صنعاء ليعيش في دمشق تنفيذا لنص ورد في اتفاقية الوحدة بين الشمال والجنوب، وقد شدد هذا النص على ان يعلن الرئيس اليمني الجنوبي المخلوع تخليه عن العمل السياسي، واختيار التقاعد والتفرغ للقراءة والكتابة، وتدوين تجربته ومذكراته.

الرد الرسمي

وفي مجال الرد على كل هذه التطورات فان مساعدي الرئيس اليمني من



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٧ / ١ نوفمبر ١٩٩٢

قادة مؤتمر الشعب العام، يعيدون هذه الازمه التي يتهمون نائب الرئيس بافتعالها، الى ان علي سالم البيض يطمح الى صلاحيات اكثر من صلاحيات نائب رئيس، وانه يسعى لنفوذ في دولة الوحدة على مستوى نفوذ رئيس الجمهورية كما يسعى الى دولة برأسين.

ويرى هؤلاء ان علي سالم البيض لا يزال يتمسك بالماضي، وانه لم يتكيف مع حقائق الامور في الواقع الجديد، وان سبب الأزمة التي افتعلها يعود في حقيقة الأمر الى انه لا يريد التخلي عن شيء من صلاحياته السابقة يوم كان «الرفيق الأمين العام» ورئيس الدولة الذي يفعل ما يريد ويتصرف كما يحلو له.

وفي تقدير بعض الأوساط الدبلوماسية العربية في صنعاء ان علي سالم البيض الذي كانت عملية التوحيد بين الشطر الجنوبي والشطر الشمالي تشكل له ولحزبه خشبة الخلاص الوحيدة بعد احداث يناير (كانون الثاني) المذكورة، بدأ يقاوم عملية الاندماج الشاملة من خلال السعي الدؤوب للمحافظة على صيغة تقاسم النفوذ والمواقع مناصفة بينه وبين الرئيس اليمني وبين حزبه ومؤتمر الشعب العام وبين الشماليين والجنوبيين وذلك رغم التفاوت الكبير في عدد السكان بين الشمال والجنوب ■

اليمن، «المجلة»



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٧ نوفمبر ١٩٩٢

"بسبب التسلط" وعدم وجود ضمانات وحفاظاً على الصدقية

حزب "رابطة ابناء اليمن" يسحب ممثله من لجنة الانتخابات

□ صنعاء - من عبدالرحمن الحيدري:

■ عقدت اللجنة التنفيذية لحزب «رابطة ابناء اليمن» (راي) ليل الاحد - الاثنين اجتماعاً استثنائياً لتقويم بيان مجلس الرئاسة الصادر السبت، واصدرت بياناً جاء فيه ان بيان مجلس الرئاسة «خيب كل الآمال وجسد النهج السلطوي البعيد من النهج الديموقراطي».

وقررت اللجنة سحب ممثل حزب الرابطة في اللجنة العليا للانتخابات الدكتور حسن عبدالقادر بازرعة لاسباب عدة منها التعبير عن رفض حزب الرابطة للتفسير الذي عبر عنه بيان مجلس الرئاسة «باعطاء الصفة الشرعية للمؤسسات بعد ٩٣/١١/٢١ «اي اعطاء الصفة القانونية والدستورية لتمديد الفترة الانتقالية، وهو امر في غاية الخطورة ويفتقد الى سند دستوري حقيقي»، وعدم وجود اي ضمانات لاجراء الانتخابات في ٩٣/٤/٢٧، خصوصاً في ضوء ما نشر في الاجتماع المشترك للكتلتين البرلمانيتين للحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام الذي يشير الى ان الفترة الانتقالية لا تنتهي بتاريخ محدد ولكنها تنتهي بانتهاء مهمتها».

ومن الاسباب ايضاً «تجاهل مجلس الرئاسة لوجهة نظر حزب الرابطة ووجهات النظر الاخرى المقدمة من بعض الاطراف»، والحفاظ على «صدقية الرابطة والتزاماً بتوصيات المؤتمر الوطني».

محمد الشايف

وادلى الشيخ محمد بن ناجي بن عبدالعزيز الشايف، عضو مجلس النواب بتصريح لـ «الحياة» عن تاجيل موعد الانتخابات النيابية جاء فيه «اثبت الحزبان الحاكمان انهما غير مستعدين لتطبيق الحياة الديموقراطية بدليل التفافهما على الانتخابات وتاجيلها لستة اشهر... وانا اعتقد انه حتى بعد مضي هذه الفترة سيحاول الحزبان الحاكمان تاجيل الانتخابات من جديد وهذا شيء مخيف».

واعرب عن اعتقاده ان الحزبين الحاكمين «لا يريدان ان يتجاوز الحديث عن الديموقراطية نطاق الصحف». وراى ان اليمن «دخلت في نفق جديد من الغموض والفوضى نتيجة تاجيل الانتخابات بعدما كانت على وشك الخروج منه لو جرت الانتخابات في موعدها»، معتبراً ان الاحزاب اثبتت انها «احزاب صحف، ولو كانت لها قواعد لاجبرت الحزبين الحاكمين على اجراء الانتخابات في موعدها المحدد... وعلى هذا الاساس، يجب على المستقلين الذين يمثلون غالبية الشعب اليمني ان يلعبوا دوراً مهماً ويفكروا في مصير البلاد ومستقبلها لتجنيبها واقعاً مريراً ومستقبلاً مظلماً».

الى ذلك، اعلن حزب «التجمع الوحدوي اليمني» في البيان الختامي لمؤتمره التاسيسي الذي عقد خلال اليومين الماضيين، انه يعتبر نفسه «في المعارضة قبل الذهاب الى صندوق الانتخابات النيابية، وسيناضل من اجل انتزاع تحديد هذا اليوم في اقرب وقت ممكن، وسيشترك في هذه الانتخابات ويعمل من اجل ان تتم في جو من الديموقراطية والاستقرار والنزاهة».



المصدر : الشرق الأوسط (لندن)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧/١١/١٩٩٦

تزايد ردود الأفعال على الإعلان الدستوري في اليمن

قيادات المحافظات في الحزب الاشتراكي تحتج وحزب التجمع يدعو لإقالة لجنة الانتخابات

صنعاء: من حمود منصر

توالت ردود افعال الاحزاب والتنظيمات السياسية المعارضة في اليمن امس احتجاجا على البيان السياسي والاعلان الدستوري اللذين اصدرهما مجلس الرئاسة يوم السبت الماضي بتجديد الفترة الانتقالية.

واتسعت دائرة المعارضة والرفض المطلق والطعن في شرعية المؤسسات الرسمية العليا، وبالاعلان الدستوري لتشمل حزب التجمع الوحدوي اليمني والتنظيم الوحدوي الناصري، وحزب رابطة ابناء اليمن اذ اعلنوا مواقفهم امس في صنعاء.

وصرح مصدر مسؤول في التنظيم الوحدوي الناصري لـ «الشرق الاوسط» بأن بيان مجلس الرئاسة لا يعبر عن روح الوفاق، ولا عن الاحزاب التي شاركت في اللقاء التشاوري الموسع، وانما عن انفرادية هذا المجلس في اتخاذ مواقف تتعلق بالشرعية من خارج نطاق الدستور.

واكد بأن جميع المؤسسات تصبح بحلول ٢٢ نوفمبر (تشرين الثاني) الجاري غير شرعية، والظروف التي اقتضتها الانتخابات تحتم تحقيق وفاق سياسي وليس فرض اعلان دستوري.

وقال «ان ما صدر من بيان، واعلان دستوري عن مجلس الرئاسة يعتبر تمديدا للفترة الانتقالية، وخرقا صارخا للشرعية الدستورية حيث ان الدستور يعتبر نافذا ولا يجوز ان يحكم باعلان دستوري جديد.

واصدر التنظيم الوحدوي بيانا وصف البيان السياسي والاعلان الدستوري بأنهما مخيبان للآمال، وجاءا ليقضيا على بوادر التفاؤل بالتوصل الى صيغة للوفاق الوطني تتوخى المسؤولية والمصلحة الوطنية لتنظيم عمل الدولة وادارة اجهزتها، ووضع الضمانات والضوابط لممارسة السلطة في الفترة حتى موعد الانتخابات.

واعتبر البيان دعوة حزبي السلطة لبقية الاحزاب والقوى السياسية للمشاركة في اللقاء التشاوري محاولة منهما لتمرير مشاريعهما الخاصة بما يكفل لهما استمرار الهيمنة والتفرد والاخلال بالشرعية الدستورية.

وجاء في البيان «ان تجاهل السلطة لآراء ومواقف القوى الوطنية حول كيفية انهاء الفترة الانتقالية يؤكد بما لا يدع مجالا للشك بأن من لا يقبلون بالوفاق الوطني لا يؤمنون بالديمقراطية والتعدد السياسي، ولن يقبلوا بالتداول السلمي للسلطة».

واكد البيان بأن الاعلان الدستوري تجاوز كل منطق باصرار، مما يكشف توجه الحكام نحو تكييف النصوص والاحكام الدستورية بروح المصلحة الضيقة وخرق الشرعية الدستورية، ودعا كافة القوى الوطنية في التنظيمات والاحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية الى تعزيز نضالها ورص الصفوف للدفاع عن الشرعية وترسيخ الديمقراطية، وحشد طاقاتها لخوض الانتخابات النيابية المقبلة في اطار تكتل وطني وسياسي وجماهيري موحد لمواجهة السلطة وممارساتها.

ومن جانب آخر اختتم حزب التجمع الوحدوي اليمني امس اعمال مؤتمره التأسيسي الاول، واصدر عددا من القرارات والتوصيات وبيانا ختاميا اعلن فيه عن مشاركته في الانتخابات النيابية المقبلة من موقع الحزب المعارض.

ووصف حزب التجمع بيان مجلس الرئاسة والاعلان الدستوري بأنه حفر قبر لآخر امل للشرعية.

وقال «لهذا فإن حزب التجمع يعتبر هذا الاعلان بلا اساس، ويفتح طريقا جديدا للدكتاتورية والفوضى في



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٢

البلاد، ويعطي الاجهزة التي ستفقد شرعيتها يوم ٢٢ نوفمبر (تشرين الثاني) الجاري حق حكم البلاد بقوة الاعلان المرفوض من اساسه.

واكد بيان التجمع الوحدوي بأن البيان السياسي والاعلان الدستوري لم يتما بالاجماع كما نص قرار مجلس الرئاسة ولم يوقع عليهما احد من المجتمعين، ولم يعلن مجلسا «النواب، والوزراء» موافقتهما عليهما.

ولم تصدر قيادات الاحزاب بما في ذلك اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام، والمكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني بيانات تؤكد اجماع حزبي السلطة على هذا الخرق الصارخ.

وبعد ان اعلن مؤتمر حزب التجمع عن انتهاء اعماله باقرار الوثائق الاساسية للحزب، اعلن عن عدد من المقررات والتوصيات في طليعتها المطالبة بحل اللجنة العليا للانتخابات لنفاد اجلها في يوم ٢١ من الشهر الجاري. وطالب بالعمل على انتخاب طبقة جديدة باجماع وطني.

واعلن حزب التجمع الوحدوي معارضته للاعلان الدستوري، وحمل القيادة السياسية مسؤولية تأجيل الانتخابات واعتبرها مخالفة للدستور.

كما طالب بتشكيل لجنة عليا للانتخابات المحلية، وتهيئة الظروف المناسبة لانتخاب المجالس المحلية، واطلاق سراح السجناء السياسيين.

وأكد التجمع تمسكه بقرارات المؤتمر الوطني، ودعا كل الاحزاب والتنظيمات السياسية والنقابية والشخصيات الوطنية الى التمسك بها والعمل على تنفيذها.

وطالب بوضع برنامج للانقاذ الاقتصادي، واقر ايجاد تحالفات بين القوى السياسية في البلاد.

وبينما تعتقد بعض الدوائر السياسية والحزبية ان الاعلان الدستوري جاء من وحي سلطة مجلس الرئاسة دون الأخذ بوجهات نظر الاحزاب غير الحاكمة وانه لا يعكس حالة وفاق وطني، ذكرت مصادر مسؤولة في الحزب الاشتراكي لـ «الشرق الاوسط» ان ردود فعل مختلفة في اوساط الحزب الاشتراكي برزت امس خاصة على مستوى القاعدة وبعض القيادات في المحافظات التي عبرت عن عدم قبولها بالاعلان الدستوري.

وتشير المعلومات الأولية التي حصلت عليها «الشرق الاوسط» أن عددا من قيادات منظمات الحزب رفعت برقيات لبعض قيادات المكتب السياسي احتجاجا على القبول بالاعلان الدستوري واعتبرته بادرة خطر على مستقبل الديمقراطية في اليمن، اذ يعد خطوة اولى تمنح مجلس الرئاسة حق الانقلاب على الاوضاع في اية لحظة باعلان دستوري شبيه بهذا.

ورداً على سؤال لـ «الشرق الاوسط» حول ردود الفعل في اوساط الحزب الاشتراكي قال جار الله عمر عضو المكتب السياسي سكرتير اللجنة المركزية «بأن ردود الفعل المتباينة تجسد روح الممارسة الديمقراطية داخل الحزب وبين اعضائه».

ونفى ان يكون هذا موقفا تكتيكيا للحزب في مواجهة ردود الفعل المحتملة، او يعكس حالة من عدم التوافق بين قياداته وقواعده.

وما تزال بقية الاحزاب الاخرى تتدارس مواقفها النهائية بشأن التطورات الاخيرة ومنها حزب التجمع اليمني للاصلاح، وتنظيم التصحيح الشعبي الناصري.

وتسعى في نفس الوقت احزاب المؤتمر الوطني الى التصعيد في احتجاجها على الخروج عن الشرعية وتأجيل الانتخابات.

٠٠٠١٤٩

المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ٨ . ١ . نوفمبر ١٩٩٢

احتجاجاً على أوضاعهم المعيشية

إضراب ومسيرة اليوم لموظفي الخارجية اليمنية

صنعاء: من حمود منصر

أعلن موظفو وزارة الخارجية اليمنية أمس العزم على تنفيذ اضراب شامل عن العمل في ديوان الوزارة في صنعاء اليوم والخروج بمسيرة الى مقر مجلس الوزراء احتجاجاً على عدم تلبية مطالبهم بتسوية أوضاعهم الوظيفية ورفع معاشاتهم الشهرية. وأكد بيان صادر عن «لجنة التنسيق ومتابعة تحقيق مطالب الموظفين»، حصلت «الشرق الأوسط» على نسخة منه، ان المطالب الملحة لموظفي الخارجية اليمنية تتمثل في ما يلي:

● تنفيذ قرار الاستدعاء للذين يشملهم القرار الوزاري.
● اعلان قائمة الأسبقية للعاملين في الخارجية والسلك الدبلوماسي.
● اصدار الترقيات لمستحقيها للعام ١٩٩٢.
● انجاز الكادر المالي للعاملين في الوزارة بشقيه الدبلوماسي والاداري.
● إصدار التعيينات الدبلوماسية للعام ١٩٩٢.

وهذه هي المطالب نفسها التي أعلنها العاملون في الخارجية في بيان سابق وهددوا فيه بتنفيذ الاضراب ان لم يستجب لمطالبهم. وأوضح البيان ان لجنة التنسيق والمتابعة قوبلت بالمماطلة في تحقيق تلك المطالب. وأكدت ان مساعيها للتوصل الى نتائج عملية تساعد على الخروج من الوضعية الراهنة والرفع من كفاءة الأداء الوظيفي، لم تؤخذ على محمل الجد والاهتمام، وإزاء هذه الوضعية أعلن العاملون الاضراب عن العمل اليوم، وأكدوا تمسكهم بكل المطالب.

موجة الاحتجاجات المطلبية تتسع

موظفو المصارف اليمنية ينضمون إلى إضـــراب البنك المركـــزي

صنعاء: من حمود منصر

شهدت العاصمة اليمنية امس موجة جديدة من اعمال الاحتجاج على الظروف المعيشية وارتفاع الاسعار والفروق بين الدخول وتكاليف الحياة، تمثلت باضرابات عامة بدأها موظفو وزارة الخارجية وانتقلت عدواها الى موظفي البنك المركزي وجميع المصارف في صنعاء.

وكان موظفو وزارة الخارجية قد نفذوا تهديدهم بالاضراب امس احتجاجا على عدم تسوية اوضاعهم الوظيفية واصدار هيكل أجور خاص بهم وتنفيذ اللوائح والقوانين الداخلية لمنحهم العلاوات السنوية للعام ١٩٩٢، وكذلك ترقية من يستحق الترقية. وهددوا بتصعيد اساليب الاحتجاج وبعثوا امس ببرقية الى رئيس ونائب رئيس مجلس الرئاسة ناشدوهما فيها التدخل لتحقيق مطالبهم.

وانضم موظفو مصارف العاصمة الى موظفي البنك المركزي في اضرابهم الشامل باضراب جزئي يتصاعد ساعة- كل يوم الى ان يصل حد الاضراب العام الثلاثاء المقبل اذا لم يستجب لمطالبهم.

ودعت نقابة العاملين في المصارف والبنوك في بيان لها امس جميع الاعضاء الى تنفيذ الاضراب الجزئي احتجاجا على عدم تنفيذ الحكومة وادارة البنك المركزي لمطالب زملائهم. وهددت النقابة بتعميم الاضراب ليشمل كل المصارف في مختلف محافظات الجمهورية.

ومن جهة اخرى أكدت نقابة موظفي البنك المركزي في بيان لها ان قرار الاضراب اتخذ بالاجماع وبعد نفاد وسائل الحوار والتفاوض وبعد ان تاكدت من عدم تحقيق الوعود وفشل كل المحاولات الودية. وأعادت قرار اللجوء الى الاضراب، الى فرط المعاناة والحياة الصعبة والحاجة الملحة بعد ان اصبح الراتب الشهري لا يفي بمتطلبات اسرة صغيرة لأكثر من اسبوعين فقط

وكان موظفو البنك المركزي قد بدأوا امس الاول اضرابا مفتوحا الى ان تلبى جميع مطالبهم الملحة والعاجلة وأهمها: قرار زيادة المرتبات المطبقة على موظفي وزارة المالية والمصالح التابعة لها وذلك بنسبة ٨٥٪، وكذلك اصدار اللائحة التنفيذية لقانون البنك المركزي

المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

التاريخ : ٢٧ نوفمبر ١٩٩٢

عبد الله الأحمر يتهم الاشتراكي اليمني بالتهرب من الانتخابات

صنعاء: من حمود منصر

بعد ان ازدادت التساؤلات في الشارع اليمني خلال الايام الماضية حول الموقف الحقيقي لحزب التجمع اليمني للإصلاح من تأجيل الانتخابات وتمديد الفترة الانتقالية، وصدور البيان السياسي والاعلان الدستوري اكد الشيخ عبد الله الاحمر رئيس التجمع اليمني للإصلاح شيخ قبائل حاشد ان حزبه يرفض تأجيل الانتخابات او تمديد الفترة الانتقالية.وقال في حديث صحافي نشرته صحيفة «الصحوة» الناطقة باسم تجمع الاصلاح في عددها امس «كنا نتوقع ان يستغل الحزبان الحاكمان اللقاء التشاوري الموسع الذي عقد اخيراً في صنعاء ـ لتمرير ما يريدون تمريره، وإيهام الشعب بموافقة جميع القوى السياسية عليه ولذلك لم احضر تلك اللقاءات، لا بصفتي التنظيمية، ولا بصفتي عضواً في المجلس الاستشاري، حتى لا يستغل حضوري لإعطاء هذا الانطباع للشعب وما توقعناه حصل».

وأشار الى ان هناك احزاباً أخرى تبنت نفس موقفنا الا ان البيان السياسي اكد عدم مصداقية اصحابه عندما اشار الى انه كان هناك اجماع.

ورداً على سؤال حول تهجمه الدائم للحزب الاشتراكي اوضح الشيخ الاحمر بأن الناس كانوا يتوقعون من الحزب ـ قياساً الى حجمه في السلطة ـ ان يعمل على تلافي الاخطاء السابقة ويغير كثيراً من سياساته المرفوضة شعبياً . ولكن كثيراً من التوقعات خابت، وفند اسبابها بـ «الهجمة» التي تشنها صحف الحزب الاشتراكي ضد التيار الاسلامي، واستمرار تحدي مشاعر الشعب اليمني المسلم من خلال تكريس بعض الاوضاع المخالفة للإسلام، وعدم ارجاع كامل الحقوق المغتصبة اثناء التجربة الماركسية السابقة الى اصحابها الشرعيين، وإبقاء المحافظات الجنوبية والشرقية تحت سلطة الحزب الاشتراكي ونظرته الضيقة للمشاكل السياسية والاقتصادية في اليمن».

واتهم الشيخ الاحمر الحزب الاشتراكي بأنه لعب دوراً في خلق المأزق العام الذي تعيشه البلاد. وأشار الى ان هناك ممارسات سياسية للاشتراكي تؤكد استمرار عقيدته التسلطية والفردية. وأعطى مثلاً على ذلك وهو اصراره على فرض تجارب فاشلة عانى منها المواطنون في المحافظات الجنوبية والشرقية.

واعترف الشيخ الاحمر من جانب آخر بأن للاشتراكي وجوداً مهماً ومؤثراً في مركز القرار «من خلال مشاركته الكبيرة في السلطة والمواقع التي يسيطر عليها بسبب الظروف التي تمت خلالها الوحدة». وقال: «والحقيقة ايضا ان الوحدة جاءت مناسبة لإقفال كل الملفات وتحويلها الى اداة اصلاح شامل لأخطاء الماضي».

واتهم رئيس تجمع الاصلاح الاشتراكي بالتهرب من المسؤوليات، وعدم الرغبة في اجراء الانتخابات ووضع العراقيل امامها. وقال: «وهناك من التصريحات الصادرة عن بعض قيادات الحزب التي تؤكد على ذلك، اعلنها بعضهم في مناسبات عامة، او في مقابلات صحافية مع صحف خارجية. وهم يحرصون على ان يظلوا في السلطة والاحتفاظ بأوضاعهم الحالية، والا يتأثر وضعهم الحالي بنتائج اي انتخابات».

وحول عدم اجراء التقسيم الاداري لليمن بعد الوحدة باعتباره رئيس اللجنة المكلفة بإعادة النظر في التقسيم الاداري، كشف الشيخ الاحمر النقاب عن وقوع خلافات بين اعضاء اللجنة حالت دون القيام بإنجاز ما كلفت به. وأشار الى ان الخلافات تركزت حول مهمات اللجنة في ازالة اثار التشطير بين المحافظات السبع المتجاورة، اي التي تقع على حدود الشطرين «سابقا» وان ممثل الاشتراكي كان له رأي مخالف للآراء المطروحة.

وجدد الشيخ الاحمر نفيه لوجود صراعات داخل تجمع الاصلاح بين جناح القبائل بزعامته، وجناح الاخوان المسلمين بزعامة الزنداني وقال: «التشكيك والتشويه الاعلامي هو احد الاساليب المفضوحة لبعض الصحف.. وما يرددونه في صحفهم هو ما يتمنون حصوله، وتلك امانيهم، واحلامهم التي لن يصلوا اليها بفضل الله وتوفيقه».



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«المؤتمر الشعبي» يدعو لمقاطعته

مؤتمر تعز يبدأ غدا بألف مندوب وممثلي الاحزاب

صنعاء: من حمود منصر

تبدأ صباح غد بمحافظة تعز في اليمن اعمال المؤتمر الجماهيري الأول بمشاركة الف مندوب من مختلف مديريات ومناطق المحافظة وذلك لمناقشة الاوضاع التنموية وقضايا الحكم المحلي في المحافظة.

وأكد، عبد الحبيب سالم عضو اللجنة التحضيرية المتحدث الرسمي باسم المؤتمر في تصريح لـ «الشرق الأوسط» ان المؤتمر سيفتتح بحضور مندوبين عن الاحزاب والتنظيمات السياسية ومؤتمر التلاحم الوطني كذلك مؤتمر «سبأ» للقبائل اليمنية وعدد من اعضاء السلك الدبلوماسي في صنعاء.وأوضح سالم ان من اهم اهداف المؤتمر المطالبة بالحكم المحلي وان يكون عن طريق الانتخابات بدءاً من مدراء المديريات، وحتى منصب محافظ المحافظة، والتأكيد على التضامن والوحدة الوطنية والدفاع عنها.

وذكرت انباء صحفية ان المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس علي عبد الله صالح يبدي معارضة شديدة على عقد مؤتمر تعز.

وعلمت «الشرق الأوسط» انه اصدر تعميماً لاعضائه في المحافظة يدعوهم فيه لمقاطعة المؤتمر، بينما رفض محافظ تعز العقيد احمد عبد الله الارياني القرار القضائي ضده بعدم مشروعية امتناعه عن السماح بعقد المؤتمر في احدى القاعات العامة التابعة للدولة. وكانت اللجنة التحضيرية رفعت دعوة قضائية ضد المحافظة لرفض طلب عقد المؤتمر في قاعة المركز الثقافي.

وأكد المتحدث باسم مؤتمر تعز لـ «الشرق الأوسط» ان المحافظ ما يزال يمارس ضغوطات للحيلولة دون عقد المؤتمر وتمنى سالم ان يكون المؤتمر تظاهرة ديمقراطية سلمية رغم ضغوطات الترهيب من جانب الأجهزة الحكومية.

ويتوجه اليوم عدد من الشخصيات السياسية والوطنية والدبلوماسية من صنعاء ومختلف محافظات الجمهورية الى تعز لحضور الافتتاح.

ومن جانب آخر عقدت الامانة العامة لمجلس «سبأ» للقبائل اليمنية في ٢٢ و٢٣ نوفمبر (تشرين الثاني) الجاري في صنعاء اجتماعا برئاسة الامين العام الشيخ محمد ناجي الغادر، والامين العام المساعد الشيخ علي القبلي نمران.

وأكد مصدر مسؤول في الأمانة العامة في تصريح خاص لـ «الشرق الأوسط» ان الامانة العامة فوضت الشيخ الغادر، وشيخ قبائل خولان، والشيخ علي نمران بمتابعة تسيير شؤون المؤتمر

وتنفيذ مفرداته وتوصياته حتى انعقاد دورته الثابتة، وتشكيل لجنة لاجراء الحوارات مع مختلف فئات الشعب والشرائح الاجتماعية اليمنية لمواجهة الاوضاع الراهنة، وقطع دابر الفساد.

وضمت اللجنة اعضاء الأمانة العامة للمؤتمر، وهم الشيخ محسن محسن ابو نشطان، وسيف احمد القبلي، ومحمد قاسم بحيبح، وناجي عبد الله الصوفي، والشريف الحسين علي الضمين، وعبد الحميد محمد القوسي واحمد الباشا زبع، ومحمد حسين الثريا، وعبدالله علي حنتش وياسر محمد سالم العواضي.





المصدر : الحيـاة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٧ نوفمبر ١٩٩٢

محافظة ابين اليمنية تحتج على وجود اللاجئين الصوماليين

□ عدن -- من إقبال علي عبدالله·

■ دان محافظ ابين السيد يحيى علي الراعي، قرار الحكومة اليمنية القاضي بتخصيص منطقة الكود الساحلية موقعاً لايواء اللاجئين الصوماليين . واكد في اجتماع عقد اول من امس في المحافظة ان ذلك يمثل خطراً على سكان المحافظة من النواحي الصحية والاجتماعية والامنية ودعا السلطات العليا للدولة الى توزيع اللاجئين الذين يقدر عددهم باكثر من خمسين الفاً، على مختلف المحافظات بدل محافظة ابين وحدها وقال المحافظ في رسالة وجهها الى مجلس الرئاسة والحكومة انه «غير مسؤول عن اي رد فعل جماهيري لأبناء المحافظة ضد مخيمات اللاجئين».
وعلمت «الحياة» ان الاحزاب والتنظيمات السياسية والمدنية المختلفة في المحافظة

تستعد لتنظيم مسيرة احتجاج على وجود اللاجئين في المحافظة من دون غيرها من المحافظات، ويتوقع ان تنظم المسيرة الاسبوع المقبل على ان تنطلق من مكتب المحافظ الى موقع ايواء اللاجئين.

ويرى مراقبون سياسيون في عدن في موقف محافظ ابين انتهاكاً لالتزامات الحكومة اليمنية امام الهيئات والمنظمات الدولية القاضية برعاية اللاجئين الصوماليين في اليمن وايوائهم واحراجاً للحكومة التي دعت في اوقات سابقة مجموعة من ممثلي هذه الهيئات والمنظمات لزيارة منطقة الكود في ابين لتكون موقعاً للاجئين طالبة منهم تقديم المساعدات لاعداد الموقع. وبعض هذه المساعدات وصل بالفعل آخرها المساعدة الانسانية المقدمة من الحكومة الفرنسية التي وصلت اول من امس الى مطار عدن على متن طائرة شحن قدمت من مدينة جيبوتي. وتتضمن هذه المساعدة ١٧ طناً من الرز وطنين من الادوية تسلم الى المفوضية العليا للامم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وشاهد مراسل «الحياة» في مدن محافظة عدن لاجئين صوماليين يفترشون ارصفة عارضين ما تلقوه من مساعدات غذائية (علب لحم وسمك وجبن وفاصوليا) للبيع بأسعار تقل كثيراً عن اسعار المحلات التجارية والبقالات. وشوهدت اعداد كبيرة من هؤلاء في الحدائق العامة والشواطئ... فيما بدأت مجموعات من النساء العمل في منازل بعض التجار والمسؤولين خصوصاً في العاصمة صنعاء وبعض المنازل الكبيرة في عدن. ويعود سبب اختيار اللاجئات الصوماليات للعمل في المنازل الى قبولهن اجوراً متدنية جداً بحدود ١٠٠٠ الى ٢٠٠٠ ريال تصرف لهم بالعملة الوطنية المتدهورة. وكانت السلطات الصحية في عدن باشرت اجراء فحوص على اللاجئين الصوماليين الذين نزلوا اخيراً في عدن من الباخرة «ساموان» والموجودين حالياً في مخيمات خاصة اعدت لهم خارج المدينة في منطقة الحسوة القريبة من مصفاة عدن.

وعلم من الدكتور فهمي محمد قائد مدير المشروع ان فريقاً طبياً اجرى حتى اول من امس ١٣٠٠ فحص مختبري لعدد من الامراض بينها فقدان المناعة المكتسبة (ايدز)، واشارت النتائج الاولية للفحوصات الى انها سلبية.

وكشف السيد مقبل قاسم مدير امن الموانئ وحرس الحدود في عدن لـ «الحياة» معلومات مهمة منها تمكن رجال شرطة الميناء من القبض على احد اللاجئين الذين كانوا على «ساموان» بتهمة حيازة ٤٥٧ جوازاً صومالياً جديداً استطاع اخفاءها في غسالة كانت على ظهر السفينة.

وافادت معلومات اخرى لمصادر امنية في الميناء عن وجود العديد من اللاجئين قيد التحقيق بتهم مختلفة اهمها محاولة تهريب الاسلحة والمخدرات والعملات المزورة الى عدن مستغلين وضعهم كلاجئين.



المصدر: أكتوبر القاهرية
التاريخ: ٢٩/١١/١٩٩٠
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حول مذكرات البيضانى

خطاب من الفريق الحديدى ورد من البيضانى

الحديدى: الذين استشهدت بهم ماتوا

البيضانى: أنت موجود واستشهد بما كتبته عنى

الفريق: صلاح الحديدى



المصـــدر أكتوبر القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـــخ : ٢٦ / ١١ / ١٩٩٤

عزيزى الدكتور عبد الرحمن البيضانى

تحية من مواطن مصرى عرفك منذ أكثر من ثلاثين عاما ، اى قبل اندلاع ثورة اليمن فى أواخر سبتمبر ١٩٦٢، وشاءت ظروف الوظيفة التى كنت أشغلها وقتئذ أن اتعرف عليك وعلى أفكارك واسلوبك عن قرب ، وكذا عن حجم مساهمتك فى الثورة وانت مقيم بالقاهرة لسنوات طويلة ، مبعدا عن اليمن بأوامر الامام .

كل هذا جعل من الطبيعى أن اتابع ما تكتبه فى مجلة اكتوبر الغراء تحت عنوان « مصر وثلاثون عاما على ثورة اليمن » سيما وقد كان لى - بحكم و ظيفتى السابقة أيضا - اتصال يومى بمجريات الامور فى اليمن حتى منتصف عام ١٩٦٤ .

لقد تفاءلت وتوقعت خيرا عندما غاب مقالك الاسبوعى فى عدد ٨ نوفمبر الماضى ، وجاء تفاؤلى من افتراض انك قد تكون قد راجعت نفسك ، أو أن يكون البعض من المخلصين لك قد لفت نظرك الى خطورة ما تكتب وإلى آثاره السيئة لا على شخصك فقط بل أيضا على مصداقية مجلة أكتوبر التى تحظى باحترام الجميع .

اننى ياسيدى لا اضع ما تكتبه فى اطار حرية الرأى ، وحرية النشر ، و الرأى والرأى الآخر التى نتمتع بها فى مصر ، ويعلم الله أننى أعشق الحرية فى كافة مجالاتها ، ولكن للحرية حدودا ، وأول هذه الحدود هى الصدق والحقائق والتحليل المنطقى المعقول .

لقد امتلأت يا دكتور مقالاتك بغير الحقائق ، وللاسف فان معظم - ان لم يكن كل - شهودك قد انتقلوا إلى الرفيق الأعلى .

لا يسمح وقتى ولا حالتى الصحية بتفنيد ما قرأته عن دون كيشوت وطعناته المتوالية للطواحين الهوائية ولا عن احلام اليقظة التى دفعت بقلمك إلى اللا معقول .

من الصحيح ياسيدى انك كنت فى وقت من الاوقات نائبا لرئيس جمهورية اليمن ، ولكن أرجو أن تسأل



المصـــدر : اكتوبر القاهرية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـــخ : ٢٩/ ١١/ ١٩٩٢

نفسك : ما هي المهام التى عهد بها اليك رئيس الجمهورية ؟ وما مدى الثقة التى كانت بينكما ؟ بل اين كان موقعك من الضباط اليمنيين الذين قاموا فعلا بتنفيذ الثورة ؟ وما مدى الاحترام المتبادل الذى كان بينكما ؟ واخيرا ما هي المدة التى كنت فيها – ولو اسميا – نائبا لرئيس الجمهورية ؟ انها ياسيدى لم تعد ثلاثة شهور وبضعة أيام ..

هل تكفى ثلاثة شهور لتكتب ما كتبت وتحلل ما حللت ؟ لا أظن ذلك ممكنا .

لقد هالنى ما قرأت لك فى عدد أول نوفمبر على صفحات مجلة اكتوبر ! لقد ظننت انك تملك من المعلومات العسكرية ، وبأعث من الكفاءة الحربية

ما يجعلك قادرا على نقد خطط القتال التى كانت تضعها القيادة العسكرية المصرية فى اليمن ، التى ما ذهبت الى اليمن الا لافتقار هذا القطر الشقيق إلى الكفاءة العسكرية على مختلف مستوياتها ، والا كنت قد عينت مثلا قائدا عاما للقوات المتشركة المصرية اليمنية ، وبذلك تكون أول جنرال دكتور فى العالم العربى .

لقد قلت يا سيدى إن قائد القوات المصرية فى اليمن وتقصد به الفريق أنور القاضى كان مندوبا ساميا لمصر فى اليمن ! أتعرف معنى وظيفة المندوب السامى ؟ المندوب السامى ياسيدى يُعين عادة من قبل دولة كبرى فى احدى مستعمراتها ، ويعتبر هذا المندوب السامى مسئولا عن المستعمرة من جميع النواحى . بمعنى اخر إنك تقول أن مصر كانت تنظر الى اليمن كمستعمرة تابعة لها ، ألا ترى ياسيدى أنك كتبت كلاما خطيرا لم تتيقن أبعاده ؟ كدت افقد اعصابى عندما كتبت – دون خجل منك –



المصـــدر الشورى القاهرية

التاريـــخ : ١٩٩٢/١١/٢٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أنك ومريديك من اليمنيين ، وأنا لا اعلم ان لك مريدين في اليمن ، قد قررتم محاكمة قائد القوات المصرية (الفريق أنور القاضي) بحجة سوء خطته العسكرية التي اسفرت عن استشهاد الرائد المصري « سند » ومعه ستة جنود مصريين .

هل يمكن أن يتصور مصري واحد - حتى أن كان قد فقد عقله - أن يسمع مثل هذا القول في يوم من الأيام ؟ لكنها حرية النشر التي تتمتع بها في وطني مصر .

هل لك يادكتور أن تذكرني بالقانون الذي كنت تستند إليه في محاكمة الفريق القاضي ؟ . وانت تعلم تماما انه لم يكن هناك قانون في اليمن ، أي قانون ، إلا قانون مزاج الامام وقراءة الطالع ! وهل تستطيع أن تذكرني بالسلطات التي كانت مخولة لك شخصيا لاجراء مثل هذه المحاكمة ؟ .

أخشى ما أخشاه ياسيدي ان تجمع هذه المقالات وتنشرها في كتاب لعلها تغنيك عن قطار فاتك وتحاول أن تلحق به ! انك ياسيدي لن تلحق بالقطار وربما لحقت بسبنسة قطار الدلتا الذي ألغى استعماله في مصر منذ عشرات السنين والذي لن تجده اليوم الا في احد اركان المتاحف المنزوية ..



المصـــدر: الأهرام القاهرة

التاريـــخ: ٢٩/١٠/١٩٩٦

واخيرا ارجو أن تتأكد ياسيدى انى مازلت اعتبرك صديقا وانك ولا ريب تؤمن بأن اختلاف الرأى لا يفسد للود قضية .

وتقبل تحياتى .

الفريق صلاح الدين الحديدى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام ... القاهرية

التاريخ : ... ١٩٩٢

القيادة اليمنية ومأزق الفراغ الدستورى

فجر قرار القيادة اليمنية بتاجيل الانتخابات النيابية التى كان من المقرر اجراؤها ٢٢ نوفمبر كحد اقصى الى يوم ٢٧ ابريل من العام المقبل المخاوف من انتشار موجة القلاقل والتذمر مما يزيد من جراح هذه البلاد التى تعانى ازمات اقتصادية خانقة اضافة الى موجة الاغتيالات السياسية التى لا تزال تلوح فى اجوائها

وبدات بالفعل نذر هذه القلاقل تطل برأسها عندما اعلن ائتلاف للمعارضة اليمنية يضم ١٠ احزاب و ٢٢ نقابة وجمعية بدعوة الشعب اليمنى الى المشاركة فى الاضراب العام يوم ٢٠ نوفمبر وتنظمه المعارضة احتجاجا على تاجيل الانتخابات البرلمانية واحداث فراغ دستورى فى البلاد يهدد بعدم شرعية مجلس الشعب الحالى بالاضافة الى الحكومة ايضا

وتتسق حجج المعارضة مع ميثاق الوحدة الذى تم اقراره فى مايو ١٩٩٠ والذى تم على اثره دمج مؤتمر الشعب العام بقيادة الرئيس اليمنى على عبد الله صالح وهو الحزب الحاكم فى الشمال مع الحزب الاشتراكى بقيادة رئيسة على سالم البيض وهو الحزب الحاكم فى الجنوب اليمنى

واقر الميثاق بفترة انتقالية تمهد لبدء حياة ديمقراطية سليمة تبدا باجراء انتخابات نيابية على اساس التعدد الحزبى الحر بمشاركة كافة القوى الوطنية والجماعات السياسية يتم اجراؤها قبل يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٩٢

واكد الميثاق ان مجلس النواب سيقوم بتشكيل الحكومة التى ستتسلم السلطات من المجلس والحكومة اللذين تم تعيينهما بصفة مؤقتة لملء الفراغ الدستورى خلال الفترة الانتقالية .

كما قامت القيادة اليمنية بتشكيل مجلس اعلى للانتخابات يقوم بتشكيل الدوائر واحصاء الافراد المستحقين للادلاء باصواتهم والتى انتهت تقريبا من اعمالها ثم جاء القرار المباغت بتاجيل الانتخابات بحجة عدم ملاءمة المناخ السياسى للبلاد فى هذه الفترة

من هنا بدات نذر المواجهة بين القيادة اليمنية وائتلاف المعارضة الذى يضم كافة القوى السياسية فى البلاد ، وازدادت سخونة المواجهة عندما طالبت القيادة اليمنية افراد الشعب بتجاهل الاضراب الذى دعت اليه المعارضة

وبرغم مرور يوم الاضراب بسلام حيث لم يشارك فيه افراد الشعب بالشكل الذى يرضى المعارضة ، وفى الوقت الذى اعلنت فيه القيادة اليمنية استجابة الشعب لندائها اتهمت قوى المعارضة الداعية للاضراب السلطة بارهاب الشعب لافشال الاضراب

واعلنت قوى المعارضة انها ستواصل اجتماعاتها المكثفة لدراسة خطط مستقبلية جديدة لانقاذ البلاد مما تسميه الانهيار الدستورى الذى تقع فى شراكه حاليا فيما تطمئن القيادة اليمنية الى ما تسميه وعى الشعب وثقته بدورها فى الحفاظ على الوفاق الوطنى والسعى نحو الديمقراطية المدروسة .

المصدر: الشرق الأوسط (اللندنية)
التاريخ: ٩ / ١ نوفمبر ١٩٩٢
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المؤتمر الشعبي يؤكد ضمانات نزاهة الانتخابات

دعوة لانتخاب المحافظين والسلطات المحلية وتوسيع نطاق التنسيق مع الأحزاب الأخرى

عدن: من لطفي شطارة

أهابت اللجنة الدائمة (اللجنة المركزية) للمؤتمر الشعبي العام بجميع الجهات الشعبية والرسمية دعم نشاط اللجنة العليا للانتخابات، وعدم التدخل في شؤونها واختصاصاتها، ضمانا لحيادية الاشراف على العملية الانتخابية، وتأكيداً لحريتها ونزاهتها، بما يكفل الابتعاد عن أي تسويف او مماطلة لاجراء الانتخابات يوم ٢٧ ابريل (نيسان) المقبل، لاختيار اعضاء مجلس النواب اليمني الجديد.

جاء ذلك في البيان الذي اصدرته اللجنة، بعد اختتام دورتها الاستثنائية السادسة برئاسة الرئيس علي عبد الله صالح الامين العام للمؤتمر الشعبي.

وقال البيان - الذي حصلت «الشرق الاوسط» على نسخة منه - ان دعوة بعض الاحزاب المشاركة في المؤتمر الوطني الى الاضراب العام، وعدم الاعتراف بشرعية استمرار المؤسسات الدستورية في مهامها حتى يوم الاقتراع، على النحو الذي حدده البيان السياسي (الاعلان الدستوري - الصادر يوم ١٣ نوفمبر (تشرين الثاني) الجاري - «محاولات غير واقعية تحاول التشكيك في صحة ودستورية الأجراءات المتفق عليها وطنيا، باعتبارها محاولات لا تهدف سوى الى المساس بشرعية الدستور نفسه».

ودعت اللجنة الى ضرورة تعزيز المواقف المشتركة لكل من الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي وسائر الاحزاب والتنظيمات السياسية والاجتماعية، من ضمان الالتزام الكامل بالمهام والضوابط المتفق عليها كأساس للنشاط الرسمي والشعبي خلال الاشهر المقبلة حتى اجراء الانتخابات، وفي مقدمتها العمل بالدستور نصاً وروحا، والالتزام بعدم استغلال الوظيفة العامة لاغراض حزبية، وحظر التصرف في اراضي وعقارات الدولة، والتقيد في الانفاق العام باعتمادات الموازنة العامة، والالتزام بالابتعاد عن المهاترات الصحافية غير المسؤولة، وتعزيز مبدأ سيادة النظام والقانون.

وأكدت اللجنة ان تطبيق مبدأ المشاركة الشعبية وحقوق المواطنين في اختيار ممثليهم على صعيد السلطات المحلية في المحافظات والمديريات، بما في ذلك انتخاب المحافظين ومدراء المديريات، قد اصبح أكثر الحاحا، على ان تشترك في رسم هذه الرؤية وتنفيذها الكفاءات والقدرات الوطنية المتخصصة «حتى لا تحول قضية على هذا المستوى من الاهمية الوطنية حاضرا ومستقبلا الى مجرد أداة للاهواء والامزجة والمزايدة السياسية او الافكار القاصرة القائمة على ممارسة الاسلوب الانتقائي في معالجة قضايا البناء الديمقراطي».

ودعا المؤتمر الشعبي العام اعضاءه الى ان يكونوا في مقدمة الصفوف «من اجل محاربة الفساد والتسيب، والعبث بالمال العام، وأن يكونوا مضرب المثل الصالح في ايجاد علاقات الود مع القوى السياسية الاخرى».

وعلمت «الشرق الاوسط» ان اللجنة الدائمة ناقشت في دورتها - التي استمرت يوما واحدا - مبررات وأسباب تأجيل الانتخابات، والجهود التي يجب ان تبذل لاجرائها في موعدها المحدد يوم ٢٧ ابريل (نيسان) المقبل.

وقالت مصادر في اللجنة الدائمة ان الاجتماع تطرق الى علاقة المؤتمر بالحزب الاشتراكي، والصيغة التي يمكن التوصل اليها لخوض الانتخابات النيابية، من خلال اجتماعات اللجنة الرباعية المشكلة من قيادة الحزبين، وكشفت المصادر ان التنسيق الانتخابي بين الشريكين سيتركز على اتاحة كل منهما للآخر الفرصة، وتفادي المنافسة في الدائرة التي يرى احدهما انه سيتمكن من الفوز بها.

وذكرت المصادر ان المؤتمر الشعبي العام قرر فتح الحوارات للتنسيق الانتخابي مع الاحزاب السياسية الاخرى، حتى لا يقتصر هذا التنسيق على الشريكين في الحكم فقط.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أكتوبر بمصر القاهرة

التاريخ : ....

رد الدكتور عبد الرحمن البيضانى :

دكتور عبد الرحمن البيضانى
نائب رئيس جمهورية اليمن السابق

عزيزى الفريق صلاح الدين الحديدى

تحية طيبة من مواطن عربى تطلع إلى نهضة الأمة العربية ، فرفع راية مصر العربية فى موقع بارز فوق رأسه خمسة وأربعين عاما هى كل حياته السياسية ، ولا يبالى حتى نهاية عمره إذا كان فى ذلك مصرعه . فراية مصر سوف تظل خفاقة فى قلوب اليمنيين جيلا من بعد جيل ، اذ لولاها لما تحرر شعب اليمن ولما تطور .. وقد سجلت ذلك فى جميع مؤلفاتى مترنما به فى أحاديثى الخاصة والعامة ، مشيدا بجيش مصر الباسل قلعة الأمة العربية الحصينة ودرعها الخالد المنيع .

اذن .. فمصر ليس ساحة لمصارعة عاطفية بيننا . ولذلك أدعو أنفسنا الى الالتزام الاكثر بالموضوع والاندفاع الأقل بالعاطفة ، حتى تستفيد الأجيال من دروس التاريخ ولا يضيع النقد البناء فى زحام الملاكمات الشخصية ، أو يتعثر قول الحق حين يخشى الاتهام بالخيانة إذا خرج الحوار عن مخاطبة العقل وسقط فى فتنة العاطفة .

ولعلى أبدأ ردى من حيث انتهت رسالتك حين قلت إنك مازلت نعتبرنى صديقك لأنك تعرف أننى أومن بأن اختلاف الرأى لا يفسد للود قضية . وأننى أبادلك ذات الشعور واعتز بصداقتك على هذا الاساس الذى هو جوهر حرية الرأى التى أتاحها الرئيس حسنى مبارك داعية المثل العليا ورائد الديمقراطية فى عالمنا العربى المعاصر .

ثم استأذنك ياسيدى فى نسيان ما ورد فى رسالتك من كلمات جارحة أظنك لا تقرها إذا أعدت قراءتها . فسوف انساها لأننى أذكر فقط أحاديثك الموضوعية معى ونصائحك البناءة لى فى مكتبك أثناء تجهيز الثورة وتسليمى الأسلحة والذخائر التى كنت أطلبها منك لإرسالها فى حقائب الى زملائى ثوار اليمن .

بعد نسيان تلك الكلمات الجارحة أستأذنك فى الرد على ست نقاط :



المصدر : أكتوبر / القاهرة

التاريخ : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أولا – قلت إنك بحكم وظيفتك (مديرا للمخابرات الحربية) تعرفت على حجم مساهمتى فى الثورة ، محاولا الإيحاء بأنها كانت مساهمة هامشية .

ردى أنك فى كتابك (شاهد على حرب اليمن) صفحة ١٨ كتبت حرفيا :

« إن البيضانى كان على صلة بكبار المسئولين فى مصر .. حتى إن مقالاته لم تمنعها الرقابة التى كانت مفروضة على الصحافة .. ودليل آخر .. أن المرحوم المشير عبد الحكيم عامر قد قدم الدكتور البيضانى فى صيف عام ١٩٦٢ إلى أحد الأجهزة المسئولة بمصر مشيرا إليه أنه سيكون على رأس الحكم فى اليمن عند اشتعال الثورة فيها .. وطلب من هذا الجهاز تقديم كل التسهيلات للدكتور البيضانى فيما يطلبه من عون أو مساعدة ، وقد أوضح الدكتور البيضانى موقفه بكل صدق وبلا أى تحفظ ، وأن كل ما يطلبه يتلخص فى تدريبه ومجموعته على استخدام السلاح مع إجادة الرمى به ، وإرسال بعض الأسلحة الى معاونيه فى صنعاء وتجهيز كمية محدودة منها لترافقهم عند انتقالهم إلى اليمن على طائرة عقب اندلاع الثورة ، ومن الطبيعى أن توضع طلبات الدكتور البيضانى كما حددها محل التنفيذ .

هذه يا سيدى هى شهادتك على ماتعرفه عن حجم مساهمتى فى الثورة . ولا أظنها فى حاجة إلى إضافة .. وما كان المشير عامر الرجل الثانى فى مصر يقول لك ذلك بغير معلومات قال لك بعضها ، حيث لا ينبغى أن تعرف أكثرها . فالمشير لم يقابلنى مصادفة على ضفاف النيل فاستملح صحبتى وقال لك ما قال .. وفيه الكفاية .

ثانيا – قلت إننى كنت فى وقت من الأوقات نائبا لرئيس جمهورية اليمن ، ثم سألتنى عن المهام التى عهد بها إلى رئيس الجمهورية .

ردى هو ما نشرته فى مقالاتى فأرجو الرجوع إليه وقد حرصت على عدم استعراض أى حدث الا بعد توثيقه فى نفس موقع نشره ، لأننى أكتب للتاريخ الذى يستلزم توثيق أحداثه ، حتى إذا رد عليها أحد المعلقين فإنه يبدأ أولا بمناقشة الوثائق قبل أن يتورط فى التعليق على أحداثها فتصدمه وثائقها .

ولذلك لم أجد يا سيدى فى رسالتك تعليقا موضوعيا على أى حدث ذكرته فى مقالاتى ، وقد شهدت بذلك فى رسالتك بقولك إنه (لا يسمح وقتك ولا حالتك الصحية بتفنيد ما قرأته) فلماذا إذن كتبت اذا كنت لا تفند ما قرأت ؟! :

ثالثا – ذكرت يا سيدى أننى ادعيت أننى امتلك من المعلومات العسكرية والكفاءة الحربية ما يجعلنى قادرا على نقد خطط القتال ، وأننى بذلك أكون أول جنرال دكتور فى العالم العربى .

ردى أنك سلمت بأننى كنت نائبا لرئيس جمهورية اليمن ، وأضيف أننى كنت أيضا وزير خارجيتها الذى تولى إدارة معركتها السياسية الدولية حتى [illegible]

الاعتراف الدولى وانتزعت مقعد اليمن فى الأمم المتحدة من الإمام المخلوع أثناء هذه المعركة السياسية الدولية ومن هذا الموقع السياسى أوضحت لقائد القوات المصرية أنه يحسن تأجيل معركة رأس الوندة الى ما بعد حصولنا على ما أوشكنا على الظفر به وهو الاعتراف الامريكى ، لاسيما أن نجاح معركتنا الدولية هو الذى جعل المتمردين يشعلون حرائق صغيرة لأغراض دعائية ، وأنه ليس من صالح مصر ولا صالح اليمن ونحن على عتبة اكتمال النجاح الدولى أن نضرم بأنفسنا حريقا كبيرا لا نضمن نتائجه فى جبال وعرة بعيدة عن العاصمة .

هذا ياسيدى قرار سياسى لا يحتاج إلى دكتور جنرال عسكرى .



المصدر : أكتوبر / القاهرة

التاريخ : ٦ ديسمبر ١٩٩٢

رابعا – اتهمتنى يا سيدى بأننى قلت ان الفريق أنور القاضى كان مندوبا ساميا لمصر فى اليمن ، ثم رتبت على ذلك أننى أقول إن مصر كانت تنظر إلى اليمن كمستعمرة .

ردى أننى لم أقل أبدا إن الفريق القاضى (كان مندوبا ساميا لمصر فى اليمن) والمقال الذى تشير إليه يمكن الاطلاع عليه .

ما قلته إن الفريق القاضى (كان من بلاط المشير الذى أسهم فى تهيئة المناخ الانفصالى فى سورية ثم تطلع الى موقع المندوب السامى فى اليمن .. فأردت ترشيد علاقاته باليمنيين لاسيما بعد أن سلمنى العقيد غالب الشرعى مدير الأمن منشورات بعثية بعنوان أيها المصريون ارفعوا أيديكم عن اليمن).

فارق كبير بين أن أقول إنه (كان مندوبا ساميا) وهو ما يعنى أن قرارا مصريا رسميا صدر بتعيينه فى هذا المنصب ، وبين قولى إنه (تطلع إلى موقع المندوب السامى) لأن التطلع مجرد أمنية شخصية لا يساندها أى قرار يصدر من الدولة ، بل قد تضر بسياسة الدولة إذا أفرط صاحب الأمنية فى تقمص سلطانها .

خامسا – نسبت لى أننى قررت محاكمة قائد القوات المصرية فى اليمن بحجة سوء خطته العسكرية التى أسفرت عن استشهاد الرائد المصرى (سند) ومعه ستة جنود مصريين فى معركة رأس الوتدة ، ثم سألتنى عن القانون الذى كنت أستند اليه .

ردى أننى لم أقل إننى قررت محاكمته ، ومرة أخرى المقال الذى تشير إليه يمكن الاطلاع عليه حتى يتبين لك أننى أكدت فيه ما يلى :

١ – أننى أوضحت للمسئولين اليمنيين المطالبين بمحاكمته ان ذلك ليس من حقنا .

٢ – أن الفريق القاضى جاء متطوعا للدفاع عنا فعلينا الحفاظ على مشاعره .

٣ – أننى أمام اصرارهم على محاكمته قلت ان ذلك من اختصاص الرئيس عبد الناصر .

٤ – أن السلال طلب صياغة برقية بذلك الى الرئيس عبد الناصر فكتبتها ووقع عليها السلال .

٥ – أن السلال سلم هذه البرقية الى رئيس مجموعة الشفرة النقيب محمد عبد السلام محجوب ، وبناء عليها وصل الى صنعاء المشير عامر والسادات فى اليوم التالى مباشرة .

سادسا : ذكرت أن شهودى قد انتقل معظمهم إن لم يكن كلهم إلى الرفيق الأعلى :

ردى أنك أنت يا سيدى حفظك الله أحد شهودى البارزين . أما معظمهم فلايزالون على قيد الحياة أطال الله عمرهم . كما أن مكتبة الأهرام ترحب بكل من يريد التأكد من أنها نشرت فعلا جميع الأحداث التى ذكرتها فى مقالاتى مشيرا إلى تاريخ نشر كل منها .

أما زملائى اليمنيون الذين اشتركوا فى هذه الأحداث فلم ينتقل منهم إلى الرفيق الأعلى سوى الفريق حسن العمرى الذى أنقذ حياتى فى معركة رأس الوتدة ، التى أغضبتك سيرتها ، وقد سجل الفريق العمرى شهادته فى مقدمة كتابى (أزمة الأمة العربية وثورة اليمن) الذى نشرته سنة ١٩٨٤ وتولت مؤسسة الأهرام توزيعه فى مصر والعالم العربى . وقد أسهبت فى هذا الكتاب فى شرح أحداث هذه المقالات ومن بينها معركة رأس الوتدة ، ولا يزال الكتاب متداولا رسميا فى اليمن منذ تسع سنوات .



المصدر : أخبار اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ نوفمبر ١٩٩٢

وختاما أؤكد لك أننى لا أنكأ جراحا بنشر هذه الأحداث ، لأن الأحداث البارزة لا يمكن إغفالها عند استعراض التاريخ ، وأعتقد ان استشهاد الرائد المصرى (سند) وجنوده الستة أول شهداء مصريين فى أول معركة خاسرة فى اليمن كان حدثا بارزا لا يمن إغفاله فى سيرة مصر وثورة اليمن . ولذلك غامرت بحياتى ومعى رجال من قادة الثورة والفريق القاضى نفسه لإنقاذ حياتهم وكنت لا أدرى أنهم قد استشهدوا بعد أن دفع بهم إلى الهلاك قائدهم الذى أخرجهم إلى معركة غير ملحة لاتتفق مع منطق استخدام الإمكانات القليلة المتاحة ، وبخطة مرتجلة تتناقض مع مكانة جيش مصر ، وفى توقيت دولى حرج يتعارض مع مصلحة اليمن ، وانتهت بأول إنسحاب عسكرى مصرى يمنى جمهورى أمام حفنة من متمردين محتمين بين صخور منطقة جبلية وعرة أشعلت خيال المتمردين بإمكانية هزيمة الجيش المصرى العملاق ، فساقهم هذا الخيال إلى توسيع ساحة التمرد بين الصخور فى كل شمال اليمن حتى استدرجوا عشرات الألوف من الجنود المصريين البواسل .

هذا هو الموضوع .

إنه موضوع القضية التى تستلزم الحوار الموضوعى .. الحوار الذى يخاطب العقل الوطنى ولا ينساق وراء العاطفة الشخصية .

إنه موضوع القضية .. لأنه بداية التوسع العسكرى المصرى فى اليمن . أو أنه نهاية تحكيم المنطق السياسى فى اليمن .

إننى ياسيدى أضع تجربة اليمن فى متناول الجيل الذى لم يعاصر أحداثها لعله يتعرف على دروسها ، ولاأستهدف اللحاق بأى قطار لأن المؤرخين هم وحدهم الذين يحجزون المقاعد فى قطار التاريخ لمن يشاركون فى صياغة أحداثه ، وهؤلاء ليسوا فى حاجة إلى مقالاتى لأنهم يقرأون مباشرة فى سجلات التاريخ ..

فالتاريخ وثائق .. واختراع الوثائق لا ينفعنى .. وأنكارها لا يفيدك .

ثم اننى لا أتمثل بقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه حين قال (رحم الله الحق ماترك لى صديق) ذلك أننى مع قول الحق واختلاف الرأى مازلت أنعم بود الأصدقاء وأنت فى صدارتهم .

أكرر تحياتى لك واعتزازى بك وثقتى فيك .

دكتور عبد الرحمن البيضانى

صنعاء : عبدالله الاحمر يؤكد رفض "الاصلاح" تأجيل الانتخابات

☐ صنعاء - «الحياة»:

قال الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر، ان الهيئة العليا للتجمع اليمني للاصلاح التي يرأسها رفضت تاجيل الانتخابات او تمديد الفترة الانتقالية من حيث المبدأ «واصدرنا بياناً بذلك قبل ان تقدم السلطة على خطوتها هذه».

واضاف الشيخ الاحمر في مقابلة اجرتها معه صحيفة «الصحوة» الاسبوعية ان «مندوبنا في اللجنة العليا للانتخابات سجل تحفظنا على رسالة اللجنة عند مناقشتها وعند تقديمها لمجلس الرئاسة» وان الامين العام لـ «التجمع» أكد في الاجتماع التشاوري الموسع «موقفنا واوضحه ايضاً من خلال مجلس النواب وعبر التلفزيون، وكنا نتوقع ان يستغل الحزبان الحاكمان ذلك اللقاء لتمرير ما يريدان تمريره، وايهام الشعب بموافقة جميع القوى السياسية عليه... ولذلك لم احضر تلك اللقاءات، لا بصفتي التنظيمية ولا بصفتي عضواً في المجلس الاستشاري، حتى لا يستغل حضوري لأعطاء هذا الانطباع عند الشعب... وما توقعناه حصل، مع العلم ان هناك احزاباً اخرى وقفت موقفنا نفسه ومع ذلك تحدث البيان عن الاجماع، وهذا دليل على عدم مصداقيتهم».

واشار الشيخ الاحمر الى عدم مشاركته في «مؤتمر مناضلي الثورة» وقال: «لم احضر المؤتمر لأن لجنته التحضيرية نسيت او تناست ادوار كثير من المناضلين من كل قبائل ومناطق اليمن الذين كنا معاً شركاء في النضال والدفاع عن الثورة والجمهورية فتحتم عليّ عدم حضور المؤتمر بدونهم».



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٣٠ نوفمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الثاني من نوعه وسببه تأخر الرواتب والمستحقات

اليمن: تمرد في لواء المظليين بعد مشادة بين الجنود وقائدهم

□ صنعاء - من عبدالرحمن الحيدري:

■ شهدت محافظة مارب الاربعاء الماضي عصياناً عسكرياً، هو الثاني من نوعه، خلال السنة الجارية. اذ اعلن جنود وضباط صف في لواء المظليين المرابط في مارب التمرد العسكري بعد مشادة كلامية بينهم وبين قائد اللواء العقيد احمد صالح شملان بشأن الرواتب ومستحقات مالية تأخر دفعها لهم، ثم شكلوا قيادة جماعية من اربعة وعشرين فرداً لمتابعة قضيتهم ما اضطر قائد اللواء للهرب من المعسكر واللجوء الى قيادة المحور.

وقالت صحيفة «المستقبل» الاسبوعية التي اوردت هذا النبأ من مراسلها في مارب ان العقيد علي محمد صلاح نائب رئيس الاركان حاول التفاوض مع المظليين الا انهم منعوا طائرته المروحية من الهبوط في ارض المعسكر، وحين عاد الى المعسكر قاموا بحجزه لانه سبق له التعهد بتسليم حقوق جنود اللواء الاول للمشاة في أيار (مايو) الماضي ولم ينفذ تعهداته.

وأضافت الصحيفة ان المظليين الذين اعلنوا العصيان وفتحوا اذاعة المعسكر واذاعوا من خلالها شعارات تتعلق بمطالبهم حاولوا اعتقال قائد المعسكر احمد صالح شملان الذي كان في قيادة المحور، وأسفرت المحاولة عن جرح ثلاثة منهم، احدهم جروحه خطيرة، وذلك صباح الخميس الماضي حين اطلقت عليهم النار بعد عودتهم من قيادة المحور. وعلى اثر ذلك قاموا بتوجيه ثمانية طواقم عسكرية وناقلتين ومدرعة لمحاصرة الموقع الذي كان يحتمي فيه العقيد شملان.

وطالب الجنود المعتصمون في معسكر المظليين في مارب بمجيء وزير الدفاع او القائد الاعلى لمناقشة القضية معهم وحلها. وبالفعل قصد وزير الدفاع العميد هيثم قاسم طاهر مارب بعد ظهر الخميس الماضي والتقى فور وصوله الجنود والضباط في معسكر المظليين وجرى بينه وبين المتمردين حوار حول مطالبهم. وقام

٠٤٠١٦٩



بالتوجيه بحلها فوراً. وتفيد معلومات ان مصير قائد المظليين احمد شملان لا يزال مجهولاً، وان قائداً جديداً تم تعيينه بديلاً منه.

من جهة اخرى، نسبت صحيفة «الحق» الاسبوعية الصادرة امس الاحد الى مراسلها في محافظة الجوف (على بعد ٢٠٠ كلم شرق العاصمة صنعاء) ان قتالاً عنيفاً دار هناك بين القوات المسلحة والمواطنين، وان كل انواع الاسلحة استخدمت في هذا القتال.

وقالت الصحيفة الناطقة بلسان حزب رابطة ابناء اليمن (المعارضة) ان مثل هذه المشاكل والفتن تتصاعد بسبب ما سمته «الفراغ الدستوري الذي نعيشه في ظل اللاشرعية وايضاً بسبب الخلافات في قمة السلطة بين الحزبين وبسبب تاجيل الانتخابات وتمديد الفترة الانتقالية بصورة غير شرعية وغير دستورية ولا تستند الى اجماع وطني، بالاضافة الى عجز الدولة عن دفع رواتب افراد القوات المسلحة الامر الذي ضاعف من هذا التوتر».

الى ذلك، تحتفل الجمهورية اليمنية اليوم الاثنين ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) بالذكرى الخامسة والعشرين لجلاء آخر جندي بريطاني عن الشطر الجنوبي سابقاً، في مثل هذا اليوم عام ١٩٦٧. ويصادف عيد الاستقلال الخامس والعشرون الذكرى الثالثة لتوقيع اتفاق عدن الوحدوي التاريخي في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٨٩.

ودعا الدكتور ياسين سعيد نعمان بهذه المناسبة الى «تجاوز سلبيات الماضي» والعمل الجاد من اجل التغلب على آثاره وازالة عوامل التخلف والتشرذم من خلال التماسك لتحقيق المشروع الوطني الحضاري النهضوي الواحد الذي يقوم على اساس الديموقراطية والتعددية السياسية وحرية التعبير عن الآراء وفي اطار الشرعية الدستورية والقانونية».



المصدر : الأخبار / القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ / ١١ / ١٩٩٦

تمرد عسكرى فى اليمن

صنعاء - وكالات الانباء

اعلن جنود وضباط لواء مظلات بالجيش اليمني التمرد بسبب رواتبهم ومستحقاتهم المالية المتأخرة وشكلوا قيادة جماعية بديلة لمتابعة قضيتهم بعد محاولتهم اعتقال العقيد احمد شملان قائد اللواء المرابط فى محافظة مارب واضطراره الى الهروب من المعسكر . وذكرت مصادر يمنية مطلعة ان وزير الدفاع العميد هيثم قاسم طاهر توجه فى اليوم التالى لحدوث التمرد الى مقر قيادة اللواء حيث التقى مع الجنود والضباط وامر بتلبية مطالبهم فورا وكان احد الوية المشاة فى مارب قد تمرد لنفس السبب فى مايو الماضى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

التاريخ : ٣ ... ١٩٩٢

تمرد لواء المظلات اليمني في مأرب

وحدات عسكرية بلا مرتبات

عدن: من لطفي شطارة

كشفت مصادر عسكرية يمنية لـ «الشرق الأوسط» ان افراد عدة وحدات عسكرية، لم يحصلوا على مرتباتهم منذ شهرين وانه صرفت مرتبات للبعض. اما الباقون فيشاهدون بكثافة امام فرع البنك المركزي في عدن لتسلم مخصصاتهم ومتابعة الرواتب المتأخرة عن الشهرين الماضيين.

وجاء تصريح هذه المصادر في اعقاب اعلان انباء التمرد العسكري لجنود وصف ضباط لواء المظلات في محافظة مأرب وهو التمرد الذي بدأ عقب مشادة كلامية، بينهم قائد اللواء العقيد احمد صالح شملان، بسبب التأخر في دفع الرواتب والمستحقات المالية للجنود.

وذكرت صحيفة «المستقبل» الناطقة باسم الحزب الاشتراكي اليمني في عددها الصادر امس ان التمرد بدأ يوم الاربعاء الماضي، بعد ان شكل الجنود قيادة جماعية مؤلفة من ٢٤ فرداً لمتابعة قضيتهم، مما اضطر قائد اللواء للهرب من المعسكر واللجوء الى قيادة المحور.

وأضافت الصحيفة ان نائب رئيس هيئة الاركان العامة العقيد علي محمد صلاح حاول التفاوض مع الجنود، ولكنهم منعوا طائرته الهليكوبتر من الهبوط في المعسكر

واستناداً الى مصادر يمنية فإن جنود المظلات الذين اعلنوا العصيان اقاموا اذعة في المعسكر، بثوا من خلالها شعارات تضمنت مطالبهم، وحاولوا اغتيال العقيد شملان اثناء عودته الى المعسكر صباح الخميس الماضي، مما اسفر عن اصابة ثلاثة من مرافقيه، حالة احدهم خطيرة.

وكان جنود المعسكر قد طالبوا بأن يحضر للمعسكر وزير الدفاع العميد الركن هيثم قاسم طاهر او القائد الأعلى للقوات المسلحة (الرئيس اليمني علي عبد الله صالح) لمناقشة قضيتهم وحلها فوراً. ووصل فعلاً وزير الدفاع ظهر اليوم نفسه والتقى مع الجنود والضباط في المعسكر وتحدث معهم حول قضاياهم. ثم توجه على الفور لحلها بعد تعيين قائد جديد للواء، خلفاً للعقيد شملان.

وكان افراد لواء المشاة الاول في مأرب قد نفذوا تمرداً مماثلاً في مايو (ايار) الماضي للاسباب ذاتها.

وكشفت معلومات أخرى ان سبب التأخير في دفع مرتبات القوات المسلحة يعود الى نفاد ميزانيتها للعام الحالي ١٩٩٢، وان العجز في بند المرتبات يبلغ ٢٥٪ في الميزانية، اي راتب ٣ اشهر

وما يزال تأخير صرف المرتبات من اكبر المشاكل التي يعاني منها افراد القوات المسلحة اليمنية بسبب جملة من الاجراءات التي ترتبت عن دمج الجيشين والخلل الذي تعرضت له ميزانية وزارة الدفاع بعد الوحدة، وإعادة المسرحين من الجيش في الجنوب سابقاً الى القوات المسلحة وبرتب عالية، اضافة الى توحيد مرتبات الجيش في الجنوب اسوة بمرتبات الجيش في الشمال.

المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

التاريخ : ١ ديسمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٤ محاولات لاغتيال قيادات حزب الحق اليمني

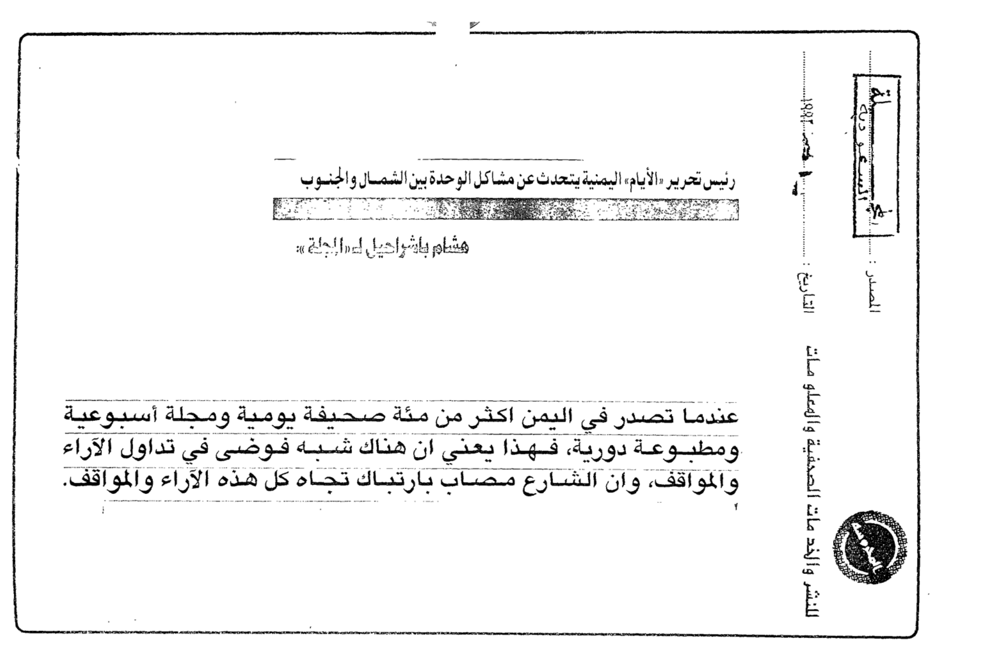
صنعاء: من حمود منصر

تعرضت قيادات حزب الحق اليمني لمحاولات اغتيال متكررة في اواخر الاسبوع الماضي، تمثل آخرها في انفجار لغم موقوت بجوار منزل بدر الدين الحوثي رئيس الحزب في ساعة مبكرة من صباح يوم الجمعة الماضي، في منطقة مران ـ خولان بني عامر بمحافظة صعدة، مما الحق اضرارا بالغة بالمنزل، ولكن الحوثي نجا من موت محقق لانه لم يكن في الغرفة التي وقع فيها الانفجار.

وصرح مصدر في قيادة الحزب ان ثلاثة انفجارات اخرى وقعت خلال الايام القليلة الماضية، استهدف احدها حياة يحيى بدر الدين ـ نجل رئيس الحزب وعضو مجلس النواب ـ في مساء نفس اليوم، بينما وقع انفجار آخر في سور منزل عبد الله حسين المؤيد في منطقة ضحيان، وثالث بجوار معهد الشهيد السماوي في نفس المنطقة، ولم تسفر جميع الانفجارات عن خسائر في الارواح او اصابات.

واكد المصدر لـ «الشرق الاوسط» انه القي القبض على ٣ اشخاص مشتبه فيهم، وتسلمتهم سلطات الامن في صعدة، كان احدهم من المتورطين في احداث مشابهة خلال الاشهر الماضية.

وجدير بالذكر ان وزارة الداخلية والامن اصدرت مذكرة اتهام قبل اسبوعين بحق ٩ اشخاص، بتهمة المشاركة في اعمال العنف، وهم: امين حسين الصلاحي وفيصل احمد جزيلان الرمادي، وعلي مجمل الصلاحي، وصالح بن علي دهمش، وصالح عبد الله مشتان، ونجيب حسين الصلاحي، وصالح حسن الدماجي، ومحمد سنان الكهالي، وعلي عبده الصلاحي، ورصدت مكافأة لكل من يساعد على القبض على اي منهم.



رئيس تحرير «الأيام» اليمنية يتحدث عن مشاكل الوحدة بين الشمال والجنوب

هشام باشراحيل لـ«المجلة»:

عندما تصدر في اليمن اكثر من مئة صحيفة يومية ومجلة أسبوعية ومطبوعة دورية، فهذا يعني ان هناك شبه فوضى في تداول الآراء والمواقف، وان الشارع مصاب بارتباك تجاه كل هذه الآراء والمواقف.

من بين عشرات الصحف والمجلات والدوريات اليمنية هناك صحف ودوريات تحظى باحترام كبير، ولها مكانتها المؤثرة اما لماضيها العريق واما لحاضرها المتزن. ومن بين هذه الصحف جريدة «الايام» التي صدرت في عدن ١٩٥٨ زمن الانتداب البريطاني على اليمن الجنوبي ولم تتوقف الا العام ١٩٦٧ عشية الاستقلال وقد التقت «المجلة» هشام باشراحيل رئيس تحرير «الأيام» التي تصدر اسبوعياً في الوقت الحالي لاسباب فنية، واجرت معه حواراً حول ظروف اليمن بعد الوحدة وخلال فترة ازداد فيها التوتر بشأن الانتخابات والاحزاب، وعمليات الاستيعاب المتعددة الاشكال وامور اخرى.

وقد اختارت «المجلة» باشراحيل من بين عشرات رؤساء تحرير الصحف والمجلات لانه يقف اولاً في منتصف الدائرة بين التيارات والاطراف المتصارعة وهو مقرب من الحزب الاشتراكي اليمني وغير معاد لحزب المؤتمر الشعبي العام، ولأنه يعتبر في صف المعارضة وله علاقات وطيدة بالحكم، ولأن «مقيلة»، مكان التقاء المثقفين واساتذة الجامعات وقادة الاحزاب، ولأن صحيفته هي فعلاً صوت الذين لا صوت لهم في اليمن

واطرف ما في هذا اللقاء مع باشراحيل انه تم في «مقيلة» في منطقة حدة التي تعتبر احد أهم المناطق الراقية في صنعاء، وانه جرى قبل توجهه الى المانيا بساعات لشراء معدات ومطابع لتطوير صحيفته التي قال انها توزع الآن ٣٧ ألف عدد. وانه قبل هذا وذاك يعتبر الاكثر صراحة وانفتاحا بين معظم الاحاديث مع اي شخصية سياسية يمنية مرموقة. وقال باشراحيل في هذا الحديث «أموراً خطيرة» بالفعل تتعلق بوحدة اليمن، وبواقع هذه الوحدة ومستقبلها.

● **تقدر الصحف التي تصدر الآن في اليمن في الشمال والجنوب باكثر من مئة صحيفة. فهل ترى ذلك مؤشراً سلبياً ام ايجابياً؟**

- أنا اعتبر انه مظهر سلبي لأن المقصود من هذا العدد الهائل من الاصدارات هو تمييع مبدأ الديموقراطية، خصوصاً وان الدولة تعتبر ان ما تقوله هذه الصحف المتعددة المشارب والاتجاهات هو مجرد تنفيس للمواطن. والمعروف ان الدولة لا تقوم بمعالجة الكثير من القضايا التي تطرحها بعض الصحف الجادة في مجالات الفساد والعبث بالأموال العامة.

● **هناك من يقول ان الدولة نفسها هي التي شجعت وتشجع اصدار الكثير من الصحف للغاية التي ذكرتها. فما مدى صحة هذا الاتهام؟**

- انه اتهام صحيح. وانا اعتقد ان الكثير من الصحف التي تصدر الآن، انما تصدر بتشجيع من بعض أطراف الحكم بهدف التنفيس.

● **وأين قوانين الصحافة؟ الا يوجد قانون ينظم هذه الامور؟**

- هناك قوانين، لكنها لا تتضمن بنوداً كان بالامكان ان تضع مستوى ادنى من الشروط للحد من هذه السلبية.

الديموقراطية في خطر

● **هل تخشى على التجربة الديموقراطية ام انك مطمئن الى**



المصدر : مجلة الدستور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ ديسمبر ١٩٩٢

مستقبلها وتطورها؟

- اخشى على الديموقراطية. والمؤسف اننا عندما نتناول سلبيات كبار رجال الدولة يترجم هذا التناول على انه تحيز الى احد الحزبين الحاكمين، حزب المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، الامر الذي يؤدي الى بعض العداوات والاستقطابات الخاطئة وغير الصحيحة

● يلاحظ ان الكثير من الصحف والاحزب تتعامل مع الكثير من الامور الخطيرة بنوع من التطرف وعدم المسؤولية. الا تعتقد ان ذلك احد مكامن الخطر على الديموقراطية؟

- لقد قلنا اكثر من مرة ان مثل هذا التطرف سيؤدي في النتيجة الى اعطاء السلطة الذريعة المطلوبة للتدخل، ان لم يكن للاجهاز على المد الديموقراطي فعلى الاقل لكبح جماحه

● هل تعتقد ان لحظة الاجهاز على الديموقراطية او كبح جماحها، آتية لا محالة؟

- للاسف، ان عدم قبول الحزبين الحاكمين مبدأ تناول سلبيات قادتهما واعضائهما، الذين يشغلون مناصب مؤثرة في الدولة، وربما يعتبر مؤشراً واضحاً على ان هذه اللحظة ربما تكون آتية لا محالة

● الا تعتقد ان وجود حزبين متنافسين في السلطة هو من مصلحة الديموقراطية، خصوصاً في هذه المرحلة الحرجة؟

- صحيح. ان وجود حزبين او اكثر في السلطة هو بمثابة صمام امان لجهة عدم العود الى حكم الحزب الواحد او الفرد الواحد. لكن الصيغة الثنائية ووجود رأسين لسلطة واحدة وتسيير دفة امور الدولة على هذا النحو بين حزبين متنافسين كل ذلك يعرقل اتخاذ القرارات والنهوض بالبلاد.

● البعض يرى ان اجراء الانتخابات في اقرب فرصة ممكنة، هو بمثابة الضمانة المؤكدة لعدم العودة الى الشمولية. وهذا ربما هو سبب الأزمة القائمة. فما رأيك؟

- انا لا اعترض على هذا الرأي. وبدون ادنى شك، ان البعض يحاول الاستمرار بالانفراد بالسلطة من خلال الطريق الديموقراطي. لكن التمسك بهذا الموقف لا يمكن ان يخدم الاستقرار الذي ننشده من اجل تطوير البلاد وانمائها والمحافظة على وحدتها.

● هناك شكوى من ان الشماليين يحاولون ابتلاع الجنوبيين، وان الوحدة تحولت الى نوع من الحاق اهل الجنوب بأهل الشمال. فماذا تقول؟

- ان مبدأ المركزية الحادة التي طبقت منذ قيام دولة الوحدة وربط كل الامور في كافة المحافظات ومنها محافظات الجنوب بالعاصمة صنعاء قد أثارا مشاعر ابناء المحافظات الجنوبية ومخاوفهم ومما زاد هذه المخاوف ان الدولة المركزية ترفض حتى الآن الاخذ بمبدأ السلطات المحلية الذي نص عليه الدستور وجاء في اتفاقات الوحدة.

● ألا يعني ما تقوله ان المثقفين يميلون الى ان تكون الوحدة على اسس كونفدرالية او فدرالية بعيدة عن المركزية الشديدة؟

- اعتقد انه ما لم يتم تبديد المخاوف التي ذكرتها آنفاً وما لم يتم التراجع عن الاستمرار في الوضع الحالي، اننا سنواجه الكثير من المشاكل.

● الرأي السائد لدى أوساط كثيرة في اليمن ان اكبر عدو للوحدة هو العدو الخارجي. فهل توافق على هذا الرأي؟

- اعتقد ان اصلاح البيت من الداخل هو الاساس. فالبيت السوي المتين لا يتأثر بالتحديات الخارجية. وما عدا ذلك اعتقد ان توجيه الاتهامات الى الخارج هو مجرد مبررات لا اكثر ولا اقل.

● تم تأجيل الانتخابات الى ابريل (نيسان) المقبل. فلو جرت الانتخابات في الموعد المحدد هل ستعتبر نهاية لأزمة ام بداية لها؟

- أعتقد انها ستكون بداية ازمة، لان النتائج المتوقعة لهذه الانتخابات ستكون بمثابة انتصار جهة على اخرى. وهذا اذا حصل - ونأمل ان لا يحصل - سيؤدي حتماً الى عدم الاستقرار.

● هل تعتقد ان الازمة المستفحلة بين الرئيس ونائبه هي احساس مبكر بالغبن من قبل الجنوبيين تجاه الشماليين؟

- ربما يكون هذا الشعور هو احد الاسباب غير المعلنة لهذه الازمة. لكن لا بد من الاشارة الى ان السبب المعلن والمتداول هو الاخلال بالاتفاقات التي ابرمت بين الحزبين الحاكمين وخصوصاً لجهة الاوضاع الامنية وانتقال الدولة الى عدن في فصل الشتاء ودمج القوات المسلحة لتصبح جيشاً واحداً لكل البلاد.

■ موضوع الوحدة

● الواضح ان الحزب الاشتراكي هو حزب الجنوب بينما المؤتمر الشعبي العام هو حزب الشمال؟

- هذا غير صحيح، وهذه ليست حقيقة.

● نعود مرة اخرى الى موضوع الوحدة. فهل انت خائف على الوحدة؟

- نعم.

● وما هو سبب خوفك؟

- الاهمال الكلي للكثير من المحافظات الجنوبية، وعلى رأسها عدن وعدم التزام الدولة بقراراتها لتحسين اوضاع الناس. وبالاضافة الى كل ذلك هناك المركزية الحادة.

● سمعت من كثيرين ان الازمة الاخيرة بين الرئيس ونائبه ادت الى نوع من التفريغ الجغرافي بين الشمال والجنوب، اي ان اهل الشمال الذين يعيشون في الجنوب عادوا الى الجنوب. فهل هذا صحيح؟

- اذا كان هناك تفريغ جغرافي فهو بسبب المخاوف التي راودت الكثيرين. وهي مخاوف كثيرة وسببها الازمة التي اشرت اليها. والحقيقة ان الخشية من صدام بين الحزبين الحاكمين ادت الى ارسال الكثير من الاخوة عائلاتهم الى مناطقهم الاصلية تحسباً من أمر مفاجئ. واكرر انه ما لم يتعزز الشعور لدى جميع ابناء اليمن بأنهم متساوون في الحقوق والواجبات، وهو امر غير متوفر حالياً وبما يضمن السلام الاجتماعي بين كافة فئات الشعب، فان الشعور بالغبن من قبل أية فئة سوف تكون له آثاره السلبية المدمرة.

● من خلال قراءتي صحيفتكم شعرت انك تدافع عن الجنوبيين اكثر من اللزوم. فهل وصل الاحساس بالغبن الذي تحدثت عنه الى هذا الحد؟



- نحن نهتم بأننا جنوبيون لان محبي «الأيام» في المحافظات الجنوبية عملوا من انفسهم مراسلين لنا بدون مقابل، بل هم يتحملون نفقات مكالماتهم الهاتفية ونفقات «الفاكس» حتى يوصلوا رسائلهم الينا. ومن جهة اخرى فاننا اكثر الماماً بمشاكل المحافظات الجنوبية، لكن هذا لا يعني اننا لا نتناول مشاكل المحافظات الشمالية كلما اتيح لنا ذلك. وفوق ذلك فان المحافظات الجنوبية جزء من اليمن ولا ضير في التحدث عنها.

● **وهل انتم صحيفة جنوبية؟**

- نعم.

● **لكن ذلك قد يفسر بانه نوع من الانحياز التشطيري؟**

- نحن نقف الى جانب الذين يقع عليهم هذا الغبن ■

عدن ـ «المجلة»

انتهاء تمرد قوات المظلات فى اليمن

دفع رواتب المتمردين المتأخرة وعزل قائد القاعدة

صنعاء ـ وكالات الأنباء : أكد زعماء العشائر اليمنية فى مارب، انتهاء حركة التمرد التى قام بها جنود لواء للمظليين ضد قيادتهم احتجاجا على عدم دفع رواتبهم منذ عدة أشهر. أضاف زعماء العشائر ان التمرد فى مارب التى تبعد ١٨٠ كيلومترا شرق صنعاء انتهى بعد أن توجه اللواء هيثم طاهر وزير الدفاع اليمنى الى قاعدة المظليين ووافق على الاستجابة لمطالب المتمردين.

وأشار زعماء القبائل إلى أنه جرى عزل العقيد احمد صالح شملان قائد القاعدة. وكانت مجلة المستقبل الناطقة بلسان الحزب الاشتراكى اليمنى الذى يتقاسم السلطة فى اليمن مع المؤتمر الشعبى العام قد أشارت الى أن ثلاثة جنود أصيبوا يوم الخميس الماضى خلال تبادل لإطلاق النار بين المتمردين والعناصر الموالية لقائد القاعدة. وأضافت المجلة ان المتمردين أجبروا قائد القاعدة على الفرار ومنعوا طائرة نائبه العقيد على محمد من الهبوط بالقاعدة. وكانت منطقة الجوف شرق صنعاء أيضا قد شهدت حادثا مماثلا عندما حاصر المدنيون معسكرا للجيش مطالبين بنقله إثر مشاجرة بين جنود المعسكر وصاحب حقل مجاور ضبط أحد الجنود يسرق نبات القات من حقله فأطلق عليه النار ورد الجنود على إطلاق النار يأتى ذلك فى الوقت الذى تعهد فيه الرئيس اليمنى على عبدالله صالح بوضع حد للفساد والعبث بالمال العام. دعا صالح فى كلمة ألقيت نيابة عنه عبر الإذاعة والتليفزيون فى الاحتفال بذكرى رحيل القوات البريطانية عن اليمن الجنوبى عام ١٩٦٧ الحكومة إلى محاربة الغلاء وتحسين مستوى معيشة المواطنين . أوضح صالح ان البعض فهم التعددية السياسية على أنها تعنى اهدار المال العام واللامبالاة وعدم الوفاء بأمانة المسئولية وتغليب المصالح الذاتية على مصلحة الوطن.

وأشار صالح الى أن اليمن مر خلال الفترة الأخيرة بأزمات حادة داخليا وخارجيا بسبب الاهمال فى معالجة قضية الانتاج والمؤامرات التى يدبرها أعداء اليمن.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ ... ١٩٩٢

الرئيس اليمني ونائبه يشددان على اجراء الانتخابات في موعدها

جهود تطوق التمرد في مأرب واشتباك مع الجيش في الجوف

□ صنعاء -من عبدالرحمن الحيدري:

■ شدد رئيس مجلس الرئاسة اليمني الفريق علي عبدالله صالح ونائبه السيد علي سالم البيض في خطابين القيا امس وأول من امس في مناسبة «٣٠ نوفمبر» ذكرى جلاء البريطانيين عما كان يعرف باليمن الجنوبي عام ١٩٦٧، على اهمية اجراء الانتخابات اليمنية في موعدها الجديد في ٢٧ نيسان (ابريل) المقبل.

في غضون ذلك استمرت امس الجهود الهادفة الى تطويق تمرد عناصر لواء المظليين في محافظة مارب بسبب عدم حصولهم على رواتبهم. ويذكر ان هذا التمرد حصل الاربعاء الماضي وأدى تدخل وزير الدفاع العميد هيثم قاسم طاهر الى تهدئة الوضع.

من جهة اخرى علمت «الحياة» من مصدر مطلع ان الاشتباكات التي جرت الاسبوع الماضي في منطقة الجوف التي تبعد نحو ٧٠ كلم عن مدينة مارب بين مواطنين وافراد الجيش المرابطين هناك اسفرت عن مقتل ضابط وثلاثة من الجنود واصابة ضابط وجندي آخرين بجروح.

وقال المصدر ان الاشتباكات هي نتيجة «للاخذ بالثار» لما جرى الشهر الماضي عندما حصلت مواجهة بين المواطنين والجيش قتل فيها مواطن وعشرة جنود.

وعلم ان الرئيس اليمني كلف الشيخ محمد بن ناجي الشايف عضو مجلس النواب عن منطقة الجوف العمل على وقف النار وخلق ارضية لاجراء مفاوضات بين الاطراف المعنية وحسم الامور في المنطقة.

وبدا ان المساعي الحميدة التي بذلت



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ [illegible] ١٩٩٢

جهود تطوق التمرد في مأرب

تتمة الصفحة الاولى

توصلت الى اعلان هدنة لمدة اسبوع وتشكيل لجنة مكونة من العقيد علي صلاح، نائب رئيس الاركان والسيد محمد كده، محافظ الجوف والسيد حميد العذري، عضو مجلس النواب للتحقيق في الذي حصل وحصر الخسائر لدى الطرفين.

وفي كلمته في مناسبة الذكرى الـ ٢٥ لـ «٣٠ نوفمبر» شدد الفريق علي صالح على «اجراء الانتخابات في موعدها المحدد كمقدمة لا بد منها للولوج الى عهد الشرعية الدستورية المستقرة».

وعن الصعوبات الاقتصادية الداخلية قال: «سنظل نولي الامر ما يستحقه من الاهتمام ونتابع ما تقوم به الحكومة في سبيل التخفيف من حدة الغلاء وتحسين الاحوال المعيشية خصوصاً لذوي الدخل المحدود في ضوء التوجهات الصريحة التي تضمنتها الرسالة الموجهة من مجلس الرئاسة الى رئيس مجلس الوزراء واعضائه قبل ايام والتي تشكل اساساً ومنطلقاً لعمل الحكومة خلال الفترة المقبلة وحتى اجراء الانتخابات». وأكد مجدداً اهمية «وضع حد لتفشي الفساد والتسيب والانفلات والعبث بالمال العام الذي برزت ظواهره بعد قيام الجمهورية اليمنية واعلان التعددية السياسية التي اعتبر البعض انها تعني اهدار المال العام واللامبالاة وعدم الوفاء بأمانة المسؤولية وجعل المصالح الذاتية فوق مصلحة الوطن».

اما نائب رئيس مجلس الرئاسة فاكد «اهمية دعم الجهود المبذولة والمشاورات التي جرت لتعزيز الوفاق الوطني والمزيد من العمل المشترك وتوسيع دائرة المشاركة وتهيئة الظروف لاجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد».

وتطرق الى «الصعوبات والعراقيل التي تواجه مسيرة البناء الوطني» وقال: «ان هذه الصعوبات نابعة من الارض التي نقف عليها، وبمقدورنا ان نعرف من اين تاتي واين منبعها، وكيف يمكن ان نسيطر عليها. لم تكن الصعوبات والاختلافات والمشاكل والكثير من الظواهر المسيئة لنا ولتاريخنا من صنع الوحدة، لكنها تنبع من ذلك المكان الذي لم تصل اليه الوحدة سواء في العقول او السلوك او في قوة العادة التي تواجه المزاج الوحدوي للشعب اليمني».

وناشد المواطنين كافة «العمل على توسيع الحوار وفتح الصدور ومواصلة العمل لمواجهة الصعوبات التي تعترض طريق التطور والتقدم للشعب اليمني». وطالب بأن «تكون الشخصية الوطنية اكبر من السياسة والتحزب والنظرة المراسيمية، وان تكون العقلانية في التفكير هي نهجنا وطريقنا لمعالجة كل القضايا التي تواجهنا».



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ ... ١٩٩٢

مخاوف في عدن من انتشار الملاريا في المحافظات الشمالية

□ عدن - من اقبال علي عبدالله:

■ أبدت مصادر مسؤولة في وزارة الصحة اليمنية تخوفها امس من بدء انتشار وباء الملاريا في عدد من المحافظات الشمالية بعد انتشاره في المحافظات الجنوبية خصوصاً في محافظات عدن ولحج وأبين.

واشارت المصادر نفسها الى ان الوزارة تلقت انباء عن ظهور المرض في محافظة مارب الواقعة جنوب شرقي صنعاء - وهي المحافظة التي فيها اهم الآثار اليمنية ومنها سد مارب.

ودعا مجلس التنسيق بين الاحزاب والتنظيمات السياسية والمنظمات الجماهيرية والابداعية والمهنية والشخصيات الاجتماعية المستقلة في عدن، المؤسسات والجمعيات الخيرية ورجال الخير الى تقديم الدعم السخي لشراء الدواء اللازم لمعالجة وباء الملاريا المنتشر في عدن. وقال ان المستشفيات والمجمعات الصحية في المدينة لا تملك الادوية الخاصة لمعالجة هذا الوباء خصوصاً أدوية الاطفال.

وعلم ان مجموعة من الشخصيات النسائية المعروفة تعدّ الآن لمسيرة للاطفال يتوقع انطلاقها من احد الميادين العامة الى مكتب المحافظ السيد محمود عراسي الذي ما زال معتكفاً عن العمل في منزله، وتسليم نائبه السيد الكثراني مذكرة موجهة من اطفال المدينة الى السلطات العليا للدولة تدعو الى الاسراع في انقاذ الاطفال من هذا المرض الخطير.



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ ديسمبر ١٩٩٢

مؤتمر جماهيري في تعز رغم معارضة القيادة

دعوة يمنية للتلاحم الوطني والشرعية وتأكيد لأهمية دور السلطات المحلية



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

التاريخ : ٢ ديسمبر ١٩٩٢

صنعاء: من حمود منصر

شهدت مدينة تعز اليمنية قبل يومين المؤتمر الجماهيري الأول لابناء محافظة تعز، الذي حضره نحو ألف مندوب من مختلف مديريات ومناطق المحافظة، وممثلون عن الاحزاب والمنظمات الجماهيرية، وحشد كبير من أبناء المحافظة، وممثلو السلك الدبلوماسي، ومؤتمر التلاحم الوطني، ومؤتمر «سبأ» للقبائل اليمنية، ومؤتمر تضامن حاشد.

وقد ناقش المؤتمر ـ على مدى يومين ـ وثيقة الأهداف العامة له واقرها، وانتخب مجلس عمل جماهيري للمحافظة على ٧٥ عضواً، وأمانة عامة من ١٥ عضواً، واصدر ـ في ختام اعماله ـ بياناً أشار فيه الى التقييم الاعلامي الرسمي على أعماله، على الرغم من وصول برقيات تهنئة من الدكتور أحمد محمد الاصبحي أمين سر اللجنة الدائمة (اللجنة المركزية) للمؤتمر الشعبي العام ـ الموجود حالياً خارج اليمن ـ ومن عدد من المنظمات والأحزاب والقطاعات الشعبية في المحافظة وخارجها، أكدت مساندتها للمؤتمر، ووقوفها الى جانب مطالبه وأهدافه المشروعة في تحقيق العدالة في التنمية، وانتخاب السلطات المحلية.

وقد عقد المؤتمر تحت شعار «بتلاحم الجهود الشعبية يبنى يمن حديث، تسوده العدالة والمساواة والديمقراطية» مما يعزز مسار الدولة اليمنية الموحدة، ويؤكد احترام الانسان وصيانة حقوقه، والحفاظ على النظام والقانون. وتحدث في جلسة الافتتاح كل من الشيخ عبد الرحمن أحمد صبر رئيس اللجنة التحضيرية، ومحمد عبد الله الفسيل عضو مجلس النواب، والدكتور عبد العزيز السقاف رئيس جمعية الاقتصاديين اليمنيين، وأحمد محمد الشامي رئيس حزب الحق، فأكدوا دعم الكفاح ضد الفساد السياسي والاداري في أجهزة الدولة، والدفاع عن الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية، واحترام حقوق الانسان، وعبروا عن أهمية دور السلطة المحلية، واحترام إرادة الشرعية الشعبية في اختيار ممثليها في السلطة.وترأس أعمال المؤتمر الدكتور صادق شائف نعمان رئيس حركة النهضة اليمنية، وكان كل من منصور أحمد سيف الشرجبي وسعاد العبسي نائبين، وتضمنت هيئة الرئاسة كلاً من الشيخ صادق الضباب وعبد الحبيب سالم والشيخ طاهر علي سيف، والشيخ قائد سيف المخلافي، والمحامي عبد الله نعمان والدكتور فيصل سعيد فارع.

وقد أشار تقرير اللجنة التحضيرية الى الصعوبات التي واجهت عملية الاعداد والتحضير للمؤتمر، والتي من اهمها معارضة المؤتمر الشعبي العام لعقده، ومحاولة محافظ تعز العقيد محمد عبد الله الارياني الحيلولة دون انعقاده، عن طريق منع أستخدام قاعة المركز الثقافي بالمحافظة، ورفضه قرار المحكمة بعدم احقية تلك الممارسات، وعدم شرعية قرار المنع.

ومن أبرز الشخصيات التي اختيرت لعضوية مجلس العمل الجماهيري كل من أحمد محمد علي عثمان، والشيخ عبد الرحمن أحمد صبر، والدكتور عبد القادر الجنيد، وسلطان حزام، وعبد الله نعمان، وعبد الرحمن نعمان، والدكتور عبد العزيز السقاف وسلطان السامعي.

وكان الشيخ عبد الوهاب سنان شيخ قبائل أرحب ورئيس مؤتمر التلاحم الوطني قد القى كلمة في الجلسة الختامية، أكد فيها ان حضوره المؤتمر الجماهيري لتعز انما ينبع من إدراك عميق لأهمية العمل في هذه المرحلة. ودعا أبناء المحافظة على التضامن والتآزر للتصدي للظلم والفساد في البلاد، وعاهدهم على المضي قدماً في طريق حماية الشرعية والدفاع عنها وتأكيد حقوق الشعب في انتخاب السلطات المحلية في المديريات والمحافظات.وقد أصدر المؤتمر عدداً من



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ [illegible] ١٩٩٢

القرارات والتوصيات، من أهمها: المطالبة بتحسين أوضاع المدينة وحمايتها من السيول وتحقيق التنمية التي تحتاجها المحافظة، وطالب المؤتمر بتنفيذ جميع القوانين الصادرة عن مجلس النواب، وتعديل قانون الادارة المحلية واخضاعه لمبدأ الانتخابات الديمقراطية، كما طالب باصدار قانون التعاون الأهلي للتطوير، وتعويض الأسر المتضررة في المحافظة، وشدد على عدم تعديل الدستور إلا وفقاً للاحكام الدستورية، وطالب باطلاق سراح المعتقلين السياسيين من ابناء المحافظة، وحصر ومعرفة مخصصات شؤون القبائل، واعطاء محافظة تعز نصيبها من هذه الموازنة، والاسراع بتوحيد القوات المسلحة.

كما راى المؤتمر ضرورة نقل المواقع العسكرية من المدن والعاصمة، وابعاد الأحياء السكنية عن هيمنة الضباط، واحترام حقوق جميع المواطنين، واعادة كل المنتسبين للقوات المسلحة والأمن الذين أصابتهم الاجراءات بسبب انتماءاتهم السياسية، وتسوية كل حقوقهم المادية والوظيفية.

كما طالب المؤتمر بارساء مبدأ الأمان وتوفير الاستقرار لكل أبناء اليمن، ومكافحة ظاهرة التهريب، واتاحة الفرص المتكافئة أمام جميع أبناء الوطن في العمل والتوظيف والقبول في الكليات العسكرية والمؤسسات التعليمية، وتشجيع الجمعيات التعاونية وبينما قاطع المؤتمر الشعبي العام ،وتجمع الاصلاح، وحزب البعث، المؤتمر، كان للحزب الاشتراكي وبقية احزاب المعارضة وجود فاعل، فسره المراقبون بأنه استجابة لحالة التذمر الشعبي الذي يسود محافظة تعز، بسبب رداءة الخدمات وتدهور البنية التحتية للحياة، بالاضافة الى مظاهر التعسف والممارسات التى يشكو منها المواطنون في مناطق المحافظة، بسبب ممارسات مسؤولي السلطات المحلية.

وأكد عدد من الشخصيات في المحافظة لـ «الشرق الأوسط» ان موقف محافظ تعز ـ المتعاطف مع المؤتمر الشعبي وحزب البعث ـ اثر الى حد ما على شعبية الحزبين معاً في أوساط أبناء المحافظة، وهي تشهد تراجعاً كبيراً لصالح أحزاب المعارضة الأخرى.

وقد رافقت أعمال المؤتمر مسيرات طلابية تنادي بضرورة انهاء اضراب المعلمين ـ الذي يتواصل أكثر من اسبوع ـ احتجاجاً على عدم رفع رواتبهم، وهتف الطلاب بانهاء الاضراب، واعطاء المعلمين كافة حقوقهم، ونادوا بسقوط الحكومة، وحدثت اثناء المسيرات بعض أعمال الشغب، وقذفت عدد من السيارات بالحجارة في وسط المدينة.

٠٤٦١٨٥



علي صالح يؤكد متابعة العمل لدمج القوات المسلحة اليمنية

☐ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:
☐ تعز -من إقبال علي عبدالله:

أكد الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة امس ان «اكمال عملية الدمج والبناء والتحديث للقوات المسلحة والامن يسير على قدم وساق ووفق أسس وطنية وعلمية تعزز من قدرة القوات المسلحة والامن وتكفل لها الاضطلاع بمهماتها وواجباتها الوطنية بكفاءة عالية».

ويذكر ان دمج القوات المسلحة هو احدى المشاكل الاساسية التي بقيت من دون معالجة خلال الفترة الانتقالية التي انتهت في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي.

وقال علي صالح في تصريحات الى صحيفة «الجمهورية» الرسمية الصادرة في مدينة تعز: «ان القوات المسلحة والامن هي حامية الشرعية الدستورية وحامية كل الاحزاب والقوى الوطنية وبعيدة عن الولاءات والانتماءات الضيقة لأنها ملك الشعب كله وتمثل حزب اليمن الكبير».

واشار الى ان توضيحات صدرت في هذا الشأن وعبر بيانات سياسية عدة اصدرها مجلس الرئاسة والحكومة اضافة الى بيانات اصدرها الحزبان الحاكمان، وان رئيس مجلس الوزراء والمختصين في وزارتي الدفاع والداخلية معنيون بوضع الخطوات اللاحقة لاستكمال هذه الخطوات، وان الجدول الزمني الذي يحدد تاريخ هذه العملية يخضع لنتائج عمل المختصين الذين سيقدمون الخطة المتكاملة في هذا الشأن الى مجلس الرئاسة الذي سيقف امامها ويبتّها. واضاف الرئيس اليمني: «ان الديموقراطية ستظل خيارنا الوحيد للبناء وانجاز المشروع الحضاري اليمني، ولا بديل من الديموقراطية ولن نحيد عنها».

وفي تعز اكد زهاء الف مندوب شاركوا في اعمال «المؤتمر الجماهيري الاول» لمحافظة تعز الذي اختتم اعماله اول من امس، الحاجة الى ممارسة الحكم المحلي كحق دستوري يقوم على الانتخاب الحر المباشر بديلاً من الادارة المحلية المعيّنة (المحافظ). واشار هؤلاء في بيان صدر بعد مناقشات استمرت يومين في اول مؤتمر شعبي كبير تشهده البلاد منذ اعادة تحقيق وحدتها في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠، الى ان خيار الشعب في الديموقراطية والتعددية الحزبية يستدعي ضرورة اجراء الانتخابات النيابية العامة واحترام الشرعية الدستورية لمواجهة الالتواء على «الديموقراطية والشرعية في فترة التأجيل للانتخابات والاعلان الدستوري». واكد المندوبون الذين يمثلون الكثير من الاحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية في البلاد ضرورة «استخدام الاساليب الناجحة للضغط الجماهيري على الحكومة لمحاربة الفساد والعابثين بالامن».



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٢

لجنة وزارية في اليمن لاحتواء إضرابات الصحافيين والمعلمين

عدن: من لطفي شطارة

علمت «الشرق الأوسط» ان الحكومة اليمنية شكلت لجنة وزارية تحمل اسم «اللجنة العليا الكادر»، برئاسة محمد حيدرة مسدوس نائب رئيس الوزراء لشؤون القوى العاملة، لدراسة هيكل الأجور، في محاولة لاحتواء موجة الاضرابات المتزايدة، ومن المتوقع ان تعلن اللجنة عن زيادة في رواتب الموظفين - قد تتجاوز ٨٥ في المائة - عندما تنتهي من عملها خلال أسبوعين، لتحسين الأوضاع المعيشية للموظفين في مواجهة ارتفاع أسعار المواد الأساسية والتموينية، الذي بلغ نحو ٤٠٠ في المائة خلال العامين الماضيين.

وقد جاء هذا القرار الحكومي بتشكيل اللجنة بعد ان أمهل الصحافيون في عدن السلطة اسبوعاً واحداً، للرد على المذكرة التي رفعوها يوم الأحد الماضي، مطالبين بتحسين أوضاعهم والبدء في تطبيق مشروع هيكل الأجور، الذي صادقت عليه الحكومة منذ عامين، ومنحهم العلاوات الاعلامية والصحافية بنسبة ١٠٠ في المائة من الراتب، كخطوة على طريق المعالجة السريعة والشاملة لأوضاعهم، حيث نوهوا أن ترتيب أوضاع بعض الأفراد داخل أجهزة الاعلام يجري بصورة مثيرة للاستفزاز.

وأبلغ صحافيون في لجنة المتابعة - المنتخبة من الاجتماع الموسع للنقابة - «الشرق الأوسط» ان الهدف من تقديم المذكرة هو تحريك موضوع هيكل أجور الصحافيين، وتوقعوا ان يبدي الرئيس اليمني تعاطفاً مع القضايا التي يطرحها الصحافيون بشأن تحسين أوضاعهم. ويستبعد المراقبون ان ينفذ الصحافيون تهديدهم باضراب شامل في عدن، إلا انه من المرجح تصعيد أشكال الاحتجاج بعد انقضاء مهلة الأسبوع. ومن المتوقع ان يشمل ذلك وضع شارات حمراء حول الأذرع، وتخفيض عدد صفحات الصحف الرسمية والاعتصام في مقار المؤسسات الاعلامية.

على صعيد آخر ما زالت المدارس الابتدائية والاعدادية والثانوية والمعاهد المهنية معطلة في مختلف المحافظات اليمنية للاسبوع الثاني على التوالي، بسبب الاضراب الشامل والمفتوح الذي ينظمه المعلمون، وبسبب عدم توصل الاجتماع بين ممثلي الحكومة ونقابة المهن التعليمية الى أي نتيجة محددة.

المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : في ٢ ديسمبر ١٩٩٢

انشقاق قيادة النقابات اليمنية

مسيرة في ذمار تندد بالحزب الاشتراكي

عدن: من لطفي شطارة

خرجت امس في مدينة ذمار اليمنية ـ التي تبعد حوالي ١٢٠ كيلومترا عن العاصمة صنعاء ـ مظاهرة جماهيرية من مختلف مديريات المحافظة، نددت بالحزب الاشتراكي اليمني، وطالبته بالتخلي عن نهجه «الشيوعي»، وحملت عناصره في المحافظة مسؤولية إثارة الفتن والصراعات، التي جرت بعد حادث القتل الذي وقع في منطقة حدة (احدى ضواحي صنعاء).

وقالت مصادر حزبية مسؤولة لـ «الشرق الاوسط» ان المتظاهرين رددوا شعارات «لا شيوعية ولا اشتراكية بعد اليوم» و«يا سبعة صح النوم جنت تربش (اي تفرق) بين القوم»، وذلك نسبة الى محمود سبعة محافظ ذمار، عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني.

وحصلت «الشرق الاوسط» على بيان اصدرته المنظمات السياسية والنقابية والمنظمات الجماهيرية في المحافظة، نددت فيه بالمحاولات الجارية لتشكيل «منظمة لجان الدفاع الشعبي»، وهي تجربة كوبية انتهجها جنوب اليمن، وكانت تمثل احد مراكز السيطرة التابعة للحزب، كما يتهمها المعارضون للحزب الاشتراكي بأنها منظمة قمعية وبوليسية، استخدمها الحزب لفرض سيطرته اثناء فترة حكمه الشمولي في جنوب اليمن.

واكد البيان ان التصرفات ـ التي قامت بها بعض العناصر في المسيرة السابقة التي جرت في ذمار يوم السبت الماضي، تهدف الى خلخلة الوحدة الوطنية، والاساءة الى الممارسة الديمقراطية، وطالب بتشكيل لجنة للتحقيق للتوصل الى المتسببين في ذلك، ومن يقف وراءهم.

وكانت المسيرة الاولى قد طالبت بتسليم العقيد محمد الحدي مدير التسليح في وزارة الدفاع اليمنية والعقيد محمد الحاوري قائد الشرطة العسكرية، للتحقيق معهما في المواجهة التي ادت الى مقتل المواطنين محمد الحدا ومحمد الكولي، في نزاع حول ملكية قطعتي ارض في منطقة حدة، كان الضابطان يقيمان سوراً حولها تمهيدا للبناء عليها، بعد ان حصلا على ملكيتها من السلطات المحلية.

وشجبت نقابة المهن التعليمية اليمنية امس موقف الحكومة من مطالب المعلمين والعاملين في الحقل التربوي، واعلنت وقف الحوار معها. وقالت ان «الوفد النقابي الذي تفاوض مع الحكومة الاسبوع الماضي بهدف التوصل الى حل لزيادة رواتب المدرسين والعاملين في التربية بنسبة ١٠٠ في المائة ـ فوجئ مرة اخرى بمحاولة الحكومة تجزئة المطالب تحت مبررات واهية».

وعلى صعيد آخر اصبح الانشقاق في صفوف الاتحاد العام لنقابات العمال اليمنية رسمياً. واعترف يحيى الكحلاني ـ الامين العام للنقابات اليمنية ـ في تصريح لـ «الشرق الاوسط» بالانشقاق في صفوف قيادة النقابات وقال: «اننا توحدنا بالاتفاق وليس بالانتخاب».

واضاف: ان رئيس النقابات راجح صالح ناجي ـ عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني ـ و٧ من اعضاء المكتب التنفيذي للنقابات يشنون حملة للتهيئة للاضراب الذي دعوا اليه في ٧ ديسمبر (كانون الاول) الجاري.

وكانت دائرة الاعلام في اتحاد النقابات قد وزعت امس تصريحا لراجح صالح ناجي رئيس المكتب التنفيذي لاتحاد النقابات ـ الموجود حاليا في عدن وحصلت «الشرق الاوسط» على نسخة منه ـ اعتبر فيه لقاء رئيس الوزراء المهندس حيدر ابو بكر العطاس مع الامين العام لاتحاد النقابات يحيى الكحلاني وما نجم عنه من اتفاقات، «لا يعكس ـ لا من قريب او من بعيد ـ وجهة نظر الحركة النقابية».

واتهم راجح الحكومة بالسعي الى شق الحركة النقابية والوسط العمالي، والعمل على تمزيق وحدتها وتمييع حقوقها، وقال: «ان اكبر برهان على ذلك هو عدم تجاوب رئيس الحكومة مع مطالب نقابة المهن التعليمية».

بينما اتهم الكحلاني اعضاء المكتب التنفيذي السبعة ـ الموجودين في عدن ـ بالدعوة الى الاضراب دون اتخاذ قرار من المجلس المركزي المخول بذلك.

اليمن : تظاهرة في محافظة ذمار تندد بمحاولة لتشكيل ميليشيات

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ خرجت الثلثاء الماضي تظاهرات في محافظة ذمار اليمنية التي تبعد نحو ١٠٠ كلم جنوب صنعاء. وندد المتظاهرون بالعناصر التي حاولت «اثارة الفتن والنعرات الطائفية وبالمحاولات الجارية لتشكيل «لجان الدفاع الشعبي» (ميليشيات) على النسق الذي كان سائداً في الشطر الجنوبي قبل الوحدة. وردد المتظاهرون شعار «لا شيوعية ولا عنصرية ولا طائفية بعد اليوم».

واعلن المتظاهرون وقوفهم ضد كل العناصر غير المسؤولة التي تهدف الى اثارة الفتن والخلافات في اوساط المجتمع اليمني في اطار «الكسب السياسي الرخيص».

وصدر بيان تسلمت «الحياة» نسخة منه باسم «المنظمات السياسية والنقابية والمنظمات الجماهيرية» في

التتمة في الصفحة (٤)

المحافظة، قال: «ان الذين يستغلون بعض الاحداث لتحقيق الانانية الحزبية وتغذيتها انما هم كمن يحرث البحر لأن الشعب اليمني اصبح لديه من الادراك والوعي وتحديد مسار الطريق الصحيح ما يجعله يدرك ان اساليبهم المكشوفة لن تنطلي على جموع الشعب المخلصة لله وللوطن والثورة».

وطالب البيان بمحاكمة المسؤولين عن قتل شخصين من عائلتي الحداء والكولي اغتيالاً في منطقة حدة جنوب العاصمة بسبب مشكلة على قطعة ارض «لينالوا جزاءهم العادل اياً يكن مركزهم».

واستنكر ما جرى في مسيرة اولى جرت السبت الماضي في ذمار و«استهدفت خلخلة الوحدة الوطنية والاساءة الى الممارسة الديموقراطية الشريفة». وطالب بتشكيل لجنة للتحقيق في من تسبب في ذلك ومن يقف وراء هذه الاعمال، ودعا «الشرفاء من اهل الحداء وعنس الى العمل على تفويت الفرصة على الذين يريدون اثارة الفتن مستغلين هذا الحادث المؤلم وتحويله من حادث جنائي الى قضية سياسية لا تخدم المصلحة العامة للوطن».



نيابة صنعاء تقرر:

تبرئة الزنداني من مقتل لينا

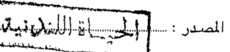
صنعاء: «الشرق الاوسط»

أسقطت النيابة العامة في العاصمة اليمنية الدعوى القانونية ضد الشيخ عبد المجيد الزنداني القيادي البارز في التجمع اليمني للأصلاح في قضية مقتل الطالبة لينا مصطفى عبد الخالق (١٩ عاما)، بعد ان ثبت عدم وجود مبرر لتوجيه اي اتهام في واقعتي «الاختطاف والاحتجاز» او «القتل».

وكان الدكتور مصطفى عبد الخالق نائب وزير الشؤون القانونية - ووالد لينا - قد رفع الدعوى ضد الشيخ الزنداني بعد ان وجدت ابنته قتيلة وفي يدها مسدس، في فناء منزل الزنداني قبل ٨ أشهر.

وقد أعرب الزنداني - في تصريح لـ «الشرق الأوسط» - عن حمده لله لظهور الحق، وشكره لنزاهة التحقيقات.



المصدر : 

التاريخ :

رسائل من علي صالح الى الرؤساء المغاربيين

اليمن: اكتشاف ٥٢ اصابة بالايدز

□ عدن - من اقبال علي عبدالله:
□ صنعاء - من عبدالرحمن الحيدري:

■ علمت «الحياة» ان السلطات الصحية اليمنية كشفت وجود ٥٢ شخصاً يحملون فيروس مرض فقدان المناعة المكتسبة «ايدز» في المحافظات الجنوبية والشرقية في اليمن من بين ستين الف حالة خضعت للفحص المخبري الخاص بالبرنامج الوطني لمكافحة الايدز والذي ينظم حالياً في عدن العاصمة الاقتصادية والتجارية للبلاد ويشارك فيه رجال دين واعلاميون وتربويون ومثقفون، ويستمر حتى منتصف كانون الاول (ديسمبر) الجاري.

واكد الدكتور فهمي محمد قائد مدير البرنامج لـ «الحياة» ان وباء الايدز نقله الى اليمن لاجئون ومغتربون ووافدون، مشيراً الى ان البلاد ليست مصدراً لهذا الوباء الخطير. واشار الى ان البرنامج سيواصل نشاطه في اجراء المسوحات المخبرية لباقي محافظات البلاد خصوصاً المحافظات الشمالية وضمنها العاصمة صنعاء.

وكانت وزارة الصحة اليمنية ومنظمة الصحة العالمية اعلنتا في وقت سابق تكثيف الجهود والمراقبة لمكافحة هذا الوباء الذي بدأ، كما تشير المصادر الصحية الرسمية، بالانتشار داخل المناطق اليمنية خصوصاً تلك التي ترتبط بالدول المجاورة مثل ميناءي عدن والحديدة.

كشف عصابة

على صعيد اخر، اعلن مدير المباحث الجنائية في عدن الدكتور عدنان علي سالم البيض (نجل نائب الرئيس اليمني) اكتشاف عصابة في عدن تقوم بتزوير توقيعات كبار المسؤولين في البلاد ومنها توقيعات وزير الدفاع السيد هيثم قاسم. وذكر البيض في تصريح نشرته اول من امس صحيفة «صوت العمال» النقابية ان ظاهرة تزوير التوقيعات اصبحت تهدد الحياة الاجتماعية والاقتصادية والامنية للمحافظة التي تتهيأ لأن تكون منطقة حرة.

رسائل

من جهة اخرى، غادر صنعاء امس وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء السيد يحيى العرشي متوجها الى دول المغرب العربي حاملاً رسائل من الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح الى العاهل المغربي ورؤساء كل من موريتانيا والجزائر وتونس وليبيا.

وادلى العرشي، قبل مغادرته صنعاء بتصريح قال فيه «ان الجمهورية اليمنية وهي تحرص على تعزيز علاقاتها الثنائية مع اشقائها في كل انحاء الوطن العربي، تنطلق من الثوابت الاساسية التي تنتهجها في سياستها القومية، وهي تسعى الى ما من شانه تحقيق المناخ الملائم لرأب الصدع وتحسين الاجواء لما يخدم التضامن العربي والاسلامي خدمة للمصالح القومية والتفرغ للقضايا التي تهم الانسان العربي وفي مقدمها القضية الفلسطينية».

واضاف: «ان وطننا الذي انتصر بتحقيق وحدته يتطلع الى مزيد من تعاظم دوره على مستوى الساحتين العربية والدولية وكل ما يخدم قضايا السلام».

الرواتب وراء تمرد لواء «مأرب»

تقرير يوسف الشريف:

بينما هدأت موجة الاضرابات النقابية والفئوية التي نددت بارتفاع الاسعار وتدنى الاجور ، المرتبات وتفشى البطالة في الشارع اليمنى إثر تشكيل لجنة وزارية لحل اشكالات الكادر الوظيفى برئاسة محمد حيدرة مسدوس نائب رئيس الوزراء لشئون القوى العاملة اندلع التمرد العسكرى لأول مرة فى الاسبوع الماضى داخل معسكر لواء المثلات في محافظة «مأرب» احتجاجا علي تأخير صرف الرواتب وبدلات طبيعة العمل وتشكيل لجنة جماعية لمتابعة الاستحقاقات لدى القيادة العليا للقوات المسلحة، واستخدام الاذاعة الخاصة باللواء في بث الهتافات والشعارات التحريضية الأمر الذي دفع المقدم أحمد شملان قائد المعسكر إلى مغادرته إثر فشله اقناع الجنود بالتزام الهدوء.

العقيد محمد صلاح نائب رئيس اركان القوات المسلحة فشل كذلك في المهمة التى كلف بها لتهدئة الموقف، حيث منع الجنود المتمردون طائرته الهليوكوبتر من الهبوط في معسكر اللواء فكان حضور وزير الدفاع العميد هيثم قاسم طاهر استجابة لمطلب المتمردين وقد نجح في تطويق الازمة ووعدهم بتحقيق مطالبهم كاملة.

مصادر المعارضة اليمنية تباينت تحليلاتها لظاهرة التمرد العسكرى كونها افرازا خطيرا للتباطوء في تنفيذ اجراءات دمج التشكيلات العسكرية التى ورثتها دولة الوحدة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم – القاهرة

التاريخ : ٢ ديسمبر ١٩٩٢

مما ادى إلى انقلاب الضبط والربط العسكرى الخاص بالتسلسل القيادى والالتزام بتنفيد الاوامر والتعليمات الصادرة من الرتب الأعلى، بينما رجحت مصادر اخرى من المعارضة أن يكون التمرد العسكرى رد فعل مضاعفا للاخبار والتصريحات الرسمية حول نوايا الحكومة الرامية إلى تخفيض حجم الجيش اليمنى والتى تعنى بالضرورة تسريح أعداد كبيرة من الضباط والجنود تمشيا مع سياسة التقشف الاقتصادى فى مصروفات الدولة، أو تطمينا لدول الجوار على حسن نوايا دولة الوحدة الوليدة وأنها عامل سلام ووئام واستقرار في المنطقة.

لكن صحيفة حزب رابطة ابناء الجنوب الذي يتزعمه عبدالله الجعفرى، خرجت بتفسير مختلف لظاهرة التمرد التي شهدها لواء المظلات فى مارب، بأعتباره نتيجة طبيعية للمشكلات والفتن والفوضى التي تصاعدت في اعقاب تحايل الحزبين الحاكمين «المؤتمر الشعبى العام– والاشتراكى» علي سد فجوة الفراغ الدستورى الناتج عن مد الفترة الانتقالية وتأجيل اجراء الانتخابات النيابية ستة شهور بطريقة غير مشروعة، واوردت الصحيفة خبرا مثيرا حول نزاع قديم وثار مبيت بين احدى قبائل الجوف واحد تشكيلات القوات المسلحة المرابطة في المنطقة إلى حد استخدام الاسلحة واطلاق النار بين الجانبين، وأن الرئيس على عبدالله صالح أوفد محمد بن ناجى الشائف شيخ قبيلة «بكيل» وعضو مجلس النواب عن الجوف لتهدئة النزاع والبحث عن حلول حاسم للاوضاع المضطربة في المنطقة.

المعروف ان عبدالله الجعفرى الذى ظل محسوبا علي خصوم الثورة اليمنية، كان قد عاد إلى صنعاء بعد قيام الوحدة وبدء التعدددية السياسية، حيث تزعم تجمعا من بعض احزاب المعارضة باسم «المؤتمر الوطنى» فى مواجهة تنظيم اخر مناوىء له موال للسلطة يحمل اسم «اللجنة العامة للاحزاب والمنظمات الجماهيرية» وبينما رفض المؤتمر الوطنى الصيغة التى لجا اليها النظام لملء الفراغ الدستورى، كانت موافقة معظم الاحزاب والمنظمات الجماهيرية علي هذه الصيغة باعتبارها امرا واقعا بلا بديل، خاصة بعد فشل الأضراب السياسى الشعبى الذى دعت إليه احزاب «المؤتمر الوطنى» احتجاجا على تأجيل الانتخابات النيابية إلى شهر ابريل من العام القادم.



المصدر : الحياة اللندنية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨ ديسمبر ١٩٩٢

الرئيس ميتران يستقبل امير البحرين

■ باريس - ا ف ب - اعلن مكتب الصحافة في قصر الاليزيه ان الرئيس فرنسوا ميتران استقبل امس الاثنين امير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان ال خليفة.

وكان وزير الخارجية الا رنسي رولان دوما قام الاربعاء بـ «زيارة مجاملة» لأمير البحرين الذي يقوم بزيارة خاصة الى باريس عائدا من الولايات المتحدة الاميركية وبحث معه الوضع الاقليمي والعلاقات التنائية بين البلدين وفق ما قال الناطق باسم الخارجية



المصدر : الشرق الأوسط (لندن)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨ نوفمبر ١٩٩٢

بعد زيارته للإمارات

هوج يبحث في صنعاء قضية الطرود المعادة

صنعاء: «الشرق الاوسط»

يصل الى العاصمة اليمنية غداً دوجلاس هوج وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطاني في زيارة رسمية تستغرق يومين، يجري خلالها مباحثات مع الدكتور عبد الكريم الارياني وزير الخارجية اليمني وعدد من المسؤولين، ويستقبله المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء.

وكشفت مصادر دبلوماسية - في تصريحات خاصة لـ «الشرق الاوسط» - ان زيارة هوج ستركز على بحث العلاقات الثنائية بين صنعاء ولندن، والعمل على تنقية الاجواء بينهما التي اصيبت بفتور كبير في الآونة الاخيرة، بسبب منع السلطات اليمنية ادخال عدد من الطرود الخاصة بالسفارة البريطانية دون اخضاعها للتفتيش الجمركي، بعد وصولها على احدى طائرات شركة «لوفتهانزا» الالمانية يوم ١٤ اكتوبر (تشرين الاول) الماضي، طبقا لما نصت عليه اتفاقية جنيف المنظمة للبريد الدبلوماسي.

وكانت الطرود تحتوي على اجهزة كمبيوتر طلبت السفارة البريطانية في صنعاء السماح باستيرادها، واضطرت الى اعادة شحنها الى لندن يوم ١٨ اكتوبر، لتفادي اخضاعها للتفتيش اليمني في ضوء اصرار وزارة الداخلية اليمنية على ذلك، واستدعت وزارة الخارجية البريطانية الدكتور شايع محسن - السفير اليمني في لندن - حيث احتجت على موقف وزارة الداخلية، وابلغته أن اجور شحن الطرود الى صنعاء واعادتها ستخصم من المساعدات البريطانية لليمن. وما زالت القضية معلقة بين الطرفين.وجدير بالذكر ان هوج وصل امس الى ابوظبي في زيارة اخرى لدولة الامارات مدتها يومان، لتبادل وجهات النظر بشأن العلاقات الثنائية والاوضاع في منطقة الشرق الاوسط والخليج، ومن المقرر ان يوقع اليوم اتفاقية لحماية وتنمية الاستثمارات بين البلدين.



المصدر : العالم اليوم
القاهرة

التاريخ : ١٩٩٢

فيديو دبى.. لرصد المخالفات

□ كتبت - **شهرزاد جويلى:**

نظام تسجيل المخالفات المرورية بواسطة الفيديو والرادار سيدخل شرطة دبى. ويقوم الفيديو المتحرك بتسجيل حركة السيارات في الشوارع من خلال كاميرا فيديو مثبتة داخل سيارة الشرطة، وتظهر علي شاشة صغيرة السيارة المخالفة ونوعها ورقمها ووقت وقوع المخالفة. والمعروف أن شرطة «دبى» تستخدم بجانب الرادارات الثابتة والمعروفة رادارات اخرى موضوعة داخل صناديق يطلق عليها أسم «العين الساهرة».

المصدر : الحياة اللندنية
التاريخ : ١٠ ديسمبر ١٩٩٢
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن: قتلى وحرق مؤسسات في تعز في اعمال شغب تلت اضراباً وتظاهرة

□ صنعاء – من عبدالرحمن الحيدري:

■ أفادت مصادر في تعز ان اعمال عنف اندلعت في العاشرة قبل ظهر امس في هذه المدينة الواقعة على بعد ٢٦٠ كلم جنوب صنعاء، سقط فيها قتلى وجرحى، وأحرقت مكاتب بناية هائل سعيد انعم، اكبر البيوت التجارية والصناعية في اليمن. وكذلك احرق «سوق المهيوب»، وهو تجمع تجاري كبير. وامتدت اعمال العنف لتشمل احراق مكاتب التموين والمحافظة والامن وتحطيم زجاجها. واوضحت ان مواطنين انتشروا في الشوارع الرئيسية راحوا يوقفون السيارات الحكومية والخاصة ويشعلون النار فيها.

وأكد شهود عيان في تعز اتصلت بهم «الحياة» ان اطلاق النار تبودل بين رجال الامن ومشاركين في اعمال العنف، مما ادى الى سقوط عدد من القتلى.

وقالت شخصية سياسية اتصلت بها «الحياة» من لندن ان المعلومات الواردة من تعز تشير الى سقوط قتيلين على الاقل فيما تردد ان عدد القتلى ارتفع الى ٧ او ٩ اشخاص. واوضحت هذه الشخصية التي اجرت سلسلة اتصالات بتعز ان الوضع في المدينة مثير للقلق خصوصاً في ظل تدهور الوضع الاقتصادي وارتفاع سعر الدولار الى ما بين ٥٥ و٥٦ ريالاً، وما تلى ذلك من ارتفاع جنوني في اسعار المواد الغذائية. وكان سعر الدولار الى ما قبل اسبوع نحو ٤٢ ريالاً.

وروى الشهود ان اعمال العنف بدأت بعدما اضرب سائقو سيارات الاجرة الذين يصرون على رفع اجور النقل. وصعدوا تحركهم وانتقلوا الى سد الطرق، وما لبث ان انضم مواطنون الى تظاهرة للسائقين.

وعقد اتحاد الغرف التجارية والصناعية اجتماعاً في صنعاء للبحث في اسباب اعمال العنف التي استهدفت البيوت التجارية في تعز ونتائجها. اما مجلس الوزراء اليمني فاستكمل امس النقاش الهادف الى معالجة قضية الاجور والمرتبات والقضايا الاقتصادية، واقر رفعها الى مجلس الرئاسة، وطلب عقد اجتماع مشترك مع مجلس الرئاسة لمناقشة الحلول التي توصل اليها.

وقالت وكالة الانباء اليمنية «سبأ» الرسمية في اول بيان لها عن احداث تعز: «شهدت مدينة تعز صباح اليوم (امس) اعمال شغب تخريبية استهدفت بعض المحلات التجارية والمصالح الحكومية وسط المدينة. وتبذل السلطات المحلية وقوات الامن حالياً الجهود لتهدئة الموقف والسيطرة عليه».

وصرح السيد محمد علي ابو لحوم رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب اليمني ورئيس الحزب الجمهوري لـ «الحياة» بأن «الاحداث التي تشهدها تعز هي من النوع المؤلم وهي نتيجة للاوضاع الاقتصادية التي لا يتحملها اي انسان. واستطيع ان اؤكد انه لا يمكن اتهام اي جهة او اي حزب بالوقوف وراء الاحداث التي هي انعكاس للوضع الذي يعيشه الشارع اليمني، والمطلوب الآن ان تقدم الحكومة على خطوات ملموسة تؤدي الى وضع حد للوضع الذي لا يطاق في البلد».

على صعيد آخر عقدت امس جلسة المحادثات اليمنية – البريطانية برئاسة الدكتور عبدالكريم الارياني وزير الخارجية ودوغلاس هوغ وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية. وجرى عرض العلاقات بين البلدين وسبل تعزيزها وتطويرها.



المنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام
القاهرة

التاريخ : ١٠ ديسمبر ١٩٩٢

مصادمات دامية باليمن لتدهور الاوضاع الاقتصادية

صنعاء - ا. ب - لقى عدد من اليمنيين مصرعهم واصيب عشرات اخرون اثر تبادل اطلاق النار بين متظاهرين وبين قوات البوليس، فى مدينة تعز امس.

وقالت مصادر امنية إن المتظاهرين احرقوا عددا من المباني الحكومية والسيارات والمتاجر فى السوق، احتجاجا على ارتفاع الاسعار وتدهور الاوضاع الاقتصادية.



الشرق الأوسط ترصد أهم الأحداث في المدن اليمنية

١١١ ضحية في اليوم الثاني بتعز وقطع الطريق بينها وبين صنعاء

صنعاء: «الشرق الاوسط»

تابعت «الشرق الاوسط» الاحداث التي وقعت في مختلف المدن اليمنية، بعد ان امتدت شرارة العنف من تعز الى صنعاء ومناطق أخرى في شمال اليمن، بينما كان رد الفعل محدوداً في عدن نسبياً، ولم يتحول الغضب الشعبي الى مظاهرات في المحافظات الجنوبية والشرقية، التي اتخذ ابناؤها موقف الترقب والحذر، في متابعة لتطورات الأحداث في الشمال.

تعز

بدات الاضطرابات منذ صباح امس الأول وتواصلت في ارجاء المدينة أمس، ووصلت المداخل الرئيسية لها، ولم تبادر أجهزة الشرطة الى حماية الممتلكات، ومنع اعمال الشغب، إلا في وقت متاخر، حين وصل اليها ٥٠٠ شرطي من مدينة إب في المساء، للمساعدة على تطويق الموقف، ثم عززت هذه القوة اثناء الليل بأفراد وأطقم من القوات المسلحة. وكان من المقرر ان تخرج مسيرة جماهيرية كبيرة أمس ضد المؤتمر الجماهيري الذي عقد قبل اسبوعين في المدينة، دعا اليها كل من المؤتمر الشعبي العام، والتجمع اليمني للاصلاح، وحزب البعث «الجناح العراقي»، إلا أن حزب البعث أعلن انسحابه من الدعوة. وتوقع الراقبون ان يتم العدول عن المسيرة بعد أحداث العنف والاضطرابات التي عاشتها تعز امس الاول.

وخرجت أمس مسيرات جديدة تجوب شوارع المدينة، في الوقت الذي افاد شهود عيان ان دفعات كبيرة من المواطنين والاشخاص المجهولين وصلت - باعداد كبيرة من المناطق الريفية - وارادت دخول المدينة للالتحاق بالمسيرة حسب ما كان مقرراً لها، إلا ان افراد الجيش والشرطة صدوها عند مداخل المدينة في مفرق ماوية ومنطقة بيرباشا.

وافاد شهود عيان انه سقط عدد من القتلى والجرحى في هاتين المنطقتين. وفي الوقت نفسه استمرت المواجهات في شوارع المدينة بين رجال الجيش والمواطنين طول نهار أمس، وسقط عشرات القتلى والجرحى نقلوا الى المستشفيات. وأفادت آخر المعلومات ان عدد القتلى والجرحى في



تعز، خلال المصادمات أمس بلغ ١١١ شخصاً ما بين قتيل وجريح.

وقد استمر اغلاق المحال التجارية والمكاتب، وعطلت المدارس وانقطعت حركة السير، وبدأ رجال الجيش يتجولون في المدينة من الساعة الثالثة بعد الظهر مشياً على الأقدام.

وعند الرابعة والنصف انطلقت سيارات الشرطة لتجوب الشوارع، وتعلم الناس بمبكرات الصوت عن اعلان حظر التجول من الساعة السادسة مساء حتى صباح اليوم.

صنعاء

شملت المسيرات واحداث الاضطراب الشوارع الرئيسية، وخاصة التجارية، وحدثت مواجهات عنيفة بين المتظاهرين وفرق مكافحة الشغب قرب المؤسسة الاقتصادية العسكرية في باب اليمن، وافاد شهود عيان، ومصادر امنية انه سقط خلال هذه المواجهة سبعة قتلى من صفوف المواطنين حين اطلق عليهم النار حرس مدير عام المؤسسة.

كما هاجم المتظاهرون بعض المحال التجارية في شارع جمال، وميدان التحرير، وشارع علي عبد المغني، وشارع الزبيري، وشارع الرياض، وكسروا زجاج السيارات الحكومية وسيارات الشرطة والجيش، والقوا الحجارة في الشوارع، وتوزع المتظاهرون الى فرق متعددة في اماكن مختلفة من المدينة، بينما ظلت شرطة مكافحة الشغب تلاحقهم من شارع الى اخر، وتفرقهم بالهراوات والرصاص.

وحدثت مواجهات عند احد اقسام الشرطة في وسط المدينة، حيث اقتحم المتظاهرون القسم وأطلقوا سراح السجناء، وقد اطلق الجنود النار على المتظاهرين، وسقط بينهم قتيل واحد.

واكدت معلومات «الشرق الأوسط» ان مدينة القاعدة الواقعة على بعد ٣٠ كيلومتراً من تعز شهدت احداث عنف ومواجهات ايضاً، ادت الى قطع الطريق بين تعز وصنعاء (٢٦٠ كيلومتراً).

خرجت مسيرات ومظاهرات اتجهت من شارع صنعاء - اكبر شوارع الحديدة - نحو مقر المحافظة، وحاول المتظاهرون اقتحام مركز المحافظة بعد ان قذفوه بالحجارة، فتصدت لهم قوات الشرطة، كما حدثت مواجهة عند مكتب التموين والتجارة في وسط المدينة، سقط خلالها قتيلان، كما قتل مواطن اخر على يد بقال، اطلق النار على المتظاهرين عندما حاولوا نهب محتويات متجره.

وافاد شهود عيان ان اعمال شغب واضطرابات حدثت في شارع جمال وسط المدينة، وحدثت مجابهات سقط فيها ١٢ جريحاً بعضهم في حالة خطرة، وبينهم بعض العسكريين.

وتعرضت المؤسسة الاقتصادية العسكرية للنهب، وكذلك الجمعية الاستهلاكية، وبلغ عدد الجرحى قرب مبنى المحافظة ١٠ اشخاص، حسب التقديرات الاولية.

عقد اجتماع جماهيري حضرة القاضي احمد محمد الشامي الأمين العام لحزب الحق، للتنديد بالارهاب وأعمال العنف والتفجيرات، التي حدثت في منازل عدد من مسؤولي حزب الحق، واستهدفت حياة نائب رئيس الحزب بدر الدين الحوثي.

وذكرت مصادر موثوقة انه بعد الاجتماع، اقام المواطنون صلاة الغائب على القتلى الذين سقطوا في تعز امس، وطلبوا ان تعم الصلاة كافة المحافظات اليمنية.

ذكر شهود عيان ان قوات الجيش والشرطة نزلت باعداد كثيفة في مدينة إب، وذمار، كما ذكرت مصادر من البيضاء، ورداع ان اعمال التظاهر ومسيرات الاحتجاج خرجت منذ الصباح، وتحولت الى اعمال عنف ومواجهات، اقتحم خلالها المتظاهرون المؤسسات الاقتصادية التجارية التابعة للقطاع العام، ونهبوا كل ما فيها من مواد غذائية.

